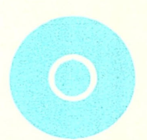
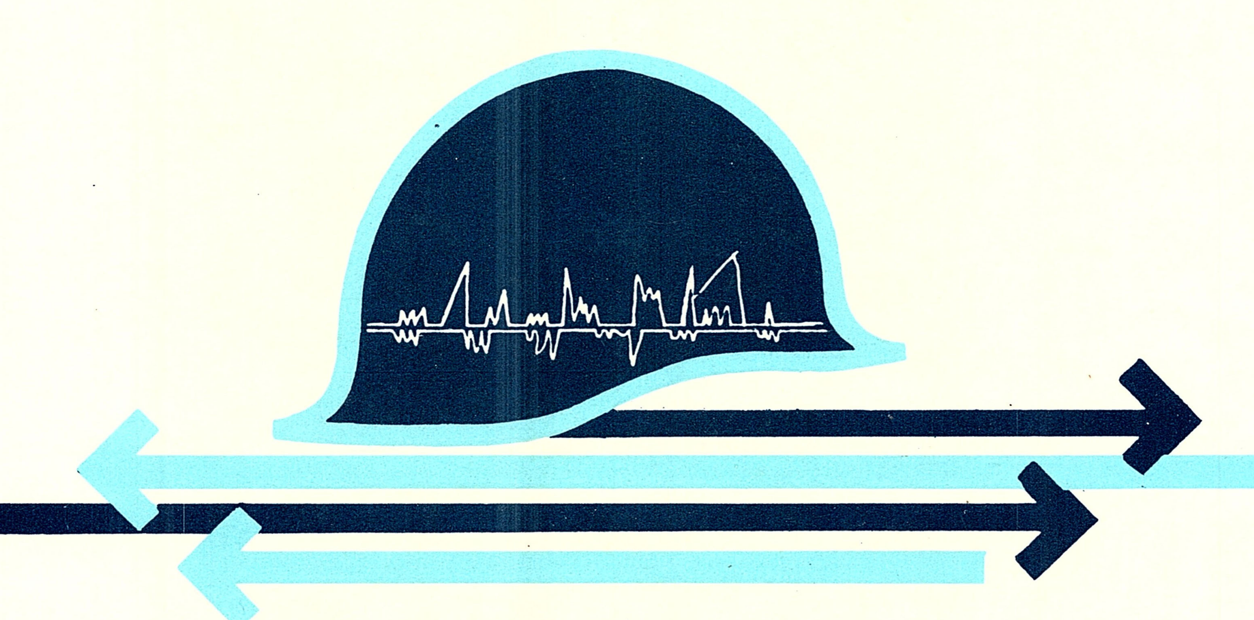
المؤسسة
العربية
للدراسات
والنشر



المرتزقة في افريقيا



تأليف : ويلفرد بورشيت
: ديرك روبوك

ترجمة : جوزيف عبد الله

مراجعة : اللواء سميح السيد

المرتزقة في افريقيا

صدر هذا الكتاب باللغة الفرنسية تحت عنوان

LES PUTAINS DE L'IMPÉRIALISME
LES MERCENAIRES EN AFRIQUE
Par:
Wilfred burchett, derek roebuck
Traduit de l'anglais Par:
Bernard mocquot

© Librairie François Maspero, 1977, Pour l'édition Française.
ISBN 2 - 7071 - 0953 - 3

جميع الحقوق محفوظة

المؤسّسة العربيّة
للدراسات والنشر

بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير - ت ١/ ٨٠٧٩٠٠
برقياً: موكيالي - بيروت - ص.ب: ١١/٥٤٦٠ بيروت

الطبعة الأولى ١٩٨٤

المرتزقة في افريقيا

تأليف : ويلفرد بورشيت

: ديرك روبوك

ترجمة : جوزيف عبد الله

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

مـدخـل

منذ حوالى ثلاثة آلاف عام، وجد الطغاة من المناسب استئجار جنودهم من الخارج. ومنذ حوالى ثلاثة آلاف عام أيضاً، ارتفعت أصوات التشهير بلا أخلاقية هذا الأسلوب وعواقبه. ومنذ ذلك الوقت أيضاً، ظهر كتّاب ومدافعون رأوا في المتاجرة بالمرتزقة جانباً خيالياً يتباهى به المرتزق بكل سرور، خلافاً لما كانت تشعر به وتعاني منه ضحايا هذا المرتزق والمتاجرين به. في أيامنا هذه، نجد أن بعض الحكومات الراغبة في القيام بعمليات حربية ضد أولئك الذين حملوا السلاح ليتحرروا من النير الاستعماري أو غيره، تفعل ذلك بدون موافقة ناخبيها، بل دون إعلامهم في معظم الأحيان. لذلك هي المسؤولة عن التصعيد الحالي لاستخدام المرتزقة. غير ان استخدامهم يُفسّر أيضاً بأسباب أكثر قدماً ما زالت سارية المفعول. كان دورهم الأساسي يكمن على الدوام في تقديم سند مسلح للطاغية، وتجنيبه خطر المجازفة بتسليح الشعب: لأن الشعب يمكن ان يغير معسكره دوماً وان ينقلب على سيده.

كان النبلاء في القرون الوسطى يحرصون أشد الحرص على امتيازاتهم التي جعلت منهم مسؤولين عن سوق المجندين للجيش الملكي. وفي الواقع، كان هذا الالزام بتغذية القوات الملكية، الذي يُقَدَّم عادة وكأنه عبء، سلاحاً سياسياً لم يكن النبلاء يحجمون عن استخدامه، ولم تكن لديهم أية رغبة بالتخلي عنه. لقد حصل «الميثاق الكبير»

(Grande Charte) من الملك «جان» على تعهد بعدم استخدام قوات أجنبية؛ إلا أن ذلك لم يمنع، فيما بعد، الملوك الانكليز من ادخال المرتزقة في جيشهم: لقد كان «الغاليّون» هم الذين قاموا بغزو اسكتلنده لصالح ادوارد الأول، وكان الـ «هيسوا» (Hessois)، هم الذين ساعدوا جورج الثالث على إنهاء حرب الاستقلال الأميركية، واليوم، فإن الـ «غوركاس» (Gurkhas) هم الذين يقومون بهذا الدور في الخليج العربي. في السابق، كان الملك وحده قادراً على تجنيد مرتزقة؛ لذلك اعتبر هؤلاء قوة قادرة على إبادة النظام الاقطاعي واستبداله بالملكية المطلقة. ويمكن الاطمئنان باستخدام الجنود الغرباء، على أنهم لن يظهروا كثيراً من التعاطف مع الاتباع الذين قد يعملون على تخفيف اندفاع المرتزقة في قمع الثورة. وهم لا يتركون خلفهم سوى عظامهم: فلا أرامل ولا أيتام لرعايتهم بعد موتهم. وعندما تنتهي الحرب فإن فرص العمل تظل متوافرة في أماكن أخرى؛ ومع ذلك كان يُخشى دائمًا ان يجعلهم طعم الربح يغيرون معسكرهم. إنهم غالباً من المحترفين الذين يحسنون استعمال الأسلحة الحديثة، والذين تمرسوا بالأساليب التكتيكية البالغة التعقيد: وإذا أمكن الحديث في هذا المجال عن التخصص فإن هؤلاء هم الاختصاصيون. كان المرتزقة الفلمنديون Flamands والألمان الذين قاتلوا خلال «حرب الوردتين» طليعة جنود الجيش البريطاني في استخدام المسدسات. وقد شهَّر «رالي» (Raleigh) و«ماكيافيل» (Machiavel) بالمرتزقة: إنهم ليسوا أهلاً للثقة، ويعرضون السلطة لخطر اضعافها، ليكن. غير انه لا يمكن ان يكون المستبدون جميعهم قد اخطأوا منذ «احشورش أي كسيرسيس» (Xerxés) حتى «موبوتو»! وها هو التاريخ يثبت ذلك، حيث ضمن المرتزقة النصر في المعارك عدداً كافياً من المرات ليجعلهم مطمئنين على إيجاد عمل دائم في كل مكان يتعرض فيه الطغاة للخطر.

يفتش المرتزقة اليوم عن نفس المكاسب التي سعى أسلافهم إليها. وهم يطمعون دائمًا بالعثور على شيء ينهبونه. إنهم واثقون من وجود ما يكفي لإملاء جيوبهم ـ هذا ما يغريهم به أسيادهم ومجندوهم. ويمكن للمرتزق أن ينسى بؤسه مع النساء الكثيرات التي يُوعد بهن، أو بفضل الصداقات الخاصة التي سيعقدها مع رفاقه في القتال. يبدو مرتب المرتزق بمثابة ثروة فعلية بالنسبة لجندي بدون عمل، مستبعد من قبل جيش بلده الخاص. كذلك يمكن ترفيعه (لأن الترفيع لا يكلف مستخدمه غالياً) والوصول إلى رتبة ما كان يمكنه ان يأمل بها في جيش نظامي. وهو يتوقع، بالتأكيد، ان يوضع تحت تصرفه سلاح أفضل بكثير من سلاح خصمه الذي يعتبره، دونه مستوى وفق المعايير العنصرية المتعالية. وهو يغتبط حتى من فكرة القتال، لأنه مقتنع مسبقاً بأن فرص الفوز كلها في صفه.

وهكذا تكون آلة الحرب ووقودها من اللااجتماعيين (asoeiaux) والطُراح (Laissés - pour - compte) والقساة الحمقى والمغامرين العنصريين والمتعطشين للدماء. وهم تماماً مثل الأسلحة التي يستخدمونها على استعداد لخدمة كل من يستطيع أن يدفع الثمن. ولا يجري تجنيد هؤلاء من بين الفلاحين الفقراء في نيبال (Neipal) أو في بالوشيستان، بل من بين العاطلين عن العمل في كامبرلي أو كاليفورنيا؛ وهم يذهبون إلى القتال في حروب غالباً ما يجهلون معناها السياسي. عندما سئل «وايزمان»، في محاكمة «لُواندا»، وهو بروليتاري انكليزي لم يكن مسلكه يتفق مطلقاً مع اسمه[1]، عما إذا كان قد تطوع كمرتزق من أجل كسب المال أم لأسباب أيديولوجية، توجب عليه ان يفكر طويلاً قبل ان يعترف بأنه لم يفهم السؤال. بداهة، كان يجهل تماماً كلمة أيديولوجية.

حاولنا في هذا المؤلف أن نظهر كيف يستخدم المرتزقة اليوم. وبهذا الصدد، تعتبر محاكمة «لُواندا» محاولة شجاعة لوضع حد لاستخدام هؤلاء. فالمبادرات السياسية التي تم اتخاذها استهدفت المباشرة بعمل دولي يعتبرهم خارجين على القانون. لقد كشف المرتزقة الذين حوكموا في «لُواندا» عن العديد من الوقائع التي رأينا من المهم ذكرها. كما رواها أيضاً أولئك الذين عادوا إلى انكلترا، غير أننا أردنا، بخاصة، أن نظهر ان المرتزقة ظاهرة عامة، وأنه توجد جمعية للمرتزقة والمجندين والمستخدمين، غير متناسقة بالطبع، إلا أنها تزداد فاعلية يوماً بعد يوم، وأن هناك مبادىء معترف بها تنظم استخدامهم.

لقد قصد المؤلفان في الفصول اللاحقة وصف الحقيقة وجمع أكبر قدر من المعلومات، المتنافرة أحياناً (أكثرها مستمد من ملاحظات كتبت في مكانها) وتقديمها بأفضل شكل ممكن، وقبل كل شيء، حمل القارىء على ان يدعمهما في مشروعهما؛ لقد أردنا أن نظهر كيف يتم استخدام المرتزقة والمصيبة الحقيقية التي يمثلونها، على أمل إيقاف نشاطهم نهائياً.

هناك من جهة، المرتزق المتعجرف والمدعي، ومن جهة أخرى ذلك الذي اشتري المرتزق لقتاله: الرجل أو المرأة اللذان لم يحملا السلاح إلا عندما اقتنعا أنه ليس هناك مخرج آخر للتحرر، عندما دفعهما الاضطهاد غير المحتمل الذي يمارسه الآخرون، إلى اختيار وسيلة العنف. وهكذا يطارد هذا الوحش اللا اجتماعي رجلاً ليس ثورياً مدرباً بالضرورة، بل هو غالباً مزارع متواضع، أو عامل بسيط، يجد في حمل السلاح والدفاع عن النفس اختياراً كريهاً.

---

(١) وايزمان: تعني بالانكليزية حرفياً الرجل الحكيم.



الفصل الأول

لماذا يستخدم المرتزقة اليوم؟

لماذا الحديث بهذا القدر عن المرتزقة، ولماذا كل هذا الضجيج حول إعدام أربعة منهم في «لاوندا» (أنغولا) في ١٠ تموز ١٩٧٦، والحكم على تسعة آخرين بالسجن مع الأشغال الشاقة؟ لماذا لم يقم أولئك الذين اعتقلوهم بإعدامهم رمياً بالرصاص في ساحة القتال ـ وهي ممارسة عادية في هذا النوع من الظروف ـ بدل الإبقاء عليهم ومحاكمتهم علناً ؟ لو دفنت الأجساد لدفنت معها المسألة وتم تحاشي الكثير من الاحتجاجات. من المحتمل أن العالم كله كان قد استراح باستثناء السجناء بطبيعة الحال.

فمن جهة كانت القوات الثورية التي اعتقلت الأسرى انضباطية؛ لذلك يجب ألا نتوقع منها أن تستخدم أساليب الجيوش الفاشية أو الحملات العسكرية الاستعمارية. ومن جهة أخرى كانت جمهورية أنغولا الشعبية والتي لم يتجاوز عمرها السبعة أشهر عند افتتاح المحاكمة، قد قررت محاكمة ثلاثة عشر مرتزقاً أمام محكمة الشعب الثورية. وكان قادتها مقتنعين، في الواقع، بأن النضال المسلح الذي تخوضه شعوب أفريقيا الجنوبية (Afrique d'Australe) من أجل استقلالها، قد دخل مرحلة جديدة، لذلك اعتبر المصير الذي ينتظر الأسرى وشرعية المحاكمة، مسألة مبدأ بالنسبة للحركة الثورية لتحرير أنغولا. إن كون المحاكمة جرت بحضور حقوقيين مشهورين وشخصيات بارزة من حوالى أربعين بلداً، ضمن فعلاً هذه الشرعية، بل إنه لفت أيضاً انتباه العالم بكامله نحو هذا الخطر الجديد، وتمت بذلك الخطوة الأولى في محاولة إزالة هذه الآفة.

وبالطبع، لم يكن هناك أي جديد في استخدام المرتزقة من أجل سحق حركات التحرر الوطني في أفريقيا أو سواها. غير أن سياق هذه المسألة في أنغولا كان مختلفاً ويدفع إلى توقع استخدام أوسع في البلدان المجاورة لهؤلاء «الجنود المأجورين». ويفسر هذا الوضع بانحصار التدخلات المباشرة من جانب الحكومات التي كانت لها مصلحة في رؤية الغرب يمسك بثروات البلاد، والتي كانت السيطرة على هذه المناطق، بالنسبة لها، ذات أهمية استراتيجية كبيرة. وكانت المرة الأخيرة التي أمكن فيها استخدام حملة عسكرية دولية هي من خلال الحرب الكورية: حيث شاركت عسكرياً، ست عشرة دولة في العمليات الحربية إلى جانب كوريا الجنوبية ضد الكوريين الشماليين وحلفائهم «متطوعي الشعب» الصينيين. حاولت الولايات المتحدة، بدون جدوى، أن تعثر على نفس المشاركين لمساعدتها في حرب فيتنام، مما اضطرها أخيراً لأن تستأجر - بأسعار باهظة - جيوش بعض الدول الدائرة في فلكها ككوريا الجنوبية، والفيليبين وتايلاند. كما اضطرت إلى استغلال بعض اتفاقاتها مع استراليا ونيوزيلنده من أجل الحصول على بعض الوحدات الرمزية، لتوهم العالم بأنها تحظى «بدعم دولي».

كان من المستحيل التفكير بفيتنام جديدة لانقاذ الامبراطورية البرتغالية في أنغولا، ولدعم احتلال أفريقيا - الجنوبية غير الشرعي لـ «ناميبيا»، أو نظام روديسيا العنصري، أو أيضاً هذا المعقل للتمييز العنصري في أفريقيا - الجنوبية نفسها. وبداهة، لم تكن الدوافع الأخلاقية هي، التي حالت دون ذلك، بل الحوادث والمضاعفات المتوقعة. فالهزيمة الأميركية النكراء في فيتنام قللت بشكل جدي من أهمية استخدام التهديد أو الاستعمال المباشر للقوة. كذلك لم يعد بالامكان التفكير «بالزوارق المسلحة التي صعدت نهر الكونغو» ولا بالبدائل الملطّفة الأخرى لتلك الصيغة الاستعمارية القديمة. ففي فيتنام، طال عهد «الحرب الخاصة» التي كانت واحدة من أكثر هذه البدائل حظاً بالنجاح، والتي تصورها الرئيس كينيدي نوعاً من رأس الحربة في خدمة دولة عظمى، من شأنها أن تنجح في سحق حركات التحرر الوطني دون ان يتطلب ذلك تدخل الجيش الفعلي. إنها الحرب الموجهة من بعيد، حيث تقدم الولايات المتحدة الأسلحة والدولارات والمدربين (أو المستشارين الذين عليهم توجيه الستراتيجية والعمليات التكتيكية) والدعم الجوي والبحري، أي كل شيء ما عدا القوات النظامية. أنتهى كل ذلك بكارثة في الأدغال وحقول الرز في فيتنام الجنوبية، وتوجب على الولايات المتحدة أن تجتاز عتبة جديدة من التصعيد، وأن تخوض «حرباً محدودة»: حرب في كل الاتجاهات استخدمت فيها كافة الأسلحة باستثناء السلاح النووي وحده. لأن استخدام هذا الأخير يعني بلوغ

آخر درجات التصعيد، وهي «الحرب النووية الشاملة».

إن كون ٥٥٠ ألف رجل من أفضل الرجال الذين أمكن للمشاة الأميركية أن تحشدهم، والمستندين إلى دعم جوي وبحري غير محدود، فشلوا في محاولتهم سحق نضال التحرير القومي في فيتنام، بالإضافة إلى مختلف الفضائح التي نشأت (وبلغت أوجها مع قضية واترغيت)، كل ذلك صدم الرأي العام الأميركي لدرجة لم يعد هناك مجال للقيام بعمليات حربية أخرى في الخارج، على مدى عشر سنين على الأقل. ومن يمكنه غير الولايات المتحدة أن يضمن للبيض أن البترول والقهوة والألماس والثروات الأنغولية الأخرى لن تقع في أيدي السود؟ وفوق ذلك سود، شيوعيون في الظاهر؟ أفريقيا ـ الجنوبية يا ترى؟ احتمال وارد، نظراً لحماس قادتها العنصريين حماساً لا يفتر. اكتسبت قوات أفريقيا ـ الجنوبية، التي استفادت من التواطوء المتحمس لبعض الجنرالات البرتغاليين، من أمثال «كولزا دي أرياغا»[1](Caulza de Arriaga)، بعض الخبرة في العمليات الحربية المضادة لحرب العصابات في موزمبيق وأنغولا، خلال هذه السنوات الأخيرة.

وكان السيد كيسنجر قد وعد بتقديم دعم مالي غير محدود لتدخل قوات أفريقيا ـ الجنوبية (المدعومة من الولايات المتحدة) في أنغولا، إذا ساءت الأمور. غير ان قوات أفريقيا ـ الجنوبية ظهرت غير كافية في الميدان، وكانت بحاجة إلى مساعدات خارجية. ونظراً للضغوط التي ظهرت داخل أفريقيا ـ الجنوبية نفسها ـ والتي بلغت ذروتها إثر مجازر «سويتو» (Soweto) في ١٦ حزيران ١٩٧٦ ـ وفي ناميبيا حيث كثف مغاوير «سوابو»[2] (S.W.A.P.O.) نشاطهم، أجبرت أفريقيا ـ الجنوبية على استدعاء قوات الشرطة المسلحة التي كانت أرسلتها إلى روديسيا لدعم نظام سميث. غير أن أفريقيا ـ الجنوبية كانت تبدو، حتى نهاية ١٩٧٥، الضامن الأكيد والأكثر وعداً، لمصالح البيض وللاستثمارات المتعددة الجنسية في جنوبي أفريقيا.

سببت روديسيا (زيمبابوي بالنسبة للسكان الأفارقة) قلقاً حاداً لأولئك الذين كانوا يأملون بالمحافظة على الوضع القائم: ٢٨٠ ألف أبيض يقاتلون من أجل الحفاظ على

---

(١) يعتبر ألمع الجنرالات البرتغاليين. كان قائداً عاماً في موزمبيق من ١٩٧٠ حتى ١٩٧٣. رُشّح لرئاسة البرتغال في انتخابات ١٩٧٦، سحب ترشيحه بعد ظهور معلومات عن الدور الذي لعبه في الفظائع التي ارتكبت في موزمبيق.

(٢) «سوابو»: منظمة شعوب جنوبي غربي أفريقيا (Afrique du Sud - Ouest) معترف بها من قبل الأمم المتحدة و«م.و.أ» (منظمة الوحدة الأفريقية) وغيرهما من المنظمات الدولية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد لشعب ناميبيا.

امتيازاتهم العنصرية ضد تسعة ملايين أسود! أظهر البيض القابلون للعمل كجنود اهتماماً متزايداً بالرحلات «الترفيهية»، إلى أفريقيا ـ الجنوبية أو غيرها. وقد تزايد عدد الذاهبين بانتظام، إذ ما أخذنا بعين الاعتبار عدد القادمين: خسارة ٢٢٠٠ في النصف الأول من ١٩٧٦، بالمقارنة مع زيادة ١٥٩٠ في نفس الفترة من ١٩٧٥. ويزداد عدد رحلات الذهاب يوماً بعد يوم: ٧٥٠ في شهر حزيران ١٩٧٦ فقط، أي مرتين أكثر من المتوسط الشهري منذ بداية هذه السنة. وفي ٢٨ حزيران ١٩٧٦.حكم على ٥٦ أفريقياً بالسجن عشر سنوات لأنهم لم يشيروا إلى الثوار في ممتلكات أرباب عملهم، وهذا ما يفسر تلك السلسلة من «المغادرات على عجل» (départs en catastrophé).

كان واضحاً في نهاية ١٩٧٥، ان نظام سميث سيصبح بحاجة ماسة إلى مساعدات عسكرية. من أين يمكنها أن تأتي؟ كانت النصائح التي توجه إلى الروديسيين الشباب البيض بالمجيء للدفاع عن الأرض التي «ولدوا ونشأوا عليها» تتوجه إلى أشخاص تزداد قلة استجابتهم يوماً بعد يوم. لقد ولت الأيام الذهبية التي كانوا يأتون فيها مباشرة أينما لوح بالأعلام وقرعت الطبول! كانت النبوءة واضحة للجميع. إنها كتابة سوداء على حائط أبيض: إن الأمل الوحيد المتبقي يكمن إذن في المساعدات الخارجية. ولكن من أي بلد؟ قد تكون كل مساعدة مكشوفة تعتبر انتهاكاً صاروخاً للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة التي اعتبرت نظام سميث (أو أي نظام آخر مشابه له) خارجاً على القانون. وكانت روديسيا «ايان سميث» بالنسبة لبريطانيا العظمى قد اعتبرت «متمردة». إلا أن رجال المال الانكليز المتفقين مع زملائهم في ما وراء الأطلسي، كانوا قد عقدوا العزم على ان يتصرفوا بطريقة لا يقع معها، الكروم والنحاس والتبغ الروديسي، بأيدي السود، حتى وان لم يكن هؤلاء السود «حمراً» مثل زنوج أنغولا وموزمبيق.

كان لا بد إذن من إيجاد طريقة جديدة لتمويل الحرب دون أن تبدو الحكومات المعنية وكأنها تشارك فيها مباشرة. ينطبق ذلك بشكل خاص على القوتين الرئيسيتين، الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى، المعروفتين بسرعتها في الدفاع عما تعتبره مؤسساتها الخاصة بمثابة «مصالحها الحيوية». يجب ان نتذكر ان بريطانيا العظمى كانت منذ زمن بعيد (بسبب الروابط القديمة التي تربطها بالبرتغال) من أكبر المستثمرين في المستعمرات البرتغالية. إلا أن الولايات المتحدة ما لبثت أن تجاوزتها بسرعة، خاصة فيما يتعلق بالبترول والألماس الأنغوليين. غير ان الرأي العام في هذين البلدين ما كان سيتقبل تدخلاً مكشوفاً، فيما يعتبره مشروعاً امبريالياً ولىَّ عهده. فما العمل إذن؟ بدا أنه يمكن حل المسألة في أنغولا بالاعتماد على خدمات جيرانها المتعاونين: كأفريقيا الجنوبية عبر

مستعمرتها ناميبيا المحتلة بشكل غير مشروع، والتي لها حدود مشتركة مع أنغولا في الجنوب، ولزائير حدود مشتركة في الشمال. كانت على الولايات المتحدة أن تقدم المال (هذا على الأقل ما كان السيد كيسنجر قد ضمنه لحكومات أفريقيا ـ الجنوبية وزائير) بينما كان على هاتين الدولتين أن تقدما القوات. وروديسيا ؟ تعاطفت، إلا أنه ليس لها حدود مشتركة، بغض النظر عن المشاكل المتزايدة التي تواجهها داخل حدودها والضغوط التي تمارس عليها من جميع الجوانب.

كان الحل الذي فرض صراحة في روديسيا هو المرتزقة: أقدم وسيلة للمحافظة على الثروات والقدرة والامتيازات، التي بواسطتها يستأجر المالكون، أو المالكون في المستقبل، الذين تنقصهم القوة والشجاعة للقتال، رجالاً يقاتلون من أجلهم.

يمثل المرتزقة آخر ورقة بيد الاستعمار الجديد، وربما كان الأمر كذلك بالنسبة لأفريقيا ـ الجنوبية: قوة غير معروفة، لا تترك أثراً وليس لها علاقة رسمية مع الحكومة والسياسة؛ إنها البديل المثالي لحملات الغزو القديمة.

لهذه الأسباب مجتمعة، قرر قادة جمهورية أنغولا الشعبية أن يجعلوا من محاكمة «لواندا» محاكمة عامة، دعوا إليها لجنة دولية من ٤٢ عضواً، وشهدتها صحافة العالم كله. لقد أرادوا احراق هذه الورقة الأخيرة قبل أن يتم استخدامها أكثر، وطرح مسألة المرتزقة على الرأي العام وحمل جميع البلدان على الامتناع عن هذه الممارسة الشنيعة، مرة واحدةً وإلى الأبد.

إلا أنه يمكن التساؤل لماذا أصبحت فجأةً عملية التجنيد هذه، التي بوشر بها في الأصل على مهل بالنسبة لروديسيا، حادة عندما توجهت إلى أنغولا؟ ماذا كان يجري اذن في أنغولا ؟ في ١٥ كانون الثاني ١٩٧٥، وكجزء من تطور زوال الاستعمار الذي عجلت به انتصارات حركات التحرير القومية وثورة نيسان ١٩٧٤ في البرتغال، وقع اتفاق بين الحكومة البرتغالية وحركات الاستقلال الأنغولية الثلاث («ح. ش. أ» و«ج. ق. ت. أ» و«أ. ق. أ. ت. أ»)[٣] المعترف بها «الممثلة الشرعية الوحيدة للشعب الأنغولي». كان هذا

---

(٣) «ح. ش. ت. أ»: الحركة الشعبية لتحرير أنغولا، بقيادة الدكتور «اغوستينو نيتو» (Agostino Neto). «ج. ق. ت. أ»: الجبهة القومية لتحرير أنغولا، بقيادة «هولدن روبرتو». «أ. ق. أ. ت. أ»: الاتحاد القومي للاستقلال التام لأنغولا، بقيادة «جوناس سافيمبي». لقد ساء بعض العنصريين البرتغاليين (على شاكلة العنصريين الروديسيين) أن تستبعد من المفاوضات حركات صغيرة جداً مثل «ج. ت. م. ك» (جبهة تحرير منطقة كانبدا) و«ح. ش. ت. أ» (حزب الديمقراطية المسيحية الأنغولية)، وكثير غيرهما. من بين التنظيمات الثلاثة المعترف بها، كانت «ح. ش. ت. أ» (التي أسست في كانون الأول من عام ١٩٥٦) هي الحركة الوحيدة التي تتصف بتنظيم وطني حقيقي، له أفكاره المستقلة وجذوره المتينة لدى السكان. =

الاتفاق الذي سمي «الغراف» (Algrave) أو (الفور» (Alvor) يقضي بتشكيل «مجمع رئاسي» مؤلف من ثلاثة أعضاء، يكون مركزه في لاوندا، عاصمة أنغولا، وتقوده دورياً كل واحدة من الحركات الآنفة الذكر. كما نصّ الاتفاق أيضاً على تشكيل حكومة انتقالية تضم ١٣ وزيراً، ثلاثة لكل واحدة من الحركات، والأربعة الباقون تعينهم البرتغال. وتقرر ان تنتهي هذه المرحلة الانتقالية إثر الانتخابات العامة في ٣١ تشرين الأول ١٩٧٥، حيث ستعقبها حكومة أنغولية بحتة، وان يعلن الاستقلال في ١١ تشرين الثاني من عام ١٩٧٥ على ان يعقبه الانسحاب التدريجي للبرتغاليين، والذي يجب ان ينتهي في شباط ١٩٧٦.

كان هذا الاتفاق يبدو جيداً على الورق: فهو يساوي تماماً بين الحركات الثلاث في جميع الميادين، كما يضمن التكافؤ بين البرتغال والحركات الثلاث بالنسبة للمسائل ذات المنفعة المشتركة طيلة الفترة الانتقالية. إلا أنه لم يطبق في الواقع مطلقاً بسبب إعطائه لكل من «ج.ق.ت.أ» و«أ.ق.أ.ت.أ» أهمية لا تتناسب أبداً مع مساهمتهما الفعلية في معركة التحرير الوطني. واغتنمت ذلك هاتان الحركتان لمتابعة ما كان يعتبر فعلاً حرباً عدوانية ضد الشعب الأنغولي (وهي حرب ابتدأت إثر تأسيسهما في ١٩٦٢ و١٩٦٦ على التوالي)، والتي اعتُبرت فيها «ح.ش.ت.أ» بمثابة العدو الأساسي أكثر من البرتغاليين أنفسهم. اشتدت هذه الحرب بعد ان كانت وفود هذه الحركات الثلاث قد دخلت إلى لاوندا في تشرين الثاني ١٩٧٥، وذلك بموجب ما تقرر في اتفاق «الغراف». اصطحبت «ج.ق.ت.أ» معها قوات عسكرية كبيرة، بينما دخلت «ح.ش.ت.أ» بدون جندي واحد ولا قطعة سلاح واحدة. وتبعت عمليات الاغتيال والتوقيف الاعتباطي وتعذيب كوادر «ح.ش.ت.أ» الهجمات المباشرة الموجهة في ٢٣ آذار ١٩٧٥ ضد ابنية «ح.ش.ت.أ» في كازينيا» Gazegna و«فيلا أليس» (Vila Alice) في لاوندا.

بلغت هذه الاستفزازات أوجها في ٢٤ آذار إثر مجزرة كيفانغوندو (Kifongondo) على بعد حوالى ٣٠ كلم شمالي لاوندا: حيث تم اعتقال ٥١ عضواً عزّلاً من السلاح من «ح.ش.ت.أ»، في منازلهم أو في أماكن عملهم ـ وذلك في لاوندا خاصةً ـ من قبل مجموعات مسلحة من «ج.ق.ت.أ» قامت بنقلهم في شاحنات وقتلهم رمياً

= أما «ج.ق.ت.أ»، فكانت تنظيمًا ذا منشأ قبلي، ينحصر تأثيرها في المناطق الشمالية المجاورة لزائير كذلك كان «أ.ق.أ.ت.أ» تنظيمًا قبلياً أيضاً، ولم يكن يضم، حسب المصادر البرتغالية الرسمية، أكثر من ٣٠٠ رجل سيئي التجهيز في ٢٥ نيسان.

بالرشاشات. وفي نهاية الشهر، ادخلت «ج.ق.ت.أ» إلى لاوندا رتلاً آلياً من ٥٠٠ رجل. وها هي الرواية التي رواها القائد «جوجو» Juju الناطق باسم هيئة أركان «ق.م.ش.ت.أ»(٤) أثناء مقابلة أجراها المؤلفان معه:

«في الواقع، بدأت الحرب في لاوندا في آذار عندما تسللت من الشمال قوات زائير النظامية وجنود «ج.ق.ت.أ» المتمركزون في زائير ـ وأحتلت «أمبريز» (Ambriz) (مدينة ساحلية تبعد حوالى ٢٥٠ كلم إلى الجنوب عن الحدود الزائيرية) و«كارمونا» وغيرهما من المدن. دخل، إذ ذاك، قسم من قواتنا إلى لاوندا. وخلال شهر آذار كانت تقع ثلاثة أو أربعة حوادث يومياً. عقدنا عدة اتفاقات لوقف النار، إلا أن كل واحد منها كان يعقبه تصعيد جديد في العنف. وكانت المعارك متتالية تقريباً خلال شهر حزيران وأوائل تموز، وبلغت أوجها في ٩ تموز، مع قصف قامت به «ج.ق.ت.أ» أثناء دفن امرأة قيادية من «ح.ش.ت.أ» (هي ليليا سلينا)».

بعد ثلاثة أيام قامت «ق.م.ش.ت.أ» بمهاجمة وتدمير هيئة أركان «ج.ق.ت.أ» في لاوندا، وفي بضعة أيام تم طرد قوات «ج.ق.ت.أ» و«أ.ق.أ.ت.أ» من العاصمة، بفضل دعم سكان لاوندا بقيادة مناضلين من «ح.ش.ت.أ». وهكذا زالت عملياً الحكومة الانتقالية المؤلفة من الحركات الثلاث والبرتغال، علماً بأن «ح.ش.ت.أ» لم تتخل أبداً عن مهامها الحكومية.

ثم صد جميع المحاولات المتكررة التي قامت بها «ج.ق.ت.أ» لاستعادة العاصمة، وكان يبدو أن البلد يتجه نحو تقسيم ثلاثي: «ج.ق.ت.أ» تسيطر على مقاطعات كبيرة من الأراضي في الشمال، بينما تسيطر «ح.ش.ت.أ» على المركز الشمالي والشرق، ويسيطر «أ.ق.أ.ت.أ» على المركز الجنوبي، كانت البنية التحتية لـ«ح.ش.ت.أ» معطلة أو سرية في المناطق التي تسيطرعليها «ج.ق.ت.أ» أو «أ.ق.أ.ت.أ». وبالمقابل، كانت «ح.ش.ت.أ» تسمح لكوادر «ج.ق.ت.أ» و«أ.ق.أ.ت.أ» بمغادرة لاوندا سالمين أصحاء، وكذلك كانت تقام إدارات ثلاثية في بعض المراكز التي سيطر عليها «ح.ش.ت.أ».

---

(٤) «ق.م.ش.ت.أ»: (القوات المسلحة الشعبية لتحرير أنغولا) هي القوات المسلحة لـ«ح.ش.ت.أ». وكان «ج.ت.ق.أ» (جيش التحرير القومي الأنغولي) هو جيش «ج.ق.ت.أ». وتمثل «ق.م.ت.أ» (القوات المسلحة لتحرير أنغولا) القوات العسكرية لـ«أ.ق.أ.ت.أ». كانت غالبية قادة «ق.م.ش.ت.أ» تستخدم اسماء مستعارة بعضها مأخوذ عن اسماء قادة ثوّريين مشهورين، مثل «هوشي منه» و«شي» (غيفارا).

في مطلع آب ۱۹۷٥، احتلت قوات أفريقية ـ جنوبية مدينتين أنغوليتين هما «كالوك» (Calueque) و«بريرا دي ايكا» (Pereira de Eca) على بعد ٥٠ و٤٠ كلم على التوالي عن الحدود الناميبية. وتم إنكار هذه الأحداث بعناد من قبل «بريتوريا» حتى ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٦، وهو التاريخ الذي أقرَّ فيه وزير الدفاع «بيتر بوتا» (Pieter Botha) ان «كالوك» احتلت منذ أوائل آب «لأنه أطلقت النار على القوات الأفريقية ـ الجنوبية»، وذلك أثناء الرد على مذكرة احتجاج من البرلمان الأفريقي ـ الجنوبي بصدد الهزيمة في أنغولا.

وصرح للمؤلفين القائد «فاروسكو» (Farrusco) الذي كان يقود مجموعات من مغاوير «ح. ش. ت. أ» في هذه المنطقة في نفس الفترة أن القوات الأفريقية ـ الجنوبية باشرت منذ لحظة اجتيازها للحدود بتنفيذ عملية «الهجوم باتجاه الشمال»، والتي بدأت في ٢٣ تشرين الأول. وفي «سا دا بانديرا» (Sa da Bandiera) (لوبانغو، حالياً) عاصمة مقاطعة «ويلا» (Huila)، أول هدف للغزاة الأفارقة ـ الجنوبيين، أجرى المؤلفان مقابلات صحفية مع أنغوليين ومدرس برتغالي كانوا قد أسروا من قبل الأفارقة ـ الجنوبيين في اليوم الأول من الغزو. بعد فترة وجيزة، اتضحت استراتيجية «ج. ق. ت. أ» و«أ. ق. أ. ت. أ»: حيث كان على قوات «ج. ق. ت. أ» ـ المتمركزة في زائير ـ أن تبدأ الضغط من الشمال، وعلى قوات أفريقيا ـ الجنوبية و«أ. ق. أ. ت. أ» أن تتقدم من الجنوب بحيث تلتقي جميعها في لاوندا، التي كانت تأمل بالاستيلاء عليها قبل ١١ تشرين الثاني، بحيث تصبح «ج. ق. ت. أ» و«أ. ق. أ. ت. أ» الممثلين الوحيدين اللذين يمكن للبرتغال أن تمنحهما الاستقلال. كان هذا هو الهدف النهائي. إلا أنه كان هناك مخطط أقل طموحاً، يعتمد على قدرة هاتين القوتين على جعل المدينة غير قابلة للصمود بعد أن تقطع عنها المياه والكهرباء. فعلى «ج. ق. ت. أ» ـ زائير أن تحتل وتدمر محطة الضخ التي تغذي مدينة لاوندا، في كيفانغوندو، على بعد أقل من ٢٠ كلم إلى الشمال من العاصمة، في حين يتوجب على قوات أفريقيا ـ الجنوبية و«أ. ق. أ. ت. أ» احتلال وتعطيل المحطة الكهرمائية(hydroélectrique)في «كامبامب» (Cambambe) التي تمد لاوندا بالكهرباء وتقع على أكثر من ١٦٠كلم إلى الجنوب من العاصمة.

وصل رتل زائير ـ «ج. ق. ت. أ» إلى أقل من ١٨ كلم عن لاوندا في ٧ تشرين الثاني؛ وبعد ان تم صدُّه، عاود الهجوم في نفس المكان صباح ١٠ تشرين الثاني، مدمراً بصورة مؤقتة محطة الضخ في كيفانغوندو عن طريق القصف، وذلك قبل ان يتم صدُّه من جديد. وبالمقابل، لم يتمكن الأفارقة ـ الجنوبيون، أبداً، من تحقيق الهدف الأدنى الذي

حددوه لأنفسهم. واجتازوا فعلاً أكثر من ١٢٠٠كلم في أقل من شهر ـ لم تكن «ق.م.ش.ت.أ» تمتلك أسلحة ثقيلة لتواجه آلياتهم المصفحة ومدفعيتهم ـ إلا أنهم أوقفوا (دون هدفهم) على مسافة ٤٠٠ كلم إلى الجنوب من لاوندا، وعلى ٢٤٠ كلم من هدفهم الأدنى، مجمع «كامبامب» الكهرمائي. وفي إطار الجدل الذي أعقب مذكرة الاحتجاج المذكورة سابقاً، اعترف رئيس وزراء أفريقيا ـ الجنوبية «بالتازارفورستر» (Balthazar Vorster) بأن القوات الأفريقية ـ الجنوبية قد توغلت عميقاً في أنغولا؛ وفي ٣ شباط كشف «بوتا» وزير الدفاع، ان القوات الأفريقية ـ الجنوبية (من أربعة إلى خمسة آلاف رجل) كانت تقوم بأعمال الدورية في منطقة تمتد إلى حوالى ٣٥ كلم داخل أنغولا...»، حيث أجبرت على القيام بقتال تراجعي[٥]. إلا ان «ح.ش.ت.أ»، التي كانت تسيطر تماماً على لاوندا، قدمت إلى الصحافة، في منتصف كانون الأول، أربعة أسرى حرب أفارقة ـ جنوبيين، كانوا قد أسروا داخل الأراضي الأنغولية، مما أدى إلى إثارة الشكوك حول براءة أفريقيا ـ الجنوبية.

يجب ملاحظة ان الطريقين المؤديين إلى العاصمة (من الشمال ومن الجنوب) قد سدَّتها «ق.م.ش.ت.أ» المسلحة بأسلحة خفيفة فردية، وهي الأسلحة الوحيدة التي كانت تمتلكها في تلك المرحلة. تم ذلك بعد أن تكبدت «ق.م.ش.ت.أ» خسائر جسيمة، خاصة على الجبهة الجنوبية حيث قام «ج.ت.ب» (جيش التحرير البرتغالي) الفاشي الذي يقيم قواعد له في أسبانيا وأفريقيا ـ الجنوبية بالالتفاف من حول القوات الأفريقية ـ الجنوبية ليضرب «ق.م.ش.ت.أ» من الخلف. ومهما يكن من أمر، فقد كانت «ح.ش.ت.أ» تسيطر تماماً بعد ظهر ١١ تشرين الثاني ١٩٧٥، على لاوندا، عندما أعيد العلم البرتغالي وصعد الأميرال «ليونيل غومز كاردوزو» (Leonel Gomez Cardoso)وهيئة أركانه إلى الفرقاطة التي غادرت مرفأ لاوندا، واضعة بذلك حداً رسمياً لخمسمئة سنة تقريباً من السيطرة البرتغالية في أنغولا.

في منتصف الليل، أعلن رئيس «ح.ش.ت.أ» «أغوستينو نيتو» استقلال البلاد وولادة جمهورية أنغولا الشعبية، عاصمتها لاوندا. وبعد ذلك ببضع ساعات ـ في فجر ١١ تشرين الثاني ـ عين «لوسيو لارا» (Lucio Lara) قائد المقاومة باسم اللجنة المركزية لـ «ح.ش.ت.أ» وبحكم سلطته كأمين للمكتب السياسي «أ. نيتو» رئيساً للجمهورية

---

(٥) ذكرت «الغارديان» (مانشستر) في ٢٦ كانون الثاني تصريح «س. بوتا»، وزير الدفاع، الذي أعلن فيه أنه سقط في القتال من ١٤ تموز ١٩٧٥ حتى ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٦، ٢٩ أفريقياً ـ جنوبياً، وان ١٤ آخرين سقطوا أثناء الأحداث.

الشعبية. وفي نفس اليوم أعلنت «ج.ق.ت.أ» و«أ.ق.أ.ت.أ» من جانبهما، ولادة جمهورية أنغولا الديمقراطية والشعبية، عاصمتها «هوامبو» (Huambo) (سابقاً نوفوليسبووا Novo Lisboa) ثاني مدينة في البلاد، على بعد ٦٠٠ كلم إلى الجنوب الشرقي من لاوندا. وكان طلب الجمهورية الشعبية من كوبا قوات مقاتلة، ومن الاتحاد السوفييتي أسلحة ثقيلة ومدربين من أولى الإجراءات التي اتخذتها - في وقت كان فيه رتل أفريقيا - الجنوبية المدرع يتابع تقدمه نحو العاصمة، وكانت فيه قوات «ج.ق.ت.أ» - زائير تضمد جراحها في كاكسيتو (Caxito) على حوالى ٤٠ كلم شمالي لاوندا. بدأ السلاح بالوصول في الحال، كما وصلت القوات الكوبية في نهاية شهر تشرين الثاني. وفي نهاية ١٩٧٥ ذكر البنتاغون أن أربعة آلاف جندي كوبي يخدمون في «ق.م.ش.ت.أ»، وانه كان يوجد، حسب وثيقة صادرة أيضاً عن البنتاغون، في ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٦ حوالى ٢٠٠ مستشار عسكري سوفييتي في أنغولا.

صرح القائد «جوجو» بصدد النداء إلى الكوبيين بما يلي: «كان بوسعنا نحن أنفسنا أن نتغلب على جيش زائير، وكان بوسعنا أيضاً أن نقف بوجه تحالف زائير-«ج.ق.ت.أ» - «أ.ق.أ.ت.أ». وكنا على وشك الاستيلاء على «هوامبو» عندما اجتاحتنا أفريقيا - الجنوبية بقواتها. ولم يكن بوسعنا ان نواجه خمسة أو ستة آلاف أفريقي - جنوبي مزودين بالعربات المدرعة وبالمدفعية والطائرات المروحية، وطائرات التجسس (avions - espions) المكلفة بتوجيه رمايات المدفعية».

في ٢٢ تشرين الثاني، استولت قوات «ق.م.ش.ت.أ» التي كانت تقاتل دوماً لوحدها، على المقر العام الإداري لـ «ج.ق.ت.أ» (مدينة كاكسيتو» كما وضعت يدها في الوقت نفسه على مئات الأطنان من الأسلحة. بعد ذلك تابعت تقدمها ببطء نحو الشمال بسبب العراقيل التي صادفتها، وبخاصة ترميم الجسور التي نسفتها قوات «ج.ق.ت.أ» - زائير.

وبينما كانت «ق.م.ش.ت.أ» وحلفاؤها الجدد الكوبيون يستعدون لمواجهة الأفارقة - الجنوبيين، طرأ عامل جديد وضع المرتزقة على مقدمة المسرح: حيث أقر مجلس الشيوخ الأميركي، بأغلبية ٥٤ صوتاً مقابل ٢٢ تعديلاً على ميزانية الدفاع، يمنع حكومة فورد من متابعة تمويل قوات «ج.ق.ت.أ» و«أ.ق.أ.ت.أ» وحلفائهما. وعلم ان ٣٣ مليوناً من الدولارات صرفت لتمويل عمليات المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A) في أنغولا. كما أقر مجلس الشيوخ أيضاً بأغلبية كبيرة منع ارسال جنود أميركيين إلى أنغولا،

أو مساعدة أية مجموعة مهما تكن «بدون الموافقة الكلية للكونغرس».

كانت سنة ١٩٧٦ سنة انتخابية؛ لذلك كان من الطبيعي ان يتأثر أعضاء مجلس الشيوخ بالرأي العام. ولا شك في أنهم تأثروا أيضاً بمقالات «ليسلي جلب» (Leslie Gelb)، العضو السابق في جهاز وزارة الدفاع، والتي ظهرت في «نيويورك تايمز» في ٢٥ أيلول، وبتلك التي كتبها بالاشتراك مع «والتر بانكوس»(Walter Princus)، والتي ظهرت في «الواشنطن بوست» في ٨ و٩ تشرين الثاني؛ تعرضت هذه المقالات للدور الأساسي الذي لعبته المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A) في الحرب الأنغولية. وفي نهاية كانون الأول ١٩٧٥ أكد تقرير للمخابرات، نشره مركز الدراسات الأمنية في واشنطن معلومات «جلب» و«بانكوس» مستشهداً ببعض المصادر الرسمية الأميركية التي تبين أن المخابرات المركزية الأمريكية (C.I.A) قد صرفت ٥٠ مليوناً من الدولارات من أجل الحرب الأنغولية، وأرسلت خمس طائرات يقودها أميركيون بمهمة إحكام رمي المدفعية في بعض مناطق الحرب الأنغولية» لم يكن شبح فيتنام بعيداً. استنكر ذلك كل من «فورستر» في بريتوريا، وموبوتو في كينشاسا، و«هولدن روبرتو» و«جوناس سافيمبي»؛ كان يبدو جلياً أن المساعدات الرسمية أو السرية ستنقطع.

كان أول المعربين عن غضبهم واستيائهم هو «فورستر»، الذي اعتقد بأن «كيسنجر» قد أوقعه في فخ كما ظهر واضحاً في مقابلته الصحفية مع «أرنود دي بورشغراف» (Arnaud de Borchgrave)، رئيس تحرير النيوزويك:

ـ «هل صحيح أن الولايات المتحدة طلبت، في الخريف الماضي، مساعدة أفريقيا ـ الجنوبية، لتواجه وجود الروس والكوبيين في أنغولا؟

ـ لا أريد أن أعلق على هذا الموضوع. على الحكومة الأميركية أن تفعل ذلك. إني متأكد بأنك ستفهم أنه يستحيل عليَّ ان أشيع المباحثات السرية بين حكومتينا. ولكن بما أنك أنت تؤكد ذلك، فلن أكذبك.

ـ هل صحيح أنكم تلقيتم الضوء الأخضر من كيسنجر للمباشرة بعملية عسكرية في أنغولا، وان ستة رؤساء معتدلين من أفريقيا السوداء على الأقل قد باركوا هذه العملية نفسها؟

ـ إذا كنت أنت تتحمل مسؤولية تأكيد ذلك، فلن أكذبك»[٦].

(٦) نيوزويك، ١٧ أيار ١٩٧٦. يفترض عموماً أن الدول الأفريقية الست التي أشير إليها هنا هي: زائير، زامبيا، ساحل العاج، السنغال، ليبيريا، وتونس.

هناك خطأ في الفرضية التي يقدمها «دي بور شغراف»: كانت القوات الأفريقية - الجنوبية موجودة سابقاً على ١٢٠٠ كلم داخل الأراضي الأنغولية، قبل طرح مسألة الوجود الروسي أو الكوبي. غير أن ما كان يهم «فورستر» هو ان الكونغرس الأميركي كان قد غير موقفه فجأة، فتبخرت عشرات الملايين المرصودة، وكذلك التسليح غير المحدود، كما يذوب الثلج تحت الشمس. لذلك يجب ألا نستغرب من قيام قوات «فورستر»، عند أول انقضاض جدي لـ«ق.م.ش.ت.أ.» على المواضع المتقدمة للأفريقيين الجنوبيين، بالانكفاء بسرعة باتجاه الجنوب، وبشكل أسرع من تقدمها السابق في الاتجاه المعاكس، دون ان تتوقف إلا من أجل نسف الجسور خلفها...

في صباح ٤ كانون الثاني من عام ١٩٧٦، تلقت هيئة أركان الجيش الزائيري في كارمونا صدمة عنيفة مفاجئة. فقد كانت قوات «ق.م.ش.ت.أ» تتقدم وهي تشرع في مناورة تطويق تهدد بمحاصرة المدينة بسرعة. خيانة! ماذا جرى لجنود «ج.ق.ت.أ» المكلفين بحماية أجنحتهم. لقد اختفوا عملياً، كما هرب القليل الذي بقي منهم ما ان فتحت المدفعية النار. أسرعت قوات زائير بالهرب، ولم تتوقف حتى أصبحت في أمان خلف حدود زائير. وسقطت مواقع «هولدن روبرتو» المتقدمة بدون طلقة نار تقريباً. وكانت قوات زائير المغتاظة من هذه «الخيانة» ترمي بنيرانها على جميع رجال «ج.ت.ق.أ» الذين صادفتهم معتبرة أنهم بمثابة هاربين من الجندية ويتوجب قتلهم دون إنذار.

في ذلك الحين وصلت النداءات إلى السيد «جون بانكز» (John Banks) في لندن وزملائه في نيويورك: يجب بالضرورة تجنيد ما أمكن من المرتزقة لإيقاف الهزيمة المنكرة في أنغولا. واتضح بسرعة انه على الرغم من الرفض القاطع الذي أعلنه مجلس الشيوخ الأميركي، فان المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A) وجهازها المتخصص «بالأعمال القذرة»، وبتواطؤ من الحكومة البريطانية وغيرها، لم تكن تصادف أية صعوبة في تمويل تجنيد المرتزقة وإرسالهم إلى أنغولا.

وفي الوقت الذي كان فيه النقاش حول عدم التدخل على أشده في الكونغرس الأميركي، غادر، لندن، «كوستاس جورجيو» (ألياس توني كالان) مظلي انكليزي سابق من أصل قبرصي - يوناني؛ وبعد ان أمضى بضعة أيام مع «هولدن روبرتو» في كينشاسا (زائير) ذهب إلى أنغولا ليقدر الوضع العسكري ومدى الحاجات إلى المرتزقة.

---

(٧) حصل المؤلفان على معلومات عن سقوط «كارمونا» أثناء الزيارات التي قاما بها في المنطقة، واستطاعا أن يحصلا على رواية المدنيين والعسكريين الذين شاركوا في العملية.

الفصل الثاني

كيف يصبح الإنسان مرتزقاً ؟

يمكن قراءة هذا الإعلان الصغير من أربعة سطور، المنشور بشكل لا يلفت النظر في أسفل إحدى الصفحات الداخلية، في عدد ٢ حزيران ١٩٧٥، من الطبعة اللندنية «للديلي أكسبرس»: «مطلوب: مظليون، مغاوير سابقون، جنود س. أ. س. (S.A.S)، لعمل مغر في الخارج. هاتف: كامبرلي ٣٣٥٦».

كان هذا واحداً من أوائل الاعلانات الصغيرة (التي أخذت تتوالى في الصحافة البريطانية، والتي كانت تغري العديد من الشبان الانكليز وتؤدي بهم إلى الموت في أنغولا، كما أدت بمجموعات أخرى إلى السجن مع الأشغال الشاقة.

«لاحظت أختي «لسلي آن ريان» (Lesley Ann Ryan) في صحيفة «سانداي بيبل» إعلاناً نشر في نهاية كانون الثاني (١٩٧٦)، طُلب فيه جنود سابقون في الجيش البريطاني لعمل في «زائير» يستمر ستة أشهر؛ كان الأجر ٣٠٠ جنيه لكل ١٥ يوماً[١]. قررت ان أتصل هاتفياً مع الجريدة لأحصل على معلومات إضافية حول وسائل الاتصال بالشخص الذي وضع الإعلان، لأنه لا توجد هناك أية إشارة إلى ذلك. أعطتني الجريدة رقم هاتف... كان صوت رجل هو الذي أجابني وسألني عما إذا كنت فعلاً جندياً في الجيش

(١) إفادة «كيفين جون مارشانت» (Kevin John Marchant)، في التقرير الذي كتبه بعد اعتقاله بقليل.

البريطاني، وما هي مؤهلاتي. . . وفي السبت التالي ـ أعتقد أنه كان في ٢٧ كانون الثاني ـ تلقيت مخابرة هاتفية من رجل تعرفت على صوته، كان هو الصوت نفسه الذي أجابني في المرة الأولى. قال لي: «يا سيد مارشان علمت انك تود العمل في الخارج». أجبت: «نعم»، وسألني إذا كنت أستطيع أن أكون مستعداً للسفر يوم الثلاثاء القادم فرددت عليه بالإيجاب. عندئذٍ قال لي إن الشيء الوحيد الذي يجب أن آخذه معي هو أدوات النظافة الشخصية. . .».

هكذا قام «كيفين جون مارشان» بالخطوات الأولى التي كلفته، بعد ستة أشهر، حكمًا بالسجن لمدة ٣٠ سنة. في ١٨ كانون الثاني نشرت «سانداي بيبل»، بتوقيع «تريفور اسبينال» (Trévor Aspinall) المقال التالي تحت عنوان «جندي خارج من السجن يجند جيشاً».

انتهى جندي سابق، سجن لاتجاره بالأسلحة، من تجنيد مجموعة من المرتزقة البريطانيين للعمل في أنغولا.

«مهمتهم: المساعدة في القتال إلى جانب «ج. ق. ت. أ» ضد هيمنة الشيوعيين على المستعمرة البرتغالية السابقة.

«تم تجنيد خمسة وعشرين رجلاً من قبل شاب بريطاني صار واحداً من أهم المستشارين العسكريين في «ج. ق. ت. أ»، وللرئيس «هولدن روبرتو». إنه «نيكولا هول» (Nicholas Hall)، جندي سابق في الجيش البريطاني عمره ٢٤ عاماً، حكم عليه عام ١٩٧٢ بالسجن سنتين، من جانب محكمة عسكرية لأنه باع أسلحة إلى أنصار الملك في أولستر.

«وصل «هول» إلى انكلترا وبحوزته ١٢ ألفاً من الدولارات الأميركية، علاوةً على الرصيد المفتوح الذي يمكن أن ينهل منه دون قيود. لذلك تمكن بسرعة من إقامة علاقات مع أشخاص قادرين على تجنيد المرتزقة.

«يتقاضى عناصر التجنيد هؤلاء مبلغ ٢٠٠ جنيه عن كل رجل يجندونه، كما يتقاضى الـ ٢٥ مجنداً الأوائل ٢٠٠ جنيه أسبوعياً مقابل خدمتهم «كمستشارين عسكريين». ويجري حالياً العمل بنشاط لتجنيد وحدة أخرى يتقاضى عناصرها ١٥٠ جنيهاً أسبوعياً.

«صرح لنا «هول» في الفندق اللندني الذي نزل فيه مع زوجته بما يلي: «أن فرصتنا

الوحيدة هي تجنيد مرتزقة بيض مدربين جيداً. لقد هرب القسم الأساسي من جيشنا (ج.ت.ق.أ»)، وبقي عندنا حوالى ٣٠٠ جندي مخلص، بينهم من لا يتجاوز عمره ١٢ أو ١٣ سنة. وصرح لنا «هول»، الذي كان سائقاً شخصياً للرئيس «روبرتو» قبل أن يصبح رائداً (major)، بأن الوحدة الأولى، من ٢٥ رجلاً، ستنتقل بالطائرة هذه الليلة بالذات، من لندن باتجاه أنغولا. وأضاف: «إننا بحاجة ماسة لمساعدة البلدان الغربية للنضال ضد «ح.ش.ت.أ» المدعومة من بلدان الشرق. لا أستطيع أن أفهم كيف تبقى الأمم غير مبالية، وكيف تستطيع أن تتحمل هذا الهجوم العسكري الشيوعي».

كان الحديث عن الفرار الجماعي وعن الجنود ـ الأطفال أسلوباً غريباً للقيام بالدعاية للتجنيد... نقلت الديلي تلغراف في ٣٠ كانون الثاني عن السيد «فرانك بيرين» (Frank Perren)، وهو مسؤول آخر عن التجنيد قوله: «لم يعد السيد «نورمان هول»، الذي جاء إلى لندن كممثل شخصي للسيد «روبرتو»، يعمل لمصلحتنا بسبب عدد من الأخطاء التي ارتكبها في هذه الأيام الأخيرة. لقد عمل لنا كثيراً من الدعاية السيئة، وخلق لنا العديد من المتاعب؛ باختصار، أوشك أن يقضي على كل شيء...». عاد «الرائد الأخرق «هول» إلى زائير. وأعلنت الغارديان في ٩ شباط أنه «قتل، وربما أعدم رمياً بالرصاص لأنه أخفق في مهمته في التجنيد ولأنه بذر الأموال...».

كانت هذه المعلومات مخصصة في الظاهر للاشارة إلى ان باقي المجنِّدين يشجبون سلوك «هول». وفي الواقع، بقي هذا الأخير في عداد رجال «هولدن روبرتو» الموثوقين. وكان هو الذي ترأس فيما بعد، إلى جانب «هولدن روبرتو» «المحكمة العرفية» التي حاكمت الرقيب أول «سامي كوبلاند» (Sammy Copeland) المتهم بقتل ١٣ من رفاقه المرتزقة. ويمكن الحكم على التأثير الذي تركته الاعلانات الصغيرة والمقالات من نوع تلك التي ظهرت في «سانداي بيبل» من الإفادة التي كتبها «مالكولم ماك انتير» (Malcolm MacIntyre)، «ألياس رايت» (Alias Wright):

«زارني، في حوالى ٢٠ كانون الثاني ١٩٧٦، «جون كوك» (John Cook) وهو صديق مخلص لي، وأخبرني أنه يمكنني العمل كممرض في أفريقيا. وأظهر لي إعلاناً صغيراً كان قد اقتطعه من جريدة، وفيه يطلب ممرضون للعمل في زائير، في أفريقيا... قام «جون» نيابة عني بالإجابة عن الاعلان، وبعث برسالة إلى لندن... بعد حوالى اسبوع قال لي والدي أنه تلقى مخابرة هاتفية لي من المدعو «فرانك»، فإذا كنت ما أزال

مهتمًا بالعمل، عليّ أن أحضر إلى فندق بارك كورت (Parc Court) في بادينغتون، وأن أقول هناك أني على موعد مع «فرانك هول». وفي ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٦(. . .) حوالى الثامنة صباحاً، اقتادني «جون بانكز»، وبرفقته رجل ضخم الجثة إلى غرفة أخرى في الطابق الأرضي. كان يوجد في الغرفة التي دخلناها «فرانك هول» ورجل آخر طويل ـ حوالى ١٨٠سنتم، أشقر يلبس معطفاً أزرق لهجته أميركية بارزة. ويوجد على الطاولة تذاكر سفر بالطائرة. يدعى الرجل ذو المعطف الأزرق «اسبينال». وكنت قرأت، قبل ذلك بقليل، مقالاً في «سانداي بيبل» موقعاً باسم «تريفور اسبينال». وجدت في الأمر صدفة غريبة. . .».

ولم يكن الأمر في الواقع، يتعلق بـ«تريفور اسبينال» بل بـ«ليسلي اسبين» (Leslie Aspin) الذي كان يتصنع اللهجة الأميركية، إن ما هو واضح على كل حال، هو ان مقال «صانداي بيبل» قد أثر كثيراً في «مالكولم ماك انتير». وكانت الاعلانات الصغيرة التي نشرت في الصحافة ترد، في معظم الوقت، في الإفادات التي أدلى بها المتهمون، وعلى سبيل المثال إفادة «جون لاولور» (John Lawlor):

«رأيت في جريدة (ايفنينغ ستاندارد) في ١٥ كانون الثاني ١٩٧٦ إعلاناً يطلب جنوداً سابقين للعمل في الخارج. وفي الاعلان رقم هاتف في كامبرلي. إتصلت هاتفياً فأجابني صوت امرأة طالباً مني أن أترك رقم هاتفي. اتصلوا بي في الليلة ذاتها، وفيما بعد استطعت ان أتعرف على صوت الذي قام بالاتصال. إنه صوت الرجل الذي قدم نفسه باسم «باري» في الفندق الذي انزلونا فيه. كان ملتحياً، وطلب مني على الهاتف ان أحضر إليه ودلني على الطريق المؤدية إليه. يقع المنزل في «ساند هورست رود»، «ليتل ساند هورست»، كامبرلي، سوراي. (Sadhurst Road, Little Sand hurst, Camberley, Surrey). وعندما وصلت، رأيت أنه يقع على بعد بضعة أمتار فقط من مدرسة ساندهورست. ذهبت في حوالى ٢٠ كانون الثاني إلى مكتب «جون بانكز»: كان «باري» أعطاني اسمه على الهاتف. وعندما وصلت فتح لي «باري» الباب، وظهر «بانكز» فيما بعد. طرحا عليّ أسئلة حول خدمتي السابقة في الجيش. . .».

كان رقم الهاتف المذكور في الاعلانات الصغيرة في «ديلي تلغراف» رقم «جون بانكز. وتلقوا حوالى ٣٠٠ إجابة، حسب المعلومات التي نشرت في الصحافة الانكليزية التي شكلت الصور عنها واحدة من المستندات الهامة في محاكمة لاوندا. كان «بانكز» يدعي في تلك المرحلة ـ حوالى حزيران ١٩٧٥ ـ أنه يفتش عن متطوعين للقتال ضد نظام

سميث في روديسيا. سنرى في الفصل الخامس أنه كان يجند من أجل حملة مختلفة تماماً.

في ١٤ آب ١٩٧٥، أسس «جون بانكز» شركته (Security Advisory Services). وكانت حروفها الأولى س. أ. س. (S.A.S) متطابقة مع الحروف الأولى لإحدى المنظمات التي يجند لها «بانكز» في إعلاناته الصغيرة المنشورة في «ديلي أكسبرس»، غير ان س. أ. س. كانت تغني في ذلك الحين قوات الجو الخاصة[٢]: وهي وحدة من المغاوير المظليين المتخصصين في عمليات المجابهة بالسلاح الأبيض والعمليات السرية وقمع المظاهرات، خاصة في إيرلندا الشمالية. إنها مصادفة غريبة: تقع هيئة أركانه في كامبرلي، سوراي، فوق مصبغة، وتماماً تجاه أهم مؤسسة عسكرية بريطانية، المدرسة الحربية في ساندهورست! ولم يكن على غير المرغوب فيهم والساخطين والطراح إلا أن يجتازوا الشارع (نقص عدد القوات المسلحة الأنكليزية ٨ آلاف رجل عام ١٩٧٥).

«قالت التايمز اللندنية في ٢٩ كانون الثاني ١٩٧٦ يبدو ان هذه الشركة عرفت، حسب مراحلها، عدداً متفاوتاً من الشركاء، وأشارت التدقيقات التي أجريت في السنة الماضية أنها مسجلة رسمياً في ١٥ آب ١٩٧٥، وأنها كانت تعد آنذاك أربعة شركاء».

صدفة أخرى، كان «فرانك بيرين» أحد شركاء «بانكز» وهو جندي سابق في البحرية الأميركية يتباهى بأنه عمل في منظمة أخرى متخصصة في «العمليات الصعبة» التي وصفها كأنها وحدة «مغاوير من رجال الضفادع». يعزى إلى «بيرين» الفضل بأنه جند «أكثر من سبعين رجلاً من أصدقائه القدامى في «بلايموث» وجوارها، خلال الأسبوع الأخير»[٣].

لم يكن الشريك الآخر في (س. آ. س) سوى السيد «ليسلي اسبين» الذي كان يعرف الكثير حول العديد من الأمور. كان غارقاً حتى أذنيه في قضية «كلوديا» في آذار ١٩٧٣: قصة صفقة تهريب أسلحة مخصصة لأعضاء .I.R.A في ايرلندا الشمالية. كانت «كلوديا» سفينة شحن المانية - غربية ترفع العلم القبرصي. (سينفي فيما بعد «هرغونتر لينوزر» (Herr Gunthr Leinhäuser) مدير الشركة صاحبة السفينة أنه شارك في تجنيد

---

(٢) ذكرت «ديلي تلغراف» في ٢٩ كانون الثاني أنه وجد في مجموعة المرتزقة الأولى المتوجهة إلى أنغولا «ستة عناصر سابقين من قوات الجو الخاصة». وتشكل أوساط س. أ. س (S.A.S) حقلاً ممتازاً لتجنيد المرتزقة، وجند عدد كبير من بين أولئك الذين تسرحوا من قاعدة س. أ. س في «هارفورد». وتشكل «الدرشوت» (Aldershot) حقلاً آخر للاختيار، حيث توجد واحدة من أهم المؤسسات العسكرية البريطانية.

(٣) «صانداي تايمز»، ٢٥ كانون الثاني ١٩٧٦.

المرتزقة للعمل في روديسيا، إلا أنه عين اسم الطرف الذي اتصل به من أجل هذه المسألة). وصرح في ٢ نيسان ١٩٧٣ لصحفيين في «هامبورغ» أنه تصرف «كوسيط» في عملية استهدفت ارسال أسلحة مخصصة إلى .I.R.A. ثم تفتيش السفينة في عرض البحر بموازاة الساحل الايرلندي، وعلى متنها خمسة أطنان من الأسلحة. وأعلن «هر لينوزر» أنه خُدع، إذ كان يجب أن يكون على متن السفينة ١٠٠طن من السلاح، وكان يود أن يعرف مصير الخمسة وتسعين طناً المفقودة. ربما كان بوسع «اسبين» ان يشبع فضوله، إذا صدقنا مقال «توم جيراتي» (Tom Geraghty) المنشور في «سانداي تايمز»: «يقف على رأس (س. آ. س) «ليسلي اسبين» الرهيب، المهرب السابق، والعميل المزدوج الذي دبر عملية تهريب الأسلحة على متن «كلوديا»، قبل ان يخبر هو شخصياً أجهزة الأمن البريطانية. . .».

وكان الرجل الرابع «نيكولا هول» المعروف أيضاً باسم «نورمان مرفين هول» (Norman Mervyn Hall) مظلياً سابقاً، مطروداً من الجيش البريطاني ومحكوماً بالسجن سنتين لأنه باع أسلحة إلى منظمة يمينية متطرفة شبه عسكرية في ايرلندا الشمالية تدعى (Protestant Ulster Volunteer Force).

ما هو نوع الخدمات التي كانت تعرضها س. أ. س (Security Advisory Services)؟ تعطي الجواب سلسلة من عشر صفحات لا تقدم عادة إلا إلى الزبائن المعنيين). ها هو ما تقوله الصفحة الأولى:

«. . . تستجيب المنظمة، المؤسسة عام ١٩٧٠، إلى الطلب العالمي. كان يدير المجموعة العملياتية أصلاً أربعة ضباط سابقين في الجيش البريطاني، عملت المنظمة، منذ تكونها، من أجل مجموعات دولية، ولعدد من الأمم ولزبائن معينين.

«مهما كان اليوم والساعة، تظل المنظمة قادرة على تأمين مجموعة مغاوير مدربين تدريباً عالياً ومستعدين لكل احتمال. كما يمكنها تأمين مجموعة أخرى مماثلة في مهلة ثلاثة أسابيع. وها هي الخدمات التي تعرضها، فيما يتعلق بالعمليات الاعتيادية:

- حراس امنيون (بدون لباس عسكري).
- ضباط مكلفون بالحماية الفردية.
- مجموعات تجسس وتخريب.
- مغاوير ضد التمرد
- ضباط مكلفون بالتدريب (العسكري)

ـ ضباط مكلفون بالتدريب (على الحماية الفردية).

«إن مجموع الجهاز الذي تستخدمه المنظمة مدرب تماماً على الاختصاصات المكلف بها».

تعالج الصفحة الثانية أساليب الدفع كما تعالج الصفحة الثالثة أنماطاً خاصة من العمليات يمكن للمنظمة القيام بها:

«اكتسبت عملياتنا العسكرية شهرة لا تضاهى مطلقاً. وتغطي خدماتنا المتعددة كافة النشاطات التكتيكية: عمليات مغاوير، اختراق بمجموعات صغيرة، مجموعات تخريب، إنقاذ أشخاص في أرض عدوة أو سخباء، تقنية مضادة للخطف، عقود عملياتية خاصة (في العالم كله)، حماية الثروات والأموال والأشخاص، تدريب قوات دفاعية (جيش)، تدريب على تقنيات الحرب النفسية، تقنيات الاستخبارات والاستجواب).

يؤكد هذا الإعلان الغفل من اسم الناشر ان «أجهزة الاستخبارات» في المنظمة هي على اتصال مع «معظم بلدان العالم أجمع» وأنها «تراقب على الدوام جميع الحركات التي تمتلك مجموعات من القتلة ومحرضين سياسيين وعملاء». وجهازها «مدرب على تقنية واستخدام الوسائل الارهابية من نوع حرب العصابات. ومن نافلة القول إن رجالنا يستطيعون كشف وتعطيل وتدمير كافة أنواع الأسلحة. يشمل هذا التدمير تقنيات وضع وتشغيل هذه الأسلحة، بالاضافة إلى التقنيات المضادة للتدمير». ولا توجد تفاصيل إضافية تتعلق «بتقنيات الاستخبارات والاستجواب» إلا أن الروايات التي سردها كثير من الشهود في محاكمة لاوندا وروايات المرتزقة الذين تمكنوا من العودة إلى انكلترا، تلقي مزيداً من الضوء حول هذا الموضوع.

كانت هذه القائمة من «الخدمات» التي تعرضها س. أ. س (.S.A.S) موجهة إلى بعض الأغنياء الذين يمتلكون ملايين الدولارات؛ إلا أن الهزيمة في أنغولا أثبتت أنها لم تكن لتعكس أبداً إمكانياتها الفعلية. غير أنها تشير إلى ما كان ينوي القيام به رؤساؤها فيما لو وجدوا الدعم المالي الكافي. ولم تكن النشاطات الاجرامية التي كانوا يستعدون لها تعرف أي حد طالما وجدوا المال اللازم. أشار «هارولد ويلسون» رئيس الوزراء آنذاك، وهو يفكر، بدون شك، بهذا النوع من الخدمة وبهذا النوع من الناس، في خطابه أمام مجلس العموم في ١٠ شباط ١٩٧٦، إلى «المحتالين الصغار في هذا العصر، الذين حازوا على مبالغ ضخمة من المال، مبالغ تتجاوز بكثير ما كان بوسعهم أن يكسبوه بوسائل أخرى، شريفة أو غير شريفة، والذين توصلوا إلى معرفة قوائم الجنود السابقين في (قوات

الجو الخاصة) (S.A.S) أو غيرها، وجندوهم كمرتزقة في شروط يعتبرها مجلس العموم بكامله مخالفة تماماً لنظام القيم الخاص ببلادنا». وعندما طلب منه ان يوضح ما قصده بعبارة «المحتالين الصغار في هذا العصر» التي استخدمها للاشارة إلى المرتزقة، تابع «ويلسون»: «عندما اتكلم عن المحتالين في أيامنا، فلا أقصد مدحهم، بل اتكلم بالتحديد عن أشخاص نظموا عمليات المرتزقة». لا شك في أن هذا رأي جدير بالاحترام، غير انه يبدوِ من الصعب الكلام عن «المحتالين الصغار في أيامنا هذه» عندما نكون بصدد أشخاص تلقوا عشرات الملايين من الدولارات، والـذين يستعدون للاستيلاء على بلد بكامله! إلا أن ما هو أصعب من هذا أن نسلِّم بأن تكون حكومة «ويلسون»، وكذلك حكومة خلفه «جيمس كالاهان» (على الرغم من القوانين التي تطال المحتالين في جميع الأزمنة سواء كانوا كباراً أم صغاراً)، لم تقم بأية محاولة لتطبق هذه القوانين ولتضع حداً لنشاط «جون بانكز» وطغمته.

كان أصغر «الثلاثة عشر الذين حوكموا في لاوندا» شاب إرلندي في العشرين من عمره، يدعى «جون ناموك»، هاجر أهله من انكلترا للعمل في إرلنده. كان فخذ هذا الرجل الشاب، الطويل والنحيف، محاطاً بالجص، وحافظ طيلة المحاكمة على ابتسامة مرحة، كما لو انه لم يدرك خطورة وضعه. كيف يجند المرتزقة؟ يشرح ذلك ببساطة تكاد لا تصدق في إفادته المكتوبة التي رددها أمام القضاة مع بعض المغالاة:

«طلب مني صديقي «أندي هولاند» (Andy Holland) الذي جاء معي إلى أنغولا، وقُتل في الكمين الذي جرحتُ فيه، ما إذا كنت أرغب بالمجيء إلى أنغولا كمرتزق. قلت له إني لا أريد أن أقاتل، وإني أذهب إلى أنغولا إذا استطعت أن أجد عملاً في مستشفى. اتصل صديقي هاتفياً بجريدة صن (التي نشرت فيها الاعلانات الصغيرة المعروفة)، فأعطوه رقم هاتف المنظمة التي تجند المرتزقة. اتصلنا بهذا الرقم، فأجابتنا امرأة، قالت لنا أن نذهب إلى محطة «فنتشيرش ستريت» (Fenchurch Street) بين السادسة والسابعة من مساء الثلاثاء، حيث يجب أن ينتظرنا هناك باص يحمل إشارة «نادي سان جورج؛ كان ذلك حوالى آخر كانون الثاني ١٩٧٦.

«ذهبنا في الثلاثاء المحدد إلى «فونشيرش ستريت» حيث كان ينتظرنا الباص. كنا بين ٢٥ و٣٠ مرتزقاً في الباص عندما أوقفتنا الشرطة في الطريق. أعتقد بأنهم كانوا يفتشون عن السلاح. أخذونا إلى مركز الشرطة للتحقق من هوياتنا. وصلنا إلى «سانت جورج تشيرش» بعد أن غادرنا مركز الشرطة وتوقفنا في أحد البارات. كان يوجد في قبو

الكنيسة حوالى ٢٠٠ مرتزق. تلك هي المرة الأولى التي رأيت فيها «جون بانكز»، وحدثنا عن الحرب. .».

بذل محامي «ناموك» الانكليزي السيد «بيتر واربورتون ـ جونز» (Peter Warburton - Jons) جهوداً كبيرة لانقاذ موكله، مبرهناً على تعاسة بريء واقع في شباك نصابين رسميين أو شبه رسميين:

«المحامي: عندما صممت على الذهاب إلى هناك، ماذا فعلت؟

ـ ناموك: اتصلت مع «صن» هاتفياً.

ـ تريد أن تقول إن جريدة من الصحافة الوطنية قالت لك كيف تتدبر أمرك؟

ـ نعم. أعطوني كل المعلومات اللازمة.

ـ هل ذكرت لهم عمرك؟

ـ كلا [. . .] وصلنا إلى قبو الكنيسة.

ـ كم كان عددكم؟

ـ ثلاثون تقريباً. وصلنا على شكل مجموعات صغيرة.

ـ هل كانت الكنيسة تستخدم للصلاة؟

ـ نعم، لكن الوقت كان متأخراً، ولم يكن فيها أحد[٤].

ـ هل كان القبو يشبه المنزل؟

ـ كلا، كان غرفة كبيرة جداً، أشبه بمهجع في معسكر، وكان مليئاً بحقائب فيها بزات عسكرية وأعتدة. أما عددنا آنذاك فقد بلغ حوالى مئتي مرتزق.

ـ هل كان هؤلاء الأشخاص يضحكون ويتكلمون كثيراً؟

---

(٤) المقصود هنا كنيسة سان جورج «Saint George in the East, Cannon Street Road, Stepney» رفض الكاهن المحترم «اليكس سولومون» استقبالنا، إلا أنه صرح لنا على الهاتف، انه كان أجَّر القبو ليلاً إلى فريق سينمائي، رفض اعطاءنا اسم هذا الفريق السينمائي، أو اسم الرجل الذي استأجر القبو، متذرعاً بأن الأمر يتعلق «بخبر سري» (information confidentielle). ولم تقنعه أبداً المقالات التي نشرتها الصحف، بأن الرجال الذين باتوا تلك الليلة في القبو كانوا «مرتزقة»، بل اشتكى من ان الصحفيين لا يهتمون إلا «بالأمور الفانية» بدل أن يكرسوا أنفسهم لخدمة الله.

ـ نعم، وكنا نشرب أيضاً.

ـ هل ألقى أحدهم خطاباً؟

ـ نعم «جون بانكز».

ـ ماذا قال؟

ـ قال إنه شارك في عدة حروب، وأنه يوجد في شمالي أنغولا أكثر من ألف مرتزق يقومون بمختلف الأعمال.

ـ هل تكلم عن زائير؟

ـ نعم، قال إن هيئة أركان «ج.ق.ت.أ» توجد في زائير، وبأن أولئك الذين يجتازون الحدود سيقاتلون ضد الشيوعيين.

ـ هل قضيتم الليل هناك (في الكنيسة)؟ وهل كانت لديكم «فرشات» للنوم؟

ـ كلا، بل مجرد أكياس للنوم. ووضعنا أعتدتنا في القبو.

ـ ماذا جرى بعد ذلك؟

ـ نقلونا في باص إلى فندق قريب من المطار.

ـ هل حاولت الشرطة أن تتعقب الباص؟

ـ كلا.

ـ هل سبق لك ان أتيت إلى مثل هذا النوع من الفنادق؟

ـ كلا.

ـ هل شربتم (الخمر) في الفندق؟

ـ نعم

ـ كثيراً؟

ـ وضع «جون بانكز» ٥٠٠ جنيه في البار وقال: «قدموا للمرتزقة كل ما يريدون».

ـ كم من الوقت بقيتم في الفندق؟

ـ نزلنا في عدد من الفنادق حول المطار، لمدة ستة أيام، وكنا نغير الفندق من وقت لآخر، ونقيم بمعدل اثنين في الغرفة الواحدة.

ـ هل افترض أن «بانكز» كان يدفع ٥٠٠ جنيه في كل بار؟

ـ كلا، إلا أن الحساب كان يصل إلى عدة مئات في كل منها».

انتقلناموك ومجموعته، فيما بعد، إلى مطار هيثرو، حيث صعدوا بدون صعوبة، إلى الطائرة التي توقفت في بروكسل، ووصلوا إلى كينشاسا دون إجراء أية معاملات لدى الجمارك أو الشرطة. وجد بين الوثائق التي استخدمتها محكمة الشعب الثورية، والتي تشرح بذخ «جون بانكز» في العديد من البارات، مقال لـ «دافيد مارتن» نشر في أول شباط ١٩٧٦ في الطبعة اللندنية للأوبزرفر. وشرح فيه الصحفي بعض أوجه تمويل الـ (س. آ. س.). استند «مارتن» إلى مقابلة أجراها مع ناطق بلسان الـ (س. آ. س) هذه، وهو رجل أشقر مستهتر، قال له إنه يدعى «جون بست» (John Best)، وصرح له بأن التجنيد يمول برؤوس أموال أميركية، وبأن دوره يكمن في مراقبة المبالغ الضخمة التي تتلقاها (س. آ. س)، كما كان مكلفاً بتجنيد فريق من الحرس الشخصي (Gardes dù corps) لحراسة فنادق لندن التي نزل فيها المرتزقة في الأسبوع الذي سبق ذهابهم إلى زائير. ودفع إلى الحرس من أجل هذا العمل مبلغ ألف جنيه استرليني.

أعلن «بست» في المقال أن (س. آ. س) كانت على علاقة مع ضابط ارتباط في السفارة الأميركية في لندن، وبما ان «بست» لم يرغب بذكر اسمه، أضاف «دافيد مارتن» بأن «ليسلي اسبين» كان تحدث عن رائد اسمه «جيمس أي. ليونارد» (James E. Leonard)، وهو ملحق عسكري، يعمل كعنصر ارتباط معهم. ويتابع المقال الذي ذكر التكذيب الاعتيادي الذي نشرته السفارة الأميركية، كما يلي:

«على الرغم من هذا التكذيب أكد الأشخاص المرتبطون بـ (س. آ. س) على وجود ضابط ارتباط في السفارة الأميركية. وقدم لنا السيد «بست» بعض التفاصيل حول مبلغ ٢٨٢ ألف جنيه تلقتها المؤسسة خلال الأسابيع الثلاثة الأخيرة. وقال لنا بأنه تم استلام المال بأربعة أشكال: بواسطة بريد زائير، بواسطة الطبيب «دي ليدز» (Leeds)، بواسطة تحويلات مصرفية مصدرها بلجيكا، وبواسطة سفارة زائير في لندن، وبلغت إحدى التحويلات التي مصدرها بلجيكا، حسب زعمه، ٥ آلاف دولار. وأكد السيد «بست» ان تذاكر السفر بالطائرة كلفت ستة آلاف جنيه لنقل الـ ١٢٨ مرتزقاً الذين ذهبوا إلى زائير عن طريق بروكسل في الأسبوع الماضي. أضف إلى ذلك خمسة آلاف جنيه لتغطية

نفقات الفندق في لندن، و١٠٠٠ جنيه أجور الحراس الشخصيين، و٦٠ ألف جنيه كسلف على الرواتب، و١٢ ألف جنيه لقطع غيار السيارات و٥٠ جنيهاً للحلاق اللندني الذي كلف بإجراء الحلاقة العسكرية . . .

ودُفع للجندي - المرتزق البسيط مبلغ ١٥٠ جنيهاً أسبوعياً، بينما كان ضباط الصف والضباط يتقاضون أسبوعياً ٢٠٠ جنيه كحد أدنى . . . وصرح لنا ناطق رسمي باسم (س. آ. س)، أن كل رجل يقبض على روسي يحصل على مكافأة مقدارها ٢٥ ألف جنيه . . . ».

اتضح التلميح إلى طبيب «دي ليدز» عندما شرح «بانكز» في مقابلته الصحفية مع «آن مورو» (Ann Morrow) (ديلي تلغراف)[٥]: روى بانكز «وهو رجل نحيل شاحب، ذو وجه مُتْعَب» أنه توقف مؤقتاً عن تجنيد المرتزقة إلى أنغولا، واشتكى من انه جرى تبديد المال، جزئياً لدفع تكاليف «فريق من العتاة القساة». وذكر أيضاً المدعو «دون بلفوزد دي ليدز» (Don Belford de Leeds)، بوصفه أحد ممولي «ج. ق. ت. أ» ما يلي: «لم يفعل أي شيء سوى إعطائي حقيبة مليئة بالدولارات، وعندما سألته عن مصدر المال، أجابني: «دورك هو تجنيد الجنود، ودوري تأمين المال . . . »

قدرت التايمز في ٢٣ شباط ١٩٧٦ ما يكلفه ٥٠٠ مرتزق على أساس كلفة ٣٠٠ دولار اسبوعياً، ولمدة ٢٦ أسبوعاً، فبلغ ذلك حوالى أربعة ملايين دولار ، وها هو ما أضافته الجريدة: «يُعْتَقَدُ عامة، في أفريقيا، أن حكومة ما غطت هذا المصروف الهائل. والقسم الأكبر من المال بالعملة الأمريكية الخارجة مباشرة من المطبعة؛ كانت الأموال كالعادة، موضوعة في مغلفات تحتوي مجموعات متسلسلة من الأوراق النقدية. في الأسبوع الفائت، أعلمنا «لي غريغز» (Lee Griggs) مراسل التايمز (في زائير) بالآتي: «يزداد يومياً تداول الأوراق النقدية الأميركية في السوق السوداء في كينشاسا. ويؤكد المرتزقة هنا ان المال يأتي من الولايات المتحدة عن طريق «موبوتو سيسي سيكو» رئيس زائير . . . ».

وها هو ما أعلنه بهذا الصدد «ديريك جون باركر» أمام المحكمة: «عندما دفعوا لنا رواتبنا، كان ذلك بدولارات جديدة تماماً. ونصحنا «بانكز» بأن نخلطها كي لا تبقى الأرقام متتابعة . . . وقيل لنا، فيما بعد، ان المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A) هي

---

(٥) مقابلة صحفية نُشرت في ١٠ شباط ١٩٧٦، بعد بضعة أيام من إعلان مجزرة المرتزقة البريطانيين.

التي قدمت المال؛ وربما كان في ذلك تفسير للعملات الجديدة. . . ».

نجد أيضاً تلميحاً آخر إلى المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A) وإلى هذا المال في الإفادة المكتوبة التي أدلى بها، بعد توقيفه (حيث ادعى في الساعات الأولى التي تلت اعتقاله، بأنه صحفي يعمل في «ديلي ميرور» في لندن): «بعد وصولي بيومين إلى «سانتو انطونيو دو زائير»، هبطت طائرة صغيرة، على متنها بضعة أميركيين وزعوا علينا عقاقير ضد الملاريا. وحسب ما قالوه لنا، فان المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A) هي التي قدمت لنا المال الذي كسبناه. ثم ذهبوا إلى حيث لا أدري. . . ».

عثر بين المستندات المتعلقة بـ «كالان»، عندما تم اعتقاله، على مفكرة احتوت، فيما احتوته، على عنوانين هامين. كُتب العنوان الأول كما يلي: للاتصال بـ «ج. ق. ت. أ»، «م. د. بلفورد»، ٤٦ بابليز لاين، نورث باركواي، ليدز (مع رقم هاتف).

(Contact F.N.L.A., M.D. Belford, 46 Baibley's Lane, North Park Way, Loeds 4)

ويشير العنوان الثاني إلى المدعو «كولين» ممثل «ج. ق. ت. أ» ستراتفورد رود (Stratford Road)، ١٧٧، ليدز. رفض «كالان»، أثناء تقديم إفادته أمام المحكمة، الإجابة عن الاسئلة، باستثناء ما تعلق منها بأسمه وعمره، وبقوله، باختصار، انه يتحمل المسؤولية الكاملة «عن الأعمال التي قام بها الرجال الموضوعون تحت امرته». وها هو، مع ذلك، ما صرح به في نهاية إفادته التي كتبها بعد شهر من اعتقاله: «ان الشخصين اللذين جنداني في لندن واللذين تحدثت عنهما سابقاً هما عضوان في «ج. ق. ت. أ»: السيد «كولين تايلور» والدكتور «بلفورد»».

وقال في نفس الإفادة أنه وصل إلى زائير حوالي التاسع من كانون الأول، وإلى أنغولا بعد ذلك ببضعة أيام. يبدو أن الدكتور «بلفورد» هذا اشتغل في وقت معين في مستشفى «نيغاج» (Negage)، على بعد ٤٠ كلم جنوبي ـ شرقي «كارمونا»، وإلى هنالك أيضاً ذهب «كالان» بعد دخوله إلى أنغولا. وجد أيضاً، في نفس مفكرة العناوين، اسم «نيك هول»، ٣٣ روزن لان (Rosen Lane)، لنكولن. ادعى «كالان» فيما بعد انه تم الاتصال به في لندن في تشرين الثاني من جانب «تايلور» و«بلفورد» اللذين كانا يريدان تسليمه قيادة قوات «ج. ق. ت. أ» الموجودة في شمالي ـ شرقي أنغولا. تم ذلك بعد ان فشلت قوات «ج. ق. ت. أ» ـ زائير بالاستيلاء على لاوندا، وبعد ان صرح الصينيون بأنهم سيسحبون مدربيهم العسكريين لأن البرتغال منح الاستقلال فعلاً لأنغولا. واتفقوا

أثناء لقائهم في لندن، على ان يصطحب «بلفورد» معه «كالان» إلى مستشفى «ينغاج»، بينما يذهب «تايلور» إلى «هودن روبرتو» لتدير الحاجات من الرجال. استلم «كالان» قيادة قوات «ج.ق.ت.أ» في شباط ١٩٧٦، ربما بعد الهزيمة في «كارمونا» مباشرةً.

وأعلن مقال ظهر في الطبعة اللندنية للغارديان في ٩ شباط، تحت عنوان: «هناك بدون شك، قاعدة لـ«ج.ق.ت.أ» في ليدز» ان شرطة «وست يوركشاير» «كانت، كما يظن، تعمل على تقصّي معلومات مفادها ان منزلاً يقع في إحدى المساكن الشعبية (H.L.M.) في ليدز» هو بمثابة مركز غير شرعي للقيادة العامة لـ«ج.ق.ت.أ»: «ان مستأجر هذا المنزل الذي يقع في «بابلي لاين»، سيكروفت (Seacroft)، هو السيد «ماك دونالد بلفورد»، جندي سابق في الجيش، عمل سابقاً في مستشفى... ويُعتقد بأنه كان أيضاً صديقاً حميًا لـ«هولدن روبرتو» رئيس «ج.ق.ت.أ»، وحاول بالاتفاق مع السيد «كولين تايلور» المقيم في «ستراتفورد ستريت»، بستون، ليدز، تجنيد مرتزقة للعمل في أنغولا. وضع السيد «تايلور» منذ وقت قريب إعلاناً في جريدة مسائية يدعو فيها الجنود السابقين الذين يعنيهم الأمر إلى الاتصال به أو بالسيد «بلفورد». ثم استأجر غرفة في فندق «ليدز» حيث استقبل فيها ثمانية مرشحين...» وأضاف المقال إن السيد «بلفورد» كان أيضاً يهتم بشراء الطائرات الخفيفة.

كان دور الصحافة في تجنيد المرتزقة البريطانيين كبيراً جداً، حيث كانت معظم الصحف اليومية (بصرف النظر عن نشاطات بعض الصحفيين مثل «تريفور اسبينال») وصحف الأحد تحتوي على اعلانات ومقالات من شأنها إثارة اهتمام المرشحين المقبلين. يحق لنا ان نتساءل هنا ما إذا كانت هذه الصحف نفسها ترى من الطبيعي ان تمرر إعلانات مخصصة لتجنيد أشخاص للقيام باختطاف طائرة. بالتأكيد كانت سترفض باستنكار. غير ان الأمر كان يتعلق بمسألة أخطر بكثير، وهي مسألة «اختطاف» بلد بكامله. عندما أرسل «بانكز» أول مجموعة من المرتزقة إلى أنغولا، كانت جمهورية أنغولا الشعبية قد أُعلنت منذ ١١ تشرين الثاني ١٩٧٥، وتم الاعتراف بها من قبل أكثر من أربعين بلداً. ويتوجب على أولئك الذين يؤكدون أن هناك حكومة مماثلة نشأت في «هوامبو» في نفس الوقت، ان يعرفوا انه ليس هناك أبداً من بلد واحد ـ ولا حتى زائير، ولا الولايات المتحدة، ولا أفريقيا ـ الجنوبية ـ اعترف «بجمهورية أنغولا الديمقراطية الشعبية» المزعومة، وبعاصمتها «هوامبو» (التي تحررت في ٨ شباط ١٩٧٦). ولعب قسم كبير من الصحافة ووسائل الاعلام الأميركية وبعض الصحفيين أدواراً مماثلة. هناك، على سبيل المثال، السيد «دافيد بوفكين» (David Bufkin) المعادل الأميركي للسيد «بانكز».

صرح «غاري مارتن أكير» (Gary Martin Acker)، ٢٢ سنة، جندي سابق في البحرية الأميركية، من قدماء المحاربين في فيتنام بما يلي، في إفادته المكتوبة:

«عرفت بتجنيد المرتزقة إلى أنغولا بواسطة مقال صحفي حول المدعو «دافيد بوفكين». يعطي هذا المقال تفاصيل حول نوع الأشخاص والمواصفات المطلوبة. وبموجب هذه التفاصيل يصبح الراتب ١٢٠٠ دولار في الشهر. وقد أعطى المقال عنوان جريدة «فريسنو بي» (Fresno Bee) كهمزة اتصال بهذا الرجل...

«كتبت إلى «دافيد بوفكين»، بعد قراءتي للمقال، وحددت له مؤهلاتي. ثم حصلت على رقم هاتفه بواسطة الاستعلامات الهاتفية... فاتصلت به وأطلعته على كفاءاتي، فأجابني بأنه سيتصل بي. اتصل بي فعلاً بعد بضعة أيام ليقول لي بأنني مناسب، إلا أنه يتوجب علي ان أدفع تكاليف الذهاب. وقال بأنهم سيعيدون المبلغ لي في كينشاسا. جرى ذلك حوالى نهاية تشرين الثاني تقريباً...».

وحصل اجتماع، فيما بعد، في «فريسنو»، كاليفورنيا، شرح خلاله «بوفكين» لـ «أكير» بأنه سيكون «مساعده الشخصي» في أنغولا، وأن هناك ٢٥٠ جندياً بريطانياً وكثيرين غيرهم من جنسيات أوروبية مختلفة. ثم ذهبا من «فريسنو» بالطائرة إلى «لوس أنجلوس» حيث قُدِّم «أكير» إلى «لوبو دل سول» (Lobo del Sol) الساعد الأيمن لـ «بوفكين»، في شقة كانوا يسجلون فيها مقابلة متلفزة بحضور «فرانك ماريانو» من القنال «أ. ب. ث» (A.B.C). وها هو ما صرح به «أكير» إلى رئيس المحكمة، بصدد هذه المقابلة:

«إن فرانك ماريانو» هو الذي أجرى المقابلة. سأل إذا كانت المخابرات المركزية الأميركية (.C.I.A) هي التي تقدم المال، فأجابه «بوفكين»: إن خاتم المخابرات المركزية الأميركية (.C.I.A) غير موجود على الأوراق النقدية».

«هذا يعني أن بوسعك الاعتقاد بأن المال يأتي من المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A)؟».

و«عندما سأله «ماريانو» عما إذا كان المال يأتيه فعلاً من المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A)، اعترف بوفكين بأن المال يأتي من هناك. وقبل شهر تقريباً، كانت الحكومة نفسها هي التي أعطت المال إلى «ج. ق. ت. أ»، إلا أنها توقفت عن ذلك منذ ذلك الحين.

-«أليس مهمًا بنظرك أن يأتي المال من المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A)؟

- ليس لذلك أي فرق.»

واعترف «أكير» في تصريح آخر بأنه علم ان «بوفكين» استخدم المقابلة المتلفزة كمادة للدعاية»، وأنه كان هو و«لوبو دل سول» بمثابة «طعم». وكانت هذه الدعاية، في لواقع، فعالة جداً. وشرح أحد الاميركيين الثلاثة الذين حوكموا، كيف تم تجنيده؛ انه «غوستافو مرسيلو غريللو» (Gustavo Marcelo Grillo) المولود في الأرجنتين، وصاحب شركة ج. وج. غـوارد دوغـس» . (G. and G. Guard Dogs inc.»)، وهو الوحيد بين المساجين الثلاثة عشر الذي يمتلك وعياً سياسياً.

«كنت في منزلي، في منتصف كانون الثاني ١٩٧٦، عندما تلقيت مخابرة هاتفية من «فينسانت روسو» (Vincente Russo)، أحد أصدقائي الذي قال لي انه أجريت مقابلة مع ثلاثة من المرتزقة على القنال سبعة من (أ. ب. ث)، وان ذلك يهمني كثيراً، لأنه جرى الحديث عن تجنيد أشخاص يمتلكون تجربة معينة في الجيش للذهاب إلى القتال في أنغولا... (كان الأميركيون الثلاثة الذين حكموا والآخرون الذين قتلوا في أنغولا، قد قاتلوا جميعهم في الفيتنام)

«في صباح اليوم التالي، اتصلت هاتفياً مع القنال سبعة للحصول على جميع المعلومات الضرورية. أعطوني اسم «دافيد بوفكين» ورقم هاتفه: (٢٠٩) ٩١٥٢ - ٨٤٦... اتصلت به في نفس اليوم، فطلب مني ان أرسل كشفاً بخدمتي مع ٣٥ دولاراً، فعلت ذلك... فأرسل لي نشرة إعلامية عن المرتزقة». هكذا انخرط «غريللو» في الطريق التي أدت به إلى ٣٠ سنة من السجن في أنغولا.

ارتكب الاميركي الثالث «دانيال - فرنسيس جيـرهارت» (Daniel - Francis Gearhart) (وهو رجل متوسط القامة، ومربع الوجه، يقف منتصباً كالوتد، جميل المنظر) خطأً فاحشاً لأنه كذب على الذين اعتقلوه وعلى القضاة.

«اتصل بي هاتفياً «دافيد بوفكين» في ٤ شباط ١٩٧٦ (هذا ما رواه «جيرهارت» مام الذين اعتقلوه)، ولا أعرف كيف حصل على رقم هاتفي. ربما لاحظ الاعلانات التي وضعتها في عدة صحف، واستطاع بذلك الحصول على رقم هاتفي، أو ربما من خلال مكتب الاستعلامات الهاتفية. قال لي «بوفكين» بأن الراتب سيكون ١٢٠٠ دولار شهرياً.»

إلا أن «جيرهارت» صرح في إفادته المكتوبة: «اتصل بي «داف» Dave في ٥ شباط، كان يريد أن يعرف إذا كنت أبحث عن عمل. قلت له نعم، فطلب مني أن أحضر لمقابلته في «سْكايوي» (Skyway) في نيويورك. . .».

وأعطى «جيرهارت» نفس الجواب تقريباً عندما طلب منه في المحكمة ان يشرح كيف أصبح مرتزقاً. كان واضحاً تماماً أنه يعمل على الايهام بأن «بوفكين» هو الذي قام بالمبادرة. إلا أن المحكمة، لسوء حظ جيرهارت، تمكنت، في الفترة ما بين استجوابه وبدء المحاكمة، من الحصول على عدد ربيع ١٩٧٦ من «سولدير أوف فورتون» (Soldier of Fortune)، وهي جريدة خاصة جداً. ويمكن أن نقرأ ما يلي في صفحة الاعلانات المبوبة (ص: ٧٥):

«افتش: عن عمل كمرتزق بدوام كامل أو لفترة محدودة. الأفضلية لأميركا الجنوبية أو الوسطى، أو في أي مكان من العالم، إذا كان السفر مؤمناً. اكتب إلى «جيرهارت»، صندوق بريد رقم ١٤٥٧، و«يتون» (Wheaton)، م د ٢٠٩٠٢».

ـ «من أجابك عن إعلانك للمرة الأولى؟» سأله «تكسييرا دا سيلفا» (Texeira da Silva) النائب العام في جمهورية أنغولا الشعبية ورئيس محكمة الشعب الثورية.

ـ أعتقد انه «بيار والت» (Pierre Walt) الذي يملك وكالة للأخبار، والذي أرسل لي نشرة يُعرض فيها عدد من الأعمال.

ـ وجد في نفس عدد «سولدير أوف فورتون» وفي نفس الصفحة الاعلان التالي:

مطلوب: اختصاصيون عسكريون، ومغامرون محترفون. تطلب هذا النوع من الخبراء بلاد ما وراء البحار. للاتصال أرسل ٥ دولارات عن الشخص الواحد، و٩ دولارات عن الشخصين و١٣ دولاراً عن الثلاثة أشخاص، إلى: «بيار والت»، شركة «وارلد وايلد جيز»[٦]، (World Wild Geese) أي (شركة الإوز البري العاليمة) صندوق بريد ٣٣، نوارك (Newark)اوهـ. (OH) ٤٣٠٥٥.

ثبت من خلال تفحص أعمال جيرهارت الشخصية، انه كان عضواً في «نادي

(٦) كان «وايلدجيز» (Wild Geese) الشعار الذي تبناه الارستقراطيون الايرلنديون الذين قاموا بأعمال القرصنة في أوروبا، في القرنين السابع عشر والثامن عشر، عارضين خدماتهم على الملوك والأمراء الذين يدفعون لهم جيداً مقابل مواهبهم القتالية.

وايلد جيز» في جوهانسبورغ (أقر فقط انه كان يريد ان يدخل فيه). وهو مركز هام للمرتزقة، يقوده الميجر «ماد» «ميك هوار» (Mike Hoare) الذي اكتسب شهرة واسعة بوصفه رئيس المرتزقة في الكونغو في الستينات. حاول جيرهارت انه يقنع المحكمة بأن رغبته الوحيدة من اتصاله «بنادي وايلد جيز» هي الحصول على معلومات صحيحة عما يجري في أفريقيا. كان ذلك في وقت يفتخر فيه «ماد» (ميك هوار) بأن بامكانه ارسال عدة مئات من المرتزقة، من الرجال الأقوياء جداً إلى أنغولا، وذلك بسهولة كبيرة، إذا ما تم دفع السعر اللازم.

وجد بين الاعلانات التي يمكن ان نقرأها في هذه المجلة المتخصصة جداً، إعلان هام عن «مؤسسات الخماس» (Entreprises El Kamas) يعلن تحت عنوان واضح عن «حاجة ماسة إلى المرتزقة» «ان بوسع الأشخاص الذين يمتلكون مواصفات عسكرية أو تجسسية، والراغبين بأعمال هامة وذات مردود كبير في مناطق ما وراء البحار «الحصول على عقود لمدة حدها الأدنى سنة، وإن الوكالة هي «الآن بصدد قبول طلبات الترشيح». كانت عناوين الكتب التي تروجها هذه الجريدة تتوجه بشكل ظاهر إلى القراء المتعطشين للدماء. منها: الصامتون، الرماة المهرة والقتلة، كل ما يجب ان تعرفه عن القتال بالسكين، كيف تقتل؟، المتفجرات المستخدمة للتخريب من قبل المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A). ومن أجل الزبائن المتخصصين، كما تشرح المجلة، من أجل «المغامر المحترف، والمشتري المجرب» تعرض إحدى الشركات رشاشات، وأسلحة أوتوماتيكية، «فقط كمية من العتاد من نوعية ممتازة، جاهزة فوراً». وهناك نصف صفحة من الدعاية المخصصة «لتسليح رجال الأعمال»، نجد فيها أسلحة أوتوماتيكية، كواتم صوت، و«عتاد خاص لزمن الحرب».

أثبتت الحقيقة ان بعض الصحفيين وبعض الصحف، ناشرين ومالكين، باسم «حرية الصحافة» يتحملون مسؤولية كبيرة جداً في التشجيع المباشر أو غير المباشر لاستخدام المرتزقة في أفريقيا. وهم يتابعون حالياً توسيع هذا النهج وتعميمه باستخدام، أو بتجنيد المرتزقة من أجل بلدان أخرى في أفريقيا أو في الشرق ـ الأوسط.

الفصل الثالث

الرحيل الهادىء

«عندما انتقلنا إلى قسم مراقبة الجوازات قدم الميجور «بيتر» استمارات تحتوي على صورنا إلى ضابط الجمرك، الذي أفاد بأن هذه الاستمارات لا قيمة لها. إذ ذاك تمتم الميجور «بيتر» بضع كلمات لم أتمكن من سماعها فأمسك الضابط سماعة الهاتف، وتحدث مع أحدهم لمدة دقيقة تقريباً، قال بعدها إن كل شيء سليم، وإنه باستطاعتنا المرور. . .» هكذا يشرح «ديريك جون باركر»، وهو مظلي سابق وعامل بناء، كيف توصل إلى مغادرة مطار هيثرو، لندن، نهار السبت في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٦، بوصفه لاعباً من فريق كرة القدم «نادي مانشستر سوسيال». وهكذا لم تكن الصحافة، أو بعضها على الأقل، هي وحدها التي تسهل ذهاب المرتزقة إلى أنغولا، كما أثبتت ذلك إفادات مختلف المتهمين ـ بإستثناء «كالان» ـ عندما توجب عليهم أن يقدموا تقريراً عن خط سيرهم، بعد خمسة أشهر من ذلك، في قاعة قصر العدل في لاوندا. من البديهي ان «باركر» قد ارتاح تماماً لتمكنه من المرور بهذه السهولة. قبل يومين من ذلك، كان يشرب كأساً بصحبة أربعة من أصدقائه القدامى في الجيش، في بار فندق كينز (Queens Hotel) في الدرشوت (Aldershot)، عندما وصل رفيقه القديم في السلاح «جون بانكز». وبعد ان قدم لكل منهم كأساً، أعلن لهم بانكز بأنهم جميعهم صالحون للخدمة في أنغولا، في اليوم التالي، وُزِّعت على «باركر» ورفاقه في الخدمة (٣٣٢ ـ تاور ـ أوتيل (Tower Hotel)، بلندن) بطاقات صغيرة تحمل الرمز «س.آ.س»

(Security advisory Services)، وضعت عليها صور كالتي توضع على جوازات السفر، أخذت في غرفة الفندق بواسطة آلة تصويربولارويد. كانت هذه الصور هي نفسها التي وجدت على الاستمارات التي لم يقبل بها ضابط الجمرك. لقد كانت هي الأخرى «مزورة» مثل «نادي مانشستر ـ سوسيال».

«لم يكن بوسعي استخدام جواز السفر، لأنني كنت ملزماً بالاقامة في مكان محدد من قبل محكمة انكليزية ويتوجب علي أن أحضر يومياً إلى مفوضية الشرطة، بحيث إني لم أكن استطيع تجديد الجواز. إن سجلي العدلي غير نظيف: قضيت ثلاث سنوات، من سن ١٧ عاماً إلى ٢٠ عاماً في إصلاحية الجانحين في «بورستال» (Borstal)، وحكم عليّ مرتين منذ أن سُرِّحت من الجيش: في المرة الأولى بتسعة شهور في ١٩٦٩، وفي الثانية بستة في ١٩٧١ . . .».

يضاف إلى ذلك كما سنرى فيما بعد، جريمة خاصة جداً، ارتكبها «ديريك جون باركر» قبل شهرين وأجبرته على الحضور يومياً إلى مفوضية الشرطة. كان «ديريك جون باركر» إذن رهن الحجز في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٦، واسمه موضوعاً على لائحة الأشخاص الذين تبحث الشرطة عنهم، وكان محرماً عليه الحصول على جواز سفر بسبب سجله العدلي، ولم يكن يحق له مغادرة البلاد.

«كان معي في الطائرة رجل شاب اسمه «وينرايت» (Wainwright)، قال لي أنه لم يخدم سابقاً في الجيش أبداً. وكان هو أيضاً ذاهباً إلى أنغولا ليتخلص من الشرطة؛ هذا بالإضافة إلى أشخاص آخرين أجهل اسماءهم. كان عددنا جميعاً ١٨، في حين وجب أن يكون عشرين، إلا أن اثنين انسحبا في بروكسل. وكان الرقيب أول «كوبلاند» (Copeland)، في الطائرة أيضاً. عرفنا «بانكز» على «ماك اليز» (Mac aleese) و«كوبلاند» داخل الفندق في لندن، بوصف الأول «نقيباً» والثاني «رقيباً أول». وكان بانكز قد قال لي انني سأصبح «نقيباً» عندما نصل إلى أنغولا، وأن معظمنا سيترقى. . .».

كان مع «باركر» في بار «أوتيل كينز» وكذلك في الطائرة المتوجهة إلى كنشاسا شخص يدعى «اندرو غوردون ماك كينزي»، وهو مظلي سابق، أفاد بأن «بانكز» أكد له بأنه سيقود جيشاً من «١٢٠ ألف أنغولي». وعندما سأله الرئيس (رئيس المحكمة) عما يعرفه عن موضوع فريق كرة القدم «نادي المانشستر سوسيال»، أجاب «ماك كينزي» «بأنهم كانوا يسافرون تحت هذا الاسم. وكان «بانكز» هو الذي يهتم بجميع المعاملات في مطار لندن. وقيل لنا، ـ إذا ما طرح علينا أحدهم اسئلة ـ بالإجابة بأننا لا نعرف

شيئاً. إننا نسافر بوصفنا فريق «نادي مانشستر سوسيال».

وسئل عما يعرف عن الـ «س. آ. ب» فأجاب: «لا أعرف شيئاً عنها، كان معي جواز سفر إنكليزي. لا شك في أن لهذه المؤسسة علاقة بالسفر ولكنني لا أعرف ما هي على وجه التحديد. أعتقد بأنها مخصصة فقط لأولئك الذين ليس لديهم جواز سفر[1]».

كانت المجموعة التي يدخل فيها «باركر» و«مآك كينزي»، باستثناء الطليعة المؤلفة من كالان وغيره، أول من اعترف بأنها «اجتازت» الاجراءات الرسمية بدون أية متاعب. بعد تسعة أيام، غادر فريق آخر مطار هيثرو باتجاه أنغولا على دفعتين متتاليتين. قامت بين هاتين الرحلتين ضجة كبيرة في الصحافة والاذاعة والتلفزيون، تدفع على الافتراض (إذا كانت صادقة تلك التصريحات المتأخرة الصادرة عن الحكومة البريطانية والتي تشجب بشكل قاطع إرسال المرتزقة، ولكنها تعلن في الوقت نفسه عجزها عن وضع حد لهذه الممارسة المقيتة) باتخاذ إجراءات مراقبة أكثر صرامة. وعلى الأقل كي لا يغادر البلاد الأشخاص «المطلوبون» من الشرطة. في الواقع، أبدت سلطات المطار تعاوناً أكبر، بسبب الضجة الصاخبة التي أحاطت بالمسألة. ويروي «كولين كليفورد ايفانز» (Colin Cliford Evans) في إفادته المكتوبة، ما حصل معه: «كان هناك جماعة كبيرة من الصحفيين عندما وصلنا إلى مطار هيثرو. تلقينا الأمر بعدم التحدث معهم، حيث قادنا موظفو المطار إلى باص وأعطوا لكل منا بطاقة ركوب».

«نزلنا من الباص واجتزنا أمكنة التدقيق في الجوازات والهجرة. وتوجب أن ننتظر قليلاً بسبب الذين لم يكونوا يحملون جوازات سفر، والذين أُعطوا استمارات لملئها. بعد ذلك سمح لنا بالدخول إلى قاعة المسافرين، حيث صرفت قسماً من الـ ٢٥ جنيهاً ثمن سجائر وقنينة ويسكي. شربنا بعض الكؤوس في البار ثم ركبنا الطائرة إلى بروكسل. . .».

كان الفريق الثاني قد قُسِّم إلى قسمين: يضم الأول الذين يحملون جوازات سفر قانونية ويسافرون في الرحلة الأولى إلى بروكسل، بينما يضم الثاني أولئك الذين لا يحملون جوازات صالحة والذين توجب عليهم الانتظار لملء بعض الاستمارات التي يجهلون طبيعتها الحقيقية. وربما كانت «بطاقة معلومات» كتلك التي يلزم بملئها عادة المسافرون الذين لا يحملون جوازات سفر. وهكذا نرى أن أياً من الفريقين لم يخضع لأية

---

(١) كان ١١ رجلاً من أصل العشرين الذين يشكلون مجموعة باركر، مطلوبين من الشرطة، أو ليس لديهم جوازات سفر.

مراقبة مضادة ـ للقرصنة. وعادا فالتقيا كلاهما في بروكسل وتابعا سفرهما معاً حتى كينشاسا.

وصف «ميخائيل دوغلاس ويزمان» (Michaël Douglas Wiseman)، الذي كان في نفس الفريق الذي كان فيه «ايفانز»، أول لقاء له مع «بانكز» في فندق «بارك كورت» (Park court)، حيث عرَّفه على: «رجل بدين أشيب، متوسط القامة، وهو رقيب أول بلجيكي، يسمى أندريه André، وبقي، كما اعتقد، في بلجيكا اثر توقفنا قبل كينشاسا..

«وحصل اجتماع آخر في ٢٨ كانون الثاني، ترأسه الرجل ذو المعطف الأزرق. كان ذلك من أجل توزيع تذاكر السفر. وأبلغونا أن هناك رحلتين مختلفتين، وقسمنا إلى مجموعتين، كنت في المجموعة الأولى... حاول مصورو الصحف، في المطار أخذ صور لـ «جون بانكز». نزلنا من الباص ودخلنا قاعة المسافرين دون الخضوع لأية مراقبة. وبقي خلفنا المرتزقة الذين لا يحملون جوازات سفر ينتظرون الرحلة الثانية. كانت الساعة حوالى العاشرة صباحاً عندما توجهنا إلى بروكسل، حيث انتظرنا هناك المجموعة الثانية. التقى «بانكز» برجل قصير، أجهل اسمه، إلا أنه كان يضع نظارتين سوداوين ومعطفاً...».

وجد أيضاً في نفس المجموعة «سسيل مارتن فورتوين» (Cecile Martin Fortuin) الذي روى كيف ضرب معه موعد في محطة بادينغتون (Baddincton)، حيث أعطوه بطاقة حجز بغرفته في فندق (بارك كورت): «لم تكن هذه البطاقة تحمل اسمي بل اسم «جون فورد» (John Ford). التقى الجميع في الفندق. وكان بحوزتهم جميعهم نفس البطاقات التي تحمل اسماء مستعارة. سألت «بانكز»، فيما بعد، أين استطاع الحصول على كل هذه الأسماء المستعارة، فأجابني «في الدليل»...».

ذهب «فورتوين» مع أول مجموعة إلى بروكسل، في ٢٨ كانون الثاني، في نفس الوقت الذي ذهب فيه «ويزمان». وكان لهذا الأخير مخاوفه من معاملات السفر. كان ملاحقاً لأنه لم يدفع ثمن نفقات الطعام، وكان محرماً عليه مغادرة البلاد. سُئل أثناء المحاكمة عن المعاملات التي أجراها أثناء سفره من انكلترا، فكان جوابه كما يلي:

«لم يكن هناك تفتيش على الجوازات، واجتزنا قاعة المسافرين دون توقف، حتى وجدنا أنفسنا في الطائرة.

ـ هل من الطبيعي ألا يكون هناك تفتيش ؟

«لقد قال لنا «بانكز»: كل شيء يسير بشكل جيد. إن المراجع العليا تغطي تحركنا. لقد حسبنا حساباً لكل شيء.».

كان «فورتوين»، بوصفه حارساً شخصياً «لبانكز» واسع الاطلاع فيما يتعلق بالاجراءات في بروكسل:

«وصلنا إلى بروكسل حيث انتظرنا المجموعة الثانية. توجهنا إلى البار، حيث وجدنا الكثير من الصحفيين والمصورين الذين التقطوا بعض الصور. لفت نظرنا وجود عدد كبير من أفراد الشرطة في المطار؛ وقد قال أحدهم لـ «بانكز»: إذن إلى كينشاسا؟». وعندما أجابه «نعم»، قال له الشرطي: نحن بانتظاركم منذ بعض الوقت.

ذهب «بانكز» لمحادثة مسؤول الأمن في المطار بصدد الصحفيين، وطلب ابعادهم، أو وضع العناصر في مكان منعزل لتجنب المتاعِب. عدنا إلى قاعة المسافرين، وتلفن «بانكز» إلى لندن، على ما اعتقد. في غضون ذلك، كانت المجموعة الثانية قد وصلت من لندن. .

«وصلنا إلى كينشاسا في ٢٩ كانون الثاني حوالى الساعة الواحدة بعد منتصف الليل. وغادرنا المطار دون الخضوع لأي تفتيش. . .

هنا سأله الرئيس: «هل نستطيع أن نستنتج من ذلك ان هناك نوعاً من التفاهم بين شرطة بروكسل وشرطة لندن؟»

إنه سؤال لم يكن بوسع «فورتوين» والآخرين الرد عليه بغير الإيجاب. كان «جون لاولور» (John Lawlor) حارساً ليلياً في الثالثة والعشرين من عمره أثناء تجنيده، ارتبط هو الآخر أيضاً بموعد في محطة بادينغتون.

«كان الرجل الذي انتظرني، على حد قوله لي، بحرياً سابقاً، قادني نحو باص وطلب مني الانتظار. ثم اعطاني بطاقة صغيرة من الورق المقوى لاعلقها على سترتي. . . عندما وصلنا إلى الفندق، أعطانا أحد الأشخاص بطاقات تحمل اسماء مستعارة. . .

«في اليوم التالي، ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٦، ذهبنا إلى مطار لندن بالباص. كان معنا البحري السابق الذي انتظرني في محطة بادينغتون، فوزع علينا أوراقاً لنسجل عليها أسماء أقرب الأهل، ثم أعطى لكل منا مغلفاً فيه ١٥٠جنيهاً، وطلب منا ان نسجل عليه

عنوان من نرغب بارسال المال إليه. بعد ان وضعت فيه كل المال الذي بحوزتي، عنونته إلى أهلي. وصلنا إلى مطار لندن حيث صعد إلى الباص اثنان من موظفي المطار، فوزعا علينا تذاكر سفر شطبت فيها اسماء أصحابها الأصليين وكتبنا فوقها اسماءنا. دخلنا بعد ذلك إلى قاعة المطار، ولم تجرِ فعلياً أية مراقبة على جوازاتنا عندما وصلنا إلى مراقبة الجوازات، وقام من لم يملك منا جواز سفر بالوقوف في صف مستقيم ليملأ استمارته، ثم انتقلنا جميعاً إلى قاعة المسافرين، انطلقنا إلى بروكسل في الساعة الثانية عشرة والنصف...».

بداهة لم تكن هناك أية إجراءات للانتقال من زائر إلى أنغولا، مما يعني أنه عندما وصل المرتزقة إلى «سان سالفادور»، أول محطة لهم في أنغولا، كانوا قد اجتازوا أربعة حدود دون الخضوع لأية إجراءات اعتيادية (مراقبة الجوازات، الأمن، الجمارك).

صحيح أن الرعايا البريطانيين لا يحتاجون إلى جوازات للسفر إلى الخارج، غير انه يتوجب أن تكون معهم أوراق هوية تثبت تابعيتهم الانكليزية، وإلا فانهم يخضعون إلى تدقيق صارم، يخضع له جميع الرعايا غير الانكليز (بما في ذلك رعايا دول الكومونوولث) اثناء وصولهم أو مغادرتهم لانكلترا. إنه لأمر غريب فعلاً ان تكون السفارة الأميركية في لندن، على حد قول شريك سابق في (Security Advisory Services) (س.أ.س) «نيك هول» قد عملت الكثير من أجل تسهيل ذهاب المرتزقة، باختصار المراقبة على الجوازات والجمارك. يروي الصحفيان «ليندا مرفن» (Linda Mervin) و«اسطفان كلاكسون» (Stephen Kluckson) أن «هول» أخبرهما بما يلي:

«عندما عاد إلى انكلترا (من أنغولا) ليجند المرتزقة، أعطوه اسم شخص يعمل في السفارة الأميركية - طلب منه المزيد من المال، فرفض طلبه. وصرح أيضاً بأنه حصل على ضمانة بأن الرجال الذين لا يحملون جوازات سفر يستطيعون مغادرة هيثرو. وروى «هول» انه حدد لرجل السفارة نفسه ساعة الذهاب ورقم الرحلة، وانه قيل له ان يمر بشباك معين للتذاكر في الخط (٢) في هيثرو. هكذا اذن سافر الرجال كمجموعة دون الخضوع لأية معاملات اعتيادية[٢]».

---

(٢) «ايفنينغ ستاندارد»، ٢٩ تموز ١٩٧٦، قام أحد مؤلفي الكتاب، منذ فترة قريبة بالتجربة التالية: غادر هيثرو دون أن يبرز جواز سفره البريطاني. فكانت الإجراءات بسيطة: طلب منه أن يملأ قسيمة مخصصة للتعويض على شركة الطيران ثمن بطاقة العودة في حال رفض السلطات الفرنسية دخوله إلى أراضيها، وتقديم وثيقة تثبت هويته، وإجازة السوق الدولية مزوّدة بصورة فوتوغرافية. لم تستغرق هذه المعاملات إلا بضع دقائق، إلا أنها كانت مأخوذة بجدية تامة من قبل المعنيين بها.

بلغت سياسة «عدم ـ التدخل» المعتمدة من قبل السلطات البريطانية «ذروتها» أثناء ذهاب مجموعة المرتزقة الثالثة، التي غادرت لندن في ٨ شباط. تطلبت مسألة السماح لهم بالذهاب بعض الامتيازات الخاصة جداً، والتي لا تقدم، طبعاً، إلا على المستوى الرسمي، لأنه سمح لهم بالذهاب، في حين كانت الشرطة تتدخل بفعالية لتتفادى تحدثهم مع الصحفيين، في وقت بات فيه من المعروف أن أربعة عشر ممن سبقوهم قد أعدموا.

روى «جون ناموك»، أصغر المتهمين سناً، أن صحفياً حاول التحدث معه في مطار هيثرو، فلم يتوصل إلى ذلك بسبب الشرطة التي أبقت الصحافة بعيدة؛ إلا أنه نجح رغم ذلك في اطلاع صديقه «آندي هولاند» (الذي قتل في المعارك فيما بعد) على برقية تحمل نبأ الإعدمات. وأعتقد «هولاند» أن في الأمر «خدعة» صحفية للحصول على مقابلة أمروا بتجنبها، ثم افترق الاثنان.

لو لم تبذل الشرطة هذا القدر من الحماس «لتحمي» المرتزقة من الصحفيين، لتمكن عدد كبير من الاطلاع على نبأ الاعدامات، ولربما رفض الذهاب نهائياً...

كانت السلطات تعرف بدقة ماذا يجري، ومن الذي يذهب. ذلك ما تظهره بوضوح السطور التالية المأخوذة من صحيفة «ديلي تلغراف» الصادرة في ٢٩ شباط، والتي تصف ذهاب المجموعة الثانية: «كان هناك عملاء سريون باللباس المدني يراقبون الرجال الواحد تلو الآخر وهم يغادرون قاعة المسافرين. وعلى حد ما نعلم، كان يمكن تفسير هذه المراقبة بكون الشرطة تفتش عن رجل قتل جندياً بريطانياً في اولستر...».

ليس مفاجئاً أبداً ان يكون هناك عملاء سريون في المطار، متى عرفنا انهم لم يكونوا على علم بما يجري فحسب، بل إنهم قرروا، حسب تصريحات سابقة أدلى بها «جون بانكز»، وبموافقته ـ ان تكون لهم عناصرهم الخاصة داخل مجموعة المرتزقة؛ إنهم عناصر (M.I.6)، الجهاز البريطاني لمكافحة التجسس. وصرح «بانكز» في مقابلة له مع صحيفة «أنباء العالم» (News of the World) في ٤ تموز ١٩٧٦ بما يلي:

«قبل اسبوع من سفر أكبر مجموعاتي إلى أنغولا، اتصلت بي الاستخبارات السرية، (Les services Secrets) في أحد بارات كامبرلي، سوراي. ومنذ ذلك الحين قامت بمراقبة كل عملياتي كما أخبرتها بكل ما تريد معرفته.

«ولما اقتنعت بأني لا أجند مجموعة ثورية، وبأن الرجال يذهبون فعلاً إلى المكان

الذي حددته وللغاية التي ذكرتها، أصبح التفاهم بيننا تاماً. وفي رأيي وجدت مصلحة لها بذلك، وصارت تنظر إلينا بارتياح. وعلى كل حال ـ وهذا مهم جداً، بسبب الأكاذيب التي رويت عنا في البرلمان ـ فان الاستخبارات السرية طلبت مني ادخال اثنين من رجالها داخل مجموعتي.

«وافقت على ذلك شريطة تمتعهما بالمواصفات المطلوبة من الجندي. ثم قلت لنفسي: اثنان «جيمس بوند»، أهلاً وسهلاً بالتعزيزات. بعد أن تعرفت على هذين الشخصين الهامين، الأول يدعى «سميث» والآخر «براون»، قلت لنفسي أهلاً وسهلاً بهما وبسواهما...

«ربما كان هذان الشخصان من عناصر (M.I.6). وعلى كل حال، أية معلومات يمكن لأجهزة مكافحة التجسس ان تقدمها لرئيس الوزراء ان لم يتحرك هؤلاء الرجال ليروا بأنفسهم ما يجري على الطبيعة. وبما أن أوراقها كانت قانونية، فقد غادرا مطار لندن معنا. لذلك رتبت المخابرات السرية ذهابنا. وغني عن البيان أنها هي التي دبرت أيضاً لجنة استقبال لدى عودتنا...

«قتل واحد من العميلين. وجرح الآخر بانفجار سيارته الجيب، ثم عاد إلى انكلترا، وأنا أعرف اسمه غير ان الاستخبارات السرية طلبت مني عدم البوح به، علماً بأن وجود الرجلين في أنغولا لم يكن سرياً...».

في نفس المقال، يقول «كيث هندرسون» (Keith Henderson) أحد المرتـزقة الناجين، ان أحد هذين الرجلين ويدعى «جون لوكير» (John Lockeyr)، قال انه مُرسَل من قبل (M.I.6)؛ أما الآخر، الذي يجهل اسمه، فكان رجلاً في العقد الرابع تقريباً، ضخم الجثة، وقتل إثر نوبة قلبية أثناءأول دورية له». وحسب معلوماتنا، فإن الرجل الوحيد الذي مات بنوبة قلبية يدعى «فيك غاوثروب» (Wic Gawthrop). ذكر «الياس دوغ نويبي» (Alias Doug Newby) (الذي سماه الميجر «رودين» «رئيس الاستخبارات» لكل المرتزقة) في جريدته «كندا» حالة «واحد من شبانه» مرتزق لم يحدد اسمه، أصيب بنوبة قلبية بسبب الحرارة المرتفعة، ومات أثناء الدورية. وتذكر «كندا» أيضاً أن الشقيق الأصغر لهذا الرجل، و«الذي كان معنا قد علم بذلك أيضاً». ومن بين أولئك الذين يحملون نفس الاسم كان هناك الأخوان «ساوندرز» (Saunders) والأخوان «ماك اليز» (Mac Aleese) والأخوان «غاوثروب». عاد الأخوان «ساوندرز» و«ماك اليتر». كما عاد «بريان» وحده من الأخوين «غاوثروب». وأكد أثناء مقابلته مع الصحفي «فرانك

برانستون» (Frank Branston) أن أخاه مات بنوبة قلبية في ٩ شباط، ثم أضاف: «اعتقد ان الحرارة المرتفعة قتلته».

قال «اندرسون» ستعرف الحقيقة يوماً ما. لقد أجبروني، من مراجع عليا، على السكوت، ستكون الحقيقة مزعجة ليس فقط بالنسبة لبريطانيا ـ العظمى، بل أيضاً للعديد من البلدان».

عندما كان يريد أحد الصحفيين ان يتأكد من «سكوتلانديارد» ما إذا كان أحد رجال الاستخبارات السرية قتل فعلاً ـ كما أعلنت ذلك «نيوز أوف ذي ورلد» ـ وهو بصحبة المرتزقة في أنغولا، كانوا يجيبونه بأن ذلك ليس صحيحاً. وفي الواقع، فإن الشرطة السرية مكلفة بالسهر على أمن أراضي البلاد، ولا يحق لها ارسال واحد من رجالها إلى أنغولا؛ ولكن بما أنها تعمل يداً بيد مع (M.I.6) المخصصة للاستخبارات في الخارج، فان ذلك يصبح قابلاً للتفسير. واتصل الصحفي نفسه هاتفياً بوزارة الدفاع، فأجابوه، بأن على صاحب جريدته أن يعرف بأن القضية مصنفة «د» كقضية «دفاع»، وبأنه ممنوع التحدث عنها لأسباب أمنية: لهذا السبب لم تظهر مقالات أخرى عن هذه القصة المثيرة.

أعطى «توم شامبرز» (Tom Chambers)، وهو مرتزق آخر، اسم اثنين من الرجال، «لو الفورد» (Lou Elford) و«باري تورب» (Barry Thorpe) وهما، حسب ادعائه من رجال (M.I.6) كان من الصعب تأكيد ما قاله، غير ان ما رواه «بانكز» و«هاندرسون» يبدو صحيحاً. وهما يفسران وجود ـ وسلبية ـ عملاء المخابرات السرية في هيثرو، في ٢٨ كانون الثاني، بشكل أفضل من التفسير الذي أعطته «ديلي تلغراف».

هناك مثال آخر عن هذا «الرحيل الهادىء»: كان موظفو الاستعلامات الهاتفية يأخذون، أثناء فترة التجنيد الكثيف، رقم هاتف أحد مسؤولي التجنيد، لكي يعطوه إلى من يطلب معلومات حول تجنيد المرتزقة.

لم تعد التسامحية التي أظهرتها السلطات تجاه مغادرة الرجال المطلوبين سارية المفعول بعد أن بدأت عودة الباقين على قيد الحياة. وهكذا أعلنت التايمز عن اعتقال «تيرنس وايت» (Terence White) (الذي كان من أوائل العائدين يحرّم حمل السلاح بشكل غير مشروع (مسدس مع ذخيرته):

«سجن اثنان آخران بعد مثولهما أمام المحكمة بسبب جرائم ارتكباها قبل سفرهما:

الأول «نورمان تريفور هولامبي» (Norman Trevor Hollamby)، ٢٢ سنة، حارس سابق في «ايرلز كورت» (Earl's Court) والذي حكم بالسجن تسعة أشهر أمام محكمة «ميدستون كراون» بسبب احتيال وانتهاك شروط تأجيل التنفيذ التي استفاد منها، والثاني هو «دنيز أندرو أوبريان»، ٢٧ سنة، من «ساندرشوت» بركشاير، والذي حكم عليه بالسجن لمدة عام بسبب السرقة»[٣].

يمكن الافتراض، بشيء من الصواب، انه ستجري ملاحقة بعض الضباط الموجلين بالتدقيق بجوازات السفر، أو بعض عناصر الاستخبارات السرية، «لأنهم خالفوا القوانين المتعلقة بالأحكام مع وقف التنفيذ»، في حالة «هولامبي» وحالة «باركر»، هذا إذا شئنا ألا نذكر إلا اثنتين من ١٢ حالة مغادرة للبلاد بشكل غير مشروع. وذلك دون الحديث أيضاً عن النوايا غير الشريفة للذين سافروا والصفة غير المشروعة لسفرهم يبدو بدهياً ان السلطات الأميركية «غضت النظر»، هي أيضاً، حسب إفادة «غاري مارتن أكير». بعد أن عُرضت، في ٢٧ كانون الأول ١٩٧٥، المقابلة المتلفزة التي أجراها «فرانك ماريانو» من القناال (أ. ب. ث) مع «أكير» و«بوفكين» و«لوبو دل سول»، تلقى «أكير» مخابرة هاتفية من المدعو «سونيسون» (Swenson)، وهو عميل للمباحث الأميركية (F.B.I)، طلب منه فيها الحضور إلى القيادة العامة للمباحث الأمريكية للتحدث عن المقابلة:

روى أكير: «حضرت إلى المباحث الأمريكية حيث استجوبني اثنان من عناصرها هما: السيد «سوينسون» والسيد «تيران» قالا لي بأنهما يجريان تحقيقاً حول احتمال انتهاك قانون الحياد الذي يعتبر تجنيد الرجال للقتال ضد بلد ليست الولايات المتحدة في حالة حرب معه، بمثابة خرق للقانون. طلبا مني معلومات عن «دافيد بوفكين» و«لوبو دل سول». أرادا أن يعرفا إذا كنت قد دفعت ٣٥ دولاراً لـ «بوفكين» للذهاب إلى أنغولا. أنكرت ذلك.».

كان على كل من دخل في علاقة مع «بوفكين» ان يقدم له ٣٥ دولاراً ليحصل على نشرة دورية تصدر كل شهرين، وهي بمثابة قائمة بالوظائف المتوافرة للمرتزقة في كافة أنحاء العالم. وسأل عملاء المباحث الأمريكية «أف. بي. آي» «أكير» عما كان يفعله في أنغولا، فأجابهم بأنه ذاهب للعمل كجندي مرتزق. وتوحي تصريحات هذا الأخير المكتوبة والشفوية بانطباع ان «المباحث الأمريكية كانت تزداد رغبة لمعرفة ما كانت تحبكه

(٣) التايمز، ١٢ شباط ١٩٧٦. اشارة من المؤلفين.

المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A) أكثر من رغبتها في الحؤول دون خرق قانون الحياد وعندما سأله النائب العام، إذا كان باستطاعة المباحث الأمريكية أن تمنعه من الذهاب إلى أنغولا، أجاب «أكير»:

«لا أعتقد. لم أكن قد جندت بعد، في ذلك الوقت، وبالتالي لم أخرق قانون الحياد. ولم يكن للمباحث الأمريكية سبب لتتدخل لأنها قطعت رسمياً المبالغ التي تمول سفر المرتزقة.

«هل تنامى إلى سمعك أن هناك عملاً ما تباشره المباحث الأمريكية لمنع الناس من الذهاب إلى أنغولا؟

- «لم اسمع بذلك».

أعطى «أكير» انطباعاً بأنه مواطن أميركي صالح مستعد للتعاون طواعيةً مع المباحث لو أفهمته بأنه يسير على طريق خاطىء وبأن عليه أن يتخلى عما باشر به. ولكنهم لم يفهموه شيئاً، كما لم يوضحوا شيئاً لكل من «لغريللو» و«جير هارت» و«لوبو دل سول» و«بوفكين» أو أي شخص آخر ممن وُجدوا مؤقتاً في أنغولا. لم تتدخل السلطات الأميركية إلا مرة واحدة، مما يثبت جيداً أنها امتنعت بإرادتها عن التدخل في المرات الأخرى. كان «أوجين سكالي» (Eugene Scaley) واحداً من المرتزقة المتطوعين الذي طار إلى كينشاسا مع «أكير» والآخرين، وراوده الشك عندما وجد الوضع العسكري ميؤوساً منه، وعرف بالإعدمات التي أمر بها «كالان». عندئذٍ، ترك القيادة العامة لـ«هولدن روبرتو» حيث كان يقيم المرتزقة الأميركيون، وذهب إلى السفارة الأميركية. ثم عاد وطلب من «بوفكين» المبلغ المطلوب لتذكرة العودة، فأعطاه بوفكين المبلغ، وركب «سكالي» الطائرة إلى الولايات المتحدة، نستنتج من ذلك أن السفارة الأميركية في كينشاسا كانت تستطيع ان تعرف من «سكالي» ما يجري بدقة - على افتراض أنها لم تحصل على أية معلومات أخرى -؛ وهكذا لم تحرك ساكناً، ولم تتدخل أبداً. توجه سكالي إلى السفارة في الثامن أو التاسع من شباط، أي بعد ستة أسابيع من اتخاذ الكونغرس قراره بايقاف كل مساعدة سرية أو علنية في أنغولا. إن أقل ما ينتظر من سفارة تحترم نفسها هو أن ترسل أحد موظفيها ليشرح للرعايا الأميركيين أنهم على وشك انتهاك «قانون الحياد» أو «قانون التجنيد في الخارج»، الذي ينطبق عليهم أكثر من سواه، لأنه يحرم الخدمة العسكرية في جيش أجنبي وتحت علم اجنبي؛ كما كان عليها أيضاً ان تحذرهم بأنهم يجازفون بخسارة جنسيتهم الأميركية. إلا أن شيئاً من هذا القبيل لم يحدث...

الفصل الرابع

[مرتزقة : نماذج التصدير البريطاني]

لا بد أن يكون المرء من حجر لكي يشهد بلا مبالاة محاكمة لاوندا التي استمرت تسعة أيام. إنها فعلاً مأساة إنسانية بكل ما فيها من معاناة؛ إنها مأساة الإنسان بكل ما في طبيعته وانفعالاته من تعقيد، حيث لوحظ بوضوح اختلاف المواقف وتناقض السلوك الذي يصعب توقعه مسبقاً. لم يكن المتهمون الثلاثة عشر من متطوعي الفرقة الأجنبية ولا من النازيين (س.س) (S.S)، ولا القتلة المحترفين الذين قاموا بأعمال القرصنة في الكونغو في الستينات. ولو أنهم كانوا على هذه الشاكلة، لكان من الأسهل علينا أن نكرههم. باستثناء «كالان» الذي يقتل ببرود، و«باركر» القاتل الهستيري، و«جيرهارت» الذي لا يهمه إلا أن يقتل كيفما اتفق، كان الآخرون نماذج كاملة عن منكودي الحظ في المجتمعات الغربية. فمن المحتمل جداً، رغم تعمدهم إظهار «سوء طالعهم» تبريراً لما قاموا به، أن يكون بعضهم قد ذهب إلى أنغولا ظناً منه بأنه سيقوم بأعمال عالية الأجر، وهو يفكر بأن ليس عليه ان يقاتل بل أن يقيم في المؤخرة. صحيح انهم مرتزقة، ولكنهم ليسوا قتلة. وبقدر ما يمكن ان نظهر من الشفقة إزاء هذه الضحايا التي «خلقها» المجتمع، لا يمكن إلا ان نظهر بالمقابل قدراً غير محدود من الاحتقار إزاء أولئك الذين بعثوا بهم بواسطة ٢٠٠ أو ٣٠٠ ليرة على الرأس».

كان جو المحكمة ممتازاً، وهذا ما يفسر بدون شك، ان ثلاثة محامين من

«المحافظين» جداً، استخدموا بعد وقت قليل من وصولهم، تعابير مثل «الرفيق الرئيس» و«الرفيق المدعي العام المبجل» وإلخ، لدرجة اضطر معها المدعي العام للاحتجاج على استخدام تعبير «رفيق» عندما يوجه الحديث إلى المتهمين. كان أحد الحاضرين بانتظام لمرافعات المحاكمة، السيد «هوغ بيات» (Hugh Biatt)، وهو شخصية ترتدي ثياباً فخمة، ويمثل لوزارة الخارجية البريطانية، يصغي مطأطىء الرأس وهو يعض على شفتيه إلى المحامين الانكليز وهم يبرهنون، نقطة نقطة، على تواطؤ حكومته في كل هذه القضية «البشعة». وأظهرت المحامية الأنغولية «ماريا تريزينا» (Maria Teresina) في مرافعتها، شراسة أم تدافع عن ولدها، وكاد شعرها المجعد أن يبدو وكأنه قلنسوة القاضي. لقد عينتها المحكمة للدفاع عن «كوستاس جورجيو» (Costas Georgiou) «كالان» الذي رفض أن يعين محامياً يختاره هو، ولم يكن يريد محامياً انكليزياً.

كان جميع المتهمين يرتدون بزات رمادية فاتحة: وكأنهم طاقم سفينة غرقى. كانت ساق «ماك كينزي» مبتورة من فوق الركبة، بينما كانت ساق كل من «ناموك» و«غريللو» في الجبس. كان «كالان» مقيد اليدين، في اليوم الأول، بسبب «سلوكه غير المنضبط»: لقد قام، من ضمن ما قام به، بتوجيه التهديدات إلى باقي المتهمين. ومع ذلك هيمن «كالان»، مقيد اليدين أم لا، على صفي السجناء، وكان ينبعث منه نوع من القوة الشريرة. بعد بدء المحاكمة بقليل، شوهدت شقيقته، وهي مزيَّنة في لندن، تجلس في آخر القاعة؛ لقد قُبلت مجاملةً من الحكومة الأنغولية، والأرجح أن الحكومة قبلتها لتظهر ان المحاكمة ليست تظاهرة عداء تجاه الشعب البريطاني.

كانت الغاية الأساسية هي تسليط الأضواء على أولئك الذين يتسترون وراء المرتزقة، مما أضفى على المرافعات طابعاً خاصاً. جرى تأخير افتتاح المحاكمة يومين، لتمكين محامين أميركيين وصلا متأخرين من الاطلاع على ملفاتها. وقد خالفت المحكمة قوانينها الخاصة لتسمح لمن يرغب من المتهمين باختيار محامين انكليز عوضاً عن المحامين الأنغوليين الذين عينتهم المحكمة رغم مرور ثلاثة أيام على بدء المحاكمات (ومن الجدير بالذكر هنا أن القانون الأنغولي لا يسمح بتبديل المحامي إلا قبل افتتاح المحاكمة). جرت المرافعات بتساهل واضح، كما كان هناك احترام كبير لحقوق المتهمين، وهذا ما عاد على المحكمة بأكبر الثناء من جانب المحامين الغربيين، وأعضاء اللجنة الدولية وجميع المحامين الجديين الذين حضروا المحاكمة. أوقف أحد شهود الادعاء فوراً، بسبب إفادته الكاذبة رغم أنه أنغولي.

يمكن لمعظم الدوافع التي قدمها المتهمون الثلاثة عشر لتبرير انخراطهم: كالبطالة والمصاعب المالية والتعب من حياة كئيبة وبلا معنى، المشاكل العائلية المستعصية الحل، الميل إلى ارتداء اللباس العسكري، ان تكون دوافع لملايين الأشخاص في انكلترا والولايات المتحدة وفي الغرب. لقد كان هناك أكثر من ٣٠٠ رد على أول وأصغر إعلان في صحيفة انكليزية واحدة! كذلك كانت النتائج مماثلةإزاء الجهد الاعلامي البسيط الذي رضي به «بوفكين». وروى «أكير» في اعترافاته المكتوبة أنه بقي بضعة أيام في منزل «بوفكين» في كاليفورنيا، حتى يحين موعد الذهاب إلى أنغولا:

«عندما كنا عند «داف»، استغل الفرصة لننظم له ملفاً عن جميع الأشخاص الذين ردوا عليه بصدد أنغولا. نظمت لائحة بأسمائهم واختصاصاتهم وخبراتهم وعناوينهم، إلخ... أخذت أسماء النافعين فقط واستبعد الباقون. لذلك بقي لدينا حوالى ١٢٠ ـ ١٥٠ رجلاً. استلمنا رسائل من جميع الأنحاء، من اسرائيل وهونغ كونغ وبلجيكا والمانيا وانكلترا بالاضافة إلى المكالمات الهاتفية ممن كان يهمهم الأمر، كلّفنا «داف» أيضاً بكتابة نشرة وجهها لمن بعث إلينا برسائل من ذوي المؤهلات. تعطي هذه النشرة معلومات عن نشاط المرتزقة في روديسيا كما تعرض وظائف شاغرة في أميركا الجنوبية. أما بالنسبة لأنغولا، فقد تم التنويه بأن المخصصات المالية مجمدة، وقد يستمر ذلك بعض الوقت...».

لم تكن هذه النشرة، التي وجدت نسخة منها مع «غريللا»، مؤرخة، إلا أنها كانت تشير إلى اجتماع عقد في ٦ كانون الثاني ١٩٧٦، أي أنها كانت مرسلة ما بين هذا التاريخ وتاريخ ذهاب المجموعة الأميركية الذي حصل في ٦ شباط: أي بعد أن قرر الكونغرس الأميركي منع إلغاء عدم تجميد مبالغ جديدة لأنغولا.

يبدو بوضوح ان أشخاصاً مثل «بانكز» و«بوفكين» كانوا يعرفون أنهم باشروا بتنفيذ مشروع مربح كالمخدرات وتجارة الرقيق الأبيض أو عمليات المانيا. تقدم تجارة اللحم البشري على قاعدة مربحة سوقاً غير محدودة، لأن نضالات التحرير في أفريقيا ـ الجنوبية وغيرها هي في أوج انطلاقها. فالمجتمع يقدم المادة الخام مجاناً، وهو يلفظ فضلاته وضحاياه، ويحكم على الملايين من المخلوقات البشرية بالبطالة والتعاسة والجوع واليأس.

يشكل هؤلاء الرجال الثلاثة عشر حالات هامة، ليس فقط للشهادة ضد استخدام المرتزقة، بل أيضاً ضد المجتمعات التي أنشأتهم وكيفت وجودهم، وفي جميع الحالات

باستثناء واحدة ـ حالة «ماك انتير» ـ ضد المؤسسات العسكرية التي تخلصت منهم لتلقي بهم في الحياة المدنية، غرباء في عالم هم ملزمون فيه، بكسب أود حياتهم.

ترك «ماك انتير» المدرسة في سن الخامسة عشرة وعمل بادىء الأمر طاهياً في فندق. ثم تابع فيما بعد دروساً مسائية ليصبح ممرضاً، وحصل على شهادة تمريض بعد ان عمل ثلاث سنوات في مستشفى اديمبورغ (Edimbourg) الملكي. وهذا ما رواه للمحكمة:

«عملت من عام ١٩٧٠ حتى ١٩٧٢ في المستشفى الملكي في «بيـرت» (Perth)، ثم ذهبت عام ١٩٧٢ للعمل في مستشفى «أورسيت» (Orsett) (اسيكس) (Essex) حيث بدأت أشعر باضطرابات عصبية، وأصبت بعدة انهيارات. قُبلت في المستشفى النفسي «وارلي» (Warley) في برنتوود (Brentwood) (اسيكس) وخرجت منه في نهاية عام ١٩٧٥. وبينما كنت في مستشفى «أورسيت» جاءني صديقي «دافيد كينغ» (David King) لأساعده على التخلص من آثار سموم المخدرات. قبلت ذلك وساعدته حيث شفي بعد تسعة أشهر.

«كان ذلك ممنوعاً منعاً باتاً في انكلترا، لأنه يجب إجراء هذا العلاج في المستشفيات المتخصصة، وعلى يد جهاز كفؤ. إلا أن صديقته بقيت تتعاطى المخدرات، وكان «دافيد» هو الذي يؤمن لها المخدر، فجاءتني يوماً تهددني بالوشاية بي إن لم أقدم لها المخدر. وبما انني كنت متعلقاً كثيراً بعملي توجب عليّ ان أساعدها وأن أعطيها المخدر. وكانت تطلب المزيد منه أسبوعياً. لم أكن أريد إعطاءها ذلك، غير انه لم يكن بيدي حيلة أخرى. علمت زوجتي أخيراً بالأمر، فتركتني مع أولادي الاثنين، اللذين ذهبا فيما بعد عند أهلي. تركت المستشفى وغيرت اسمي :«ماك انتير» بدلاً من رايت»، مما كان يعني تماماً نفس الشيء غير ان الاسم الأول اسكتلندي والآخر انكليزي. كان ذلك لأتخلص من صديقة «دافيد». وجدت أخيراً عملاً في فندق «كونيز أوتيل» في «ساوثيند»، إلا أنني اضطررت للعودة إلى المستشفى بعد بضعة أشهر، بسبب اضطراباتي العقلية، سُمح لي بمغادرة المستشفى في ٢٣ كانون الأول ١٩٧٥. في غضون ذلك علمت ان زوجتي توفيت في أيلول. أمضيت عيد الميلاد مع عائلتي، وبدأت أعاني مجدداً صعوبات في التركيز وفي متابعة علاجي...».

وكما سبق قوله، اتصل «جون كوك» في عشرين كانون الثاني بـ «ماك انتير» وكان «كوك» أيضاً صديقه الحميم جداً. فجعله على اتصال بالأشخاص الذين يجندون المرتزقة. لقد كان، في نفس الوقت، ضحية ظروف خاصة جداً، وضحية ضعف شخصيته. إلا

أنه كان يعني لـ «بانكز» ٢٠٠ أو ٣٠٠ جنيه أو أكثر.

لم يكن «ديريك جون باركر»، وعمره ٣٥ سنة، يشبهه أبداً. كان واحداً من «الجنود القدماء»، اتصل به «جون بانكز» مباشرة:

«كنت أتناول كأساً في بار في «الدرشوت» مع بعض الأصدقاء، عندما جاءني رجل اسمه «جون بانكز» يسألني إذا كان يناسبني الذهاب إلى أنغولا بصفة (س.أ.س) (S.A.S). أكد لنا أننا سنكسب ٦٠٠ دولار اسبوعياً. ثم أعطى لكل منا ١٠ جنيهات وقال إنه بانتظارنا غداً في «تاور أوتيل» أحد فنادق لندن. ذهبت إلى لندن مع أصدقائي «ماك كينزي» و«ماك فارسون» و«ساوندرز» و«آف» (Aves). وجدنا، لدى وصولنا، عدداً من الجنود القدماء من مختلف أنحاء انكلترا. طلب منا البقاء في الفندق حتى الثامنة من ذلك اليوم، لأنه ستكون هناك مناقشة.

«قيل لنا في الثامنة مساء أننا سنذهب إلى أنغولا في غربي أفريقيا من أجل تدريب جيش من السكان المحليين ذوي الوعي المتدني جداً. يسمى هذا الجيش «ج.ق.ت.أ». كان الرجل الذي يتحدث معنا يدعى «جون بانكز». طلب منا عدم مغادرة الفندق. تباحثت أنا وأصدقائي ووافقنا على الأمر؛ كان الفندق غالياً جداً: ٢٢ جنيهاً على الشخص لليلة واحدة مع المشروب. قلت لنفسي: إذا كان الأمر كذلك، فان هذا العمل يناسبني نظراً لأني كنت عاطلاً عن العمل والحياة غالية في انكلترا.

«أبقونا في غرفنا وأخذوا منا صوراً لأنه يجب أن نسافر في الغد أي مساء الأحد».

«مساء الأحد، جاءنا باص خاص أخذنا باتجاه مطار هيثرو. أعطونا في الباص مغلفاً فيه ٥٠٠ دولار أميركياً. وقالوا لنا انهم سيعطوننا مجدداً مئة دولار عندما نصل إلى الجهة الأخرى، إلى كينشاسا. كان ذلك اتفاقاً لمدة ستة أشهر، لم يوقعه أو يـره أحد، ولا حتى أنا. كنا عشرين شاباً بالاضافة إلى رجل عرفنا فقط ان اسمه «بيتر»، ويلقب نفسه ميجر (Major).

«عندما صعدنا إلى الطائرة تخلّف رجلان، مما يعني أننا لم نكن إلا ثمانية عشر. غادرنا لندن باتجاه بروكسل، أثينا، كينشاسا...».

أضاف «باركر» في التصريح الذي كان يمليه التفاصيل التالية:

«التقيت «جون بانكز» لأول مرة في الجيش البريطاني حيث كنت في فيلق المظليين

الأول، وكان هو في الثاني. كنا نحن الاثنين جنديين عاديين. تركت الجيش عام ١٩٦٨، ولم أره حتى لقائنا في البار، ولكني كنت أتسقط أخباره. قرأت في السنة الماضية في الجريدة، إعلاناً وضعه «بانكز»، بأنه يفتش عن رجال ليقاتلوا ضد الأفارقة ـ الجنوبيين؛ وبعد ذلك علمت ان القضية أفلست. كان الناس يسخرون منه لأنه يروي قصصاً غريبة وطرد من الجيش. عندما دخل إلى البار، أخرج من جيبه رزمة كبيرة من المال حوالى ٥٠٠ جنيه من فئة العشرة جنيهات، ولذلك أخذنا كلامه على محمل الجد...».

وعندما سُئل لماذا ذهب يقاتل في أنغولا ضد حكومة البلاد الشرعية أجاب «باركر»: «كانت الشرطة تبحث عني لاعتدائي على شخص في كانون الأول ١٩٧٥، وكان عليَّ ان أدفع ٢٠٠ جنيه غرامة، أطلق سراحي قبل عيد الميلاد مباشرةً...».

وعندما سئل عما إذا كان قد سُجن قبل ذلك أجاب: «نعم. كنت من أصحاب السوابق قبل دخولي في الجيش البريطاني. عندما كنت في السابعة عشرة دخلت إلى «بورستال» لأنني سرقت سيارات، وقمت بأعمال السطو؛ كنت، في الواقع، شاباً جانحاً. في عام ١٩٦٨، أمضيت ثمانية أشهر في السجن بسبب السرقة، وستة أشهر في ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠، لأني اغتصبت امرأة كنت أعيش معها، كانت هذه الامرأة تدعى «جيني يونغ» وكنت أقيم في البناية، الكسندر رود، في الدرشوت».

بداهة، لم يستطع سجن الأحداث في «بورستال» «اصلاح» «ديريك جون باركر». استمعنا أثناء المرافعات وكانت تلك واحدةً من مفاجآت المحاكمة) إلى تسجيل صوتي لبرنامج تلفزيوني من (بي. بي. سي) (B.B.C) بعنوان «بانوراما»، وهو مكرس للمرتزقة. وعُرض البرنامج في ٢٦ نيسان ١٩٧٦). ترك هذا التسجيل تأثيرات مختلفة عن المتهمين. لقد أوشك «ويترمان» ان يبكي عندما سمع صوت زوجته وأولاده، إلا أنه ضحك ضحكةً شيطانيةً عندما سمع تفاصيل الجريمة التي أدين بها «باركر» بسبب اعتدائه على شخص عام ١٩٧٥. أما «كالان» الذي حافظ حتى الآن على مظهره المتغطرس والمتكبر، فقد انهار تماماً عندما انتقل «ميخائيل كوكيريل»، معلق الـ «بي. بي. سي»، إلى الحديث عنه شخصياً:

«مما لا شك فيه أن حرب المرتزقة البيض في أنغولا كانت مرعبة وعنيفة ومحدودة. لقد غادر هؤلاء بريطانيا العظمى خفية، ورفضت غالبيتهم أن تلتقط لها الصور لقد انتحلوا في البداية صفة جوقة انكليزية تقوم بجولة. وفي الواقع، انخرط مرتزقة «بانكز»

لمدة ستة أشهر، وتلقوا أول دفعة لهم بأوراق نقدية جديدة تماماً من فئة المئة دولار. غير أن أعمال «كالان» رئيس المرتزقة في أنغولا، وهو مصاب فعلياً بمرض الذهان (psychotique) والذي سمى نفسه «عقيداً» Colonel، هي التي فجرت الفضيحة. أمر «كالان» المظلي السابق (المطرود من الجيش) بإعدام ١٢ مرتزقاً جندهم «بانكز» لأنهم رفضوا القتال. وشاهد «كريس دميتر» بأم عينه، وهو مرتزق آخر، وشريك «بانكز» ما قام به «كالان» ومساعده «كوبلان»...».

في هذه اللحظة بالذات، بدأ «كالان» ينهار؛ ولم يعد بعد ذلك إلى حالته السابقة التي بدا عليها مع بدء المحاكمة. كان يعتقد أنه نوع من «الأبطال» بنظر الصحافة البريطانية الواسعة الانتشار. فغير وصف الإعدمات من مظهره. وعندما ارتفع صوت «دميتر» في المحكمة، دقت عند ذلك «ساعة الحقيقة» بالنسبة لـ «كالان»:

«قام» كوبلاند بصفهم على حافة وادٍ صغير جداً، ثم قال لهم أن ينزلوا بسرعة إلى قعره ركضاً. وأمر الانكليز بفتح النار، لكنهم هربوا جميعهم بأسلحتهم؛ وقام هو بتمزيق غالبيتهم، حيث كان يقوم ببقر بطونهم وبتر أذرعهم، وعلى الرغم من ذلك، كان الرجال الأحد عشر الذين شوهوا تماماً لا يزالون على قيد الحياة. اقترب «كوبلاند» منهم وهو يقول.. باختصار... كان أحدهم يصرخ: «اقتلني! اقتلني!» ويقول كوبلاند: «أتريد ان تموت؟»، «لا بأس أطلق النار عليه...».

مع أن هذه الرواية ليست صحيحة تماماً (لقد أعدم ١٣ رجلاً في الوادي، وليس ١٢، وقام «كالان» شخصياً بالاجهاز على الرابع عشر) فإنها كانت كافية لإحياء ذكريات «ماك كينزي» الذي كان ضمن «مفرزة الإعدام»: قام هذا الأخير بإخفاء وجهه الشاحب بيديه.

ونكأ «ميخائيل كوليريل» الجرح من جديد: «وضعت هذه المجزرة حداً لتدخل البيض في أنغولا، وعاد بعض من بقي على قيد الحياة من «كلاب الحرب»[1] هؤلاء إلى بلادهم وهم يعرجون، مخلفين وراءهم جثث رفاقهم الاثني عشر.

بعد ذلك انتقل «كوليريل» إلى «برومي» (باركر) فقال:

---

(١) «كلاب الحرب» قصة لـ «فريدريك فورسيث» (Frederick Forsyth) تعظم دور المرتزقة الذين حرروا مملكة «زانغارو» (Zangaro) الخيالية في أفريقيا من حكم ديكتاتور معتوه، يدعمه السوفييت. كان «بوفكين» يتباهى أمام «غاري م. أكير» بأنه قبض ألفي دولار في الشهر بوصفه «مستشاراً فنياً»، عندما تم تبنّي الكتاب في السينما.

«كان «باركر» مظلياً في قاعدة الدرشوت. حصلت معه مجموعة حوادث اعتيادية، كتعرضه لمخاطر جسيمة، وفشل زيجاته الواحدة تلو الأخرى. طُرد من قوات المظليين لأنه ضرب ضابطاً كبيراً، إلا أنه لم يصمم على ترك الدرشوت، كان يعيش في فندق مع مظليين سابقين ذهبوا جميعهم معه إلى أنغولا. تخلى «باركر» عن مجموعة بنادقه وكلبه. كذلك كان «دوغي ساوندرز»، أحد رفاق «باركر»، مظلياً سابقاً أيضاً، جُند الرجلان معاً للذهاب إلى أنغولا في بار الدرشوت.

- «ساوندرز»: جاء «جون بانكز» لرؤيتنا. انتحى جانباً بـ«برومي» وقدم له عرضاً. قال له «بانكز»: «ما رأيك بالذهاب إلى أنغولا؟ إن الراتب ١٥٠ جنيهاً أسبوعياً. ثم التفت «برومي» نحوي قائلاً «هل تعجبك أنغولا يا «دوغ»؟».

- «كوكيريل»: في أنغولا، عين كل من «ساوندرز» و«باركر» برتبة رائد مباشرةً. يعمل «ساوندرز» الآن بناءً، وهو العمل الذي كان يزاوله سابقاً «برومي» (باركر). أثناء إقامتهما في الدرشوت استعديا عليهما كثيراً من الناس، وفي شهر تشرين الثاني، خلعا باب خصومهما في المحلة، وهم من عائلة «لونغ» (Long) الذين كانوا يستقبلون أصدقاءً لهم.

- «ساوندرز»: وصل هذا الرجل (من عائلة لونغ) واحتجز «برومي» الذي لم يكن أمامه إلا الدفاع عن نفسه.

-«بيني لونغ» ان «باركر» هو الذي أعتدى عليَّ. تبادلنا بعض الكلمات ثم انقض علي قبل أن أدرك قصده، وقطع أرنبة أنفي بعضة من أسنانه...».

في هذه اللحظة بالذات أطلق «ويزمان» ضحكة شيطانيةً لم تتوقف إلا بنظرةٍ غاضبة من «كالان».

«فوجئت تماماً، وتألمت لأني تلقيت إهانة صعبة، وقد أحسست بالألم رغم سكري الشديد. عندئذٍ أنقضيت عليه وبدأت أضغط... فعضني من جديد بقوة في خدي حتى جرحني بأسنانه. وحكم عليه مرتين، وفي كل مرة كان يرتكب فعلته في بار؛ في المرة الأولى ضرب بكأسه وجه أحدهم، وفي الثانية انهال على صاحب البار بالضرب بقنينة على رأسه».

ثم أعطى «ميخائيل كوكيريل» الكلام إلى «ماري سلاتري» (Mary Slattery) التي كانت تدير فندقاً عاش فيه «باركر» فترة من الزمن. وكانت هي التي دفعت ٢٠٠ جنيه

كفالة عندما اتهم بأنه «قضم» أرنبة أنف «بيني لونغ». وعلى حد قول «ماري سلاتري» «لو كان «لباركر» أم لصار ولداً مختلفاً تماماً».

«كوكيريل»: هل خاب أملك، عندما رأيت أنك ما أن دفعت الكفالة حتى ذهب دون أن يعلمك إلى أنغولا؟

- «ماري سلاتري»: تألمت، تألمت كثيراً، لم أكن أتخيل أبداً أن يفعل «برومي» معي ذلك، أبداً.

- «ميخائيل كوكيريل»: (يتوجه إلى ساوندرز): هل وعدك «بانكز» بشيء آخر بالاضافة إلى ١٥٠ جنيهاً أسبوعياً؟

- «ساوندرز»: حدثنا عن الرئيس، ثم قال لنا بأننا سنقيم في القصر، ولن تنقصنا النساء، هذا. . . إذا كان يهمنا الأمر.

- «مايك سلاتري» (ابن ماري سلاتري): أغلب الظن أن هؤلاء اعتقدوا بأنهم ذاهبون ليقاتلوا مجموعة من الزنوج المتخلفين، فيطلقون بضعة عيارات نارية ثم يرجعون. ولكن ١٥٠ جنيهاً مبلغ كبير، أليس كذلك؟ ثم ان المسألة لا تعدو كونها نزهة لمدة ستة أشهر. . . أريد أن أقول إنهم صرفوا لوحدهم خمسة آلاف جنيه قبل أن يغادروا الدرشوت، وذلك في مدة شهر واحد.

- «كوكيريل»: برأيك، ما الذي جذب «باركر» بشكل خاص في هذه المسألة؟

- «سلاتري»: بتقديري، أن «باركر» لا يحب سوى القتال. ولا شك في أنه وجد في تطوعه كمرتزق وسيلة للقتال، أليس كذلك؟ أريد أن أقول، أن صاحبنا يجد لذةً في الوقوف خلف شجرةٍ ليطلق النار عليك، هل تفهم؟ لا توجد قاعدة للمرتزقة، أليس كذلك؟

- «كوكيريل» (يتوجه إلى «جون بانكز» الموجود في البرنامج أيضاً): يدعي «جون بانكز» وشركاؤه أن السبب الحقيقي الذي يدفع الرجال إلى ان يصبحوا مرتزقة ليس المال، ولا التهرب من فشلهم في حياتهم الخاصة، وهم يكتبون الآن كتاباً حول هذا الموضوع.

- «بانكز»: لماذا لا يمكنهم أن يقاتلوا ضد الشيوعية، سواء من أجل المال، أو من أجل مثل أعلى يؤمنون به؟ هذا بديهي! كم انكليزي يتمنى أن يعيش في ظل حكم شيوعي

رديء؟ أنا أرفض أن أكون شيوعياً قذراً. يجب أن نصغي أكثر إلى الناس قبل فوات الأوان.

ـ «كوكيريل»: هل تشعر أنك مسؤول عن كون عشرة منهم يحاكمون الآن وربما تعرضوا لأحكام بالموت؟

ـ «بانكز»: ان الذين غادروا المملكة المتحدة ليذهبوا إلى أفريقيا هم سذَّج كبار. كانوا جميعهم يعرفون أنهم ذاهبون إلى الحرب، والحرب في أفريقية قبيحة جداً جداً، فالتجهيز سيىء والعمل قذر. لقد ذهبوا للقتال لا للتسلية، وغامروا بأرواحهم وبفقدان أحد أطرافهم، كما عرَّضوا أنفسهم للجرح أو الأسر؛ إنه نفس المصير بالنسبة لأي كان».

استمع الانكليز العشرة إلى هذه الأقوال في قاعة محكمة لاوندا بغضب ساخط ومكبوت بدا واضحاً على وجوههم، خاصة عندما خلص «بانكز» إلى القول: «إن هؤلاء البلهاء فتشوا عنه طويلاً». كان ذلك قمة الخيانة. وأدركوا إذ ذاك أن «بانكز» لم يكتفِ بقبض المال على كل «رأس» جنده ـ وعلى حساب رؤوسهم ـ بل إنه أيضاً أخذ المال الذي كان يجب ارساله إلى عائلاتهم. ثم أطلق «كوليريل» آخر تعليق ساخر: «تلقى «بانكز» آلاف الرسائل من المرشحين المرتزقة. ومهما جرى لهؤلاء الرجال العشرة في أنغولا، من المؤكد اليوم، انك إذا كنت بحاجة لاستئجار مرتزقة، فيجب أن تفتش عن الانكليز».

كان «ميخائيل دوغلاس ويزمان» رجلاً قصير القامة، مدور الرأس، مرح النظرة، ظهر هو الآخر «كبطل» لبرنامج بانوراما.

«كوكيريل»: ها هو ما كتبه ضابط كبير في سجل «ويزمان» العسكري: «إنه رجل ضعيف الشخصية، يرضى بالخروج من أية مسألة بأقل الجهود. لو كان له طموح أو هدف في الحياة، لاستطاع أن يقطع شوطاً أبعد ويحقق نتائج أفضل». بعد أن سرح من الجيش صار «ويزمان» يشتغل عاملاً في البناء لاعالة امرأته وولديه.

ـ «لين ويزمان»: كان يتقاضى ٨٠ جنيهاً في الأسبوع. وكنا نأمل أن يأتينا في نهاية كل اسبوع بقليل من المال. ولكننا لم نرَمنه شيئاً.

ـ «كوكيريل»: ألم يأتكم أبداً بالمال؟

ـ «لين ويزمان»: أين كان يذهب به؟

ـ «كوكيريل»: ماذا كان يفعل به، بالتحديد؟

ـ «لين ويزمان»: آه! سباق الخيل والأرانب. . . .

ـ «كوكيريل»: كان «ويزمان» في ذلك الوقت مقامراً محترفاً. وبما أنه كان عامل بناء يشتغل التزاماً (أي رسمياً على حسابه الخاص) تأخر كثيراً عن دفع الضرائب، وأوشك أن يطرد من مسكنه لأنه لم يدفع بدل الإيجار. كان يحلم على الدوام دون جدوى بجمع كمية كبيرة من المال، إلى أن هجرته زوجته. استجاب «ويزمان» في الصيف الماضي، إلى الاعلان الذي وضعه «جون بانكز» في «ديلي أكسبرس» وسجل اسمه على لائحة المرشحين المقبولين للذهاب إلى أنغولا. كان يعيش في ذلك الوقت مع أهله.

ـ «برسي ويزمان» (الأب): عندما كان في البيت، كان ولداً طيباً، ويعمل بكد. حصلت لنا معه بعض المتاعب وتشاجرنا مرة أو اثنتين ولكن. . .

ـ «كوكيريل»: أي نوع من الشجار؟

ـ «برسي ويزمان»: بدأ الشجار بسبب كلبه، ثم ترك البيت. . .

ـ «كوكيريل» (يوجه كلامه إلى «ميخائيل جيفين» الذي أقام «ويزمان» عنده بعدما ترك أهله): لماذا، برأيك، أراد الذهاب إلى أنغولا؟

ـ «جيفين: قال لي أكثر من مرة، من أجل الحصول على المال؛ لقد أراد أن يعود بما يشتري به لأولاده ما يريدون، صدقني، كان يفكر طوال الوقت بأولاده. وقال لي انه يأمل أن يتمكن من العيش مجدداً مع زوجته. . .

ـ «لين ويزمان»: تلفن لي نهار السبت، تماماً قبل ذهابه: كان يريد أن يرى الأولاد. وعرفت نهار الاثنين أنه وافق على الذهاب إلى أنغولا، من مجرد الطريقة التي كان ينظر بها إلى أولاده، وقال لي بعد الظهر أنه مصمم على السفر. ثم اطلعني على كراس صغير عن أنغولا وقال لي «إني ذاهب إلى هناك».

ـ «كوكيريل»: هل فسَّر لك لماذا؟

ـ «لين ويزمان»: كلا، ولكن ذلك كان بالتأكيد من أجل كسب المال، إنه لا يحب السود. لا أعرف. . .».

كانت عائلة «سيسيل مارتن (ساتش) فورتوين» Cecil Martin (Satch) Fortuin، هي أيضاً حاضرة في برنامج بانوراما. ولد «فورتوين» في أفريقيا ـ الجنوبية. إنه رجل

ممتلىء الجسم، قوي البنية، وهو قريب من شكل الزنوج وشعره قصير مجعد. كان صديقاً حميًا لـ «بانكز»، وكان هو وصديقان آخران لـ «بانكز» جنوداً في فيلق المظليين الثاني: وكان كل واحد منهم قد وشم ذراعه بأسماء الآخرين.

- «كوكيريل» (يتوجه إلى «جون بانكز»: إذن أنتم الأربعة تحملون هذا الوشم؟.

- «بانكز: نعم، كان «ساتش» رجلاً ممتازاً، دائم المرح. وكنا نقول دوماً لـ «أدن» (Aden) عندما نكون في دورية في السيارة «انظروا هؤلاء الزنوج المغفلين!» بعد ذلك كنا نستدير نحو «ساتش» قائلين له: «لا يحق لك أن تقول ذلك!» أنت تدرك ما أريد أن أقوله؟

«كوكيريل»: كان «فورتوين» المولود في أفريقياً كثير السُمرة، إلا أن أهله يصنفونه من البيض»..

تحدث أهله وكاهن كاثوليكي (الأب ماتيوز Mathews) عن طفولة «فورتوين» الذي كان، على حد قول الأب «ماثيوز»، يحضر القداس بانتظام، كان «ولداً تقياً جداً».

«كوكيريل» (يتوجه إلى الأب «ماتيوز»: يبدو ان هناك فرقاً ما بين الولد الذي كان في فرقة الترتيل، والرجل الذي عمل أخيراً مرتزقاً في أنغولا، والذي يجازف الآن بحياته.

- «الأب «ماثيوز»: لست أبداً من رأيك. فعلاً لا أتفق معك في الرأي. برأيي كان المسيحيون مغامرين على الدوام، ولا يبدو لي أن هناك تناقضاً بين التقوى والمغامرة».

ثم روى «ميخائيل كوكيريل» كيف خدم «فورتوين» طيلة خمس سنوات كمظلي في عدة مناطق من العالم، وكيف أنهى زواجه الأول بعد أن ترك الجندية، وتزوج مرة ثانية عام ١٩٧٤. ثم تابع «كوكيريل»: «كانت زوجته الثانية هي نفسها مطلقة، وكان طموح «فورتوين» الأساسي أن يمتلك باراً».

روى «فورتوين» في اعترافاته الخطية التي أدلى بها، أنه بعد أن ترك الجندية قام بعدة أنواع من العمل: «عملت بائعاً، وفي مصنع صلب، وسائقاً. كنت ثلاث مرات بائعاً، ومرتين في النقل العام، ثم اشتغلت عامل مطبعة. عملت أيضاً في بار... وتزوجت مرة ثانية في شباط ١٩٧٤، غير أن هذا الزواج لم يستمر إلا ١١ شهراً...».

وعندما وصل الأمر إلى البار، أثناء عرض «بانوراما» صرخ والد «فورتوين»:

«برأيي أنه لم يتزوج إلا ليقف خلف جهاز المحاسبة!

ـ أم «فورتوين»: كان عليه أن يتزوج.

ـ والد «فورتوين»: لهذا السبب تزوج، فقط ليكون عنده بار.

ـ «كوكيريل»: كان «سانش» أفضل مدير عرفه «دروم اند مونكي» «Drum and Monkey» في «ويلينبوروغ». إلا أن هذا الوضع لم يستمر أطول من زواجه.

ـ زوجة «فورتوين» الثانية: منذ أن حصل على البار صار هو رب العمل. وطوال الليل، كانت رقصة البمبولا مستمرةً، وكان الناس يتوافدون علينا بعد الظهر (أثناء التوقف عن العمل) وبعد الغذاء وطوال الليل. صار المخزون ينخفض تدريجياً، وبدأ المزوّدون ينفرون. قال لي قبل قليل من فسخ زواجنا: «إذا لم أستطع أن أجعل منك ما أريد، فلن يفعل ذلك أي إنسان آخر». هددني مرةً بتشويهي مدى العمر، وأراد أن يوشمني بالسكين. وأن يسيىء معاملتي بحيث لا يستطيع أي شخص أن ينظر إلي.

«كوكيريل»: بعد أن طُرد من «دروم أند مونكي» (وبما أن زواجه لم يستمر إلا ١٨ شهراً) ذهب «ساتش» ليقيم مع «هيلاري روبرتز» (Hilary Roberts)، وهي ساقية في «نيو إن» (New Inn) في «كيتيرنغ» (Kettering). هل تتذكرين الانطباع الذي تركه فيكِ عندما رأيته لأول مرة؟

«هيلاري روبرتز»: آه... إنه رجل في منتهى اللطف والعفوية، ويتمتع بمسحة سحرية جذبتني».

صرح «فورتوين» في إفادته المكتوبة أمام المحققين بما يلي: أعيش حالياً مع أرملة عندها أربعة أولادِ، إني سعيد جداً معها». كان يقصد هيلاري روبرتز».

«كوكيريل»: كان «فورتوين»، الذي سمى نفسه في ذلك الوقت «كارل»، يعمل ساقياً في البار الذي تشتغل فيه «هيلاري روبرتز». يدعى البار «غيتي» (Gaietty)، وكان هو الذي يجذب الزبائن، وخاصة الفتيات اللواتي كنَّ يدخلن لتناول كأس.

ـ صاحب «بارغيتي»: 'عندما أفكر فيه، أرى أنه كان فعلاً رجلاً فذاً. لقد عمل عندي ساقياً، وكنت أثق به ثقة تامة مما جعلني أعهد إليه بابنتي طيلة عطلة الأسبوع عندما كنت غائباً.

ـ والد «فورتوين»: ذهبت مرة، في وقت الغداء، حوالي الواحدة، لاتناول

كأساً. كان هناك مع أصدقائه، بدأت أشرب كأسي، فاقترب مني وقال: «اشرب على حسابي يا أبي. سيكون هذا بدون شك، آخر كأس نشربها سوية هنا. سأذهب إلى مكان ما في أفريقيا الجنوبية». «لماذا؟» أجابني: «سأذهب بوصفي ضابطاً مجنِّداً».

- «كوكيريل» (متوجهاً إلى «هيلاري روبرتز»: كيف كان رد فعلك عندما ذهب؟

- «هيلاري روبرتز»: لا أعرف جيداً. لقد كنت خائفة كما أعتقد كانت المعلومات المتوافرة لدينا تؤكد أن «ج.ق.ت.أ» تنهزم. لذلك طلبت منه ان يرجع لأن الأمر لا يستحق الذهاب إلى هناك. وقلت له اني افتقده. في الواقع، ذهبوا وهم يعرفون تماماً انهم سيخاطرون بأنفسهم إذا أسروا. وبما أنه وقع في الأسر، فلم أكن أتوقع من الحكومة أو من سكان هذا البلد أن يظهروا فجأة تسامحهم نحوه.

- «كوكيريل»: هل تشعرين بالشفقة عليه؟

- «هيلاري روبرتز»: كلا.

ارتسمت علائم الريبة والألم على وجه «فورتوين» عندما سمع كلمة «كلا» المختصرة واللاذعة تخرج من مكبر الصوت. غير ان ثقته بأصدقائه القدامى تزعزعت أكثر في نهاية البث، عندما تخلى عنه وعن الآخرين رفيقه القديم في السلاح «بانكز»، الذي يحمل «فورتوين» اسمه موشوماً على ذراعه. إذا كانت الأسباب التي قدمها «فورتوين» لتبرير ذهابه إلى أنغولا صحيحة - وقد أثبتت بعض المصادفات أنها كذلك فعلاً - فإن لديه سبباً إضافياً ليكره بانكز. أكد «ساتش» انه علم أثناء مكالمة هاتفية بأن «بانكز» يبحث عن جنود سابقين، وها هو ما صرح به في اعترافه المكتوب الذي أدلى به أثناء استجوابه:

«في ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٦، اتصل به «جون بانكز» هاتفياً ليعرف إذا كنت أعمل. قلت له كلا، فقال لي أنه يفتش عن حارس شخصي، وعن عدد من الرجال ليقاتلوا «ح.ش.ت.أ». قلت له اني لا أود مقاتلة «ح.ش.ت.أ». فقال لي ان ذلك لن يكون من مهامي، إذ يتوجب عليَّ قبل أي شيء أن أحميه، وأمنع الصحفيين ورجال التلفزيون من الاقتراب منه... (أضاف «فورتوين» في اعترافه الذي قدمه أمام المحكمة، أن لاندروفر «بانكز» أصيبت في إحدى الرحلات بعدة طلقات نارية - ربما في زائير أو أنغولا - وان دوره كان يكمن أيضاً في مرافقة «بانكز» في أسفاره إلى الخارج). وكان مفروضاً ان أتقاضى مقابل هذا العمل ١٥٠ جنيهاً قبل الذهاب إلى كينشاسا،

و١٥٠ جنيهاً لدى عودتي إلى انكلترا. وقال لي «بانكز» أنه ينوي مغادرة لندن في ٢٨ كانون الثاني ١٩٧٦، وأنه سيجد لي أعمالاً أخرى كحارس شخصي، إذا اشتغلت جيداً. قلت اتفقنا...».

أُعطي «فورتوين» موعداً في محطة «بادينغتون»، ومن هناك اقتيد إلى فندق «بارك كورت» حيث أقام في غرفة «بانكز» نفسها، وباشر فوراً عمله كحارس شخصي. وفيما يلي وصف لهذه المهمة كما ورد على لسانه:

«خرجت مع كل من «بانكز» و«باري»، حارس شخصي آخر، لنتسوق. كنا نريد شراء شارات رتبة «رائد» لـ «بانكز» و«رودين» (أكبر اختصاصي عسكري عند «بانكز»)، وشارات «نقيب» لـ «باري» على ما أعتقد. لدى عودتنا إلى الفندق وجدنا «ليسلي اسبين» مع انكليزي آخر لا أذكر اسمه، ولكني رأيته ثانية فيما بعد في «مَاكيلا»... بعد ذلك رجع حارس «اسبين» الشخصي ومعه حقيبة فيها من ٤٠ إلى ٦٠ ألف جنيه. استنتجته مما كانوا يقولونه إن أحد حراسه ـ جينجر[٢] ـ كان في المصرف من أجل تبديل الدولارات بجنيهات لأنهم أخذوا يتحدثون عن أسعار العملات.

«أخذ «اسبين» كل المال وانصرف. اعتقد انه ذهب لشراء تذاكر السفر بالطائرة لأني حضرت بعد ذلك إلى هناك عندما بدأوا بتوزيع تذاكر السفر و١٥٠ جنيهاً لكل واحد من الرجال. في ذلك المساء، وحوالى الثامنة، عقد اجتماع عام في الفندق، أعلن فيه «بانكز» للرجال انهم سيذهبون إلى أنغولا عبر زائير للقتال إلى جانب «ج. ق. ت. أ»، وأنه إذا كان هناك من لا يريد الذهاب، عليه ان يحضر إلى غرفته ليقول له ذلك، وفي هذه الحالة يتوجب عليه قضاء الليلة في الفندق ويمكنه الذهاب في الغد. ثم أضاف بأن على الجميع أن يكونوا مطمئنين فيما يتعلق بالمال، لأن التمويل مؤمن، وهناك ستة ملايين دولار في أحد المصارف لتأمين الأجور. إثر ذلك انسحب حوالى أربعين رجلاً.

«دخل الرجال الـ(١١٠) الباقون، الواحد بعد الآخر، إلى غرفة الرائد «رولينغز»[٣] (Rollings) لإجراء مقابلة معه. وزع «بانكز» الرجال على فصائل، وعين

---

(٢) «جينجر» بست، «الياس جون شوينز» (Alias John Chownes)، كانت مهمته الأساسية تكمن بتجنيد بعض «البطّاشين» (costauds) لمساعدته في مراقبة نقل الأموال، والسهر على عدم هرب المجندين الجدد بعد أن يقبضوا أجورهم.

(٣) كان الرائد «رولينغز»، هكذا يسميه كثير من المرتزقة، في الواقع الملازم أول السابق «فرانك رودين».

القادة وحدد لهم رتبهم. كانت المقابلة مع «رولينغز» تهدف إلى تحديد اختصاص كل واحد. لم يأخذ «كالان» فيما بعد، في «ماكيلا» أي اعتبار للرتب والاختصاصات التي حددها «بانكز»، وأعلن أن «بانكز» لا يساوي شيئاً، وأنه هو الذي يعطي الأوامر هنا».

اثناء الرحلة بالطائرة إلى كينشاسا، قام «بانكز» بتعيين «فورتوين» «رقيباً» مكلفاً بالدفاع؛ وقد فوجىء «فورتوين» بذلك، على حد زعمه، لأنه كان يعتقد بأنه سيعود إلى لندن قبل اليوم السادس. وعندما سأل عن السبب، أجاب «بانكز» بأن عليه ان يكون ذا رتبة لأن حارسه الشخصي الآخر يحمل رتبة نقيب. وعندما وصلنا إلى كينشاسا:

«اجتزنا المدينة بالسيارة حتى وصلنا إلى مخزن الذخائر الموجود على عشرين كلم من المطار. وصل الرئيس، الذي أجهل اسمه، إلا أنه كان يضع نظارتين شمسيتين. عرفونا أنا و«بانكز» و«رد لينغز» على الرئيس، ثم دخلنا إلى منزل فيه ألبسة عسكرية. ارتدى «بانكز» واحداً منها وطلب مني أن أفعل مثله.

«بعد أن ارتدينا الزي العسكري وزع السلاح علينا: بنادق آلية، مسدسات «برونينغ» (Browning) وبنادق قاذفة للرمانات..».

ذهب عشرة منهم، بينهم «بانكز» بالسيارة باتجاه «سان سالفادور» حيث استقبلهم «كالان» الذي جن جنونه عندما اكتشف انهم ليسوا إلا عشرة». لاحظ «فورتوين» فيما بعد ان «بانكز» عاد إلى كينشاسا متخلياً عنه وعن باقي المرتزقة. سأله رئيس المحكمة لماذا لم يشرح وضعه أمام «كالان»، فأجاب:

«لأنني كنت خائفاً. كان الرقيب ـ أول «كوبلاند» قد حذرنا بأنه قتل الآن عدداً من الرجال الذين رفضوا القتال وأن «كالان» قتل منهم أكثر؛ لنفس السبب أيضاً، لذلك لم أجرؤ على قول أي شيء أمام «كالان» حتى لا أخاطر بحياتي».

من الممكن جداً أن يكون ذلك صحيحاً. إذ من المؤكد أن «بانكز» كان مستعداً، لاستخدام أية حيلة كانت، لارسال الرجال إلى أنغولا، من أجل قبض عمولته على كل مرتزق. ولا شك في ان انسحاب أربعين رجلاً منهم بعد الاجتماع في فندق «بارك كورت» عندما عرفوا لماذا جرى تجنيدهم وحكاية الأربعة عشر رجلاً، الذين قتلوا لأنهم رفضوا القتال، كلها دلائل على أن عدداً من هؤلاء الشبان قد خُدعوا فعلاً..

الفصل الخامس

رواية الناجين.

إلى أي مدى تتطابق مع الحقيقة رواية الأحداث التي قدمها المرتزقة البريطانيون في محاكمة لاوندا ـ وأثناء الاستجوابات التي أعقبت أسرهم؟ للتحقق من ذلك عمل المؤلفان على ضمان مشاركة «فرانك برانستون»، وهو صحفي انكليزي عُرف برصانته وكُلِّف بإجراء نوع من الاستجواب ـ المضاد (Contre - interrogatoire) مع الرجال الذين تمكنوا من العودة إلى انكلترا. كشفت رواية هؤلاء (علاوةً على تأكيدها بعض العناصر التي أمكن جمعها في لاوندا) عدداً من الوقائع التي نسيها المتهمون أو فضلوا عدم الكشف عنها.

من هذه الوقائع على سبيل المثال، الرواية التي أدلى بها الملازم الأول السابق «فرانك رودين» عما جرى بعد ظهور الاعلان الصغير في الـ «ديلي إكسبرس» في ٢٩ حزيران ١٩٧٥. وجد ثلاثة عشر رجلاً من أصل الثلاثمئة الذين ردوا على الاعلان، في فندق «سكايلين» في هيثرو، يومي ٢٥ و٢٦ تموز بعد أن تعرضوا بطبيعة الحال لاختيار صارم. حجزت لهم غُرف باسم «منظمة الأمن الدولية» (International Security Organisation) التي يديرها «جون بانكز» الذي كان يرأس الاجتماع أيضاً. كان «رودين» حاضراً بالاضافة إلى «سامي كوبلانر»، الأول المقبل، وثلاثة رجال آخرين لاقوا حتفهم فيما بعد في أنغولا وهم: «جامي ماك كاندلرز» (Jamie Mac Candlers)، عنصر سابق من

قوات الجو الخاصة، والرائد «مايك جونسون» (Mike Johnson) الذي يملك وكالة خاصة من الشرطة السرية، و«توني بودي» (Tony Boddy) جندي سابق من ألمانيا الاتحادية، كما كان هناك أيضاً «فيك كيري» (Vic Kerry)، وهو جندي سابق في الجيش البريطاني جرح في أنغولا، و«نبكي»، «تيري ويسلون» (Terry Wilson)، الذي كان يتباهى بأنه قاتل، و«بريان بوتشر» (Brian Butcher) مظلي سابق، و«كين اتكين» (Ken Aitken) جندي سابق في الـ(س. أ. س) ورجل اسكتلندي مجهول الاسم، صرح بأنه ساعد أنصار أولستر وادعى بأنه عضو في منظمة (Royal Black precipitators of the Orange Order)، و«اندريه بلافييه» (André Blavier)، بلجيكي يتباهى بنشاطاته كمرتزق في الكونغو، و«اندوفر جونز» (Andover Jones) الذي ادعى بأن اسمه هو «فان دير شوارز» (Van der Schwarz)؛ عمل هؤلاء جميعهم فيما بعد في أنغولا باستثناء «بلافييه» الذي أوقفته الشرطة في مطار بروكسل. عندما تباهى «نبكي» «ويلسون» بأنه كان يقبض ٢٠٠ جنيه عن كل جندي انكليزي يقتل في أولستر، قام «سامي كوبلاند» بطرده بعد أن أوسعه لكمًا وضرباً.

من بين الرجال الثلاثة عشر، كان هناك ثلاثة جنود سابقين في (س. أ. س) وآخر في الفرقة الأجنبية الفرنسية (Légion étrangère francaise)، ورجل آخر كان في عداد الجيش البلجيكي، وثلاثة في ألوية المظليين: أحدهم من أحد أفواج ألمانيا الاتحادية وآخر من الجيش الملكي؛ أما الثالث فلا نعرف عنه شيئاً يذكر. وهكذا كان ثلاثة عاطلين عن العمل، وثلاثة في مشاكل زواجية و١١ في صعوبات مالية، وخمسة يفتشون عن الهرب، وثلاثة آخرون يبحثون عن المغامرة.

افتتح بانكز الجلسة ـ على حد قول «رودين» ـ، بتقديم «شريكه» المدعو «فيليب وودلي» (Philip Woodley)في شركة التأمين «كليفتون انشورنس بروكرز» (Cliveton Insurance Brokers) في هولت (Holt) «نورفولك» (Norfolk)، وذلك حتى يضمن جدِّية المشروع كما يبدو. كان على الحاضرين أن يشكلوا فقط طليعة قوة من ٥٠٠ مرتزق بريطاني سيقيمون في قاعدة في زامبيا (Zambia) لقلب نظام سميث في روديسيا. بذل «بانكز» كل ما في وسعه ليضفي على مشروعه أكبر قدر ممكن من الجدية، كما هدد بقتل كُل من يهرب بعد أخذ أجره من المال. كان على مصرف «باركلاي» (Barklay)، أن يهتم بكل ما يتعلق بتمويل المشروع. تقرر أن يرأس الطليعة العقيد «أندي دنيسون» (Andy Dennison)، وهو أفريقي ـ جنوبي قاتل في الهند الصينية، وفي الجزائر وتشاد. كان دنيسون هذا ضابطاً سابقاً عمل مع الـ(س. أ. س) (S.A.S) وفي فوج دوق يورك

(Duc d'york) . كان على هذه الطليعة ان تتلقى الدعم في مجموعة أخرى يقودها الرائد (ماد) «مايك هور» (Mike Hoore) الذي أثبت كفاءته في الكونغو، ومن مجموعة ثالثة من المرتزقة الفرنسيين بقيادة الرائد «لو روش» (Le Roche) . كان على قسم من الطليعة أن يتصل بقوى الأمن الروديسية ليلعب، على حد قول «بانكز»، دور «العميل المزدوج».

تثبت هذه الرواية غير المعقولة (كقتال «ماد» «مايك هور» إلى جانب السود في زيمبابوي لقلب النظام العنصري في روديسيا، وقضية «العملاء المزدوجين» إلخ) أن ذلك لم يكن إلا ذريعة لجمع نواة من المحترفين القادرين على تكوين قوة من المرتزقة أعدت في الأصل، وفي كل الاحتمالات لدعم نظام سميث. في اليوم التالي، بدأ المرتزقة الجدد، على حد قول «رودين»، يستقرون في مكان إقامتهم الجديد، حيث قيل لهم أن بوسعهم طلب كل ما يرغبون فيه على حساب (م.س.ع) (I.S.O) . وروى «رودين» أنهم طلبوا جميع أنواع المشروبات لجمعها في حقائبهم، وكل ما غلا ثمنه من الطعام، وما كان يخطر ببالهم. طلب أحد الخدم من أحد الرجال ان يضع ربطة عنق أثناء تناول العشاء، فكان نصيبه الاهانة والضرب المبرح. بلغ مجموع الحساب الذي دفعه «بانكز» عن يومين / ٢٣٣٠ / جنيهاً . . .

ادعى «بانكز»، في اليوم التالي، ان قوات الأمن الروديسية «هاجمت المعسكر الرئيسي ودمرته عملياً». تفرقت المجموعة ولكنها اتفقت على البقاء على اتصال. اتصل «جامي ماك كاندلر» هاتفياً بـ «رودين» في كانون الثاني ١٩٧٦، وأخبره أنه ذاهب إلى أنغولا . كان يريد أن يذهب «رودين» معه، غير ان هذا الأخير لم يتمكن من انهاء أعماله في الوقت المناسب. ذهب «ماك كاندلر» في ١٨ كانون الثاني، مع المجموعة الأولى. قال «رودين»: «في الوقت الذي ذهبت أنا فيه، أي بعد أحد عشر يوماً، كان «كاندلر» قد مات».

أخبرهم «اسبين» انهم سيتلقون دعماً جوياً غير محدود «انطلاقاً من سفن حربية أميركية» وان تجهيزات «ج.ق.ت.أ» تحتوي على «صواريخ أرض ـ جو»، وبأن الجرحى سينقلون إلى «المستشفى الأميركي» في كينشاسا، التي يؤمن العمل فيها، على حد قوله، «ستة الاف أميركي».

أوكلت إلى «رودين»، بوصفه محترفاً، من بين المرتزقة المئتين الجدد المجتمعين في الفندق، مهمة استبعاد من لا يصلحون لهذا العمل. وهكذا انخفض العدد من ٢٠٠ إلى ٩٠ بانسحاب عدد من الذين بدأوا يفكرون بما ينتظرهم، بالاضافة إلى غير المرغوب

فيهم. وروى «رودين» «أن «بانكز» استشاط غضباً لأنه كان يتوقع أن ينقل عدداً أكبر من ذلك بكثير، كما كان عازماً على ان يصطحب منهم مئة على الأقل». لذلك تم التساهل معهم بتسجيل اسماء بعض الذين رُفضوا، وسمح لبعض اللندنيين بمغادرة قبو الكنيسة لاقناع بعض الأصدقاء. كان «دافيد ويلمان» (David Wileman) واحداً من الذين جُندوا بهذه لطريقة، حيث «جُند نهار الاربعاء وقتل يوم الأحد على يد «كالان»».

طلب «رودين» في ذلك المساء، سلفة من السيولة بقيمة ٥٠٠ جنيه، فأعطاه «اسبين المبلغ لأنه كان محترفاً قيماً وكفؤاً . ثم ذهب «رودين» إلى مركز بريد «الطرف الأغرّ» (Trafalgar Square) الذي يفتح طوال الليل، محروساً من قبل «جينجر» (بست) الحارس الشخصي الذي أسر له ان مهنته العادية هي «حماية» المومسات. رافقه «جينجر» ليتأكد انه سيرجع فعلاً إلى الفندق. وفي اليوم التالي اتجه المرتزقة الـ «٩٧» الذين تمكن «رودين» من إبقائهم، إلى مطار هيثرو في باصين. كان «رودين» في الباص الأول وتمكنت مجموعته من تحاشي الصحافة. غير أن المجموعة الثانية اضطرت إلى شق صفوف الصحفيين، وقامت قوى الأمن بمراقبتهم: «تم تصويرهم لدى نزولهم من الباص، وجرى تفتيشهم علانية؛ وفي الواقع، كان يجري البحث عن رجلين قتلا جندياً بريطانياً في أولستر». إلا أنه لم تجر أية محاولة لاقناعهم بالعدول عن الذهاب، ولم يحصل، تقريباً، أي تدقيق في الهويات. روى «رودين»: «ان «كولن تايلور» (Colin Taylor) وهو رجل قصير أشقر، عليه إمارات المرض والحزن، ويضع نظارتين سوداوين ومعطفاً على طريقة «جيمس بوند»، كان ينتظرهم عند وصولهم إلى بروكسل، وكان يتم التعامل معه باحترام، نظراً للدور الذي يلعبه على رأس جهاز أمن «ج.ق.ت.أ». إنه يتباهى بأنه يعمل لصالح «هولدن روبرتو» منذ خمسة عشر عاماً. وفي الحقيقة، كان يقوم بهذا العمل منذ ثمانية عشر شهراً فقط. عندما أعلنت الرحلة الأولى جرى تفتيش جميع الرجال بدقة قبل السماح لهم بالمرور. قام عدد من الشرطة باللباس المدني باعتقال «أندريه بلافييه» الذي بدا عصبياً منذ البداية. كان «تايلور» آخر من صعد إلى البوينغ ٧٠٧ برفقة «خلاسي أنغولي قُدم إليه بوصفه السيد «جوزيف» حفيد الرئيس». استمرت الرحلة دون أي حادث حتى كينشاسا حيث حطت الطائرة نهار الأربعاء في ٢٨ شباط في الحادية عشرة صباحاً.

لم يجد «رودين» في القيادة العامة لـ «ج.ق.ت.أ» في كينشاسا أي شيء مطمئن: كان المعسكر محروساً برشاشين، ويقوم جنود أفارقة قليلو التهذيب بأعمال الدورية حول المعسكر وأصابعهم على زناد بنادقهم الرشاشة. وجد « رودين» و«فيك كيري» «هولدن

روبرتو» في مستودع «وهو يعمل على انتقاء مجموعة من ألبسة التمويه». وتبين من التفحص السريع للتجهيزات ان «الأحذية الجلدية البلجيكية الصنع والممتازة النوعية، هي جميعها من قياس واحد». أما بالنسبة للأسلحة، فكان يوجد بنادق رشاشة وبنادق (م. ا) الأميركية.

فوجىء «رودين» و«بانكز» كثيراً لأنه لم يكن في المعسكر أحد من عناصر الطليعة ليقدم لهم «تقريراً صحيحاً عن الوضع»، وكانا يريدان أن يناقشا العمليات العسكرية مع «هولدن روبرتو»، إلا أن كل ما كان يريده «الرئيس» هو ارسالهم إلى الجبهة بأسرع ما يمكن. أعلن لهم «روبرتو» انه يريد أن يراهم ينطلقون فوراً إلى الجبهة.

«كان المرتزقة تعبين جائعين ومنزعجين، وكانوا ملزمين بانتظار دورهم لأنه لا توجد إلا حنفية ماء واحدة ومرحاض واحد. وكانوا يعرفون أن بعضاً ممن ارسل إلى الجبهة لم يسبق له أبداً أن حمل بندقية. ولم يكن لما رأوه علاقة كبيرة مع ما حدثهم عنه «اسبين»، لقد أكد لهم هذا الأخير: «سيكون لديكم الوقت لتتأقلموا وأسبوع من التدريب على الأقل، وستحصلون على ١٥٠ جنيهاً فور وصولكم، والسجائر التي تريدون، ونساء أيضاً إذا كان الأمر يروقكم، سيكون الطعام على وجبات، ولكنكم تحصلون على الكمية التي تريدون. وستنتقلون في سيارات مصفحة من زائير إلى الجبهة. هناك اتصال لاسلكي بين الجبهة والقيادة العامة في كينشاسا، وستستفيدون من دعم بالمدفعية ومساندة جوية كبيرة». في الحقيقة، توجب على الرجال السبعة والتسعين أن يركبوا في باصين محليين كيفما اتفق للانتقال إلى منطقة كان من المعروف منذ اسبوع بواسطة الصحف انها في أيدي العدو... أسرع اثنان من المرتزقة المحنكين الذين خاضوا تجربة تشاد والكونغو إلى ارتداء ملابسهما المدنية».

أصيب «جون أوكونور» (John Oconnors) بنوبة قلبية، فأشار «رودين» على «تايلور» باصطحابه بسرعة إلى المستشفى الاميركي، وذهل «تايلور»: «أي مستشفى أميركي؟ لا يوجد مستشفى أميركي».

إذ ذاك ذهب «أوكونور» بصحبة «ماك انتير» إلى مستشفى زائيري. طلب «رودين» رؤية الدعم الذي وعدوه به فأجابه «تايلور»: «نعمل على شراء طائرتين مروحيتين وسلاحين صينيين مضادين للدروع. أما ما تبقى مما تحتاجونه فستجدونه في «سان سلفادور». الآن هل تذهبون، نعم أم لا؟ أطلب من الرجال أن يصعدوا إلى الباصات» قام «رودين» بهجوم ـ مضاد مقترحاً ارسال دورية استطلاع من المتطوعين إلى «سان

سالفادور» شريطة أن يرافقهم «هولدن روبرتو». «ارتبك «روبرتو» في البداية ولكنه وافق أخيراً». طلب «بانكز» ١٥ عنصراً متطوعاً، وادعى أن الطليعة في وضع حرج في «سان سالفادور» وأنها بحاجة إلى دورية قتالية لإنقاذها. وطلب «روبرتو»، على حد قول «رودين»، قبل ذهابه، تطويق المعسكر من قبل فوج من الجنود الزائيريين.

عاد «ماك انتير» بعد قليل من ذهاب الدورية وأعلن أمام «رودين»: يا إلهي! حضرة الملازم، يجب إخراج «أوكونور» فوراً من هذا المستشفى. لم أر في حياتي مكاناً مثله. يسير الناس فيه في برك من الدم، واسندت جثة وقوفاً في زاوية من زوايا معرض الجثث. فعلاً لم أر مثيلاً له أبداً. ولا بد من القول إن الجثة كانت هناك منذ زمن طويل». ثم ذهب «ماك انتير» ليفتش عن الأدوية، وعاد ليقول إنه لا يوجد حتى ضمادات، ولا أسبيرين، وأنه عثرعلى مصل قديم لم يحفظ في ثلاجة.

تحتوي النشرة التمهيدية لـ (Security Advisory Services) (S.A.S) التي ذكرناها سابقاً، زاوية بعنوان «العناية الطبية»، ورد فيها ما يلي:

«يرافق كل فريق ممرضون أكفاء جداً، تلقوا تدريبهم اللازم للقيام ببعض العمليات الطارئة. وبالطبع يتلقى الجندي، في حالة الجرح الخطير، عناية تامة. إننا نعي تماماً أن مسألة العناية الطبية ذات أهمية مركزية، لأنها هي التي تضمن معنويات عالية داخل القوات».

سأل النائب العام «ماك أنتير» كيف يتصور ان بوسع المحكمة تصديق أنه جاء إلى أنغولا كممرض بينما هو لم يأخذ معه أي عتاد طبي أو أية تجهيزات.

انهارت المعنويات إلى الصفر داخل المجموعة عندما عرض لهم «ماك أنتير» حقيقة الوضع. وتوصل الرجال إلى النتيجة التالية، بعد مناقشة الأمر فيما بينهم: اما ان العملية جدية ولكنها منظمة تنظيمًا سيئاً، أو أنهم يستعدون ليكونوا ضحايا مجزرة مدبرة لاجبار الدول الغربية على الوقوف بجانب «ج.ق.ت.أ». إذا صحت الفرضية الثانية، فإنهم سيعملون جهدهم لتنفيذ مخطط للاستيلاء على المعسكر. كان الأمر يتعلق باحتجاز «هولدن روبرتو» وعائلته كرهائن بانتظار دعم خارجي، تم التراجع نحو المطار آخذين «روبرتو» كرهينة معهم. كانوا قلقين قبل كل شيء، حول ما إذا كانت عائلاتهم قد استلمت المال. أكد عدد من المرتزقة، أثناء المحاكمة، أن «رودين» اقترح بنفسه ان يعود هو إلى انكلترا ليتأكد من ان الرواتب تدفع بانتظام إلى عائلاتهم، وللاحقة البريد. أما على حد قوله، فان المرتزقة هم الذين كلفوه بذلك، وأنه قبله مرغمًا، لأنه بذلك يفقد

عمله وراتبه: «كنت قد قطعت شوطاً كبيراً، ويجب أن يعود علي ذلك بشيء ـ هذا ما قاله ـ ثم ان العودة صفر اليدين لم تكن تغريني أبداً. إلا أن الرجال اتخذوا قرارهم، وقالوا: إذا لم أذهب فانهم سيقتحمون مطار كينشاسا». بعد أن وعدم «رودين» بالعودة وبالسهر على مصالحهم، اتفق المرتزقة أخيراً على ان العملية جدية ولكنها سيئة التنظيم وقرروا الذهاب إلى الجبهة بالاجماع.

عاد «بانكز» و«باري ماديزون» في ذلك المساء حوالى الثامنة من «سان سالفادور»:

«كان «بانكز» يستشيط غيظاً، و«ماديزون» عاري الجذع هائجاً. اتجه «بانكز» نحوي شاهراً سلاحه «عوزي» (Uzi) (رشيشة من صنع اسرائيلي). وصرخ غاضباً: «كاد أفضل رفاقي ان يُبقر بطنه بسببك. هناك رجل حقير في الجبهة، يوناني سمى نفسه الكولونيل كالان. أوقفنا إلى الحائط أنا و«ماديزون» وسلاحه الآلي مسدد إلى رقبتنا، كل ذلك لأنك منعت الرجال من الذهاب. إنه مجنون تماماً».

يظهر ان «هولدن روبرتو» كان قد أكد لـ «كالان» أن دعماً من مئتي رجل على الأقل سيصل قريباً، وأنهم جميعاً من المحاربين القدماء الذين سيغيرون الوضع العسكري الميؤوس منه. وعندما رأى أن ١٥ مرتزقاً يتقدمون بحذر، قد جاؤوا ليتفحصوا الوضع، ثارت ثائرته. وصرح «بانكز» بأنه قيل له ان «ماك كاندلر» ذهب في دورية، و«جونسون» يقوم بالمراقبة، وان «بيتر مالك اليز» يدرب جنوداً في «سان انطونيو دو زائير».

روى «بانكز» لـ «رودين» ما يلي: «لقد أعدم ١٢ جندياً عندما كنت هناك، وهشم رأس أحدهم بعد ادخال بندقية صيد في فمه».

عندما أعلن «رودين» أمام «بانكز» أنه راجع إلى انكلترا للسهر على مصالح المرتزقة، قام «بانكز»، على حد قول «رودين»، بوضع سلاحه العوزي في بطنه، إلا أنه لم يضغط على الزناد لأن باقي المرتزقة أحاطوا بالرجلين وبنادقهم بأيديهم «كيلا يقوم «بانكز» بعمل غير مقبول». أعلن «راي بايليس» (Ray Bayliss)، وهو رقيب سابق في البحرية الأميركية، لـ «بانكز» بأن أحداً لن يتحرك من كينشاسا، طالما لم يرجع «رودين» من لندن، ليثبت أن المال وصل فعلاً إلى حيث يجب ان يذهب. إزاء ذلك، ذهب «بانكز» ليلتقي مع «روبرتو». وفي غضون ذلك تم جمع المال بالتبرع من الرجال، لتغطية تكاليف عودة «رودين»، وكتبت بسرعة أسماء الأقارب وأرقام الحسابات في المصارف على قصاصات من الورق وعلب السجائر.

قال «رودين»: نسينا أمرين: أولهما وجود، العقيد «كالان»، والثاني أن هدف العملية كله يكمن في الاستيلاء على الألماس[1]».

جاء «بانكز» في اليوم التالي ليرى «رودين» ويخبره بموافقته على ذهابه إلى لندن في مساء نفس اليوم. ثم أخذوا جميع المرتزقة ليأكلوا لحم حصان في فندق بالاس أوتيل في كينشاسا. ولدى عودتهم إلى المعسكر، ازداد الجو تفاقمًا: «كانت «ج.ق.ت.أ» تراقب أبسط تحركاتنا ويدها على الزناد».

بينما كان «رودين» يستعد للذهاب إلى المطار، مرض أحد المرتزقة ويدعى «توم شامبرز»، كما قرر اثنان آخران العودة ومنهما «باري ماديزون» كان في «المطار» ضابط ارتباط هولندي هو الذي أعطى تذاكر السفر للرجال الأربعة ـ من ضمنهم «اوكوندر» ـ ولكنه لم يعط «رودين» شيئاً. وقبل عشر دقائق من إقلاع الطائرة، فوجىء الجميع في المطار بوصول «بانكز» «شاحب الوجه متعباً» و«تايلور» «غاضباً» يرافقهما أربعة حراس مسلحين زائيريين. وتبع ذلك، على حد قول «رودين» الحوار التالي:

«تايلور»: يريد الرئيس أن يعرف لماذا يتخلى عنا جندي شجاع مثلك؟

ـ «رودين»: أنت تعرف جيداً لماذا.

ـ «تايلور»: بوسع هؤلاء الأربعة الذهاب، أما أنت فلن تغادر زائير أبداً، يا لك من رجل سافل!

ـ «بانكز»: أعطه تذاكر السفر.

ـ «تايلور»: (يهز «أوكونور» بيده ويستدير نحو الآخرين): أنت تتحدث عن المرتزقة! يا لكم من حمقى فاشلين!

صعد الرجال الستة ـ من ضمنهم «بانكز» ـ إلى الطائرة، ولم يرجع أي منهم إلى كينشاسا.

أضاف «جون شونيز» («جينجر»، بست) بعض التفاصيل المهمة. قام «ليسلي أسبين» بتجنيده من أجل ايجاد «رجال أشداء» للاهتمام بمسائل مالية مقابل خمسين جنيهاً في اليوم، وقال: «اصطحبت معي لذلك بعض الرجال، دفعت لكل منهم ١٥ جنيهاً واحتفظت بالباقي» وقد أصبح أحد هؤلاء سائقاً في خدمة المجندين:

---

(١) أنظر فيما بعد ما يتعلق بالألماس الذي تعتبر أنغولا منتجاً كبيراً له.

«بينما كان المجنِّدون مجتمعين ذات يوم في «بارك كورت أوتيل»، كان «بانكز» و«اسبين» خاليي الوفاض. طُلب من ذلك السائق أنْ يوصل «نيك هول» إلى السفارة الأميركية. وعاد «هول» بعد أن اختفى في البناية بضع دقائق، وهو يحمل حقيبة. كان فيها ستة وثلاثون ألف جنيه. وكان برفقته أميركي يقال إنه عميل للمخابرات المركزية الأميركية (C.I.A) ويبدو لي انه يدعى «كاتز». كان يهمس، طول الوقت في أذن أسبين. وهناك رجل آخر، كنت قد رأيت صورته في جريدة «سولدجر أوف فورتون»، لأنه حصل على وسام أو شيء مشابه من المخابرات المركزية الأميركية. اعتقد أن لذلك علاقة بمكافحة تجارة الحشيش في «المثلث الذهبي» (Triangle d'Or) [٢].

«كان هو أيضاً هناك اذن. وكان من المعروف في كل مكان ان المال الذي استخدم لتمويل العملية هو مال أميركي، يفترض إنه دفع قبل ان يتمكن الكونغرس الأميركي من تجميد المبالغ المرصودة.

«كنا نصرف مبالغ كبيرة جداً؛ فقد دفعنا لشركة «سابينا» وحدها ١٢٩ ألف جنيه...».

ثم أضاف «شونيز» وهو يبدي أسفه: «لم يبذل أي جهد يذكر للحصول على تعرفة بالجملة. لو سمحوا لي بذلك لكنت حصلت على حسم بمقدار ١٢,٥٪. وفي أسوأ الحالات، كانت «سابينا» أعطتهم ١٠٪ وحصلت أنا على ٢,٥٪. ذهب «كولن تايلور» إلى كينشاسا وعاد منها بالكثير من المال، الذي أخفاه «ماك دونالد بلفور» تحت الألواح الخشبية التي تغطي أرض منزله في ليدز. لا أرى أن «تايلور» استفاد كثيراً من ذلك. لقد كان يؤمن فعلاً بـ «ج.ق.ت.أ» وبـ «هولدن روبرتو»... إنه الآن يبيع بضاعة يضعها في حقيبة في شارع أوكسفورد، إذن لم يجنِ أية ثروة...».

---

(٢) كان الرجل الآخر في الحقيقة عميلاً من المخابرات المركزية الأميركية، وليس أقل من ذلك. إنه «جورج باكون». ضابط سابق عميل للمخابرات المركزية الأميركية في لاوس، منحته «الأنتليجنس ستار» (Intelligence Star) وساماً، وعمل قبل ذلك مع «القوات الخاصة» الأميركية في فيتنام. قتل أثناء القتال في أنغولا. عندما منحته «الانتليجنس ستار» وساماً، كان ذلك من أجل خدماته الفريدة (...) عندما عين مستشاراً لجيش كبير من السكان الأصليين في جنوبي ـ شرقي آسيا...» كان «باكون» في الحقيقة، مستشاراً للجنرال الشهير «فانغ باو» (Vang Pao) رئيس مرتزقة «ميو» (Méo) المدعومين من المخابرات المركزية الأميركية في لاوس. وكادت، أن تضع نهاية لعمله في المخابرات المركزية الأميركية، مشاركته مع «فانغ باو» والكولونيل «لون نون» ـ شقيق الدكتاتور الكمبودجي «لون نول» ـ في تجارة الحشيش في منطقة «المثلث الذهبي» في لاوس وبرمانيا وتايلاند. إلا أن تجارة المخدرات ونشاطات المخابرات المركزية الأميركية استمرت في وفاق هناك كما في بلدان أخرى عديدة.

إلا أن المال كان ينقصنا في بعض الأحيان: ولا شك في أن ذلك قد حدث عندما أعلنت السفارة الأميركية عن نفاد الأموال لديها. وها هو ما رواه «شوينز»:

«كان من المعروف أن بحوزة «تايلور» دائمًا مبلغاً كبيراً من المال يأتيه من «ج.ق.ت.أ» فاسكرته ـ لأنه كان يحب الشمبانيا كثيراً ـ وسحبت منه أربعة عشر ألف جنيه دفعتها للرجال».

كان تجنيد الدفعة الثانية من المرتزقة ـ على حد قول «شوينز» ـ، والتي تحدث عنها رودين»، خسارة فعلية: «لم يكن هناك منذ البدء كثير من الرجال، وبدأ الذين تم تجنيدهم بالاختفاء بسرعة متزايدة. فقد تم حجز مئتي مقعد إلى كينشاسا في رحلة «سابينا»، ولم نحصل على نصف هذا الرقم. بدأنا نيأس. وكلما تركنا رجل كنا نخسر مئتي جنيه. بدأت افتش عن الرجال، فجندت اثنين من عمال التنظيفات، عثرت عليهم عندما خرجت لتوي من الفندق، فقلت لهما: «هل تقبلان بالعمل مقابل ١٥٠ جنيهاً أسبوعياً؟» أجابا: نعم، فصحبتهما معي وسجلنا اسميهما. لقد ذهبا، ولا أعرف ما جرى لهما».

إذا كانت الدفعة الثانية خسارة فقد كانت المجموعة الثالثة، التي ذهبت في ٤ شباط، كارثة فعلية. في ذلك الوقت، كان خبر المجازر التي ارتكبها «كالان» قد وصل إلى انكلترا. افترق «بانكز» عن كل من «أسبين» و«شوينز». وإليكم كيف كان «شوينز» ينظر إلى «بانكز»:

«إن «بانكز» أبله مسكين، ولا يستحق «أسبين» أكثر من ذلك. لذلك استمر يتنقل برجاله (المجموعة الثالثة من المرتزقة) في كل البلاد، وانتهى بالفشل في «غاتويك» (Gatwick). بلغ الحساب في فندق «بوست هاوس»، لليلة واحدة عن المئتي رجل، ألف جنيه. إلا أن ما كان يجري في أنغولا صار معروفاً، لذلك هرب معظم الرجال، ولم يبقَ معه أكثر من ثلاثين رجلاً، كنت أتيت بهم أنا و«أسبين» إلى «بانكز» لم يكن الأمر معقداً، عثرنا عليهم، وقلنا لهم: «هل تودون الذهاب إلى أفريقيا؟»، أجابوا: نعم، وأوصلناهم برحلة خاصة. كلف هؤلاء الرجال الثلاثون «ج.ق.ت.أ» غالياً» في البداية دفع «بانكز» ١٥٠ جنيهاً على الرأس، واختفى معظم الذين جُندوا. وكان عليه، فوق ذلك، أن يدفع أربعة وعشرين ألف جنيه عربوناً لحجز طائرة شارتر دانماركية. دفعت لنا «ج.ق.ت.أ» مجدداً عن الرجال الثلاثين الذين تم ارسالهم».

ربما احتوت هذه الرواية بعض الأخطاء والمبالغات، غير أن «جون ناموك»، الذي

كان ضمن المجموعة الثالثة، أكد أثناء المحاكمة انه كان يوجد مئتا رجل تقريباً في قبو الكنيسة. وها هو ما عرفناه أثناء التحقيق: «تتألف هذه المجموعة من حوالى ٢٥ مرتزقاً تم تجميعهم من جديد في فندق «بوست هاوس» في لندن في ٤ شباط ١٩٧٦؛ غادروا لندن في ٨ شباط ليصلوا كينشاسا في ٩ شباط عبر بروكسل وأثينا. لقد غير حوالى ١٧٥ رجلاً رأيهم ما بين الرابع والثامن من شباط».

كشف «شوينز» انه عندما عادت المجموعة المؤلفة من ستة رجال (بينهم «رودين» و«بانكز») من كينشاسا، كان «بانكز» يحمل معه أوراقاً نقدية بقيمة ١٨٦ ألف جنيه، وهو المبلغ المخصص لتجنيد المجموعة الثالثة من المرتزقة الانكليز. ثم أضاف خبراً تفصيلياً صغيراً: «كان «تايلور» يضع المال عادة في مصرف أميركي. أعطاني مرة قسماً منه لأبدله، فذهبت إلى «ميدلاند بانك» (Midland Bank) وسألوني من أين أتى هذا المال، فقلت لهم. عند ذلك رفضوا ان يبدلوه لي قائلين إنه نقود مزورة».

صرح «شوينز»، الذي أظهر صراحة كبيرة حول الدور الذي لعبه، ان تجارة المرتزقة إلى أنغولا عادت عليه بأكثر من عشرين ألف جنيه، وبأنه جمع القسم الأكبر منها مع المجموعة الأخيرة المؤلفة من أربعين أفريقياً - جنوبياً وأميركياً لم يتخطوا بروكسل أبداً، لأن «ج. ق. ت. أ» كانت قد «انهارت» تماماً آنذاك. وصرح: «قبضت أربعين ألف جنيه لأدبر رحلة شارتر، ولكني وجدت ان بوسعي ترتيب ذلك بنصف القيمة، فأحتفظت بالفرق. ثم أضاف: آه، لقد أخذ المحامون مني كل شيء».

الفصل السادس

مرتزقة من صنع الولايات المتحدة الأميركية

«ولدت في عائلة كريمة. كان جدي غنياً جداً، ورأى أهلي انه ليس هناك ما هو أفضل لي من: مدرسة خاصة كاثوليكية، ومدرس خاص ومربية ومدرس بيانو ومدرسة المانية، ودراسات ثانوية. كان عندنا خدم أيضاً. وكان أهلي يقدمون لي أفضل الأشياء، وها أنتم ترون ما وصلت إليه: قاطع طريق فعلي!»

هذا هو الوصف الذي رسمه «غوستافو غريللو» (Gustavo Grillo) عن نفسه أمام القضاة. ولد في الأرجنتين، وتدخل أفراد عائلته، لحد ما، في حكومة بيرون ـ بعضهم معه والبعض الآخر ضده. أخذته أمه، فيما بعد، هو وأخته «سيلفيا» إلى الولايات المتحدة، وهو لم يتجاوز الحادية عشرة من عمره. التحق في السابعة عشرة من عمره في البحرية الأميركية، وفي العام التالي كان في فيتنام. ولا شك في أن قامته الطويلة وأكتافه القوية وفكاه اللذان يزرورقان بعد الظهر، واسمه، كل ذلك يذكر حتماً بصورة «الغوريلا». ومن الجدير بالذكر هنا أن حدة ذكائه وصفاء ذهنه في اعترافاته قد أضفيا بعض الحيوية على المرافعات. لقد كان بلا شك الوحيد الذي أثبت وعيه الكامل للوضع. إنه لمن الصعب القول إلى أية درجة كان صريحاً في ردود فعله، وإلى أي مدى لم يلجأ إلى ذكائه ليكسب عطف المحكمة، وينقذ حياته. لقد بدا متفاجئاً جداً لكونه عومل معاملة حسنة أثناء اعتقاله ولأنه اعتبر إنساناً. لم يجر التعامل مع أي من المتهمين بشكل

سيىء، بل كانت العناية بهم جيدة بحيث تم إنقاذ حياة بعض الجرحى. أكدت ذلك العلاقات الجيدة التي حافظوا عليها مع حراسهم في قاعة المحكمة. ربما كانت تلك هي المرة الأولى بالنسبة لبعضهم، التي يعاملون فيها كمخلوقات بشرية مساوين لغيرهم. ومن سخرية القدر،انه جرى التعامل معهم تعامل الند للند من قبل زنوج اعتادوا هم على اعتبارهم بمثابة مخلوقات متوحشة أدنى منهم. لم يدرك«باركر»و«جيرهارت»هذه السخرية، بينما كان «غريللو» يعيها تمام الوعي. يمثل «غريللو» وجيرهارت» شخصين متناقضين تماماً: فقد كان جيرهارت كتوماً منطوياً، ويخطط لما يقول: حاول تضليل القضاة بإخفائه كل ما أمكنه، ولم يعترف بالوقائع إلا عندما يكون متأكداً انها موجودة في الملفات. لم يدرك أبداً أن هذه المحاكمة لا تهدف إلى إدانته هو بوصفه فرداً، ولكن بوصفه مرتزقاً ينتمي إلى نظام معين. أما «غريللو»، فعلى العكس، أدرك جيداً أن القضاة يرغبون ـ كما أعلنوا ذلك منذ افتتاح المحاكمة ـ في التوصل إلى تحديد الأشخاص الذين يستخدمون المرتزقة، والتعرف على الأسباب التي بوسعها دفع الناس إلى الانخراط في أعمال غير مشرفة تماماً. كان «غريللو»، الذي لم يكن عنده ما يخشى خسارته، منفتحاً ومتعاوناً، ولم يقصر عن مساعدة القضاة في الوصول إلى الهدف الذي سعوا إليه، بينما كان «جيرهارت» يحاول الدفاع عن نظام لا يشعر «غريللو» بالانتماء إليه. وما كان بوسع«غريللو»،بوصفه مهاجراً من أميركا الجنوبية، إلا ان يكون قد عانى من تمييز عنصري وطبقي. وإليكم كيف علل للرئيس الطريقة التي أدت به إلى فيتنام:

«كانت الأمور تتدهور في فيتنام في ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨. وكنت أفكر ان من واجبي الذهاب إلى هناك. وما كدت أنهي نصف تدريبي حتى تم ترحيلي بسرعة فائقة. بدأت كجندي في المشاة، ثم رقيت إلى قائد زمرة على رأس خمسة رجال ثم أصبحت قائد جماعة أقود أكثر من خمسة عشر رجلاً. وأخيراً رفعت إلى رتبة رقيب على رأس ٣٥ جندياً. كنا في الجبهة بدون انقطاع. كان علينا أن نلاحق العدو باستمرار، وان نحاول بأي ثمن الحصول على معلومات لإبادته. كنا نقوم بالدوريات في النهار، وننصب الكمائن في الليل. ولم نبق أبداً في مكان واحد؛ كنا دائمي النشاط. كانت حرباً قذرة، قاسية جداً، وكان هناك كثير من القتلى من الطرفين. وصلت عام ١٩٦٧ وبقيت طوال عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩. مرضت مرتين بالملاريا، وأصبت إصابة خفيفة في ركبتي اليسرى.

ـ ماذا عملت في حياتك المدنية بعد فيتنام؟

ـ كان من الصعب جداً العثور على عمل. ليس لدي أي اختصاص معين. لذلك

بدأت أعمل في المطاعم، وتعلمت فن الطبخ. غير ان الأمور لم تكن تجري بشكل جيد في ذلك الوقت».

شرح «غريللو»، في اعترافاته المخطوطة التي كتبها بالاسبانية (وهي اللغة التي يحسنها أفضل من غيرها) الأمور بشكل أوضح قليلاً: «عدت إلى البلد (آتياً من فيتنام) عام ١٩٧٠، مع رسائل تزكية، ولكني لم أكن مهيأ أبداً للحياة المدنية العادية. تمكنت بعد جهد من العثور على عمل مؤقت إلا أنني لم أكن أكسب ما يكفيني. لذلك اتفقت مع بعض المتشردين الذين كنت أعرفهم لنكسب أكثر: كنا نلجأ دوماً إلى أعمال قذرة. وقامت الشرطة ذات يوم بتعذيب أحد أصدقائي الذي اعترف بكل شيء، فحكم عليَّ بالسجن ١٨ شهراً بتهمة اعتداء مسلح. كان السجن في الواقع مدرسة أخرى، مدرسة للجريمة. لم يتغير أي شيء عندما خرجت من السجن عام ١٩٧٢. عثرت على عمل إلا أنه كان أصعب مما قبل. وبدأت العمل في مطعم ايطالي «اسبوزيتو» (Esposito)، حيث كنت أغسل الصحون والطناجر...».

كانت كافة المطاعم التي عمل فيها تدار من قبل رجال العصابات:

«أرسلني متشرد أعرفه، عند واحد من أصدقائه، متخصص في تدبير الألعاب والرهانات الرياضية (ويدعى «روبرتو»)؛ إنه رجل لطيف جداً، طيب القلب. عملت معه كحارس شخصي، وسائق ومحصل أموال. استأجر لي شقة بـ ٣٥٠ دولاراً في الشهر، وأعطاني سيارة جديدة، وكان يسدد جميع مصاريفي، ويدفع لي أجور المحامين وأشياء أخرى كثيرة».

كان بين الوثائق التي وجدت مع «غريللو»، العديد من اجازات المرور (laissez - passer)، وخاصة واحدة عليها اسم (شرطة الدولة، ولاية نيو-جرسي)، بالاضافة إلى نحو ستٍّ من بطاقات التحري الخاص (detectives) والمحامين الذين كانوا على علاقة بمختلف مبتزي الأموال الذين كان لغريللو معهم علاقات عمل. حدث، بعد ذلك، أن أخبره أحد أصدقائه عن البرنامج التلفزيوني عن المرتزقة والآفاق التي يفتحها. فأرسل الخمسة والثلاثين دولاراً إلى «بوفكين» ليحصل على معلومات أوسع.

«اتصل بي «بوفكين» هاتفياً، من «ميسوري» بعد ثلاثة أو أربعة أيام، ليقول لي انه وصل تواً من أميركا الجنوبية وأنه بحاجة إلى المال للذهاب إلى كاليفورنيا، وسألني إذا كنت استطيع مساعدته. قلت له اني لا أعرفه جيداً حتى أعطيه مالاً، واني في مسائل

المال لا أثق بأحد، وأنه لا يجوز للمتشردين أن يسلبوا بعضهم بعضاً. قلت له أيضاً انه إذا كان يخدعني فإني على استعداد لأصرف كل مالي من أجل العثور عليه وسحقه تماماً. هكذا كان بوسعنا ان نتفاهم بوضوح، منذ البداية».

أشار «واربورتون ـ جونز» (Warborton - Jones)، أحد المحامين الانكليز، أثناء مرافعته، بسخرية إلى «الفيلسوف غريللو»، ولم يكن هذا النعت في غير مكانه كلياً. لقد استخلص «غريللو» على الأقل، بعض الدروس من تجاربه: «إذا كان لا بد من السرقة، فمن الأفضل ألا تسرق الناس الفقراء، أولئك الذين يعيشون من عرق جبينهم، أو الذين لا يملكون ثروة. إنه من الأفضل أن نسرق الأوغاد والموظفين والناس الفاسدين. فهؤلاء هم كلاب البحر الذين يربحون المال، ويحرمون الآخرين من الطعام. يجب أن نأخذ منهم ما يملكون لنعطيه إلى من ليس عنده ما يأكله».

سنحت الفرصة لغريللو ليقدم ملاحظات أخرى عن نفس النوع، عندما كان يستجوبه رئيس المحكمة «تكسييرا دا سيلفا». كان القاضي يحاول مرة أخرى توضيح الأسباب التي دفعت هؤلاء الرجال إلى العمل كمرتزقة:

«ما رأيك في المجتمع الذي تعيش فيه؟»

ـ أن المجتمع الاميركي الذي أنا واحد من نتاجه، مشوه فعلاً. وكما قلت سابقاً، انه يتألف من أشخاص يبحثون عن السلطة والمكانة، انه مجتمع من الوحل، حيث يزداد فيه ضعف الضعيف، وقوة القوي. إنه مجتمع يتطور بسرعة كبيرة، بحيث يعجز الضعيف عن مواكبتها، لذلك يفتش الناس هناك عن الخلاص في المخدرات والكحول وإلخ. إن الناس أنانيون جداً. ولا يفكرون بالآخرين أبداً. كل واحد لنفسه.

ـ أي دور تلعبه في مجمل المجتمع أجهزة مثل المباحث العامة (F.B.I) أو المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A)؟

ـ لا أعرف أموراً كثيرة عن المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A)، غير ان المباحث العامة تعمل يداً بيد مع الأوغاد في طول البلاد وعرضها. إن المخابرات المركزية الأميركية (C.I.A) مؤسسة من المرتزقة تستخدم رجالاً آخرين، وتشتري دوماً مرتزقة جدداً، إنها، على حد علمي، تعمل للسيطرة على كل شيء...

ـ ما رأيك في أولئك الذين يدعون أنهم خُدعوا لطيبتهم، ويقولون انهم جاؤوا إلى هنا ليعملوا في سبيل هدف إنساني؟ هل صحيح أنه ليس هناك من «وحش» و«مجرم»

سوى «كالان»؟ هل من الممكن ان يكون قد استطاع القيام بكل ذلك وحده؟ . . .

- في رأيي، ليس هناك دخان بلا نار. إني مقتنع بأنهم جاؤوا جميعهم إلى هنا ليقاتلوا. إنهم جميعاً يعرفون بالتأكيد ماذا يعني المرتزق، لماذا نرسله، وماذا نجعله يفعل. لقد شاهدوا جميعهم أفلاماً وقرأوا صحفاً عن الحربين العالميتين. وهم يعرفون ما هي الحرب، ويعرفون تماماً لماذا أتوا. إنهم يريدون إيهامنا بأنهم أتوا بوصفهم طباخين أو ميكانيكيين. أنا لا أصدق ذلك. لقد أتيت أنا، لأكسب المال ولأبحث عن المغامرة. . .

- إني أشكر لك جداً صراحتك، أجاب الرئيس».

وها هي الملاحظة التي أبداها«غريللو»-وهو محترف إذا كان هناك محترفون فعلاً- حول وصوله إلى «سان سالفادور»، في إفادته المكتوبة بيده: «كان كل شيء غير منظم، لم يكن يوجد هناك مرحاض. لا طبيب ولا أدوية. كانوا لا يعرفون استخدام المدفعية التي بحوزتهم. وعندما كان يوجد السلاح كانت تنقص الذخيرة الضرورية، وعندما توجد الذخيرة لا يوجد السلاح. كان نصف الشاحنات وسيارات الجيب غير صالحة للاستعمال. إنها كارثة فعلاً. ».

وها هو جواب «غريللو». حول مسؤولية كالان: «إذا أردنا أن نعرف ما إذا كان «كالان» يتصرف وحده، فإني أقول ما يلي: عندما نريد قتل بقرة برصاصة، فان الرجل الذي يمسلك الذنب هو مسؤول أيضاً».

النائب العام «مانويل روي ألفس مونتيريو» Manuel Rui Alves Monterio: ألا تعتقد أن السبب الحقيقي الذي من أجله أنتم هنا، أنت ورفاقك، يرجع إلى المجتمع الذي فيه تعيشون أو إلى الحكومة؟

- كلّا، برأيي ان المسؤوليات موزعة. يتحمل المجتمع والدولة نصف المسؤولية، أما أنا فاني مسؤول أيضاً. وفيما يخص «كالان»، سمعت من يقول إنه مجنون، وانه يحب ان يقتل دون سبب. برأيي كان يخدع رجاله، وهم يخافون منه، ومن الصعب ان نعرف ما إذا كانوا يطيعونه فعلاً. فإن كان ذلك بسبب الخوف فقط، فهو ليس قوياً جداً. إن القائد لا ينجح إذا كان عليه أن يرهب الآخرين. لكي يطيعك الرجال، يجب ان يكون هناك بعض الانسجام، كما هو الحال في كل فريق. أما بالنسبة لي، فلا أعرف الرجل، ولا أشعر بأن من حقي ابداء الرأي حول أي كان. . .

- هل قلت ان المجتمع الأميركي يهتم بالكلاب أكثر من اهتمامه بالناس؟

ـ هذا صحيح. هناك مطاعم جيدة للكلاب، في نيويورك، ولكنا نرى أشخاصاً جائعين في الشوارع، ورجالاً يموتون من الجوع والبرد. برأيي ان نصف الأميركيين يتطلعون إلى الاشتراكية. وقد يكون في هذا حل للمشكلة.

ـ قلت إن وجود المال في الولايات المتحدة يضمن الحصول على كل شيء، حتى على النساء. هل هذا صحيح؟

ـ نعم يمكن الحصول على كل شيء بالمال... لست رجل سياسة، غير أنه يبدو لي اني بدأت أفهم بعض الأمور. تختلف بعض الأنظمة عن بعضها كاختلاف الليل عن النهار. عندما كنت في سريري في المستشفى العسكري، كان الحارس الذي يحرسني رجلاً أكبر مني سناً، كان في الأربعين أو في الخامسة والأربعين من عمره، اني أذكره جيداً، وأرى وجهه الجميل الذي لوحته الشمس. كان فلاحاً يعمل في حقول قصب السكر، وقال لي انه لم يكن يعرف ما يجري، ولكنه تطوع ليقاتل دون أي مقابل، من أجل «الجمهورية الشعبية». وتخلى عن كل شيء، عن عائلته وأصدقائه وبيته الصغير حيث كان يعيش سعيداً جداً. لقد أخجلني فعلاً. أحسست اني تافه جداً، ولم أكن أعرف كيف اختفي منه. كان الفرق بيني وبينه كالفرق بين النهار والليل: فهو يضحي دون مقابل، بينما كان كل همي جمع المال. في النظام الأميركي، إذا كان لديك قميصان، يجب عليك أن تسعى للحصول على عشرين. أما هنا، فعندما يكون لديك اثنان، يكفيك ذلك، وتكون مسروراً. هنا كل واحد مساوٍ للآخر، وهذا هو الفرق الكبير... لم اسمع أبداً أن المرتزقة كانوا «أبطالاً». إن الفكرة عنهم سيئة بصورة عامة؛ فالمرتزق كالمومس تقريباً: يبيع نفسه للآخرين من أجل المال. ليس بوسعي مطلقاً أن أقول إني فخور لأني كنت مرتزقاً. ولا شك لدي الآن في أن هذا العمل من أحط الأعمال.».

عندما أنهى«غريللو» عترافاته، نوَّه النائب العام «بوعيه السياسي العالي»، وأضاف أن «موقفه أثناء المحاكمة سيؤخذ بعين الاعتبار».

ونظراً لنتائج المحاكمة، فقد أخذ موقف «جيرهارت»، بدون شك، بعين الاعتبار: كان جيرهارت في عداد المحكومين بالإعدام، أما «غريللو» فحكم عليه بالسجن ثلاثين سنة، علماً بأنه من المحتمل جداً ان يكون «غريللو» ـ حسب اعترافاته الخاصة ـ قد قتل مناضلين من«ح. ش. ت. أ»، وأن«جيرهارت»، حسب إفادته وإفادة «غريللو» ـ لم يقتل أحداً منهم، توصل«غريللو» إلى اقناع القضاة بأنه نادم فعلاً على ما قام به، وان استخدام المرتزقة، هو بالنسبة له، ممارسة شائنة. لقد ظهر من موقف «جيرهارت» أنه آسف بسبب

فشله، ولم يظهر أبداً أدنى ندم على الدور الذي لعبه. يعتبر الحوار التالي نموذجاً لتعامله مع النائب العام. بدأ هذا الأخير بقراءة الاعلان الصغير الذي وضعه «جيرهارت» في «سولدجر أوف فورتشين» اي (الجندي المحظوظ). ويمكن ان نقرأ في نفس العدد مقالاً طويلاً يصف نشاطات المرتزقة في أنغولا.

«هكذا كنت تعرف بمجريات الحرب في أنغولا؟

لا أفهم.

- ألم تقرأ أبداً شيئاً عن أنغولا في هذه الجريدة؟

- لم أقرأ أبداً «سولدجر أف فورتشين».

- لقد وضعت فيها إعلاناً، فكيف عرفت بوجودها؟

- عرفت ذلك بواسطة جريدة أخرى تهتم بالصيد وصيد السمك: «شاتغن نيوز» (Shotgun News).

- يجب أن تكون هناك علاقة بين هذه المجلة وأولئك الذين جندوك؟

- ليس على حد علمي.

- هل أرسلت إعلانات أخرى إلى غيرها من الجرائد؟

- نعم، من أجل العمل كحارس. ولكن لا أذكر أني وضعتها في البريد،

- قلت في إفادتك السابقة، لتفسر لماذا اتصل بك «دافيد بوفكين»: «ربما قرأ واحداً من الاعلانات التي أرسلتها إلى صحف مختلفة...». هل تؤكد الآن هذه الإفادة؟

- كلا.

هكذا إذن، كنت تعرف، عندما غادرت الولايات المتحدة أنك ذاهب للقتال؟

- لم يقل أحد هذا الكلام.

- هل عرضت نفسك، في هذا الاعلان، كمرتزق متفرغ؟

- نعم

ألم تكن معتاداً على القتال؟

ـ كان معنا، في سان سالفادور، طباخ لا يقاتل.

ـ ولكنك أنت لم تكن طباخاً. ألم تأت لتقاتل؟ لقد اعترفت بذلك بنفسك: إذا جاء أحدهم ليقاتل في بلد غريب، فهل يكون هناك ليهاجم أم ليدافع؟

ـ الاثنان، بدون شك».

وهكذا دواليك. . . فعل «جيرهارت» ما في وسعه لينكر ما هو بدهي: واتضح تدريجياً أنه كان مرتزقاً سياسياً، بعكس غريللو الذي اعترف صراحةً أن المال هو الذي دفعه. حاول «روبرت سيسنر» محاميه الأميركي، في مرافعته الطويلة، أن يوهم أن «جيرهارت» انخرط كمرتزق بسبب مشاكله المالية: وكانت هذه المرة الوحيدة طيلة المحاكمة، التي قام فيها «تكسييرا دا سيلفا» باستجواب «جيرهارت» من جديد:

«إني أعرف جيداً ما كانت عليه حالتك المالية، ولكن كيف أدت بك هذه الحالة إلى أن تصبح عضواً في نادي «وايلد جيز»؟

كنت افتش في ذلك الوقت عن معلومات، وليس بالضرورة عن عمل.

ـ أي نوع من المعلومات؟

ـ معلومات سياسية: لماذا يقاتل الرجال؟ ومن يقاتلون؟ إنها معلومات لا يمكن العثور عليها عادة في الكتب. كنت أريد معرفة ما يجري في أفريقيا كلها.

ـ ولهذا السبب كتبت إلى منظمة المرتزقة هذه؟

ـ نعم. . .

ـ ترى المحكمة من الغرابة أن يكون شخص راغباً بدراسة الوضع السياسي في بلد ما، قد أتى إلى هذا البلد بوصفه مرتزقاً.

ـ بالنسبة لي، كانت تلك هي الوسيلة الوحيدة للمجيء. أتيت لأدرس الناس. تهمني الشعوب كلها. ولا تهمني آراؤهم السياسية بحد ذاتها. ربما تريدون معرفة ما إذا كان مجيئي كمرتزق يخفي شيئاً آخر. كلا. لقد أتيت كمرتزق لأضع حداً للاجتياح الشيوعي لأنغولا، هذا ما كنت أفكر به، أتيت لمساعدة الشعب الأنغولي.

ـ ولهذا السبب أردت أن تصبح عضواً في نادي «وايلد جيز»؟

كان هناك بين الوثائق حول «جيرهارت» واحدة تشير إلى انه كان ينتمي إلى ناد

للمظليين الأميركيين.

«هل كنت مظلياً مدنياً أم عسكرياً؟

ـ كنت مظلياً مدنياً.

من سوء حظه ولا شك، ها هو ما ورد في الصفحة الرابعة من جدول الـ (س. أ. س) (S.A.S) تحت عنوان: «الجهاز المرجع»:

«لدينا أيضاً فريق صغير من المظليين الأجانب الذين شاركوا بنشاط في حملاتنا خلال السنوات الأخيرة، ان هؤلاء الرجال متمرسون بتقنيات هجمات المظليين وعمليات الاسناد بالانزال المظلي. إنهم يتدربون بانتظام مع النوادي المدنية للهبوط بالمظلات.

بعد هذا الأستجواب الثاني، استدار الرئيس «تكسييرا دا سيلفا» نحو المحامي «سيسنر» قائلاً له: «هل يريد المحامي سيسنر أن يقول شيئاً، نظراً لخطورة القضايا التي أثيرت؟» نهض سيسنر المحامي الماهر، وقام بما في وسعه، إلا أنه ما لبث أن سلك مسلكاً خاطئاً. وها هي آخر ثلاثة اسئلة طرحها على «جيرهارت»:

- هل ارتبطت بطريقة ما مع منظمات مخربة؟
- صرخ «جيرهارت» (بصوت أعلى من كل المرات السابقة): كلا سيدي.
- هل جمعت معلومات لحساب منظمة مخربة، أو لحسابك، أو لحساب حكومة ما؟
- كلا سيدي.
- هل قلت كل الحقيقة؟
- نعم سيدي.

كان على الجمهور والقضاة أن يتساءلوا، طبعاً، إذا كان سيسنر يقصد المخابرات المركزية الأميركية من وراء قوله «منظمة مخربة». في الحقيقة، لم يكن من الممكن إثبات أن جيرهارت كان عميلاً للمخابرات المركزية الأميركية، غير أن هذه الأخيرة كانت تستخدم «جنوداً سابقين» لجميع أنواع الأعمال الخاصة وذلك بوصفهم ضباطاً شبه عسكريين، أو ضباطاً متعاقدين، في نفس الوقت. اعترف «جيرهارت» بأنه قاتل في صفوف «القوات الخاصة»، وكذلك بوصفه حارساً شخصياً لرائد في الفرقة الأميركية الأولى في جنوبي - فيتنام. وكذب، أثناء المحاكمة، الشائعات القائلة إنه عمل حارساً شخصياً للجنرال «ويستمورلند» (General Westmorland)، عندما كان هذا الأخير قائداً أعلى للقوات

الأميركية في جنوبي ـ فيتنام. واعترف بأنه أتى إلى أنغولا باللباس العسكري وهو يحمل سلاحاً، بوصفه مرتزقاً، من أجل المساهمة في القضاء على «ح.ش.ت.أ»، ولقلب النظام الوحيد المعترف به دولياً، نظام «جمهورية أنغولا الشعبية».

يعطي «غاري مارتن أكير» الأميركي الثالث الذي تمت محاكمته، صورة عن الأميركي الشاب الشريف والذي يخاف ربه: طويل القامة، نحيف، أهيف، مورد الخدين، ذو نظرة ملائكية تقريباً. غير ان أفعاله كذبت، في الحقيقة، هذا المظهر البريء. حاول في السابعة عشرة من عمره الدخول في أقسى فوج من القوات الأميركية، «القبعات الخضراء»، أي «القوات الخاصة». وبعد أن فشل، انخرط في البحرية الأميركية. كان العريف «أكير» في الثامنة عشرة من عمره، مكلفاً بحراسة الأسلحة النووية على متن حاملة الطائرات (U.S.S.Ranger) التي تنقل طائرات (A - 6) و(A - 7) و(F.4) بمهمة قصف فيتنام.

بقي «أكير» على متن (U.S.S.Ranger) من شباط ١٩٧٢ حتى آب ١٩٧٣، تاريخ عودته إلى الولايات المتحدة. عند ذلك اتبع دورة تحضيرية للدخول في «الأكاديمية البحرية الأميركية»، ولكنه فشل في ذلك والتحق بالفرقة البحرية الثانية. عينه مركز مكافحة الكحول والمخدرات، بعد اسبوعين من التدريب، عريفاً واسند إليه مهمة ارشاد بحارة سريته حول هذه المواضيع، وبعد أن تشاجر مع رئيسه، راجع «أكير» قائد السرية. فتم تأنيب الضابط، إلا أنه، كما يحصل عادة في مثل هذه الظروف، جعل حياة «أكير» لا تطاق. فرَّ هذا الأخير من الخدمة لمدة أربعة أشهر، ثم التحق بوحدته، من جديد، حيث أنزلت المحكمة العسكرية رتبته إلى جندي أول. قرر طبيب الأمراض العقلية في الفرقة البحرية الثانية، الذي عاينه (وحسب تعابير «أكير» نفسها) ما يلي: «كنت انفعالياً ـ عدوانياً ـ معتدلاً»، وانه عليَّ أن أتابع (علاجاً طبياً للتأقلم مع الجماعة)، وهذا ما قمت به لبعض الوقت. قررت فيما بعد ان استشير طبيباً نفسياً وطبيباً للأمراض العقلية، يعملان معاً. كنت، على حد قولهما، مصاباً بانفصام الشخصية، انفعالياً ـ عدوانياً. وفوق ذلك، خضعت لمعاينة طبيب عسكري للأمراض العقلية قرر تسريحي من الخدمة. وتركت الجيش في ٢٥ نيسان ١٩٧٥...»

وبمعنى آخر، لو أن «ح.ش.ت.أ» كلفت مجموعة خاصة من المغاوير بأسر نماذج ممثلة للمجتمع الأميركي المتأزم، لما كانت فعلت أفضل من اعتقال «غريللو» و«جيرهارت» و«أكير». إن النقطة المشتركة بين هؤلاء هي أنهم قاتلوا جميعهم في

فيتنام. كل واحد منهم يعاني كثيراً من أحد الأمراض المزمنة الخاصة بالأنظمة المتفسخة. مارس «أكير» بعد تسريحه، شتى المهن، ولم يكن بوسعه القيام إلا بالأعمال التي لا تتطلب اختصاصاً، وكان يعيش، غالباً، من مداخيل أهله القليلة، وما تبقى له من راتبه العسكري.

«لم أقم أبداً بعمل ثابت، قبل أن ألتقي بـ «بوفكين». . . ». ذكر اسم «بوفكين»، وكذلك «بانكز» طيلة المحاكمة بقدر ما ذكر اسم المتهمين.

«لم يكف «دافيد بوفكين» وهو يجندني ويستخدمني عن الكذب عليَّ وخداعي. ولم أدرك خطورة أكاذيبه إلا لدى وصولي إلى كينشاسا.

«بدأ «بوفكين» يكذب عليَّ منذ لقائنا الأول في مطار «فريستو» في كاليفورنيا. كما بدأ يحدثنا عن العدد الكبير جداً من المرتزقة الموجودين في أنغولا. وعلى حد قوله، كان هناك ٢٥٠ جندياً انكليزياً في أنغولا، علاوةً على مجموعات أخرى من الجنود البلجيكيين والفرنسيين والألمان. كما كان هناك أيضاً مجموعة خاصة من المغاوير. لقد قال لي مرةً بأني سأصبح في أنغولا مساعده الخاص، وأننا نحن الأميركيين سنكون مكلفين قبل كل شيء بتدريب القوات الأنغولية. وأننا سنعين مستشارين عسكريين».

ثم روى «أكير» كيف ان مختلف المجندين، تبادلوا انطباعاتهم في فندق كينشاسا، ليتوصلوا إلى الاستنتاج بأن «بوفكين» كان لصاً. وقرروا أن يحصلوا منه على تفسير: «كل ما رواه لي «داف» كان أكذوبة من البداية حتى النهاية: لقد جمعنا كافة الأميركيين، وأكتشفنا أنهم جميعهم كانوا مخدوعين أيضاً. اقتربنا من «داف» و«نيك» واحتجزناهما في إحدى الغرف؛ كنت أحمل مسدساً من عيار ٣٨ ملم، ويحمل «داني (جيرهارت) رشيشة «عوزي»»، عثرنا على هذين السلاحين في حقيبة «داف». أوضح «لوبودل سول» و«كابتن توم»[١] ان مشروع «داف» يهدف إلى ان يصبح هو المجند الوحيد، وإلى أن يستحوذ على أموال «ج.ق.ت.أ». ورويا كيف أوهم «داف» الرئيس و«نيك» بأنه يتصرف بحوالى مئة رجل في نيويورك ينتظرون ذهابهم إلى أنغولا، في حين انه لم يكن يوجد منهم رجل واحد. وهكذا كان كل ما رواه سلسلة من الأكاذيب. تقرر أن يعود «داف» إلى سان سالفادور بدل عودته إلى الولايات المتحدة، . . . وفي اليوم التالي خضع

---

(١) «كابتن توم» الذي دعي دائماً بهذا الاسم هو أميركي اسمه الحقيقي «توم اواتس» (Tom Oates)، وجد في أنغولا قبل عدة أشهر من وصول المرتزقة. كان المرتزقة الانكليز مقتنعين بأنه ينتمي إلى المخابرات المركزية الاميركية (C.I.A).

هناك لمحكمة عسكرية، وجرى تغريمه بـ ٢٠٠ دولار وأنزلت رتبته من عقيد إلى مجرد جندي . . .».

كانت رواية غريللو حول هذا الحادث هي نفسها تقريباً: «حصلت محاكمة صغيرة في سان سالفادور لمحاكمة السيد «دافيد بوفكين». كان متهمًا بسرقة سلاح من قصر «هولدن روبرتو»، ولأنه عثر معه على صور ووثائق حول مناجم الألماس، ومعلومات ووثائق ومخططات للاستيلاء على هذا الألماس، ولأنه خدع الجميع واستغلهم. كان الاتهام الوحيد الذي ثبت عليه هو انه سرق سلاحاً من قصر «هولدن روبرتو»؛ لذلك حكم عليه بغرامة مقدارها ٢٠٠ دولار.

إن ما يظهر قبل كل شيء من هذه «المحاكمة» هو النزاع الموجود بين «بوفكين» و«لوبو دل سول» اللذين كان كل منهما يريد احتكار ابتزاز المال عن طريق تجارة المرتزقة من الولايات وعندما اتضح في سان سالفادور أن الوضع العسكري بات ميؤوساً منه أنقذ «بوفكين» رأسه بقوله إنه ذاهب إلى كينشاسا للحصول على طائرة يعود بها بعد أن يضع عليها رشاشاً، بحيث يستطيع بواسطتها ايقاف تقدم قوات «ح. ش. ت. أ» وبداهة، لم يرجع أبداً. توصل «لوبو دل سول» إلى إيهام الآخرين بأن عليه بالضرورة أن يرجع إلى الولايات المتحدة للحصول على تعزيزات: وفي الواقع، ذهب بالمال الذي أعطاه إياه المرتزقة، والذي كان مخصصاً لعائلاتهم، متصرفاً حتى النهاية تصرف الوغد الفعلي ورجل العصابات المجرد من القيم.

الفصل السابع

ما يقوم به المرتزقة

توصل التقرير النهائي، الذي كتبه الضباط الأنغوليون المكلفون بالتحقيق في نشاطات المرتزقة الثلاثة عشر المتهمين، إلى الاستنتاج التالي:

«يشكل المرتزقة، من وجهة النظر العسكرية البحتة، قوة بنيوية منظمة، مكلفة بإعادة بناء وتدريب مختلف قوات «ج.ق.ت.أ». كانوا يتصرفون في القتال بطريقة مستقلة كقوات صدمة. وكانوا منظمين بشكل فصائل هجوم مؤلفة من حوالى ١٢ رجلاً (فصيلة انقضاض)، وفصائل استطلاع (فصيلة الاستكشاف)[1].

«كانت المسألة الأساسية المطروحة على المرتزقة في ذلك الحين تكمن في إيقاف تقدم رتل قوات التحرير التابعة لـ «ح.ش.ت.أ»، والتي كانت تتابع تقدمها باتجاه «ماكيلا دو زومبو» انطلاقاً من «دامبا». من أجل ذلك أقام المرتزق «كالان» مخفراً أمامياً بين (كيبوكولو) و«كت‌يلا»، ولغم الطريق جنوبي «كيبوكولو»؛ ثم شن هجوماً على «دامبا» استخدم فيه جميع القوات وجميع الوسائل العسكرية الموضوعة تحت تصرفه في «ماكيلا» (حوالى ٦٠ رجلاً: شارك في الهجوم جميع المرتزقة الذين اسروا في المجموعة الثانية، ومن

---

(١) إذا كان تعداد هذه «الفصائل» في حدود /١٢/ رجلاً، فهي «جماعات» وليست فصائل. (المنقّح)

ضمنهم «أندرو ماك كينتري»). إلا أن «ق.م.ش.ت.أ» قامت بصد هذا الهجوم (في ١ شباط ١٩٧٦).

«تجمع المرتزقة من جديد في «ماكيلا» واستخدموا، منذ اليوم التالي، تكتيكاً جديداً من أجل عرقلة رتل «ق.م.ش.ت.أ» وذلك بنصب عدة كمائن على طريقه. ففي ٣ شباط نصبوا الكمين الأول، وفاجأوا سيارتي استطلاع من «ق.م.ش.ت.أ»، وقتلوا ثلاثة مناضلين. وفي نفس اليوم ضرب «كالان» شاحنة معبأة بالمتفجرات بعد ان حسبها دبابة، فأحدث انفجاراً جرح بنتيجته هو وقضي على سريته تماماً. وهرب الناجون «مارشان» و«ماك انتير» و«آونيرمان» و«ايفانز»، إلا أن السكان أسروهم فيما بعد وسلموهم إلى «ق.م.ش.ت.أ».

«حل «ماك أليز» مكان «كالان» بوصفه رئيساً للمرتزقة. وحررت «ق.م.ش.ت.أ» «ماكيلا دو زومبو» و«سانتو انطونيو دو زائير» و«تومبوكو»؛ وفي ٩ و١٠ شباط وصلت مجموعتا المرتزقة الثالثة والرابعة المؤلفتان: الأولى من الأميركيين والثانية من الانكليز، إلى «سان سالفادور». ركز المرتزقة نشاطهم للدفاع عن «سان سالفادور». وحاولوا، بشكل خاص، ايقاف تقدم رتل المحررين على طول (طريق ماكيلا - كويمبا - سان سالفادور. ولأجل ذلك، حاولوا نسف جسر على نهر لوفو (Luvo) وأرسلوا عدة دوريات استطلاع. في ١٤ شباط، أسرت «ق.م.ش.ت.أ» المرتزقة: «غوستافو مارسيللو غريللو» و«دانيال جيرهارت» و«جون ناموك»، وأسرت في اليوم التالي «غاري مارتن أكير». وبفضل النشاط الفعال والسريع لـ«ق.م.ش.ت.أ» لم تتمكن قوات المرتزقة الذين جندتهم الامبريالية، تحت غطاء «ج.ق.ت.أ» لأجل إعادة استعمار الشعب الأنغولي، من تحقيق هدفها الذي كان يكمن في زرع الفوضى وإشاعة الارهاب ضد الشعب الأنغولي، كما أثبتت ذلك بعض التجارب التي عاشتها في السابق بلدان أفريقية أخرى.

«في الواقع، كرس المرتزقة أنفسهم، أثناء إقامتهم القصيرة في أنغولا، لجميع النشاطات التي تميزهم: ميزات فردية ناجمة عن المجتمع الذي سمح بتطورهم وجندهم، وميزاتهم كمجموعة يشكلون داخلها جسماً غريباً تماماً عن الوسط الانساني والجغرافي الذي يقاتلون داخله؛ ونقصد بذلك الوسائط العسكرية الهائلة، وغياب أي نوع من المراقبة.

«في الحقيقة، كان للمرتزقة الذين أتوا إلى أنغولا الصفة المشتركة التالية: كانت

غالبيتهم من أصل متواضع، تنتمي إلى بعض الأقليات العرقية. لقد دخلوا في الجيش ليتخلصوا من ممارسة الاستغلال والتمييز، ثم تحولوا إلى أدوات للقمع في خدمة المستغِلين. لقد كانوا ينتمون إلى فصائل خاصة في الجيش البريطاني أو الأميركي، وخدموا في الجيوش الاستعمارية أو في بلاد اجتاحتها عسكرياً دول أمبريالية؛ كما شاركوا في قمع نضالات التحرير القومية، أو أنهم اكتشفوا، بعد ان سرحوا من الخدمة، أنهم عاجزون عن التأقلم مع الحياة المدنية بسبب هبوط قدرتهم المالية أو بسبب تغير وضعهم الاجتماعي، أو أيضاً بسبب سجلاتهم العدلية.

وجدت هذه الصفات الفردية كلياً أو جزئياً لدى المرتزقة المعتقلين. كان المرتزقة يتصرفون داخل مجموعاتهم في أنغولا كجسم غريب تماماً عن البلاد وشعبها. كما كانت لديهم قواعدهم الخاصة، ولم يكونوا مسؤولين إلا أمام سلطة واحدة هي رئيسهم الذي يمارس عليهم حق الحياة أو الموت. لقد فرضوا أنفسهم على السكان المدنيين بالقوة أو بالارهاب، وقاتلوا بغية الوصول إلى الهدف الذي من أجله تم استئجارهم: وهو إقامة رأس جسر في أقصى الشمال الأنغولي مما يمكن قوات زائير النظامية ومؤخرة «ج.ق.ت.أ» من إعادة تنظيم نفسها لتحاول من جديد مهاجمة القوات الوطنية الأنغولية».

بعد ذلك يشير هذا التقرير الذي بني عليه الاتهام إلى الأعمال الفردية أو الجماعية المرتكبة من قبل كل من المرتزقة. ويذكر هذا التقرير النهائي أربع مجموعات بالاضافة إلى الطليعة ألتي قادها «كالان» والمجموعات الأربع الأخرى التي وصلت في مطلع كانون الأول ١٩٧٥، أي ما مجموعه ١٨٥ مرتزقاً وصلوا إلى «سان سالفادور» ما بين ١٦ كانون الثاني و١٠ شباط ١٩٧٦. ووصفت الجرائم التي ارتكبتها هذه المجموعات على الشكل التالي:

«١ ـ تقاضى مجموع هؤلاء أجراً للقيام بأعمال حربية ضد الحكومة الشرعية لجمهورية أنغولا الشعبية. وقد قاموا بذلك عمداً بعد ان عرفوا بغرض مهمتهم.

٢ ـ انتهكوا جميعهم حرمة حدود جمهورية أنغولا الشعبية وهم يحملون السلاح ويرتدون الزي العسكري.

٣ ـ شاركوا جميعهم في أعمال حربية: كمائن، لغم طرقات وجسور، لغم الممرات المؤدية إلى الحقول المزروعة من قبل الفلاحين، دوريات، تدريب الجنود.

٤ ـ قاموا جميعهم بعمل قمعي ضد السكان».

هكذا نظر إلى نشاط المرتزقة أولئك الذين استهدفهم هذا النشاط؛ لنَر الآن كيف نظر إليه أولئك الذين أثاروه. كان واضحاً من البداية حتى النهاية، ان «عملية المرتزقة» هذه كانت (استناداً إلى التقارير التي قدمها المرتزقة أثناء المحاكمة، وإلى الصحف والرسائل التي وجدت مع الجثث في أرض المعارك) كارثة ومثالاً جيداً عن الاضطراب العسكري والعجز اللذين لا يمكن تلافيهما بالعنف أو البربرية. كما تجسد النهاية التي عرفتها مجموعة العقيد «كالان» طابع هذه العملية: لقد أطلق هذا الأخير قذيفة بازوكا، عن قرب، على شاحنة محملة بالذخائر، حسبها دبابة. وبالتأكيد لن يتردد البعض في القول بأن الأمور لا يمكن ان تكون على غير هذه الشاكلة عندما يصبح جنود بسطاء نقباء (Capitaines)، أو رواداً أو مقدمين أو عقداء؛ كل ذلك برغبة ومشيئة جندي بسيط آخر، (هو ذلك الذي جندهم)؛ وقد تجسدت هذه الرتب بشرائط ونجوم تم شراؤها بسرعة من أحد حوانيت اللوازم العسكرية في لندن.

إلا أن كون المرء جندياً بسيطاً لا يمنعه آلياً من ان يصبح قائداً عسكرياً من الطراز الأول. ويقدم لنا التاريخ البرهان على ذلك: لم يكن «فونغوين جياب» و«فيديل كاسترو» جنديين عندما بدآ حياتهما العسكرية، ولكنهما أصبحا خبيرين في الاستراتيجية العسكرية من الدرجة الأولى، هزما «أشهر» ممثلين لأكبر الكليات العسكرية. وليس موضوع الخلاف الوحيد هو ان يكون الجندي السابق «كوستاس جورجيو» أو الرقيب» بيتر ماك اليز» قد أصبحا فجأة «العقيد كالان» و«النقيب» ومن ثم «العقيد ماك اليز». فالمشكلة الحقيقية ليست هنا. إنها مشكلة الدوافع: يجب ان نقاتل من أجل قضية نؤمن بها، وليس من أجل الدولارات والغنائم.

كيف كان «كالان» يتصور مهمته؟ لقد رفض التحدث عن ذلك أثناء المحاكمة، وكان، بشكل عام، قليل التعاون مع أولئك الذين استجوبوه بعد اعتقاله. رفض، في ذلك الوقت تقديم إفادة شفهية مثل الآخرين، ولكنه أجاب فعلاً عن بعض الاسئلة وكتب بعد فوات الأوان اعترافين قصيرين. يستخلص من الأجوبة التي رد بها على الاسئلة التي طرحت عليه ان القوات كانت تقتصر على حوالي مئة من الرجال عندما كان يقوم بأعباء قيادة القوات المسلحة التابعة لـ «ج. ق. ت. أ». (تلقى «نيكولاس هول» (Nicholas Hall) شتيمة لأنه رفع الرقم إلى ثلاثمئة). وصرح «كالان» أنه لم تكن لديه أية فكرة عن كمية العتاد المتوافر. واكتفى بوصفه الوضع العسكري كما يلي: «كانت «ق. م. ش. ت. أ» تتقدم، واستولت على «دامبا» و«امبريز». . . » وهو يصف الأعمال التي قام بها لايقاف تقدم «ق. م. ش. ت. أ» نحو «سان سالفادور» بأنها عمليات «دفاع

عام»، وعندما أُلح عليه بأن يحدد بدقة ما يقصده بذلك، أجاب «حفر الخنادق ومرابض الرمي».

أما فيما يتعلق بالتنظيم العسكري لـ «ج.ق.ت.أ»، فقد أكد «كالان» أنه ما ان تولى القيادة حتى لجأ إلى تنظيم جديد، مقسماً رجاله إلى «مجموعات من القتلة» (groupes de tueurs) تضم كل منها عشرة جنود بالإضافة إلى قائد ونائب قائد. لم تكن هناك هيئة أركان ولا قيادة عليا. كان عند «كالان» مساعد يدعى شارلي، يسميه بعض المتهمين «النقيب» «شارلي»، وكان اختصاصه على حد قول المرتزقة، أن يطلق على بطون ضحاياه رصاصاً فوسفورياً، تاركاً لغيره أمر الاجهاز عليهم. بقيت هوية «شارلي» مجهولة طيلة المحاكمة[1]. وها هو ما صرح به «كالان» بالنسبة للتسليح: «كان لدينا سلاحان م / د ودبابة وعربة استطلاع ـ وهذا كل شيء». كان ذلك غير صحيح كما تبين من الوثائق والإفادات المقدمة من قبل باقي المرتزقة. أما بالنسبة للعمليات العسكرية الناجحة، فلا يعترف «كالان» إلا «بكمين نصب لسيارتي لاندروفر تابعة لـ «ق.م.ش.ت.أ» على طريق «كيبوكولو ـ دامبا». وقع «كالان» النص التالي الذي يتضمن الاسئلة والأجوبة، والذي أعطى فيه بعض المعلومات الإضافية:

«سُئل لماذا ترك الجيش البريطاني عام ١٩٧٢، فأجاب بأنه أنهى مدة خدمته.

«ثم سئل عما إذا كان قد حكم عليه من قبل محكمة ما، منذ ذلك الوقت، فأجاب بأنه سجن من العام ١٩٧٢ حتى العام ١٩٧٥، وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات ونصفا أمام محكمة ايرلندية لارتكابه جريمة عسكرية يفضل ألا يتحدث عنها[2].

«سئل إذا كان قد عرف بأعمال ارتكبت ضد السكان المدنيين من قبل مقاتلي «ج.ق.ت.أ»، سواء كانوا أنغوليين أم لا، فأجاب أنه لم يعرف شيئاً من هذا القبيل.

«سئل إذا كان قد أمر بإعدام أربعة عشر مرتزقاً بريطانياً يخدمون داخل «ج.ق.ت.أ»: اعترف انه أعطى الأمر بذلك. وعندما طلب منه أن يذكر السبب،

---

(١) علمنا مؤخراً ان اسمه الحقيقي هو «شارل كريستودولو» (Charles Christodoulou) وهو قبرصي يوناني، وابن عم «كالان»؛ كان ينتمي، مثل جميع الرجال الذين شكلوا طليعة «كالان»، إلى فيلق المظليين البريطانيين الأول. وخدموا سوية في ايرلندا الشمالية.

(٢) كان «كالان» قد طرد من الجيش وحكم عليه بالسجن خمس سنوات لأنه هاجم مركز بريد بالسلاح في ايرلندا الشمالية. وتم الافراج عنه بعد ثلاث سنوات ونصف.

أجاب أن هؤلاء المرتزقة أرادوا الفرار أمام العدو والتمرد.

«سئل حينذاك إذا كان هو نفسه قد قام بقتل أحد المرتزقة قبل أن يعطي هذا الأمر، فأجاب بأنه قتل فعلاً رئيسهم.

«ثم سئل لماذا قبل المجيء إلى أنغولا بهدف مقاتلة الحكومة الشرعية لجمهورية أنغولا الشعبية، فأجاب أنه فعل ذلك ليجمع المال...».

تحدثنا في فصل سابق عن المفاجأة التي أصابت «رودين» عندما عرف بوجود «العقيد كالان» هذا في أنغولا وعندما علم بأن هدف العملية يكمن «في وضع اليد على الألماس». يبدوان بانكز أيضاً، أصيب بصدمة عندما اكتشف «في الجبهة رجلاً قذراً، يونانياً لقب نفسه العقيد كالان». لم يكن بوسع أية واحدة من الوثائق التي جمعت أثناء المحاكمة أن تثبت أنه تم تجنيد «كالان» من قبل (س. أ. س) (S.A.S)، بينما كانت تلك هي حالة جميع باقي المتهمين من الجنسية البريطانية. اعترف «باركر»، الذي وصل إلى «سان سالفادور» مع الدفعة الصغيرة الأولى الانكليزية في ٢٠ كانون الثاني بما يلي:

«استقبلنا «كالان» الذي قدمه لنا «هولدن روبرتو» بأنه القائد. كان هناك انكليزي آخر، طويل نحيف، ذو شاربين صغيرين يدعى مايك (Mike)، كما كان هناك رجل آخر أسمر وله شاربان. كان هؤلاء الثلاثة قد لوَّحتهم الشمس، فقلت لنفسي: لا بد أن يكون هؤلاء هنا منذ بضعة أشهر، بدأ القائد «كالان» يعطي الأوامر بصوت عال بصدد شعرنا، قائلاً إن على الجميع أن يحلقوا شعورهم. أحسست بأنه يوناني ومهزوز الشخصية. أوضح لنا «كالان» بدقة أننا لسنا مرتزقة، بل جنود في «ج. ق. ت. أ».

كان «الدكتور ماك دونالد بلفورد» رجل «هولدن روبرتو» في ليدز، قد وضع، على حد قول «رودين»، إعلاناً صغيراً في الصحافة يعرض فيه على العسكريين السابقين في سن الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين «عملاً فيما وراء البحار»، وعلى المرشحين أن يتصلوا به هاتفياً على رقم هاتفه في ليدز:

«لاحظ الإعلان ثلاثة رجال جميعهم مظليون سابقون، كانوا يعملون في لندن في أعمال البناء. إنهم «كوستاس جورجيو» و«شارل كريستودولو» و«ميخائيل وانيهوس»... وعندما قاموا بالاتصال، أخبروهم أن ناقل البريد الذي كان ينقل كمية من الألماس الخام بقيمة نحو ١٠ إلى ١٢ مليون ليرة وقع في فخ في مدينة أنغولية اسمها دامبا. فخبأ الألماس في مكان أمين وهرب. وأن «ج. ق. ت. أ» تعطي المظليين السابقين

١٠٪ من قيمة الألماس إذا توصلوا إلى استعادته. ذهبوا إلى أنغولا في تشرين الثاني ١٩٧٥ ليستطلعوا المكان، وهم مقتنعون في الظاهر أن بوسعهم القيام بهذه المهمة على طريقة «جيمس بوند»...».

لم يتمكنوا من العثور على الألماس، وأصيبت السيارة التي كان يتجول فيها «جورجيو» - بحراسة بعض جنود «ج. ق. ت. أ» من قبل دبابة تابعة لـ «ح. ش. ت. أ» إلى الجنوب من دامبا. هرب، حراس «ج. ق. ت. أ»، إلا أن «كالان»، الذي شهد الجميع بشجاعته، «صمد ودمر الدبابة بطلقة واحدة»، على حد قول «رودين» الذي أضاف أن هذا العمل أثر كثيراً في «هولدن روبرتو» لدرجة جعلته يعين «جورجيو» قائداً للجبهة الشمالية. هكذا أصبح «كوستاس جورجيو» «العقيد كالان». وادعى «رودين» أن جميع أعمال «كالان» اللاحقة لم تكن تهدف إلا للحصول على الألماس، وهذا ما يفسر العناد الحقيقي الذي أظهره للاستيلاء على دامبا. «وإلا لماذا أصر بعناد على الاستيلاء على دامبا؟»، هذا ما كان يسأله «رودين».

كان يُشار طيلة محاكمة لأوندا إلى هذا الألماس. وأعلن العديد من المتهمين أنه تم تنبيههم إلى ضرورة السيطرة على المنطقة الشمالية - الشرقية من أنغولا، لأنها «غنية بالألماس»، وأن هذه الثروات ستمكن «ج. ق. ت. أ» من متابعة الحرب إلى ما لا نهاية. اتهم «بوكين» من قبل زملائه الاميركيين بأنه لم يكن يهتم إلا بالألماس - كان في حوزته، بالاضافة إلى أشياء أخرى، صورة جوية لبعض مناجم الألماس، وأشتُبه به بأنه يريد تنظيم غارة للاستيلاء على حفنة من هذه الأحجار الكريمة. استطاع المؤلفان أن يلاحظا في «كارمونا» و«نيغاجي» (Negagé) جنوبي دامبا تماماً، أنه، بعد انسحاب قوات «ج. ق. ت. أ» - زائير، كانت خزائن المصارف والغرف القوية (les chambres fortes) قد دمرت بالمتفجرات: ولا شك في أن النهابين كانوا يبحثون عن شيء آخر غير الأوراق النقدية. فقدأكد عدة شهود ذكروا في المحاكمة أنهم شاهدوا المرتزقة يحرقون أكوام الأوراق النقدية ليحضّروا الطعام. (أكد «جون شونيز»، الياس «جينجر بست») أنه مع نهاية العمليات في أنغولا كانت (س. أ. س) (S.A.S) قد دخلت «في مباحثات سرية مع «دي بيرز» (De Beers) - التي كان لها مصلحة كبرى في «ديامانغ» (Diamang) أكبر منتج للألماس في أنغولا - لارسال دوريات سريعة في سيارات لاندروفر نحو المناجم، لجمع نتاج التنقيب. إلا أن هذا لم يتم في النهاية لأن «المخابرات المركزية الأميركية، هي التي استلمت المسألة» على حد قوله.

ولا شك في أن امتعاض «كالان» من عدم حصوله على هذا الألماس المفقود، هو الذي يفسر لنا وحشيته في كل مرة يجبر فيها على تغيير مخططاته. قدم لنا «أكو جوزف ني» (Ako Joseph Nai) التقرير التفصيلي عن أعمال «كالان» وتقلبات مزاجه المفاجئة، ومن الجدير بالذكر هنا أن «ني» هذا هو كهربائي غاني أقحم في المأساة الأنغولية إثر بعض المغامرات، ولم يحافظ على حياته إلا لأن «كالان» أخرجه من السجن لاستخدامه كمترجم. وبما أن إفادته تتعلق بـ «كالان»، وأن هذا الأخير رفض تماماً كل مشاركة، فإن المواجهة بين «كالان» و«ني» لم تقدم لنا أي شيء هام. لذلك لم يذكر اسمه لا كشاهد للاتهام، ولا كشاهد للدفاع، غير ان روايته أضيفت إلى الوثائق التي جمعها القضاة.

بعد أن حصل «جوزف ني» على شهادة كهربائي في الولايات المتحدة، عمل في مشاريع كهرمائية (hydroèlectrique) في ساحل العاج وغانا. ثم استُخدم خلال آذار ١٩٧٥ في عملية بناء «اينغاشابا» (Ingashaba) بزائير. استدعي إلى كينشاسا في ١٤ تشرين الأول ١٩٧٥، وطلب منه المهندس المسؤول في الشركة أن يصطحب «هولدن روبرتو» إلى «امبريز» (على الشاطىء الأنغولي، على مسافة ٢٥٠كلم جنوبي «ماتادي») ليركّب هناك مولداً كهربائياً. استمر هذا العمل ثلاثة أيام، كان عليه بعد ذلك أن يرجع إلى كينشاسا، إلا أن «هولدن روبرتو» أجبره، بعد أن ركّب المولد، على مرافقته إلى «امبريزيت»، على الشاطىء أيضاً، على مسافة ١٠٠ كلم شمالي «أمبريز». ولكنه رفض. وبينما كان يستعد في الصباح الباكر من ٢٠ تشرين الأول ليستقل الطائرة التي ستعيده إلى كينشاسا، أوقفه حرس «هولدن روبرتو» ووضعوه في السجن، وأخذت منه كل امتعته وأوراقه. أُخرج من السجن بعد شهرين ليصبح المترجم الفرنسي لـ «كالان».

في ٢٤ كانون الثاني، جمع «كالان» القسم الأكبر من مفرزته (ومن ضمنها الأسلحة الثقيلة) ونصب كميناً على حوالى ٢٠ كلم شمالي دامبا. وبعد ساعتين من الانتظار، ظهرت مجموعة من النساء آتية من دامبا. ولدى استجوابهن، أفدن بأنه يوجد عدد كبير من جنود «ح.ش.ت.أ» في دامبا:

«جرت هذه المحادثة باللهجة المحلية. كان مترجم «ج.ق.ت.أ» يترجم إلى الفرنسية، وجينا من الفرنسية إلى الانكليزية. أمر «كالان» الرجال بترك مراكزهم، وعادت المفرزة نحو «ماكيلا». وبينما كانوا يعودون على أعقابهم نحو «ماكيلا» شاهدوا رجلاً مسناً يتقدم نحو رتل السيارات وهو يصرخ: «ح.ش.ت.أ»! «ح.ش.ت.أ»!!». أمر

«كالان» بإيقاف الرتل وترجل من سيارته الجيب. فقبض على الرجل وسأله لماذا يصرخ «ح.ش.ت.أ». أجاب هذا الأخير، بواسطة المترجم، انه ظن أن رجال «كالان» ينتمون إلى «ح.ش.ت.أ». أصعد «كالان» الرجل في الجيب وأمره بأن يقوده حتى بيته الذي كان على مقربة من الطريق. تم تفتيش البيت، وهو كوخ بسيط من الخشب، فلم يُعثر على شيء هام. اقتاد «كالان» الرجل في الجيب تاركاً زوجته وأولاده يبكون. اقتيد الرجل إلى منزل من طابقين على مسافة ١٧كلم من «ماكيلا» حيث استجوبه «كالان»، وأظهر له الرجل الوثائق التي كانت بحوزته عندما كان في مستشفى «كارمونا»، وقال له بأن «ح.ش.ت.أ» أوقفته في البداية في «كارمونا»، ثم أطلقت سراحه.

«كان ما رواه لـ «كالان» صحيحاً: وفي الواقع، كنت حاضراً واستطعت أن أرى هذه الوثائق، حينئذ أخذ «كالان» من الرجل ساعته وحوالى ٢٠٠٠ اسكودوس (escudos)، ثم أمر أخاه «شارلي» بأن يأخذه إلى الغابة على حوالى ٢٥ أو ٣٠ كلم من البيت، حيث ما لبثت أن سمعت دوياً عاد «شارلي» بعده وحده. وبدأ هو و«كالان» بالتحدث بطريقة لم أتمكن معها من سماع ما كانا يقولانه، كانا يتكلمان بلهجتهما.

«رجعنا في ٢٥ كانون الثاني إلى «ماكيلا». التقينا في الطريق بـ «هولدن روبرتو» في سيارة جيب تويوتا. عندما رآني سأل «كالان» عما أفعله هنا، وشرح له «كالان» انه بحاجة إلى مترجم، ولذلك أخرجني من السجن».

عادوا في اليوم التالي إلى دامبا. والتقوا في الطريق برجل أجابهم عندما سألوه أن «ت.م.ش.ت.أ» أرسلت كشافاً على دراجة هوائية ليعلم السكان بأن الجنود سيتقدمون، وأن عليه ان ينبه رؤوساء القرية ويطلب منهم رفع الأعلام البيضاء «لتفادي أي خطأ». كان هذا الرسول في طريقه لابلاغ جميع القرى الواحدة بعد الأخرى، والواقعة على الطريق إلى «ماكيلا». عاد رتل «كالان» على أعقابه ولحق بالكشاف على بعد بضعة كيلومترات. اعترف أنه ذاهب إلى ممثل «ح.ش.ت.أ» في «كيبوكولو». اقتاده «كالان» إلى القيادة العامة لهذا الممثل، بينما ذهب بعض المرتزقة للتفتيش عن رئيس القرية الذي ذكر اسمه الرجل الذي التقوه في الطريق.

«اقتادوا الرئيس إلى منزل الممثل حيث كان «كالان» في انتظارهم. استجوب الرجل المسن. وعندما قال له «كالان» بأنه ينتمي إلى «ح.ش.ت.أ»، أجاب الأسير بأنه رجل مسن وليس رجل سياسة. وأصعد الرجال الثلاثة في سيارة اتجهت نحو المعسكر الجديد على مسافة ١٢ كلم من «ماكيلا». أمرهم بالنزول من الجيب، وقال لأحد رجاله

ان يضع خنجراً في النار. وفتش الكشاف وأخذ منه حوالى ١٠ آلاف اسكودوس. كان المبلغ كله أوراقاً نقدية من فئة الخمسين اسكودوس. أراد «كالان» ان يعرف من أين أتى الكشاف بالمال، فأجابه بأن هذا المال له.

«قلت لـ «كالان» بما أننا في حالة حرب فمن المحتمل جداً أن يحمل كل فرد ماله معه. أجابني بأن أسكت، فلست هنا لأدافع عن «ح. ش. ت. أ»، وأنني ما أزال أسيراً.

«طلب «كالان» من أحد رجاله أن يوثق الكشاف بحبل حول عنقه، وبنفس الحبل ربط ذراعيه وراء ظهره. ثم حُشي فمه بقطع من الخرق، وأخذ «كالان» السكين المحمى لدرجة البياض، ووضع حده على بطن الرجل في موضع القلب. فأشار الرجل إلى «كالان» بأن ينزع الحشوة من فمه ليتمكن من الإجابة عن الاسئلة... قال الرجل بأنه جاء من «دامبا» حيث يوجد جنود «ح. ش. ت. أ» مع كثير من السلاح، ولكنه لا يعرف نوع الأسلحة. ثم اقتاد «كالان» الرجل إلى الغابة خلف المنزل، وهو يقول بأنه لا يعترف بالحقيقة. وحصل دوي، ثم اقتاد رئيس القرية إلى حيث اقتاد الرسول، وقتله هناك بطلقة نارية ثم أمر أحد رجاله باقتياد الممثل وإعدامه.

«ثم أرسل جندياً من «ج. ق. ت. أ» لشراء عنزة قام بشيّها. لم أستطع أن آكل شيئاً، لأني كنت مضطرباً، هذا ما قلته لـ «كالان» عندما سألني لماذا لا آكل. تم إعدام الرجال الثلاثة، الرسول ورئيس القرية اللذين قتلهما «كالان»، والممثل الذي قتله أحد رجاله، في الصباح...».

وبينما كان يشــوي العنزة، أُرسل «جوف ني» برفقة مرتزقة آخر يدعى «كندا» لجلب الماء من ساقية مجاورة. أخبر «كندا» «ني» بأن «هولدن روبرتو» أمر «كالان» بإعدامه، وإذا كان «كالان» لم يقم بذلك بعد، فهذا يرجع لأنه ما زال بحاجة إليه كمترجم. لذلك كان من الطبيعي أن يؤدي هذا البوح إلى تعزيز قرار الفرار، الذي كان «ني» قد اتخذه عندما تسنح له الفرصة لذلك. لدى عودتهما إلى قيادة «كالان» العامة، وجدا جنديين من «ج. ق. ت. أ» يحيط بهما أربعة مرتزقة:

«كان الأول الذي أُحضر أمام «كالان» شاباً ملتحياً، سلمه رسالة. وبعد أن قرأ «كالان» الرسالة، طلب من الجندي أن يسلمه مسدسه وساعته الأوميغا، وان يخلع سترته. ثم انتزع جميع ملابسه ولم يترك له سوى سرواله وقميصه الداخلي، ثم أمر «شارلي» باقتياد هذا الجندي إلى حيث أعدم الرسول ورئيس القرية. وعندما عاد «شارلي» سأله لماذا أطلق رصاصتين، فأجاب «شارلي» بأن الرجل حاول الهرب فاضطر

إلى ان يرمي مرتين. وصل جندي آخر من «ج. ق. ت. أ» من «ماكيلا»، ولم يحصل هذه المرة أي استجواب. بل طُلب منه بسرعة خلع ثيابه، ثم اقتاده أحد المرتزقة إلى حيث قتل الممثل، وأعدم برصاصة واحدة».

تمكن «إكو جوزف ني» من الهرب، والاتصال بـ «ق. م. ش. ت. أ» في «دامبا». لا شك في أن «ني» شاهد قيّم حول كل ما يتعلق بالأحداث التي جرت من «القاعدة إلى القمة». لقد نجح في إنقاذ حياته، واستطاع بذلك أن يقدم شهادة فريدة حول أعمال وحركات رفاق «كالان».

حاول «كالان»، من وجهة النظر العسكرية البحتة، بواسطة «قواته الصدامية» البيضاء أن يعزز ما تبقى من «ج. ق. ت. أ» للدفاع عن خط يمتد من «سان انطونيو دو زائير» حتى مصب نهر «كونغو»، على ٢٦٠ كلم على الطريق إلى شرق «سان سالفادور»، وكذلك عن خط آخر يمتد حتى ١٥٠ كلم شرقي «ماكيلا دو زومبو»، وعلى عمق ٢٠ كلم إلى ٧٠ كلم جنوبي حدود زائير. بالاضافة إلى ١٠٠ أو ٣٠٠ جندي الذين بقوا من أصل «ج. ق. ت. أ»، هناك حسب الأرقام المقدمة من «كالان» و«هول» عدة مئات من المجندين الجدد الذين استطاع جمعهم جلاوزة «هولدن روبرتو». وبعد بضعة أشهر فقط من تباهي «كالان» بأنه استطاع أن يدفع بعشرة آلاف رجل على مدينة لأوندا وحدها، كان «هولدن روبرتو» يفتقر إلى الجنود. اتضح سبب ذلك عندما تمكن المؤلفان من إجراء مقابلة مع واحد من القادة العامين السابقين، وهو الرائد «مارغوزو» الرهيب، الذي كان يقود الجبهة الشمالية.

أما انطباعات «باركر» عن الوضع في «سانتو انطونيو دو زائير» فقد لخصها بما يلي: كانت موقعاً أساسياً للحفاظ على ما تبقى من الجبهة الشمالية. يوجد هناك مطار كبير، كما توجد شمالي المدينة مواقع تشرف على مصب نهر الكونغو. في ذلك الموقع كان وسط النهر يشكل الحدود مع زائير. وفي ٢١ كانون الثاني، اليوم التالي لوصول «باركر» ومجموعته إلى «سان سالفادور»، أرسل هو وبعض الآخرين، بالطائرة إلى «سانتو انطونيو دو زائير». وكان هو الذي أظهر لأول مرة، بوضوح، أن المرتزقة البريطانيين لا يقاتلون بإمرة «ج. ق. ت. أ»، ـ هذا إذا لم يكن «هولدن روبرتو» قد استأجرهم رسمياً ـ ولكنهم «كانوا» هم الـ «ج. ق. ت. أ»، أما ما تبقى من قوات «ج. ق. ت. أ» فقد وضعوا جميعهم بإمرة «كالان»، كانت تلك واحدة من النقاط الرئيسية التي كشفتها محاكمة لأوندا.

قام «ماك اليز» و«باركر» بتفتيش أولي. وقد لاحظ «باركر» أنه كان هناك حوالى ٥٠٠ جندي في المطار وفي الثكنات «يظهرون عدم انضباط كبير: كان الجنود الذين لا عمل لهم يذرعون الثكنة جيئة وذهاباً». وها هو ما اضافه في اعترافه المكتوب بيده:

«في اليوم التالي، سلمونا بعض السرايا لنقوم بتدريبها. كانت هذه السرايا تتألف من حوالى ٦٠ رجلاً من السكان المحليين، وكان العمل شاقاً، لأن أحداً منا لم يكن يتكلم اللهجة المحلية التي يتحدثون بها معنا.

«لم يكونوا ينفذون أي شيء مما نطلبه منهم. ويفتقدون الطعام والسلاح والذخائر والألبسة والأحذية، ويشتكون من قلة المال، لأن بعضهم لم يقبض أجره منذ سنوات...».

لم يشرح «باركر» بأية معجزة كان يمكن للسكان المحليين ان يفهموا ما كان يطلب منهم القيام به. وضع «النقيب» «ماك أليز» الذي كان في ذلك الوقت مسؤولاً عن «سانتو انطونيو دو زائير» «باركر» على رأس سرية واجبها الدفاع عن المطار. وكان «ماك برسون» (MacPerson) و«ساوندرز» يقودان سرية أخرى موجودة في الثكنات البرتغالية القديمة. أما «جون تيلسي» و«مايك»، فكانا مكلفين بقيادة السريتين الباقيتين. ألقيت على عاتق «مايك جونسون»، الذي عُين مسؤولاً عن المقر، مهمة الاهتمام بالشؤون الإدارية. وكان عليه في نفس الوقت أن يطعم العسكريين والمدنيين، وان يهتم بالاتصالات اللاسلكية.

في ٢٣ كانون الثاني، وحسب تصريحات باركر: «طُلب منا إجراء عرض عسكري للسرايا الأربع أمام الثكنات البرتغالية، حيث ألقى فينا «النقيب» «ماك أليز» خطاباً ترجمه «ليما». وعُين جميع الجنود البريطانيين قادة سرايا...».

بعد ذلك قام باركر بجرد الأسلحة الموضوعة تحت تصرفه: بنادق، مسدسات رشاشة، بنادق آلية صينية، رشيشات ستن (Sten)، مدفع مضاد للطائرات في المطار، مدافع هاون عيار ٥٠ ملم و٧٥ ملم، بالإضافة إلى مدفع ١٠٦ ملم أُحضر بالطائرة؛ كان هناك مدفع آخر «صوب إلى البحر»، وأنواع متعددة من الرشاشات والرمانات الصينية ومدافع البازوكا والبنادق الأميركية وبعض المسدسات الألمانية. «كان بحوزتنا أيضاً سيارات لاند روفر تملكها شركة بترانغول (Petrangol)، جرى تمويهها من أجل التنقل». نبه «ماك أليز» «باركر» انه يجب قبل كل شيء الدفاع عن «سانتو انطونيو» وأن عمله يكمن أساساً في تدريب الرجال في المطار، وهي مهمة قام بها «باركر» وفق التقليد

العسكري البريطاني البحث:

«في اليوم التالي، كان النهوض في الخامسة صباحاً: أعطونا برنامج عمليات اليوم. قمت بوضع الرجال في الصف وقسمتهم على مجموعات من ١٢ رجلا، ثم عملت على وضع شارات خضراء للجنود الأنغوليين الذين كانوا في مدرج الهبوط، وشارات بيضاء لأولئك الذين كانوا إلى الوراء في أبنية المطار. بعد ذلك بدأنا بحفر الخنادق وملء أكياس الرمل، ثم شرحت لهم أساليب التمويه، وعلمتهم جميع التمارين البدنية التي يجب القيام بها في التدريب. استمرت هذه التمارين الروتينية طيلة ثلاثة أسابيع لم تقع خلالها أية معركة.

«لم يكن قد مضى علينا سوى خمسة أيام في المطار، عندما حطت طائرة صغيرة بستة مقاعد، على متنها أربعة أميركيين: كانوا، على حد قول «ماك أليز»، من رجال المخابرات المركزية الأميركية. بعد ذهابهم، قال لي «ماك أليز» أن الأميركي الضعيف[٣] كان في فيتنام لمدة عشر سنوات تقريباً. قدم «ماك أليز» تقريره إلى الاميركيين الأربعة الذين عادوا بعد ساعتين تقريباً في طائرتهم الصغيرة الصفراء والبيضاء، والتي تحمل حرف (ج) (G) على ذيلها. طلب «ماك أليز» من الأميركيين ذخيرة «أ.ك» (A.K)[٤]، وأقراصاً مضادة للملاريا كانت تنقصه. عادت الطائرة الصغيرة بعد أسبوع بالأدوية وبكميات قليلة من الطعام، ومناظير ياشيكا (Yashika) ولكن بدون ذخائر، حيث وعدوا بتأمينها في المرة القادمة...».

إن ما يبدو غريباً من وجهة النظر الاستراتيجية هو عدم بذل أية جهود جدية للدفاع عن «سانتو انطونيو» على حد قول «باركر» على الأقل. لم تكن هناك دوريات استطلاع، ولا أية محاولة للتأكد من السيطرة على الطريقين الوحيدين المؤديين إلى المدينة: طريق «بنزا» (Benza) إلى الشرق، وطريق «كورتا فرو» (Corta Ferro) إلى الجنوب. في ٤ شباط، هبطت طائرة صغيرة أخرى على متنها هذه المرة «هولدن روبرتو» و«روبن رايت» (Robin Wright)، وهي صحفية أميركية. وها هو ما صرح به «باركر» للقضاة حول هذه المرأة التي طردت من لاوندا عندما أرادت حضور المحاكمة: «لم يكن معها لا آلة تصوير، ولا دفتر ملاحظات. كانت تنتقل برفقة «جون تيلسي»، الجندي السابق في البحرية الأميركية، حيث زاروا معاً المستشفى والمواقع الدفاعية في المطار».

---

(٣) عُرف فيما بعد بأنه «كابتن توم» أو واتس (Oates).

(٤) سلاح سوفييتي. (ملاحظة من المترجم إلى الفرنسية).

روى «باركر» انه في الوقت الذي وصل فيه «هولدن روبرتو» كان هو قد ذهب في مهمة استطلاعية قصيرة على طريق «بورتو ريكو» (تبعد ٢٠ كلم شرقي «سانتو انطونيو»)، ولدى عودته كان «هولدن روبرتو» قد رجع إلى «سان سالفادور» مصطحباً معه «ماك أليز» و«مايك»، لأننا سمعنا أن «كالان» قتل هناك جنوداً من «ج.ق.ت.أ» ومرتزقة بريطانيين».

في ذلك الحين، أُخبر «باركر» بأن «ماك أليز» عُين قائداً في «سان سالفادور» ـ حيث رُفِّع إلى رتبة عقيد ليحل محل «كالان» كقائد عام ـ وانه يتوجب على «باركر» ان يقود «سانتو انطونيو». كانت النهاية تقترب بسرعة؛ ففي السابع من شباط:

«بينما كنا نتناول فطورنا مطمئنين شاهدنا دبابات تقترب، وفتحت النار علينا. وبما أننا لم نكن مجهزين بالوسائط المناسبة للرد عليها، فقد سيطر الرعب على الجميع، وهربنا محاولين في الوقت نفسه ارتداء ثيابنا المدنية.

«حصل تبادل في إطلاق النار. عندئذ قلت للجنود البريطانيين وللفتاة الأميركية «روبن رايت»، ان يحاولوا الصعود إلى المركب الذي أحضره «جون تيلسي». اتجه المركب نحو زائير، وكان على متنه حوالى ٢١ شخصاً، من بينهم «ماك برسون»، و«تيلسي»، و«دوغ ساوندرز» و«روبن رايت». خاف «تيلسي» كثيراً. فتركنا أنا و«جونسون» على الرصيف، حيث بدأ الرعب يسيطر عليّ أنا أيضاً. ركضت نحو الشاطىء تلاحقني قوة كبيرة. رأيت دبابتين تتجهان نحوي، فقلت لنفسي بأنني سأسبح حتى أقرب جزيرة. نزعت ثيابي وبدأت العبور سباحة...

«بدأوا بإطلاق النار عليّ، فقررت العودة ورجعت فعلاً إلى الشاطىء. سلمت نفسي أسيراً إلى القائد «نلسون» الذي أصعدني في سيارة مصفحة كانت تنقل جندياً جريحاً من «ح.ش.ت.أ» إلى المستشفى. قلت للقائد «نلسون» في السيارة المصفحة انني لست مرتزقاً، بل صحفي: كنت أخشى أن يطلقوا النار عليَّ فوراً... إلا أنه تم، فيما بعد، التعرف إلى هويتي كمرتزق من قبل ضابط كان في سرية «ساوندرز»...».

هذه هي النهاية غير المشرفة التي عرفها القطاع الغربي من الجبهة، والذي كان مرتزقة «كالان» قد تلقوا الأمر بالحفاظ عليه «بأي ثمن». أما القطاع الشرقي، فقد لاقى مصيراً أسوأ...

الفصل الثامن

نهاية الطريق

عثر على نوع من يوميات سفينة على جثة رجل ضعيف، أشقر الشعر، كان قد أصيب بجرح قاتل وفقد أحد أصابع يده اليسرى. تشير الصفحة الأخيرة إلى: «١١ شباط ١٩٧٦. الثلاثاء». (وفي الواقع يوافق ١١ شباط يوم الأربعاء، إلا أن المقاتلين يميلون في أرض المعركة إلى خلط الأيام والتواريخ، كما أثبت ذلك بعض الشهود أثناء المحاكمة). تؤكد هذه الوثيقة المليئة بالهواجس المظلمة أن كاتبها كان أكثر من مرتزق عادي أو جندي بسيط. وهي تبدأ كما يلي:

«وصل يوم الأحد حوالى ٢٤ رجلاً جديداً من الانكليز، حيث بدا بعضهم جيداً والبعض الآخر سيئاً؛ كما وصل يوم الاثنين سبعة من الأميركيين[1]. تزداد خيبة الأمل في انكلترا، وفي القيادة العامة في كينشاسا: إن هذا لا يفيدنا بشيء، بل ينهك «المنظمة» ويفوت كل الفرص التي قد تسنح لنا.

«قمت، اليوم، بدورية استطلاع إلى ماديمبا، وقطعت حوالى ١٥ كلم في جو حارّ لا يحتمل. كانت الطريق سالكة (O.K.). مات أحد رجالي، وهو رجل مسن، إثر إصابته بنوبة قلبية بسبب ارتفاع الحرارة والإعياء. يبدو لي أحياناً أن كل شيء تافه لا

---

(١) في الحقيقة وصلت هاتان المجموعتان، على التوالي، الاثنين والثلاثاء في ٩ و١٠ شباط.

طائل تحته. عدت بجثة المتوفى وبلغت أخاه الصغير الذي كان معنا أيضاً، والذي تقبل الأمر صابراً. تم الدفن صباح الأربعاء بالمراسم المناسبة. يبدو مؤكداً تقريباً أننا سنتراجع إذا لم ترسل إلينا تعزيزات. ويظهر ان ذلك غير محتمل البتة.

«أصبحت مشكلة انسحاب القوات أكثر حدة مع كل هذا القصف. . . يظهر أن «لينكا» (اسم غير مقروء) و«سوني» عاجزان عن فرض احترام إطفاء الأنوار، حتى ولو بتهديد الناس بالموت. لا يساوي هؤلاء الأننغوليون شيئاً، وهم لا يأتون إلا ليجدوا ما ينهبونه ويأكلونه. لا أشعر مطلقاً بأي تعاطف أو احترام نحوهم. يتكدس اللاجئون على الحدود، وشيئاً فشيئاً سيجتاز الجنود أسوار المعسكر ويهربون - إلا أن ذلك سيؤدي إلى مشكلة نقل كبرى، لأنهم يحملون كل ما يصادفونه ويتكدسون في سيارات الأجرة المدنية. قمت بعملية استطلاع إلى «تومبوكو» دون أن أرى أحداً سوى القائد الأنغولي في طريق انسحابه. كان هذا أكبر خوف عرفه في حياته: قفز من السيارة، فأصيب أثناء سقوطه بأذى كبير. وهكذا استمرت الحوادث الطارئة ولم تتوقف حوادث إطلاق النار غير المقصود؛ يا لها من مجموعة رديئة كلهم مغفلون ومتبجحون. في كل مرة يحدث فيها إطلاق نار غير مقصود، يقفز الأنغوليون من فوق السور ويهربون في الطريق. لا يمكن توقع أية مساعدة منهم. أما المضحك فعلاً، فهو حملنا لأقراص الزرنيخ واعتمادنا غليها طول القت!».

استحال علينا إدراك معنى هذه الملاحظة الأخيرة بواسطة بقية اليوميات أو عن طريق إفادات المرتزقة الآخرين.

كانت إحدى الصفحات التي تسبق نص ١١ شباط - وربما كانت مسودة؟ - مقطعة بشكل مائل وكأن أحداً أراد إخفاء شيء هام فيها؛ كما كان القسم السليم منها يحمل عنوان «العدو»، ومن المرجح أن المقصود هنا هو «مواضع العدو»؛ كتب في أسفل الورقة عبارة «كندا»، وتحته «المجموعة الثانية». ثم تتابع اليوميات كما يلي:

«قمت، في هذين اليومين الأخيرين باستطلاع «ميغالا - لو بيكو - نوكي» (منطقة إلى الشمال الغربي من «سان سالفادور» تحاذي شواطىء الكونغو). لم تكن هناك أية مشكلة، ولكن الأحداث قد تأخذ نفس المنحى إذا ما ظهر العدو. هنا كثير من الزعماء وقليل من الهنود. من العجيب حقاً أن نرى النهر من جديد. ليلة جميلة في منزل الحاكم. حاولت توزيع القوات التي بتصرفنا في مواقع محددة بدقة، وتنظيمها قليلاً. لدى رؤية هؤلاء الرجال لا يقال أبداً أن هناك حرباً على بعد أقل من ١٥٠٠ كلم.

«تتقدم القوات المعادية انطلاقاً من «ماكيلا»، وهي توجد الآن حول «كويمبا»، (أي أبعد بقليل من نصف المسافة التي تفصل «ماكيلا دو زومبو» عن «سان سالفادور»، على مسافة ٦٢ كلم إلى الغرب من هذه المدينة الأخيرة). ذهب اليوم «شارلي» ومجموعته، إلا أنهم لم يرجعوا. أرسلت رجال مدفعيتي إلى هناك مع مصفحة لاقامة مركز مراقبة متقدم أثناء الليل.

«أصبح كل شيء جاهزاً لهجوم الغد: من المحتمل أن يكون هذا آخر عملٍ نقوم به، وقد نصيب شيئاً من الحظ غداً. أود فعلاً، للمرة الأخيرة، أن أوجه لهم ضربة تفعل شيئاً ما. إن مخططي قابل للتحقيق، ويجب ان يوقفهم في وقت معين. ولكنني لا أرى أننا باقون هنا وقتاً طويلاً. إنها مسألة وقت فقط، ولا بد من شدِّ الرحال يوماً ما... إن قدرتهم كبيرة بحيث إننا لا نستطيع الصمود إلى ما لا نهاية. يبدو أن الجنوب قد انتهى، ولا يمكن ان يصل إليه أي دعم إضافي. لقد تكلمنا كثيراً عن تكتيك العصابات عبر الحدود، ولكن لا يوجد من هو متأكد من إمكانية القيام به. بعد انسحابنا سيتوقف كل شيء على السياسة الزائيرية. يتردد معظم قادتنا في المجازفة بأرواح إضافية، ويقال إننا نقاتل من أجل قضية خاسرة، يخجلني ويثيرني فعلاً غياب الدعم من جانب العالم الحر؛ إنني أتمزق غيظاً كلما فكرت في هذا...

«لن ينسى عدد منا: المدعوين «مايك»، و«ماك» و«شارلي» والبرتغاليين، ولا جميع الذين ماتوا من أجل لا شيء؛ أما ذلك القذر «كالان»، فليحترق بنار جهنم؛ لم أكن أعتقد أبداً أنه يمكن لرجل أن يسر لهذه الدرجة بعمليات القتل...».

ماذا استطاع «كالان» ورجاله أن يفعلوا في غضون ذلك، لتبرير غضب هذا الرجل الغامض الذي كان ينتمي دون شك إلى المستويات العليا في القيادة؟ في تلك الفترة، كان لا بد من التمييز بين حقلين مختلفين للعمل: الأول حول «سان سالفادور» نفسها، والآخر بالقرب من «ماكيلا دو زومبو» وإلى جنوبها. لنستعرض أولاً ما تقدمه رواية «كالان» كما كتبها بنفسه بشكل مناسب، والتي تعتبر موجهة على الأرجح إلى الضابط المكلف باستجوابه):

«سيدي

«عندما تلقيت الأمر بالتوجه إلى «ماكيلا»، بعد أن سقطت «دامبا» (الواقعة على مسافة ١٠٠ كم جنوباً) في أيدي الأعداء، لم يكن معي سُوى عشرة جنود إنكليز دائمين للمناورة على الجبهة. لم نتوقف منذ حوالى أسبوعين عن القيام بدوريات لنكون على

اطلاع على وضع العدو في كل لحظة. وهكذا كنا في حالة استنفار دائم. ولو أن العدو اكتشف ضعفنا لكان سحقنا في ليلة واحدة. كان الرجال في حالة احباط وإعياء، غير أنهم لم ينفروا من العمل لأنهم كانوا محترفين. طلب منا «هولدن روبرتو» ان نصمد بأي ثمن، ووعدنا بالتعزيزات. كان جميع الرجال في الجبهة ينتظرون إذن وصول التعزيزات، التي من شأنها إنقاذنا وربما تغيير الوضع بكامله والسماح لنا بالانتقال إلى الهجوم.

«وصلت التعزيزات المنتظرة بعد يومين. وبعد أن تناولوا وجبة طعام وفنجاناً من الشاي وأخذوا قسطاً من الراحة، تجمعوا أمام مركزنا في «ماكيلا». تفحصتهم بسرعة، ولاحظت بينهم رجلين أكبر سناً من الآخرين، كان عمرهما يناهز الخمسين. سألتهما عن بيان خدمتهما: لقد خدم كل منهما حوالى ٢٠ إلى ٢٥ سنة في أفواج مشهورة؛ بعد ذلك انتقلت إلى التفاصيل كأسلوب روتيني معروف لتكوين فكرة عن كفاءتهما. قلت لهما بأني سعيد جداً بأن يهتما بالشؤون الإدارية[٢]. لقد كانا رقيبين - أولين من ذوي الكفاءات العالية. قلت للآخرين بأني مسرور جداً لوجودهم في سريتي، ثم بدأت أعرض عليهم جميع مبادئي والأنظمة الواجب التقيد بها. فقد كنت أتوخى انضباطاً صارماً؛ وزيادةً في التركيز على هذه النقطة بالذات، أخبرتهم بأنني لا أريد أن اسمع بكلمة «مرتزق» من الآن فصاعداً؛ فهم جزء من وحدة نظامية، والنظام هنا ذو أهمية بالغة، نظراً لأن الإغراءات قوية جداً. كذلك ركزت جيداً على مسألة ان كل من يحكم عليه بأنه مذنب بخرق النظام - كانت القوانين هي نفسها المطبقة في الجيش البريطاني باستثناء عقوبة الإعدام شنقاً - يعدم رمياً بالرصاص. ثم أردفت قائلاً: كل من لا يقبل بهذا النظام، يستطيع الذهاب فوراً»، فلم يتحرك أحد.

«بعد ذلك عرضت عليهم الموقف بالتفصيل: وضع العدو، حجم قواتنا في الوقت الحاضر، أنواع الأسلحة التي يمتلكها العدو، والقليل الذي نمتلكه نحن. كما شرحت لهم نيتي بمهاجمة الدبابات والتكتيك الذي رسمته، أي مجموعات إغارة صغيرة تتسلل عميقاً خلف الخطوط العدوة. وما أن عرضت لهم المخطط الذي رسمته، حتى أظهروا فجأة اهتمامهم.

«ثم بدأت أسأل كل واحد من الرجال لأتعرف على قدراتهم: من أين أتوا، من

---

(٢) تم فيما بعد تحديد هوية هذين الرجلين، انهما «بريان بوتشر» و«كين ايتكين». لقد نجا الاثنان، وسنعثر عليهما في فصل لاحق، حول «نشاطاتهما» اللاحقة في لبنان.

أية كتيبة و. . . (بعض الكلمات غير المقروءة). في ذلك الوقت بدأوا بالاحتجاج، فقال لي بعضهم بأنهم لم يتوقعوا مهاجمة العدو بهذه السرعة، وخاصة مهاجمة الدبابات، وأن ذلك لا يبدو بالنسبة لهم شيئاً ذا قيمة فعلاً. عندئذ سألت عما جاؤوا يفعلونه هنا إذن، فنظروا إليّ بدهشة قائلين بأنهم ظنوا أن الأمر سيكون مختلفاً. وضعت الذين لا يريدون الذهاب إلى الجبهة في ناحية ، والذين يريدون في ناحية أخرى.

«وصل في ذلك الوقت جندي يحمل رسالة من الرئيس «هولدن روبرتو»، تقول ان العدو اخترق جبهة «تومبوكو» على جانبي الأيمن، ويطلب مني أن أذهب فوراً إلى هناك لأيقاف تقدم القوات.

«كشفت للرجال مضمون الرسالة، وأمرت ان يستعد عشرون رجلاً للذهاب بسرعة مع مدفع مضاد للدبابات من عيار ١٠٦ملم. قلت للرجال الذين لا يريدون الذهاب إلى الجبهة أن ينتظروني هنا، ومن الخير لهم ان يقوموا بعمل مفيد وان يشرعوا بتنظيف الأسلحة في المستودع. قبل الذهاب، أعطيت الأمر إلى الرقيب الأول «سامي كوبلاند» بالانطلاق للبحث عن الدبابات مع بقية رجالي، وعددهم حوالى عشرين. لأنه إذا تمكنوا من الاقتراب من «ماكيلا» دون مقاومة، استطاعوا القيام (كلمة غير مقروءة، وربما «باختراق») باتجاه مواقعنا، وهذا ما فعلوه. . .».

أكدت هذا التقرير إفادات العديد من المرتزقة، خاصة إفادات أولئك الذين وصلوا مع المجموعة الثانية المنطلقة من لندن، والذين وصلوا إلى «سان سالفادور» على دفعتين متتاليتين، الأولى في ٢٩ كانون الثاني والثانية في ٣٠. أرسل أول فريق غادر لندن، والذي كان فيه «باركر» و«ساوندرز» والآخرون إلى «سانتو أنطونيو دو زائير»، ووزع الباقون بين «سان سالفادور» و«ماكيلا». وقد ذكر «كيفين مارشان» هذه الرحلة على طريق «ماكيلا» في ليل ١ و٢ شباط. غرقت شاحنة - صهريج «بدفورد» في الوحل، وكذلك شاحنة أخرى «حُملت أكثر مما ينبغي من مؤونة القتال». أمضوا الليل على الطريق، وباكراً في صباح اليوم التالي ظهرت شاحنة أخرى وسيارة لاندروفر آتيتان من «ماكيلا». كان الرقيب الأول «سامي كوبلاند» في سيارة اللاندروفر «يرافقه رجل متوسط القامة أسود الشعر يحمل بندقية آلية كتلك التي تستعملها «ق.م.ش.ت.أ»، ومسدساً. كان هذا هو العقيد «كالان». إنها المرة الأولى التي أراه فيها، كان خارجاً عن طوره. . .».

سحبت الشاحنة «بدفورد» التي وصلت آنذاك من الوحل، وبعد أن تم إفراغ

البنزين من خزان الشاحنة الأولى في خزان الثانية، تابع «مارشان» بقية الطريق في اللاندروفر مع «كالان» و«كوبلاند»: «كان العقيد «كالان» يتناقش في الطريق مع الرقيب الأول «سامي كوبلاند» ويعلق على «أكياس البراز» التي أرسلوها إليه، والتي عليه أن يجعل منها «مغاوير قتلة». عندما وصلنا إلى «ماكيلا»، جرى وضعنا في ثلاثة صفوف مستقيمة، ثم سأل «كالان» كلاً على حدة عمَّن جنَّده ولماذا يعتقد أنه هنا. عندما جاء دوري، قلت إني أتيت هنا كمدرب وأني هنا لأكسب المال، وان «جون بانكز» هو الذي حدثني عن ذلك. بعد أن سأل جميع الرجال، بقي منهم حوالى عشرين رجلاً يصطفون في رتل منفصل. كان هؤلاء هم الذين لا يريدون القتال. أما الباقون فكانوا مصممين على القتال؛ وقد لاحظت أن معظم هؤلاء من المظليين السابقين أو من جنود (س. أ. س) (S.A.S) سابقاً. عندما صرفونا، قال لنا «كالان» أننا «أكياس من البراز»، وأنه كان يجب ألا نكون هنا، وانه سيرسلنا إلى انكلترا، وأن «بانكز» سيسمع عنا. ثم توجه نحو الآخرين وقال لهم أن يأخذوا منا كل ما نلبسه، فانتزع البعض سراويلنا، والبعض الآخر تجهيزاتنا، ثم أمرنا «كالان» بأن نبقى هنا حتى يتمكن من ايجاد الوسيلة لإعادتنا؛ بانتظار ذلك، ما كان أمامنا سوى أن نغتسل ونأكل. . . بعد قليل، قاد «كالان» رجاله، وذهب من «ماكيلا» إلى حيث لا أدري. . . ».

أكد «أندرو ماك كينزي»، الذي وصل مع «باركر» في المجموعة الأولى، والذي أرسل إلى «ماكيلا»، أنه لم يحدث أي شيء قبل استلام «كالان» رسالة «هولدن روبرتو» المستعجلة. كانت مجموعته تمضي الوقت في نصب الأفخاخ وزرع ا لألغام وتحضير مواقع التراجع حول «ماكيلا»، مع القيام ببعض دوريات الاستطلاع.

في ليل ٢ شباط، وعلى حد قول «مارشان»، وصلت إلى ماكيلا عربة مصفحة مليئة بالمرتزقة. روى هؤلاء بأنهم آتون من الجبهة، وان دبابات «ق. م. ش. ت. أ» لن تتأخر عن الوصول إلى «ماكيلا».

«لم يدر الرقيبان («ايتكن» و«بوتشر») ما يفعلانه بنا؛ كان «كالان» قد حظر عليهما تسليمنا أية أسلحة. إلا أنه قال لهما انه في حال الضرورة هناك شاحنتان ولاندروفر جاهزة للذهاب إلى «سان سالفادور».

«قالا لنا ان بوسعنا الصعود إلى الشاحنات ومغادرة المكان إذا وصلت دبابات «ق. م. ش. ت. أ» ووزعا على البعض منا بنادق آلية وعلى البعض الآخر قاذفات صواريخ م. ٧٦. شاهدنا في تلك الليلة أنواراً تقترب، فصعدنا في الشاحنات، كما أشار

علينا بذلك الرقيب الأول، ثم انتظرنا بعض الوقت. كان بوسعنا أن نرى من مكاننا سلسلة من الأنوار، فجأةً سمعت طلقات نارية أعقبها انفجار. كان أحدنا قد أطلق قذيفة م / د باتجاه الأنوار من سطح الشاحنة التي ما لبثت أن أنطلقت بنا تسابق الريح . . . ».

وعلى حد قول «باري فريمان»، وهو مرتزق آخر نجح في العودة إلى انكلترا، إن عربة اللاندروفر التي يتنقل فيها «كوبلاند» قد استُهدفت عمداً؛ بعد ذلك هرب المرتزقة الذين لا يريدون القتال ـ باتجاه حدود زائير، مع أكبر كمية من الوقود والمؤن المتبقية في قاعدة «ماكيلا». ويؤكد «ماك كينزي» انه عندما اكتشف غياب شاحنة المؤن والرجال، كلفت مجموعته بمحاولة استعادتهم:

«التقينا في الطريق بـ «كالان» وهو عائد. شرحنا له ما حصل فقال: «انهم على الطريق على مسافة أبعد بقليل»، وشرح لنا بأن مجموعة الفارين قد روت له أن الكوبيين والأنغوليين هاجموا «ماكيلا»، واجتاحوا المواقع الأمامية ثم اضطروا إلى التراجع. تمكنا جميعاً من اللحاق بالفارين، وعاد الجميع إلى «ماكيلا» حيث أمروهم في المعسكر باخلاء جيوبهم وبالوقوف صفاً واحداً إلى الحائط، وهم باللباس الداخلي. في تلك اللحظة سأل «كالان» من الذي رمى بقاذف الصواريخ؟ تقدم واحد منهم خطوة إلى الأمام قائلاً: «أنا». حينئذ صرخ «كالان» بأنه لا يعرف إلا قانوناً واحداً في هذا البلد، وأن هذا القانون هو قانون المسدس، ثم أرداه قتيلاً . . . ».

وعلى حد قول «مارشان، صرخ «كالان»: «كدت تقضي على مجموعة من رجالي»، ورمى ثلاث طلقات ملوحاً بمسدسه وهو يصرخ: «هذا هو القانون الوحيد هنا».

أصابت الرصاصات الثلاث الرجل في رأسه، الأولى في جبهته والاثنتان الأخريان في صدغه الأيمن وذلك في الوقت الذي كان يهوي فيه أرضاً. بعد الطلقة الأولى وقع مستنداً إلى حائط البستان إلى جانب المبنى الذي يستعمل كمعسكر للجميع. بعد ذلك مباشرة طلب «كالان» سائقاً. تقدمت بسرعة خطوة إلى الأمام. وقام بنفس الحركة أربعة رجال آخرين ممن رفضوا القتال سابقاً، عندما طلب «كالان» أربعة متطوعين للقتال. عرضت نفسي كسائق، لأنني كنت متأكداً من أنني سأقتل إن لم أفعل ذلك بطريقة أو بأخرى. بعد أن تقدم خمسة منا خطوةً إلى الأمام، التفت «كالان» نحو الرقيب الأول «سامي» وأمره بأن يصعد بقية المجموعة إلى إحدى الشاحنات ليقوم «بتصفيتهم». عندئذ

قال أحد الخمسة لـ «كالان» ان له صديقاً في هذه المجموعة، فسمح له «كالان» بالخروج. لم استطع، مع الأسف، أن أفعل الشيء نفسه مع «بروك» و«موت» لأنني ما كدت أتقدم حتى أرسلني «كالان» إلى مكان آخر...». (كان «بروك» و«موت» أفضل أصدقاء «مارشان»، وهو الذي اقنعهما كليهما بالمجيء).

يدعي «كالان» في إفادته المخطوطة بيده أنه عندما ذهب إلى «سان سالفادور»، بعد تلقيه الرسالة المقلقة من «هولدن روبرتو» سار مدة خمس ساعات تحت سيل من المطر ليكتشف لدى وصوله أن الوضع ليس «سيئاً كما كان متوقعاً». وعلى حد قوله، فان أحدهم في «تومبوكو» «خاف قليلاً وقدر أن الوضع خطر أكثر مما كان عليه». لذلك قفل «كالان» راجعاً على أعقابه نحو «ماكيلا». والتقى، قبل ٢٠ كلم من هدفه، بطليعة الهاربين الذين أخبروه أن «ماكيلا» سقطت تلك اللحظة، وأن هناك «عشرين دبابة وانتشاراً كثيفاً للمشاة». حصل ذلك في الثالثة من صباح ٣ شباط. قرر «كالان» نشر رجاله ـ المؤلفين بغالبيتهم من الهاربين ـ وتوزيعهم بحيث يشكلون كميناً فيما لو قررت الدبابات السير إلى «سان سالفادور». ومع مطلع الشمس أرسل «كالان» دورية إلى «ماكيلا» لتستطلع وضع «العدو»، وما حصل لباقي أفراد سريته. في غضون ذلك كانت تجري استعدادات دفاعية، وقرابة العصر، رجع «كوبلاند» وأخبره أن مرتزقة أطلقوا النار عليه. جمع «كالان» جميع رجاله وعاد إلى «ماكيلا»، حيث أكد أنه «أجرى تحقيقاً» ليعرف ما جرى. قال:

«روى لي الرقيبان ـ الأولان ان المجموعة (المؤلفة ممن رفضوا القتال) اجتمعت وقررت العصيان وسلوك طريقها الخاص والقيام بما (كلمة غير مقروءة) وتوضيح هذه (كلمتان غيرمقروءتين). ودلني الرقيب الأول على الرجل الذي دبر كل ذلك.

«كنت أتوقع أن يكونوا أدركوا، في هذا الوقت، خطورة الوضع الذي تورطوا فيه، كما تمنيت أن ترجح كفة الحس السليم.

«لذلك سألتهم مرة أخرى إذا كانوا يقبلون بالذهاب إلى الجبهة. خرج ستة منهم من الصفوف، وبقي الآخرون ساكنين. شرحت لهم بأنه في الجيش البريطاني يشنق الهاربون والمتمردون، وأنهم هنا يموتون رمياً بالرصاص.

«بدا انهم يعتقدون بأنني كنت أمزح معهم؛ وقد ظهر ذلك بوضوح على وجوههم. لم تكن كل هذه المغامرة، بالنسبة لهم، إلا مسرحية مضحكة. قمت بقتل

محرض المجموعة وكلفت رجال سريتي باقتياد الآخرين إلى نفس المصير.

١٤ - ٣ - ٧٦، التوقيع ك. (C) جورجيو».

وإليكم كيف برر «كالان» إعداماته في اعترافه المشوش الذي أدلى به في المحاكمة للإجابة عن بعض الاسئلة التي طرحها عليه رئيس المحكمة:

«لماذا قتلتُ هؤلاء المرتزقة؟ ها هو السبب: الكمين هو الكمين. لا يمكن لرجال ذوي سنوات من الخبرة أن يبالغوا عندما يتعلق الأمر بكمين. إن أولئك الذين تعرضوا في سيارتهم للكمين كانوا جميعهم أصدقائي. كنا معاً في الجبهة منذ زمن طويل...».

في الإفادة الأولى التي أدلى بها «ماك كينزي» بصدد هذه الإعدامات، أكد ببساطة أن «كالان» و«كوبلاند» أمرا باصعاد الثلاثة عشر (الذين رفضوا القتال) إلى إحدى الشاحنات مع «آف» و«ماك كينزي»، بينما قام «كوبلاند» ومرافقوه الثلاثة الذين كانوا في اللاند روفر الذي «أطلقت النار عليه» باللحاق بالشاحنة. وضع في الشاحنة أيضاً جثمان الجندي الذي قتله «كالان» - والذي يبدو أن المتهمين لا يعرفون اسمه، ولكن يظهر أنه كان مظلياً سابقاً. وقد ذكر «ماك كينزي»: أن الجميع ترجلوا من الشاحنة وأنزلوا إلى أحد الأودية حيث قتلوا». «كان من بين الذين أطلقوا النار «كوبلاند»، و«برودي» والميكانيكي، ورجل يدعى «كريس». كان هناك رجلان آخران لا أعرف اسميهما. بعد ذلك عدنا إلى المعسكر.».

عندما مَثُل «ماك كينزي» أمام القضاة، قُرئت رواية الإعدامات كما قدمها «كريس دمبتر» أثناء برنامج بانوراما من (B.B.C)[٣]. وسألوه ما إذا كانت صحيحة:

«أجاب: نعم، حصلت الإعدامات في هذا الوادي. أمرونا بفتح النار، وهذا ما فعلناه. وأطلقت النار أنا أيضاً.

- هل ماتوا فوراً ؟

- أعتقد».

في الحقيقة، لم يقتل أي واحد فوراً. لقد توجب الاجهاز عليهم واحداً واحداً. كان «باري فريمان» من بين أولئك الذين أقروا بأنهم أطلقوا «رصاصة الرحمة»، وهذا ما يفسر صعوبة الإيهام بأن ضحايا هذه المجزرة كانوا مذنبين فعلاً بجرم العصيان. وكانت

---

(٣) راجع بهذا الصدد الفصل الرابع.

روايته للأحداث مرفوضة تماماً من قبل أولئك الذين تمكنوا من العودة. أما أكمل رواية وأكثرها اقناعاً (والتي أكد جوهرها بعض المتهمين والناجين) فهي رواية «كيفين وايريتي» (Devin Whirity)، مظلي سابق تمكن من العودة إلى انكلترا. بعد وصفه للمشهد الذي قام «كالان» خلاله بصف عناصر الفريق الانكليزي الثاني على ثلاثة صفوف، وسأل كل واحد منهم إذا كان يريد أن يقاتل أم لا، أكد «وايريتي» أنه كان هو وصديقه «داف بادين» في مجموعة الذين لا يريدون أن يقاتلوا.

«التفت كالان، بعد أن انتهى، نحو الذين قبلوا بأن يقاتلوا وقال لهم: «خذوا منهم (من الذين رفضوا أن يقاتلوا) كل ما يعجبكم: تجهيزات، سجائر، ساعات، خواتم، بوسعكم أن تأخذوا كل ما تريدون». اقتربوا. أخذ أحدهم بنطالاً قصيراً، وتوجه نحو رجل من «مقاسه»، قائلاً له: «انه بنطالك، وأخذه منه. وكان مع البعض الآخر جزمات ليست من قياس أرجلهم، فتدبروا أمرهم مع غيرهم. كان الشيء الوحيد الذي أخذوه مني، ساعة أهدتني إياها زوجتي. أخذوا كل ما يريدون. لم يكن باستطاعتنا القيام بشيء. كنا نقف في صف مستقيم عندما ألتفت إلينا «كالان» وقال لنا، وهو يشير إلى مجموعة من السكان المحليين: «أن هؤلاء الأوغاد زنوج، ومع ذلك فهم يتبعونني في كل مكان».

«جمع الرجال الذين اختاروا القتال، وأصعدهم في شاحنات وطلب منا أن نبقى هنا، تحت حراسة مشددة. بقينا مع رجل يدعى (بوتش) «بريان بوتشر»، و«كين اتكين» الذي استلم القيادة. كان الرقيب الأول «كوبلاند» هو الذي أعطاهم التعليمات. كان «اتكين» رقيباً ـ أول، و«بوتش» مديراً للمقر.

تصور «بوتش» انه يجب وضعنا جميعنا في مكان واحد أشبه بمستودع.

«قرر الرجال الذين كانوا معنا هناك الهرب مع حلول الظلام: كنا متأكدين مما كان «كالان» ينوي ان يفعله بنا. منذ ذلك الوقت، كان بيننا من يعتقد بأن «كالان» من النوع الذي سيقتلنا. وضعنا «بوتشر» و«اتكين» في مبنى اتضح أنه مستودع الأسلحة، وكان ذلك لمصلحتنا. قلت للرجال، عندما كنا وحدنا: «اختاروا قطعة سلاح واحتفظوا بها في متناول يدكم. فإن حصل شيء تناولوها وأبدأوا بالرمي عبر الأبواب والنوافذ». كان مستودع الأسلحة عبارة عن بناء من الخشب يستند إلى حائط من الآجر، وهذا ما يمكنه ان يقدم لنا بعض الحماية. قضينا الوقت طيلة النهار في مراقبة مجيء السيارات وذهابها. جاء إلينا رجل طويل الشعر، وقال لنا انه يعطينا بوصلة إذا أعطيناه مالاً. أعطيته المال،

والبعض الآخر أعطاه سجائره، ثم عاد بالبوصلة. ذهبنا فيما بعد إلى القيادة العامة محاولين ايجاد الطعام، وفي ذلك الحين وصل «كريس دمبتر». أخبرنا أنه آت مباشرة من موقع أمامي وهو كمين قرب «دامبا»، وبأنه رأى الكوبيين يتجهون باتجاهنا. وقال بأنه سيحاول العودة مع حلول الظلام، ولكن إذا رأينا شيئاً ما آتياً من الطريق من تحت، فإن ذلك لا يمكنه أن يكون إلا الكوبيين. وروى ذلك لكل من «بوتشر» و«اتكين». وقال، على حد ما أذكره، أنه لا يوجد في هذا المركز الأمامي سوى عدد صغير جداً من الرجال، وأضاف: «لن أستطيع أبداً الاحتفاظ بهم»، وكان يريد التحدث عن الكوبيين.

«سيقتلوننا وسيصلون إلى هنا. إنهم يسيرون مباشرة نحو «ماكيلا». ولن يمكنكم الذهاب إلى أي مكان. كل ما يمكنكم أن تفعلوه هو البقاء هنا بانتظار وصول الكوبيين أو التقدم معنا إلى الأمام من أجل محاولة إيقافهم». وبما أن أحداً لم يشأ الذهاب معه، قال «حسناً»، ثم استدار نحو «بوتشر» و«اتكين» وقال لهما: «إذا لم أرجع هذه الليلة على الطريق، وإذا رأيتم شيئاً، فهذا لا يمكن انٍ يكون إلا دبابات وجنوداً كوبيين يدعمهم الطيران. »، ثم ذهب على هذا الأساس. كانت الساعة تقارب الرابعة بعد الظهر عندما لاحظنا ان «بوتشر» و«اتكين» قلقان جداً. كان يجري شيء ما يعرفانه. ولكنه كان من المستحيل علينا معرفة طبيعة هذا الشيء. وصل جنود برتغاليون وزنوج، ووضع في كل وقع استراتيجي برتغالي أو زنجي. كما كان هناك رجال للمراقبة في الطرف الآخر من المعسكر. كانوا يراقبوننا عن كثب؛ وعند حلول الظلام، جاءونا بقليل من الطعام؛ كنا دائماً في مستودع الأسلحة، مستعدين للهرب. جاء «بوتشر» وأمرنا جميعاً بالخروج وبالنزول إلى الخنادق. ومن هناك، كان بوسعنا أن نرى الطريق الذي يتعرج صاعداً إلى بضعة كيلومترات حتى التلال. صعد «بوتشر» و«اتكين» في لاندروفر، وصعدت أنا و«بايدن» معهما؛ كنا نغطيهما ببنادقنا بينما كانا يقومان بجولة في البلدة. قلت فجأة: «ايه! انظروا هذا الضوء». رأيت سيارة تنزل من التلة، وهي بضوء واحد، ثم سيارة أخرى، وثالثة ورابعة ثم ارتفع العدد إلى تسعة تقريباً. لم يكن ذلك يعني بالنسبة لي إلا أمراً واحداً: فالدبابات لا تشعل إلا ضوءاً واحداً أثناء المسير في الليل. تساءل أحدنا إذا لم تكن هذه دورية «دمبتر»، إلا أن واحداً آخر أكد بأن الآليات التي تسير على دواليب تستخدم المصباحين. وقال: «هذه دبابات». هبَّ الهواء فجأةً، وظن الجميع أنهم يسمعون أصوات سلاسل الدبابات. هنا لم يبق مجال للتردد أمام «بوتشر» و«اتكين»، فقالا: «شغلوا المحرك!». وقبل ان نتمكن من الحراك سمعنا هدير محرك، ورأينا سيارة تمر بسرعة جنونية. كان مصباحاها منارين. قلت حينئذ: «انها دبابات فعلاً، وهذه سيارة

استطلاع كوبية». كنت أمزح أنا و«داف» ونحن نفكر كيف كنا قبل خمس دقائق سجناء، وها نحن الآن نحمل السلاح وسنقاتل. كانت السيارة التي رأيناها في طريقها إلى اجتياز تلة صغيرة باتجاه «ماكيلا». وسمعنا انفجاراً، فقال «اتكين»: «لنهرب...». قفزنا من السيارة. ارتجت السيارة خلفنا وبدأ الجميع بالهرب. نزلنا الطريق مخترقين أحد الحواجز، بينما قام الآخرون بالالتفاف حوله، ودخلوا في الغابة. تعطلت إحدى السيارات، فصعد ركابها في السيارات الأخرى. وانفجرت قذيفة خلفنا تماماً. اعتقدنا أن ذلك لا يمكن أن يكون إلا الكوبيين، فتابعنا الانحدار في الطريق باتجاه «سان سالفادور». توقفنا عند مدخل إحدى القرى: فصادفتنا دورية آتية من الاتجاه المعاكس. أمرنا قائد الدورية بالاصطفاف على نسق طوال الطريق. كان يعرف تماماً مع من يتعامل؛ فنحن الرجال الحقيرين الذين لا يريدون ان يقاتلوا. قلنا لأنفسنا: «هذه المرة نحن بحال جيدة». معنا أسلحة ونحن على استعداد لاستخدامها. وفي هذه اللحظة رجع «كين اتكين». كان «اتكين» هو الذي بدأ كل شيء، وإذا رأيته يوماً، ابن كذا (fils de pute) فسأخنقه بطيبة خاطر. بوسعك أن تقول له ذلك إذا رأيته يوماً (كان «كيفين وايريتي» يتحدث إلى الصحفي «فرانك برانستون»). ولست الوحيد الذي سيفعل ذلك، بل هناك «داف بايدن» أيضاً، وجميع الباقين. رجع «اتكين» هذا، الذي لعب دور البطل، وصاح: «الجميع خلف الأكواخ وفي الغابة!». ظننا جميعنا أن الكوبيين وصلوا، ودخلنا في الغابة.

«بعد بضع دقائق ظهر «اتكين» مجدداً وبدأ بالصراخ والزعيق: «إذا لم تخرجوا جميعكم من هناك في ثلاث ثوانٍ، سأبدأ باطلاق النار. واحد... اثنان... ثلاثة»، وبدأ باطلاق رشقة صغيرة. قلت في نفسي بدأت اللعبة، لا بد أنه يقوم بحيلة ما. لقد وقعنا بين يديه. عند ذلك خرجنا من الغابة ووقفنا في الصف. قال لنا «اتكين»: «القوا أسلحتكم أرضاً، هناك مجموعة من الأسلحة مصوبة عليكم الآن: رشاشات ومجموعة من الأسلحة الثقيلة». ووجهت علينا كافةمصابيح السيارات، فكان ذلك يبهرنا. قلنا لأنفسنا: «وقعنا هذه المرة». كنت أنا و«داف بايدن» نتماسك بالأيدي، ولا نتفارق كان الخوف الرهيب ينتابنا. وقّع أحد الرجال. كان التوتر أقوى منه. لم يقل شيئاً، بل سقط. كان ذلك مخيفاً جداً لأننا كنا نعرف تماماً ماذا سيحصل».

أشار «وايريتي» بعد ذلك إلى مرتزق آخر «طويل وقوي، وملتحٍ»، لم تُعرف هويته بعد؛ ويظهر أنه كان أعلى رتبة من «اتكين»، لأنه هو الذي بدأ باعطاء الأوامر:

«صعدنا جميعنا إلى السيارات، ونزلنا الطريق. لم يصل «كالان» إلا فيما بعد. قال له الرجل الطويل الملتحي، اننا فارون وأننا حاولنا الهرب من «ماكيلا». وتقدمنا على

الطريق لننصب كميناً: كان ذلك من أجل الكوبيين المفترض أنهم وصلوا إلى «ماكيلا»، أعطونا سلاحنا من جديد، وكان الجميع مستعدين للقتال. كمنّا جميعنا بانتظار الكوبيين. كنا جميعنا نستعد لمقابلتهم.

«ظهر «كالان» وصرخ: «اصعدوا في الشاحنات! باتجاه «ماكيلا!» ثم قفلنا راجعين. عندما ترجلنا من السيارات، رأينا ذلك المدفع الكبير وسدنته من المرتزقة البرتغاليين) وقد صوب علينا. وضعونا على نسق بمحاذاة الحائط، وصرخ «كالان»: «انزعوا ملابسكم جميعاً».

«لم يكن الرجال ينزعون ثيابهم بطريقة واحدة. بدأ البعض بنزع قمصانهم، وبدأت أنا بخلع جزمتي. كنت منحنياً لأخلعها عندما اقترب «كالان» والمسدس في يده. وسأل: «من أطلق النار على الشاحنة؟». قال الرجل الواقف إلى جانبي: «هذا أنا، سيدي العقيد».

«في تلك اللحظة، كنت ما أزال منحنياً إلى الأمام. أطلق «كالان» رصاصة على فخذ الرجل (لقد انتزع ركبته، على حد قول شهود آخرين)، فأحسست بالدم وببعض قطع لحم الفخذ تلطخ وجهي. وقع الرجل مستنداً إلي وقال لي: «ساعدني يا «كيفين»»، فدفعته عني ليقع في الاتجاه المقابل مستنداً إلى الحائط؛ عاد «كالان» فأطلق النار على جسمه ورأسه، ثم أجهز عليه. (يؤكد شهود آخرون أن برتغالياً هو الذي أجهز على الضحية «دافيد ويلمان» بقطع عنقه).

«لحق «كالان» «بكوبلاند» وقال له: «هل جربت الرشاش قبل الآن؟». رأيت «كوبلاند» ينظر إلي. فقال لي «كالان»: ايه، انت أيها المظلي، هل انت مستعد لأن تقاتل؟». قلت: «نعم، سيدي العقيد». فقال لي: «اخرج». قلت وأنا أشير إلى «داف بايدن» و«هذا، انه جندي قدير». أمره «كالان» بالخروج من الصف. وقال آخرون انهم يريدون بكل طيبة خاطر أن يقاتلوا، فأخرجهم «كالان» من الصف، كان عددنا حوالى نصف دزينة، من ضمنهم أنا و«داف». وأمر الآخرين بمتابعة نزع ثيابهم، وعندما أصبحوا جميعهم بالثياب الداخلية، أمرهم بالصعود إلى الشاحنة. ثم استدار نحو «كوبلاند» قائلاً له: «انت تعرف ما بقي عليك أن تفعله». وأنطلقت الشاحنة تتبعها سيارة الجيب، وعليها الرشاش المصوب إلى الشاحنة».

يروي «باري فريمان» في روايته كما نشرت بتوقيع «ستيوارت تندلر» في التايمز في ١٤ شباط، والتي كانت ضمن الوثائق المجمعة من أجل المحاكمة، أن «كالان»، بعد ان

قتل أول رجل، «قال للسيد «كوبلاند»: خذهم خارج المدينة. وأنت تعرف ما يجب ان تفعله بهم!». فقهقه «كوبلاند»، ثم أمر المجندين بنزع ثيابهم، وأضاف: «كان عليكم ان تقولوا أنكم تريدون أن تقاتلوا، لانكم ستموتون في غضون خمس دقائق».

«خرج المجندون ومفرزة الإعدام من المدينة، وساروا مسافة كلم واحد يتبعهم المرتزقة البرتغاليون الذين نصبوا مدفعاً عيار ٥٠ ملم على الجيب. أمر المجندون بالوقوف في الصف إلى جانب الطريق. وفي الحال، خفضت نسبة دخول الزيت في بندقيتي الرشاشة حتى تتعطل. وأثناء نزولي من اللاندروفر أطلق «كوبلاند» من بندقيته ـ الرشاشة رشقة مزقت على الفور ثلاثة أو أربعة رجال، فبدأ الآخرون بالركض، بدل السيد «كوبلاند» مخزن بندقيته ورشهم، كان يصيبهم في الفخذين والظهر والأكتاف. ولم يمت أحد فوراً. أمرونا أن ننتشر ونمشط الوادي ونطلق النار على جميع الذين ما زالوا أحياء. كان البرتغاليون خلفنا والسلاح بأيديهم، فلم يكن لدينا أي خيار اذن. كنا جميعنا مجبرين على ان نقتل رجلاً واحداً على الأقل، بأن نطلق الرصاص على رأسه، ولكننا كنا نجهز عليهم رأفة بهم. كانوا جميعهم يحتضرون. كانت ذراع وكتف الرجل الذي أجهزت عليه تتدليان. أما ركبته اليمنى والقسم الأسفل من فخذه فكانا معلقين بأطراف العضلات فقط. كانت بندقيتي الرشاشة ما زالت معطلة، غير ان السيد «كوبلاند» صوب رشيشته نحوي وأعطاني مسدسه قائلاً: «أطلق النار عليه»، وهذا ما قمت به؛ بعد ذلك أحسست بحزن شديد. مات، فيما بعد، رجلان ممن أطلقا رصاصة الرحمة، في كمائن نصبها العدو...».

أما «فريمان» فقد قفز، بعد ذلك، حسب إفادة العديد من المرتزقة الآخرين، من اللاندروفر، وأدعى أنه كسر عموده الفقري، وتوصل بذلك إلى إنقاذ حياته. شكل «كالان» بعد الإعدامات مباشرة مجموعة انقضاض كان عليها أن تسلك طريق «ماكيلا» ـ «دامبا». وروى «كيفين مارشان» ما حصل معه ومع خمسة من الناجين، بعد أن أعطوه لباسه العسكري من جديد:

«بعد أن لبسنا ثيابنا من جديد (الستة الناجون منا)، ذهبنا لمقابلة «كالان»، فطلب مني أن أقود الشاحنة الأولى، وأمرنا بالسير على رأس الرتل، وأضاف أنه «إذا كنا رجالاً يمكننا أن نتدبر أمرنا». عندما عاد الرقيب الأول «سامي كوبلاند» (من الإعدامات) صعدنا في شاحناتنا وذهبنا.

«كنت سائق الرقيب ـ الأول «سامي». وكان مجموع الشاحنات خمساً. عندما

مررنا قرب الوادي، قال لنا الرقيب ـ الأول أن بوسعنا رؤية رفاقنا إذا انحنينا، ثم قال: «لا تسدد هذا السلاح إليَّ وانزع من ذهنك فكرة قتلي أنا والعقيد الذي في الخلف، لأننا إن لم نصل إلى هناك ستموتون جميعكم رمياً بالرصاص. إذن انتبهوا جيداً إلينا نحن الاثنين»، ثم بدأ بالضحك؛ عند ذلك بلغ بي الحنق أشدَّه حتى كدت أبكي غيظاً. مررنا على طول المكان الذي أشار إليه، فنظرت في الوادي على يساري فرأيت جثثاً لم يتم دفنها بعد. كان هناك ما مجموعه أربعة عشر قتيلاً أجهل اسماءهم ما عدا «بروك» و«موت».

وصل الرتل إلى «كيبوكولو» حيث أنزل بعض الرجال لتعزيز الحامية المحلية الموضوعة بأمرة المرتزق البريطاني «النقيب» «سبيدر». وعندما عاودنا المسير، انضمت إلى الرتل سيارتا لاندروفر إضافيتان، ثم تابع الرتل سيره نحو الجنوب. وبما أن «ماك كينزي» ومجموعته كانوا قد لغموا بعض أجزاء الطريق، فقد سارت على رأس القافلة، بعد «كيبوكولو» سيارة مصفحة يتبعها لاندروفر «كالان». ويلي ذلك الشاحنة التي يقودها «مارشان» ثم ثلاث سيارات لاندروفر أخرى تقوم بالحماية الخلفية. كان هناك ما مجموعه ثلاثون مرتزقاً موزعون على السيارات. وتابع «مارشان» روايته:

«اصطدمت إحدى سيارات اللاندروفر بلغم، فقتل ثلاثة رجال كانوا في داخلها، وجرح اثنان. بعد قليل التقينا بدبابات وجنود «ق.م.ش.ت.أ»، وكل ما أذكره أني سمعت انفجاراً هائلاً في رأس الرتل، أمام المصفحة، وبدأ المدفع بالرمي. توقفنا، وترجلنا من السيارات، ثم ذهبنا نختبىء في الأعشاب. أصيبت شاحنتي وسيارتا لاندروفر أخريان بعدها مباشرة. كانت الأخيرة تحمل ذخائر، وقد استغرقت بعض الوقت قبل أن تنفجر. في لحظة صعد رجالنا إلى السيارات التي لم تدمر، ورجعوا إلى «ماكيلا». كان معي «ماك انتير»، وهو مرتزق يعمل ممرضاً، جاء من لندن في نفس الوقت الذي جئت فيه. وكان معنا ممرض آخر جرح جرحاً بليغاً، فنقلناه معنا إلى «ماكيلا».

«أرسلنا «كالان»، لدى وصولنا، لنأخذ قسطاً من الراحة، وأعلن لنا أنه دمر واحدة من دبابات «ق.م.ش.ت.أ». أما في صفوفنا فقد وقع ثلاثة قتلى وجريحان...».

قضوا الليل في ماكيلا، وفي صباح اليوم التالي ـ ٤ شباط ـ أبلغهم «كالان» أنهم سيذهبون في مهمة لتدمير دبابات. وزع السلاح، وأعطي لكل رجل ثلاثة م ـ ٧٦ (M - 76) على الأقل، بالاضافة إلى رمانات يدوية. وذهب رتل من ٢٤ رجلاً مزودين

بأسلحة ثقيلة نحو الجنوب. في هذه المرة، لم تكن هناك عربة مصفحة، لأنها دارت على أعقابها، على حد قول «مارشان»، أثناء كمين الأمس، ومع أنها لم تصب فان أحداً من عناصر الرتل لم يرها من جديد أبداً.

«تابعنا الطريق لفترة من الوقت، ولكننا أوقفنا سيارات اللاندروفر، بعد كيبوكولو وتابعنا السير على الأقدام. توزعنا على مجموعتين: سارت المجموعة الأولى التي يقودها «كالان» على الجانب الأيمن من الطريق، وعلى الجانب الأيسر سارت المجموعة التي يقودها الرقيب الأول «سامي». تابعنا السير طيلة بعد الظهر. ووصلنا، مع غياب الشمس إلى قرية أجهل اسمها؛ لم نصادف قوات من «ق.م.ش.ت.أ». نمنا في القرية، وتابعنا السير طيلة اليوم التالي. كان ذلك في ٥ شباط. سمعنا عند الغسق صوت لاندروفر. حينئذ تجمعنا من جديد برتل واحد، وعندما تجاوزتنا اللاندروفر الآتية من الخلف، بدأنا باطلاق النار. كان البادىء بفتح النار هو «كالان» أو البرتغالي الموجود إلى جانبه. وأعتقد أن جميع ركاب اللاندروفر قد قتلوا. كان ترتيبي في الرتل آنذاك الرابع من الخلف، وكان أمامي حوالى عشرين رجلاً. ما أن بدىء الرمي حتى انبطحت أرضاً، ولم أرَ شيئاً، سمعت أحدهم يصرخ بأن أحد ركاب اللاندروفر يحاول الفرار. ألقى أحدهم رمانة يدوية باتجاهه، فسمعت «كان» يزعق: «لا تستخدموا الرمانات اليدوية!».

قفز أحدهم إلى الطريق وبدأ يرمي على الرجل الهارب بواسطة البندقية القاذفة للرمانات حسب ما أخبروني فيما بعد، أثر هذا الحادث (الذي دمرت فيه سيارتنا لاندروفر من «ق.م.ش.ت.أ»، وليس سيارة واحدة كما تدعو إلى الافتراض رواية «مارشان») عدنا إلى المسير إلى أن صادفنا آلية حسبتها دبابة. كان رجال «كالان» في مؤخرة الرتل عندما بدأت الرماية. كان كل ما سمعته هو صراخ «كالان» الذي كان يطلب ان نعطيه أكبر عدد ممكن من (م - ٧٦)، وكان كلما أعطيناه واحدة يطلقها وهكذا دواليك.

«فجأة حصل انفجار هائل، وقُذفت إلى وسط الطريق. عندما نهضت رأيت الجميع يركضون ويتراجعون. كانوا يحملون «كالان» ورجلاً آخر. اختبأنا في الغابة لنرتاح ونمضي الليل. كان معي «كالان» والرقيب ـ الأول «سامي» و(النقيب) «سارلي»، وحوالى عشرين رجلاً. جُرح «كالان» ومرتزق آخر، وبالتحديد «جينجر»، الذي جاء معنا من لندن على نفس الطائرة. في اليوم التالي، أعدَّ الرقيب ـ الأول «سامي» حمالة لنقل «كالان». بعد ذلك ذهب مع رجل آخر، أي مرتزق آخر، وهو يقول بأنه ذهب ليأتي بالنجدة من «ماكيلا». ومنذ ذلك اليوم لم تقع أعيننا عليه».

إن الرجال الذين رأوا الرقيب ـ الأول «سامي كوبلاند» مرة أخرى هم قلة ضئيلة. وقد روى ما حدث آنذاك شخص يدعى «تيرنس وايت»، وهو طيار طائرة مروحية انكليزي، كان في ماكيلا أيضاً: أمر «كالان»، الذي جرح في ركبتيه جراحاً بليغة، «كوبلاند» بأن يفتش عن «وايت» في «ماكيلا»، كي يعيد «كالان» في طائرة مروحية. إلا أن «وايت»، الذي أوقف بعد عودته إلى انكلترا ببضعة أيام بسبب حمل السلاح بشكل غير مشروع، قد رفض المشاركة في عملية الإنقاذ هذه.

اقتادني السيد «كوبلاند» والعريف إلى المطار. كان في جيبي مسدس محشو وكنت على استعداد لاستخدامه. غير انه كان هناك أيضاً السيد «هولدن روبرتو» والعقيد «ماك أليز». بدا عليهما أنهما يستقبلان الرقيب الأول والعريف كصديقين قديمين؛ وفجأة انهال العقيد «ماك أليز» على الرقيب الأول بالضرب بعقب بندقيته. وجه إليه أربع أو خمس ضربات[٤]. . . ».

أخطأ «تيرنس وايت». ففي الحقيقة كان «ماك أليز» ينهال بالضرب على «شوتغن» Shotgun «شارلي»، وليس على «كوبلاند».

لقد أخطأ في مسائل أخرى عديدة أيضاً، كالعديد من المرتزقة الآخرين الذين رغبوا في أن تتصدر اسماؤهم صفحات الجرائد عند عودتهم إلى بلادهم. وإليكم كيف جرت الأمور على الأرجح:

ما أن وصل نبأ الإعدامات إلى القيادة العامة «لهولدن روبرتو»، حتى صعد «روبرتو» و«نيك هول» و«مايك واينهاوس» و«بيتر ماك اليتر» و«كابتن توم» (اوواتس) و«مايك رني»، ومعهم آلة تصوير بولارويد، (Polaroïd) على متن طائرة «غوفرفرند ـ شيب» (Fokker Friendship) وأقلعوا باتجاه «ماكيلا». استقبلهم أحد المرتزقة على مدرج الهبوط، وهو رقيب ـ أول برتغالي، اسمه الحركي «سرجانارو»، سرعان ما أكد لهم نبأ الاعدامات وأخبرهم أيضاً أن «كالان» وقع أسيراً بيد «ق. م. ش. ت. أ» قبل ثلاثة أيام، وأن «كوبلاند» و«شوتغن شارلي» لن يتأخرا عن الوصول. وفي الواقع، ظهرت على المدرج عربة لاندروفر، بعد بضع دقائق. كان «شوتغن شارلي» يقف خلفه ومسدسه الآلي في حمالة نطاقه. كان «هول» و«ماك اليز» قد اتفقا على استقبالهما كما لو أنه ليس هناك أي شيء، كيلا يثيرا شكوكهما، حتى يتمكنا من تجريدهما من السلاح بأقصى سرعة ممكنة.

---

(٤) تايمز (لندن) ١٢ شباط ١٩٧٦.

بدأ «كوبلاند» بسرد رواية الأحداث التي جرت قرب «دامبا»، حيث أُسر «كالان» والآخرون. ركع «كوبلاند»، واضعاً (أك ـ ٤٧) على الأرض، ليرسم مخططاً يوضح حديثه. اسرع «ماك أليز» خلف «كوبلاند» وقذف السلاح برجله، فرماه على بعد بضعة امتار، وبهدوء أبلغ «كوبلاند» المندهش، انه موقوف. ثم أمره بالانبطاح على الأرض ورأسه إلى الأسفل ويداه خلف ظهره. بعد ذلك استدار نحو «شوتغن شارلي» وأنهال عليه بعدة ضربات على فمه بعقب بندقيته م ـ ٢ (M - 2) ، ليوقف احتجاجاته، ثم أمره بأن ينبطح على الأرض قرب «كوبلاند» وفي نفس الوضع. ذهب «هول» و«ماك اليز» و«كابتن توم» إلى مواقع المجزرة بعد أن تركوا إلى «رني» و«وايتهاوس» أمر حراسة السجينين. رفض «هولدن روبرتو» الاقتراح بالانضمام إليهم. لقد أرادوا في القيادة العامة في «ماكيلا» (قصر الحاكم سابقاً) ان يجدوا دليلاً، غير ان الرائحة النتنة المنبعثة من ركام الجثث جعلت الدليل غير ضروري . . . كان المنظر مخيفاً فعلاً. بقوا هناك ما يكفي من الوقت ليحصوا إحدى عشرة جثة منتفخة ومنطوية على ذاتها في الغابة، في أوضاع بشعة، كان بعضها مبتور الذراعين والرجلين. أخذ «كابتن توم» ثماني صور، ثم رجعوا بسرعة إلى المطار، حيث عرض «هول» الصور على «هولدن روبرتو».

رُبط السجينان بسرعة ونقلا إلى مؤخرة اللاندروفر، ويداهما ما زالتا خلف الرأس. جاء الجميع، ومن بينهم «هولدن روبرتو» إلى القيادة العامة في «ماكيلا»، وشكلت محكمة على جناح السرعة في شرفة القيادة. عُين «هول» «رئيساً للمحكمة» وأُقسم اليمين على نسخة انجيل من طبعة الجيب نُزعت منه الفصول الأولى لتستخدم أوراقاً للف السجائر. وعُين «ماك اليز» «كاتب المحكمة»، واستخدم «كابتن توم» كمباشر في المحكمة. في الواقع، كان على «هول» ان يستعيد ذكرياته التي ترجع إلى أربع سنوات خلت: لقد مثل، في الحقيقة، أمام محكمة عسكرية، وحكم عليه بسنتي سجن لاتجاره بالسلاح، ثم طُرد من الجيش البريطاني. لذلك كان بوسعه أن يدير إجراءات المحاكمة. أكد المرتزقة السبعة الذين أُحضروا إلى المحكمة كشهود، أن «كوبلاند» كان مذنباً، وتطوع جميع الذين كانوا حاضرين ليكونوا في مفرزة الإعدام حين أعلن «هول» أن «كوبلاند» مذنب وحكم عليه بالإعدام. لم يحكم على «شوتغن» «شارلي» بأنه مذنب لأنه لم يكن موجوداً أثناء المجزرة. ولكنه اعترف بأنه «هدد بقطع رأس» أحد الشهود إذا تكلم عما جرى. قام «شوتغن شارلي» بادخال سبطانة مسدسه في فم ذلك الشاهد قائلاً له بأن عليه ان يصر على انّ الكوبيين هم المسؤولون عن المجزرة.

اختار «واينهاوس» أربعة رجال من بين الذين تطوعوا ليكونوا في عداد مفرزة

الإعدام. وبينما كان يُغذّهم لأخذ وضع الركوع، هرب «كوبلاند» راكضاً وحاول الاحتماء وراء أبنية القيادة العامة. فأطلق الجميع النار عليه، فسقط ميتاً على بعد بضعة أمتار من شجرة موز؛ وكان «واينهاوس» هو الذي أجهز عليه نهائياً باطلاق ثلاث رصاصات من مسدسه على رأسه، كان «هولدن روبرتو» قد بقي داخل القيادة العامة أثناء «المحاكمة» والإعدام، وأبلغ «هول»، حسب تعليمات «روبرتو»، «ماك اليز» أنه سيحل من الآن فصاعداً مكان «كالان» وأنه رُقي من «نقيب» إلى «عقيد»:

كانت قذيفة البازوكا على طريق ماكيلا ـ دامبا، والتي أُطلقت على هدف حددت هويته بشكل خاطىء قد أصابت شاحنة ذخيرة وبدلاً من ان تدمر دبابة، قضتُ على مجموعة الانقضاض واعتبرت نهاية العمليات المنطلقة من «ماكيلا»، ونهاية «مآثر» «العقيد كالان». منذ ذلك الوقت، توجب على كل فرد تقريباً ان يعتمد على نفسه لاجتياز الحدود واللجوء إلى زائير.

وصلت المجموعة الاميركية إلى «سان سالفادور» بعد اسبوع من الاعدامات. ارتفع عدد المرتزقة مع هذه التعزيزات الجديدة إلى حوالى ٧٥، بينهم ٤٥ انكليزياً و١٤ برتغالياً، يضاف إليهم ٥٠٠ رجل من «ج.ق.ت.أ»، من المجندين الجدد الشباب والذين أقاموا في الثكنات البرتغالية القديمة التي تحيط بالقيادة العامة. أعلن لهم «العقيد ماك أليز» وهو يستقبلهم بأنه لم تسقط «سانتو انطونيو دو زائير» و«ماكيلا دو زومبو» فحسب ـ وهذا ما كانوا يعرفونه ـ بل سقطت أيضاً «تومبوكو» الواقعة على مسافة ١٥٠ كلم إلى الجنوب الغربي من «سان سالفادور»، وهذا ما كانوا يجهلونه، وأخبرهم «ماك أليز» أنه ينتظر التعليمات ليعرف على أي من هذه المدن الثلاث يتوجب عليه أن يشن الهجوم المضاد. كان نقص الوقود، كما شرح هو، واحداً من أكبر العوائق. فقد كانت لديه شاحنات وسيارات لاندروفر ودبابتان صينيتان من طراز ت ـ ٣٤، ولديه ما يكفي من الوقود للتقدم، إلا أنه لم يكن لديه ما يكفي للقتال التراجعي؛ وهكذا لم يكن الوضع مطمئناً كثيراً. علم الاميركيون أيضاً بتفاصيل إعدامات المرتزقة البريطانيين الذين رفضوا القتال. وها هو الوصف الذي يقدمه «جيرهارت» عن رد فعله عند إعطاء التعليمات النهائية:

«أحسست بأن هذه هي البلبلة بعينها؛ فقد كانت الفوضى عامة في كل شيء. فالسلاح مبعثر هنا وهناك، والرجال يركضون في شتى الاتجاهات على غير هدى... في صباح ١١ شباط، أرسلني العقيد «ماك» (ماك أليز) أنا و«لوبو دل سول» واثنين من

المرتزقة الانكليز، وضابطاً من «ج. ق. ت. أ» يدعى «ليما» إلى قرية قرب «سان سالفادور» حيث يوجد، على حد قول العقيد، حوالى ٦٠٠ جندي من «ج. ق. ت. أ» كان علينا تدريبهم. لم نجد، لدى وصولنا، إلا ١٥٠ رجلاً تقريباً، جميعهم يحملون اسلحة مختلفة وفي حالة سيئة جداً، و٧٥ رجلاً آخر بدون سلاح أبداً. قضينا طيلة النهار ونحن نحاول تدريبهم...».

في ١١ شباط، قُسم المرتزقة إلى ثلاث فصائل، وضع في كل منها أميركيان. كان على رأس أحداها «غريللو» الذي كان، بالاضافة إلى ذلك، يقود جميع الاميركيين، ويقود الثانية «كندا»، أما الثالثة فعلى رأسها «شارلي»، وهو غير ابن عم «كالان». أثناء ليل ١١ شباط، وبعد أن جمع «لوبودل سول» ما يستطيع من المال من المرتزقة الاميركيين، أقنعهم بأن أفضل خدمة يقدمها للعملية هي عودته إلى كينشاسا، ومن هناك إلى الولايات المتحدة ليأتي بتعزيزات جديدة.

عهد إلى الاميركيين، طيلة اليومين الأولين، بتدريب قوات «ج. ق. ت. أ»، التي توجب تعليمها كل شيء: كيفية قذف الرمانات اليدوية، واستخدام السلاح الخفيف المضاد للدبابات من عيار ٦٦ملم، وكيفية التنقل تحت نار العدو ومناورات أولية أخرى.

لم يخفِ «غريللو»، بصراحته المعهودة، خيبة أمله، عندما لاحظ الفوضى السائدة أثناء وصوله:

«عُينت قائداً للجنود الأميركيين ولمجموعة من ١١ جندياً بريطانياً. كان هناك أيضاً ٣٦٠ جندياً أنغولياً (بينهم طبعاً جميع الذين جُندوا مؤخراً لحساب «ج. ق. ت. أ») يجب العمل على تنظيمهم وتجهيزهم، وتدريبهم على جميع تكتيكات العصابات لمواجهة العدو.

«فعلت في يومين كل ما أستطيع. طُلب إليَّ في اليوم الثالث إذا كنت أريد الذهاب إلى «كويمبا» (تقع في منتصف الطريق تماماً بين «ماكيلا» و«سان سالفادور») للاستطلاع...

«لم نصل أبداً إلى «كويمبا» لأننا أُسرنا في الطريق. قفزت خارج الجيب لحظة وقعنا في الفخ، وحاولت اجتياز الطريق، غير أنني لاحظت أني جرحت في فخذي الأيسر. بدأت الرماية من بندقيتي، إلا أنها تعطلت. كان معي أيضاً رشيشة عوزي. نجحت في شق طريق لاختبىء خلف الأعشاب العالية. وأطلقت حوالى ٢٥ طلقة، ثم لم أعد

اسمع شيئاً. قلت لنفسي لا بد أن يكون الآخرون قد قتلوا أو أسروا، ولم يعد الأمر يستحق الموت من أجل الألف دولار التي في جيبي. (كان «غريللو» الوحيد الذي رفض أن يضع ماله مع «لوبو دل سول»!)، عند ذلك سلمت نفسي بدون مقاومة إلى الجنود الكوبيين. اقتادوني إلى الطريق، وقلت لهم بأنـي سأعطي الأمر إلى الآخرين بوقف النار. صرخت ثلاث أو أربع مرات؛ لم يجب أحد لأنهم كانوا جميعهم قد قتلوا أو أسروا فعلاً. أصعدوني في شاحنة اتجهت نحو مستشفى «كويمبا» حيث عالجني الأطباء، ومنها ذهبنا إلى المستشفى العسكري في لاوندا حيث أجريت لي عملية جراحية على يد جراحين...».

وها هي رواية «جيرهارت»: «غادرنا «سان سالفادور» بسيارتي لاندروفر، كان معي انكليزيان، وبرتغالي واحد، و«شارلي» و«غوس» وستة أو سبعـة جنود من «ج.ق.ت.أ». كنا نتوقف من وقت لآخر. كان «غوس» يقود المجموعة، إلا أنه لم يرد مطلقاً أن يقول لي ما يجب القيام به على وجه التحديد. كان الأمر على حد زعمه يتعلق «بتوجيه ضربة قوية والانسحاب»، وبتقديري، كان الأمر يتعلق بشكل ما، بدورية استطلاعية. ففي كل مرة كنا نتوقف فيها، كان «غوس» يحاول ان يرى ما يجري على الطريق بواسطة منظاره. أذكر أن جنود «ج.ق.ت.أ» الذين كانوا معنا، هم الذين نصبوا قاذف الصواريخ الصيني الذي أخذناه معنا. تعطلت إحدى سيارتي اللاندروفر. فتابعنا السير جميعنا في السيارة الأخرى. وقبل أن نصل إلى «كويمبا» تماماً، أصيبت اللاندروفر، فاختبأنا جميعنا في العشب؛ واذكر ان واحداً من الانكليز جُرح بيده. بعد لحظة سألته أين الباقون، وسمعت «غوس» يقول بأنه أصيب، وأنه يجب الانسحاب، إلا أني لم أكن أفهم تماماً كيف سنفعل ذلك. عند ذلك نهضت ورأيت جندياً. لم أطلق النار، ألقيت سلاحي على الأرض واستسلمت...».

«أثناء الاستجواب ـ المضاد الذي أجراه «سيسنر» محامي «جيرهارت»، صرح «غريللو» بما يلي: «يمكن القول إن هذا الكمين كان ناجحاً تماماً. لم يطلق «جيرهارت» طلقة واحدة.. أعتقد بأنه رمى سلاحه ورفع يديه بمجرد فتح النار».

في اليوم الذي ذهب فيه «غريللو» ومجموعته إلى «كويمبا»، رجع «بوفكين» إلى كينشاسا، مدعياً أنه سيعود بطائرة (سيسنر ١٧٢) لينصب عليها رشاشاً. كان من المتوقع أن يقود «بوفكين» الطائرة، وأن يوقف «اكير» تقدم قوات ح.ش.ت.أ». ارجع «بوفكين» معه ٥٠ رشيشة عوزي ـ وهي مرغوبة كثيراً في سوق السلاح ـ معللاً ذلك بأنه

يود «تفادي سقوطها بأيدي «ق.م.ش.ت.أ». هذا هو على الأقل التعليل الذي قدمه إلى «اكير». كان ذلك في ١٤ شباط، حيث ذهب «اكير» بناقلة مدرعة ولاندروفر، يرافقه أربعة مرتزقة بريطانيين، للقيام بدورية استطلاع حتى الجسر القائم فوق نهر «لوفو». وكان على مجموعة النقابيين أن تضع فيه، فيما بعد، متفجرات لتنسفه. يقع هذا الجسر على طريق «كويمبا» على بعد ٤٠ كلم إلى الشمال الشرقي من «سان سالفادور». وقد روى «اكير» ما جرى في اليوم التالي:

«بعد أن لحق بنا «كندا»، قررنا ارسال بعض الرجال إلى «كويمبا» لنعرف ما جرى لـ «شارلي» و«غوس»، قبل ان نقوم بنسف الجسر. كانت المجموعة، التي ذهبت إلى «كويمبا»، تضم بالاضافة إليّ، «كندا» و«جورج» وعنصر هندسة بريطانياً، واثنين من المرتزقة البريطانيين، وبرتغالياً واحداً. عادت بقية المجموعة إلى «سان سالفادور» لأن أحد جنود «ج.ق.ت.أ» أطلق النار على رجله. صعدت أنا وجورج (وهو باكون الذي كان في عداد المجموعة الاميركية الأولى) في مؤخرة اللاندروفر، وكان هناك ثلاثة في المقعد الأمامي. وبعد أن قطعنا حوالى ٥ كلم على طريق «كويمبا» (على المفترق الذي تنطلق منه الطريق الأخرى باتجاه الشمال نحو «بويلا» على بعد ٢٥ كلم من هناك إلى الحدود) ظهرت أمامنا شاحنة تسير أمام رتل من «ق.م.ش.ت.أ». فتحت «ق.م.ش.ت.أ» النار فوراً. جرحت في فخذي اليسرى، وأنا ما أزال في اللاندروفر. وفي مدى ١٥ أو ٢٠ ثانية كان هناك خمسة قتلى وجريحان...».

ها هي عملياً النهاية التي آلت إليها هذه العملية غير المجدية. تمكن «ماك اليز» وبعض الآخرين من الوصول إلى زائير في ساعة متأخرة من اليوم ذاته. وسقطت «سان سالفادور» في اليوم التالي، بدون طلقة واحدة تقريباً، وتخلصت الجبهة الشمالية بكاملها من المرتزقة الذين كانوا يهيمون على وجوههم في الغابة، وأولئك الذين كانوا مطروحين في أرض المعركة أو أمكنة الإعدامات: غير أنه تبقى لدينا مذكرات «كندا» التي تصف «آخر مقاومة» متوقعة لغد وهو اليوم المذكور في مفكرته: أي ١٢ أو ١٣ شباط. يشير «أكير» إلى وصول «كندا» قرب الجسر الواقع على نهر «لوفو» برفقة اثنين من الانكليز وبرتغالي واحد، في صباح ١٥، غير أنه لا يحدد من أية جهة أتى «كندا». وها هي ملاحظة أخرى، كتبت على عجل، ونجدها في مفكرة «كندا».

(«ك. موس» : دبابة، مضاد للدبابات
«باكون» : متفجرات، هاون، استطلاع
«ماللوا» : رشاش مركب على منصب للرمي في كافة الاتجاهات

«فارمان»	:	مثله (idem)
«ديكين»	:	رامي ماهر، متفجرات، استطلاع
«يونغ»	:	١٠٦ ملم، أورغل ستالين (راجمة صواريخ)
«اريلاي»	:	متفجرات، صواريخ
«اتكين»	:	متعدد الكفاءات ، أسلحة مضادة للدبابات عديمة الارتداد
«كافاك»	:	مضاد للدبابات
«باتي»	:	
«سيمانين»	:	ممرض
«هندرسون»	:	لاسلكي، هاون.

يمثل هؤلاء الرجال الاثنا عشر مجموعة من القتلة الأكفاء، ويمكن الافتراض منطقياً أن «كندا» كان يعتمد على قوتهم للقيام «بالقاومة الأخيرة». أثناء المقابلة التي تمكن المؤلفان من إجرائها مع القائد «مارغوزو»، المسؤول عن الجبهة الشمالية، والمعني اذن بجميع العمليات التي لعب فيها المرتزقة دوراً ما، صرح لهم هذا الأخير بأنه، قبل أسر «غريللو» و«جيرهارت» مباشرةً، وقعت قوات «ق.م.ش.ت.أ» في كمين نصبه المرتزقة، كمين خطير لأنه أدى إلى سقوط ١٥ قتيلاً و٢٠ جريحاً بين رجال «ق.م.ش.ت.أ».

«كان رجالنا يتقدمون نحو «سان سالفادور» عندما وقعوا في هذا الكمين. قمنا بالانسحاب، ثم باشرنا مناورة التفاف حول الجناح، ولحقنا بهم اذن في منتصف الطريق بين المكان الذي نصبوا فيه الكمين و«سان سالفادور». قُتل عدد كبير منهم، وأسر «غريللو» و«جيرهارت»».

كان اسم «باكون» الوحيد من بين الأسماءالاثني عشر التـي ذكرها «كندا» موجوداً في وثائق المحاكمة؛ وقد قتل هذا الأخير فيها بعد، في ١٥، في نفس الكمين الذي أصيب فيه «كندا» بجرح قاتل، وأسر «اكير». ويبدو من المحتمل أن «كندا» ورفاقه الثلاثة الذين وصلوا إلى الجسر، كانوا الناجين الوحيدين من «الفصيلة الثانية من مجموعة الانقضاض»، المستعدين للقيام بمعركتهم الأخيرة.

تعتبر نهاية مفكرة «كندا» التي كتبها قبل موته بثلاثة أو أربعة أيام تقريباً أشبه بشاهدة قبر كتب عليها: «لا يمكن تقدير التدهور العام. يستحيل عليّ أن أتصور أو

أقدر، بشكل عام، كمية الأسلحة والعتاد الذي فقدناه الآن؛ ولا شك في أن ما تبقى سيلقى نفس المصير حتمًا. يبدو أن غالبية الرجال عاجزين عن الانضباط والتنظيم، والعديد منهم يفتقد إلى الحس السليم؛ انهم جميعهم يثيرون اشمئزازي. وبشكل عام، لا يستحق هؤلاء الرجال ثلاثة فلوس، وسأكون مشمئزاً تماماً إذا رأيت أحدهم يتقاضى يوماً ما أجره ولو سنتيًا واحداً، لأنه بذر هذه الفوضى».

الفصل التاسع

القادة والضحايا

«البيض والغربيون هم أكثر الناس ذكاءً وجمالاً»: هذا هو واحد من المبادىء الأساسية للمرتزقة؛ إنها العقيدة الحقيقية لأولئك الذين يستخدمونهم. اذا كان «كندا» يحترم، على الرغم من كل شيء، «الرئيس» «هولدن روبرتو» مع أنه زنجي، فإن ذلك يرجع بالتأكيد لكون «روبرتو» هو الشخص الذي يدفع له الأموال من أجل حمايته. كان «روبرتو» الذي بيع واشتري منذ ١٥ سنة رجل الغرب، ومع ذلك لم يستطع «كندا» ألا يدس هذه الملاحظة ضمن المديح الذي يكيله لـ «روبرتو»: «ان شعبه ليس أفضل، بل هو أسوأ» من البيض الهاربين الذين يكرههم، كذلك لم يتردد في إبداء هذه الملاحظة: «الأنغوليون فاسدون، وهم لا يأتون إلا للأكل والنهب»، أو هذه الملاحظة الأكثر ايحاءً: «ولا يسعنا، بالتأكيد، ان ننتظر منهم أي شيء...». لو أن «كندا» نجا وقُدِّر له أن يحاكم هو الآخر في لاوندا، لكان بوسعنا أن نطرح عليه أسئلة مثيرة: ماذا يعني بكلمة «نحن»؟ ثم ماذا يفعلون في هذا البلد الذي ليس بلدهم «بانتظار» ان تخضع مختلف التحالفات القبلية، تحت تهديد السلاح لسلطتهم.

يجب أن يكون المرء ذا عملية خاصة فعلاً ليؤكد أن مجرماً مضطرب الشخصية، نصف أمي مثل «كالان» أو أن ممثلاً لطبقة اللصوص الصغار مثل «باركر»هما، بشكل آلي، أرقى من الشاعر «اغوسينو نيتو» ومن العدد الذي لا يحصى من الوطنيين الذين

يقودهم، لسبب واحد فقط هو أنهم لا يحملون نفس لون البشرة، أو ليعتقد أن رصاصة أو قذيفة يطلقها رجل أبيض هي أسرع وتصيب الهدف بشكل أفضل مما لو كان زنجي يضغط على الزناد.

إن عرض الأحداث كما لو أنها مواجهة عنصرية لا يتفق مع الحقيقة. كان المرتزقة «بيضاً» وعنصريين فعلاً، إلا أنه كان يواجههم مناضلون تنادي قيمهم الأخلاقية والأيديولوجية بالمساواة العنصرية. كان السود والبيض (هناك عدد كبير من الأنغوليين البيض (من أصل برتغالي) يقاتلون في صفوف «ح. ش. ت. أ» مما كان يوهم المرتزقة غالباً أنهم يواجهون كوبيين) - يقاتلون من أجل قضية آمنوا بها: استقلال حقيقي، نهاية الاضطهاد والاستغلال الاستعماريين واللذين لا تعدو العنصرية أن تكون أحد مظاهرهما. كانت معنوياتهم تفوق بشكل مطلق معنويات الزنوج المجبرين على التماثل مع هذا الاضطهاد وهذا الاستغلال. وإذا كان مجندو «ج. ق. ت. أ» يفرون، وهذا ما كان «كندا» يشتكي منه، إذا كانوا يطلقون النار على أرجلهم ويهربون عند سماع أدنى طلقة بندقية، فإن ذلك لأنهم يرفضون غريزياً النظام الذي جاء المرتزقة من أجل تثبيته والذي من أجله أجبروهم على القتال. إذا كانوا يتركون معسكرهم ليلاً ليعودوا إلى قراهم، أو لينضموا إلى «ح. ش. ت. أ»، فلأن مشاعرهم كانت إلى جانب الذين يناضلون فعلياً من أجل وضع حدٍ للاضطهاد. أثناء المحاكمة، عندما سأل النائب العام «باركر» و«لاولور» و«ايفانس» «وويزمان» وغيرهم، عن «معتقداتهم الأيديولوجية»، نظروا إليه دون أن يفهموا شيئاً. كانت كلمة «ايديولوجية» فوق مستواهم. ولما سُئلوا قبل بضعة أشهر إذا كانوا يعتقدون أن بوسع الزنوج الصمود أمام البيض في المعارك، أجابوا جميعهم بازدراء كبير: «كلا». صرح معظم المتهمين البريطانيين بأنهم يتعاطفون مع حزب العمال، إلا أنهم بسبب عنصريتهم كانوا يسترضون مستغليهم. كان الزنوج الذين رفضوا قتل مواطنيهم خونة و«ابناء زنا» يجب قتلهم كالكلاب. وأصبح «باركر»، فجأة، وهو القاتل المحترف والرامي، القائد الكبير في «سانتو انطونيو دو زائير»، فقط لمجرد لون بشرته وتجربته كقاتل. لم يكن بوسع كل ذلك أن يحصل إلا بفضل «الرئيس» «هولدن روبرتو». كان هذا الأخير قد أصبح، حتى قبل ان يعطي المرتزقة الغرباء حق الحياة أو الموت على مواطنيه، المرتزق الأول في أنغولا. ولهذا السبب على الأرجح، وصفه «كندا» على الشكل التالي: «انه الرجل الوحيد الذي أشعر حياله بارتباط وتعاطف حقيقيين....». وتقدم لنا إفادة «أنطونيو جواكيم بومبا» أحد مجندي «ج. ق. ت. أ» في الثامنة عشرة من عمره، المعلومات حول نوع المزايا التي يبدو أنها تثير إعجاب «كندا».

تم تطويع «بومبا» مع عدد من الشبان، وأرسل إلى معسكر تدريب في «كييندا» على بعد ٣٢ كلم إلى الجنوب الغربي من «سان سالفادور». وكان القائد «تولا» هو الذي يقود، رسمياً، «ج.ق.ت.أ»، إلا أنه في الواقع، كان يقود المعسكر ثلاثة مرتزقة يجهل «بومبا» اسماءهم، وها هو ما صرح به:

«خلال فترة تدريبي الأخيرة، لم يكن يقودنا سوى المرتزقة. وكان إذا تأخر أحد أثناء تدريبات السير، بسبب التعب، قتله المرتزقة قائلين إنهم يريدون جنوداً وليس نساءً ولا صعاليك...

«وفي مطلع شباط (....) وصل فجأة «هولدن روبرتو» رئيس «ج.ق.ت.أ» إلى «كييندا» برفقة «نغولا كابانغو» (N'Gola Kabango) أحد قادة «ج.ق.ت.أ» (وزير الداخلية في الحكومة الثلاثية المؤقتة)، وبعض المرتزقة. جرى استعراضنا، وألقى «روبرتو» خطاباً قال فيه «أنه لاحظ جنود «ج.ق.ت.أ» يهربون من مواقعهم أثناء مواجهة صعاليك «ق.م.ش.ت.أ»، وأنه بالتالي، سيتوجب انطلاقاً من هذا اليوم، اتخاذ إجراءات صارمة جداً. سنغير الانضباط، وسنكون قساة جداً، لن نسمح بأي ضعف؛ وبالاضافة إلى ذلك، تغير الضباط ولن يهرب الجدد. وأضاف أن كل من يهرب، جندياً كان أو ضابطاً، سيقتله المرتزقة الذين بوسعهم التصرف كما يحلو لهم. ثم أعطاهم جميع التعليمات الضرورية بهذا الصدد.

«أعلن «الرئيس هولدن روبرتو»، بالإضافة إلى ذلك، ان بامكان كل الذين لا يرغبون في الجندية أن يخلعوا ثيابهم العسكرية أو يُرجعوا أسلحتهم، ويعودوا إلى عائلاتهم. خشيت من أن أفعل ذلك، لأنني ضُربت قبل ذلك عدة مرات بالأحزمة من قبل المرتزقة، ولا تزال بعض جراحي غير ملتئمة.

«ذهب الذين ردوا لباسهم العسكري وأسلحتهم على الطريق، فاتجهت بعد خمس دقائق تقريباً، مجموعة من المرتزقة، في سيارة، في نفس الاتجاه. سمعنا أصوات اطلاق نار غزيرة، وما عدنا رأينا رفاقنا أبداً...».

هكذا يبدو أن الطريقة التي اتبعها «كالان» في تطهير قواته قد طبقت بسرعة على مجندي «ج.ت.ق.أ». صرح أحد الشهود أنه كان في «كيبوكولو» عندما وصل إليها المرتزقة الأوائل في كانون الثاني ١٩٧٦. وها هو ما رواه «غارسيا فوما كينين جينغ» (Garcia Vauma Kenene Gingue):

«أقاموا فور وصولهم في المبنى السابق لحكومة «كيبوكولو»، حيث جمعوا عناصر حامية «ج.ق.ت.أ» وقسموهم إلى تشكيلات، ثم جردوهم من السلاح وسحبوا منهم التجهيزات العسكرية بما في ذلك اللباس، ثم تركوهم عراةً تماماً لأنه لم يكن مع هؤلاء الرجال أية ثياب مدنية. بعد ذلك أبلغوا أنهم لم يعودوا جنوداً، وأن عليهم الذهاب وعدم العودة مطلقاً تحت طائلة القتل فوراً. وكان هناك رجلان في الصفوف في ثيابهم المدنية، فسألهما رئيس المرتزقة إذا كانا جنديين في «ج.ق.ت.أ». ولما ردا بالايجاب، سألهما لماذا يقفان في الصف وهما بثيابهما المدنية. أجاب الرجلان بأنهما غسلا ثيابهما العسكرية وأنها لم تجف بعد.

«بدأ رئيس المرتزقة بالصياح ثم أخرج مسدسه وأطلق النار على الأنغوليين، فقتلهما. كان يحمل مسدسين على جنبيه، بالإضافة إلى سلاح آخر يحمله بواسطة حمالة...».

تعرف الشاهد بسهولة على «كالان» بوصفه هو «رئيس المرتزقة»، وأشار عدة شهود إلى أن «كالان» يتسلح عادة بمسدسين ورشيشة. واستُجوب لمعرفة ما كان عليه موقف المرتزقة في «كيبوكولو»: وها هو الجواب الذي أدلى به:

«كانوا يتنقلون عادة بمجموعات صغيرة. في البداية كانوا يدفعون ثمن ما يشترونه، إلا أنهم صاروا يطلبون ما يريدون فيما بعد، ثم يلوحون بأسلحتهم بدلاً من دفع الثمن. وهكذا كانوا يتحولون من سيىء إلى أسوأ، عندما علموا بأن «ح.ش.ت.أ» تتقدم: كانوا يهددون الناس ويقتلونهم، ويلغمون الطرقات والممرات، وحتى الحقول المزروعة».

يصف شاهدان آخران مشهداً وقع في أحد نوادي «سان سالفادور» حيث فاجأ «كالان» الموجودين، ليبحث، في الظاهر، عن فارين من «ج.ق.ت.أ»، أطلق من مسدسيه عدة عيارات نارية في الهواء، ثم أمر الجميع بعدم القيام بحركة، تحت طائلة الموت. بعد ذلك، صار يقترب من كل طاولة، ويرفع أرجل سراويل الرجال الموجودين هناك، ليرى إذا كانوا ينتعلون أحذية عسكرية.

وما أن يعثر على رجل ينتعل حذاءً عسكرياً ـ روى ذلك «انيبال بالار جونيور» ـ حتى يأمره بالوقوف إلى جانب الحائط. حصل ذلك مع خمسة أو ستة رجال، كان «كالان» ينظر إليهم نظرات شيطانية، وينفجر ضاحكاً، ثم يضربهم كالمجنون، يساعده جنديان أفريقيان واثنان من المرتزقة، بينما كان باقي مرافقي «كالان» يصوبون أسلحتهم

باتجاههم. وبعد أن ضربوهم لمدة أكثر من نصف ساعة، أصعدوهم في عربة لاندروفر ذهبت بهم نحو القصر (إلى حيث أقام المرتزقة قيادتهم العامة).

أكد «بالار جونيور»، أن أحداً لم يرهم بعد ذلك أبداً. ولكنه شاهد بعد مدة سيارة لاندروفر تخرج من القصر وفي داخلها حوالى ثماني جثث مخفية تحت الأغطية. من الواضح أن المرتزقة، مهما كانت رتبتهم - ما كانوا يشعرون إلا بالازدراء تجاه قوات «ج.ت.ق.أ»، التي كان عليهم مبدئياً قيادتها في القتال. وتتحدث عنهم الرسالة التي عثر عليها مع جثة «ستيوارت ماك برسون»، والموجهة، على ما يبدو، إلى زوجته السابقة «ليز»، وكذلك نص الخطاب أمام جنود «ج.ت.ق.أ» الموضوعين تحت أمرته:

«عزيزتي «ليز»،

«هكذا، وكما تلاحظين من عنواني، فأنا أقاتل في أنغولا مع المرتزقة الذين يحتمل أن تكوني قد سمعت عنهم في التلفزيون. فإذا خرجت سالماً من هنا، سأعود إلى انكلترا بمبلغ كبير من المال؛ لذلك آمل أن تسمحي لي برؤية الأولاد. لم يكن معي في عيد الميلاد ما أقدم به لهم أية هدية، غير أنني أتدبر أمري لأدللهم لدى عودتي إلى انكلترا. إننا نقاتل ضد الروس والكوبيين. نحن نحاول الحفاظ على أكبر مدينة في أنغولا، إلا أن عددنا أصغر بكثير من العدو، لا يعرف هؤلاء الزنوج ماذا يعني أن يصبح المرء جندياً. ما أن يروا دبابة حتى يرموا سلاحهم ويلوذوا بالفرار. إنني أعمل ١٤ ساعة يومياً لأعد هؤلاء الرجال البسطاء للقتال. هناك مشكلة كبيرة، أنها مشكلة اللغة، فلا يتكلم أحد منهم الانكليزية، ومن الصعب إذن أن نفهمهم أي شيء، تعاني المدينة كلها من الجوع، مما دعا إلى تقنين جميع الأطعمة. لم يكن ذلك سهلاً، لان الجميع يقاتلون هنا من أجل الطعام...» (رسالة غير منتهية، وبدون توقيع).

وها هو مشروع خطاب «ماك برسون»:

«سأكون، اعتباراً من اليوم، المسؤول عن تأهيلكم العسكري. أريد أن تكون السريتان اللتان بأمرتي افضل سرايا المعسكر. أريد أن يكون جميع الجنود مستعدين: الجندي المستعد هو الجندي النشيط والفعال. إن حظه في النجاة أكبر بكثير من حظ الجندي غير المدرب. وكل جندي يخالف أمراً أعطيه أنا أو أحد الرقباء، يرسل إلى السجن، حيث يخضع إلى تدريب بدني عنيف.

«سأعطي جميع أوامر المناورات بالانكليزية، فمن مصلحتكم إذن أن تتعلموا

ألفاظها. لن أقبل بأي اهمال من جانب أي كان.

«أنتم تشكلون، من الآن فصاعداً، السريتين الرابعة والخامسة، وستطلق عليكم تسمية مجموعة القائد. ستحصلون جميعكم على نفس الأسلحة لدى وصولها. بانتظار ذلك سادربكم كالجنود. لا أريد أن يختفي الجنود بعد الغداء، كما حدث في الأمس. كل جندي يتغيب عن اجتماع الساعة الرابعة عشرة يخالف النظام ويعاقب.

«إذا كانت لديكم مشاكل معنية، إذا كنتم مرضى مثلاً، أخبروا بذلك رقيب فصيلتكم، وهو يخبرني بدوره، بحيث أعرف في كل لحظة أين يوجد كل جندي. بدأت السرية الأولى والثانية والثالثة تشبه الجنود، ولكن أنتم لم تحصلوا حتى الآن على أي تدريب؛ لذلك يتوجب علينا اللحاق بهم بل وتجاوزهم. سأقودكم أنا في القتال، وأريد أن أكون فخوراً بالسريتين اللتين بأمرتي».

كان يمكن لـ «ماك برسون» أن يكون من سكان المريخ في نظر أولئك المجندين التعساء. كان كل سوء فهم لغمغمته الآمرة (charabia) يعاقب عليه بالسجن، وربما برصاصة في الرأس؛ لذلك من السهل تفسير الانهيار الكلي لمعنويات القوات التي يدربها المرتزقة. بالاضافة إلى ذلك، وبما أن «كالان» كان يطبق يومياً تقريباً قانونه الخاص «قانون المسدس» على بعض التعساء الذين يلقاهم في طريقه، هذا على افتراض أنه كان لا يزال بينهم أنصار لـ «ج. ق. ت. أ»، فانه لم يكن بوسعهم إلا أن يشاركوا في الانطباع العام: لقد تم بيعهم إلى حفنة من المجانين الثائرين، كرر «جون بانكز» في مؤتمر صحفي عقده في لندن، ما كان قد رواه أمام «رودين» في «كينشاسا» بعد زيارته الأولى إلى «سان سالفادور»: لقد رأى بأم عينيه «كالان» يقتل ١٢ رجلاً، كان أحدهم جندياً في «ج. ت. ق. أ»، قُتلَ بطلقة مسدس أطلقت في فمه لأنه اشتبه به بارتكاب جريمة اغتصاب. وروى «ويزمان» بأنه سأل «كالان» عما يجب أن يفعله بأحد المرتزقة الذي جرح وسحب من الجيب التي انفجرت عندما وقعت مجموعته في كمين على طريق دامبا، فاكتفى «كالان» بالإجابة: «اقتله!».

من السهل تصور المصير الذي يخبئه المرتزقة للذين يشتبه بأنهم من أنصار «ح. ش. ت. أ» إذا كانوا يعاملون بهذه الطريقة قواتهم الخاصة، والسكان الذين يسيطرون عليهم، بل وحتى رفاقهم في السلاح. أعلن «كالان»، على حد قول الكهربائي الغاني «ني» أمام الثمانين أسيراً من «ح. ش. ت. أ» المسجونين في سجن «سان سالفادور» بأنهم سيعدمون جميعهم بلا استثناء. وسرد «انيبال بالار جونيور»، وهو شاهد

سبق ذكره، حادثة فظيعة شهدها في ٤ شباط ١٩٧٦. لم يكن هناك أي احتمال للخطأ في التاريخ، لأن ذلك اليوم يصادف ذكرى بداية نضال التحرير القومي الذي بدأته «ح. ش. ت. أ»: في هذا اليوم من العام ١٩٦١، هاجم مناضلون من لاوندا مسلحون بالسكاكين والعصي، سجن العاصمة المركزي، وبعض الأبنية الأخرى في محاولة لتحرير السجناء السياسيين. وفي ذلك اليوم ترك «انيبال بالار» «سان سالفادور» خشية إجراءات الاقتصاص من أولئك الذين يُظن بأنهم يساعدون «ح. ش. ت. أ» ـ وهذا ما كان يجري فعلاً ـ وبعد ان سار مدة طويلة، وصل إلى حافة نهر لاوندا، جنوبي المدينة:

«كانت الساعة تقارب السادسة عشرة حين سمعت صوت سيارة تقترب. اختبأت في حقل غير بعيد عن الحافة. توقفت السيارة، وسمعت رجالاً يتكلمون بالانكليزية، ثم أصوات رجال آخرين يتوسلون: «رحمة، لا تقتلوني!»، «لم أفعل شيئاً». «رحمة!. لماذا تقيدون يديَّ؟». لم اسمع أي جواب، اللهم إلا قهقهة عالية. وغالباً ما كنت اسمع لفظ اسم «شارلي». بعد بضع دقائق، سمعت صوت إطلاق نار أعقبته حشرجة نزاع أخير. دخلت الغابة عدواً ورجعت بعد ذلك إلى البيت، ولم أخبر أحداً بأي شيء. كنت أخشى أن أقتل إذا عرف المرتزقة أني كنت هناك.

«رجعت في ١١ شباط إلى نفس الأمكنة. كان لا يزال هناك عدد من الجثث على طول النهر، وبعضها معلق على أعمدة الجسر. وسمعت، من جديد، سيارة تقترب، فاختبأت في الحقول. وكان عدد العيارات النارية والصرخات هذه المرة أكثر بكثير...».

روى «ناموك» للقضاة أنه ذهب في دورية استطلاع، في اليوم الثاني من وصوله إلى «سان سالفادور» مع «شوتغن شارلي» وصديقه «أندي هولاند» واثنين من المرتزقة وجنديين من «ج. ق. ت.». كان ذلك في ٩ شباط:

«كنا نسير في سيارة صغيرة مصفحة. وصلنا إلى جسر وتوقفنا في وسطه، حيث دلنا «شارلي»، المظلي السابق، على جثث عائمة في النهر. عددت منها عشر جثث تقريباً. وسمعت فيمابعد في «سان سالفادور» بعض المرتزقة يروون أن قائد «ج.ق.ت.أ»، الذي كان أفريقياً يتكلم الانكليزية كما أعتقد، اقتاد رجاله حتى الجسر وقتلهم. ورأينا آثار الدماء على الجسر...».

صرح «ناموك» في إفادته المكتوبة أن الجثث العشرة التي عدَّها كانت معلقة بالأغصان المتدلية من الأشجار، وبما أن مجرى النهر كان سريعاً افترض أن «جثثاً أخرى جرفتها المياه بعيداً». ونقل «ناموك» في نفس الإفادة محادثة له مع «ماك كينزي»:

«لقد أخبرني أن «شارلي» وآخرين لا أعرفهم، يخرجون غالباً في الليل لاستجواب أشخاص وقتلهم. لم يكن «شارلي» يقتلهم، بل يطلق النار على بطونهم. ويترك للمرتزقة الباقين أمر إطلاق النار على الرأس... وأخبرني «شارلي» نفسه أنه قتل رجلين بمسدسه «فيري» (Verey) المحشو بقذائف فوسفورية. (أعلن شهود آخرون أن «شارلي» كان يستخدم غالباً البندقية ذات السبطانة المنشورة. وقال لي «شارلي» ان «كالان» انتزع منه بندقيته.

«كما أخبرني أنه يعمل لصالح القائد الأعلى، «الرئيس» «هولدن روبرتو»، وأنه لا يتقاضى مالاً، بل سينال أجره عندما ينجز عمله...».

هنا يطرح السؤال التالي نفسه: لماذا يستخدم «هولدن روبرتو» أشخاصاً ساديين من نوع «كالان» و«شارلي» وغيرهم من المنحطين، خاصة في هذه المنطقة القريبة من الحدود الشمالية التي يفترض بها أنها بلده بالانتماء؟ وإذا كان «ماك برسون» قد كتب إلى «ليز» بأنه يحاول الحفاظ على أهم مدينة في «أنغولا»، فذلك بالتأكيد لأنه تلقى الأمر بذلك. لقد ولد «هولدن روبرتو» في «سان سالفادور»، عاصمة مملكة الكونغو سابقاً، مملكة المستبدين السابقين الذين يتحدر منهم ولا شك في أن المنطقة التي بلغ فيها الولاء القبلي ذروته، هي منطقة قبيلة «باكونغو» التي ينتمي إليها «هولدن روبرتو».

إلا أن الشعب الأنغولي بعد خمسة عشر عاماً من النضال المسلح، بلغ مرحلة لم نعد معها الولاءات القبلية حاسمة، مع أنها ما تزال مهمة. وهذه مسألة لم يفهمها أبداً «هولدن روبرتو» ولا «سافيمبي» رئيس «أ.ق.أ.ت.أ». لقد ولد شعور قومي أنغولي حقيقي ووعي طبقي في غمار النضال، الذي قلب العلاقات التقليدية التي توحد القبائل؛ إلا أن هناك ما هو أكثر أهمية، وهو أن السكان لم يعرفوا سوى الاضطهاد في ظل سلطة «ج.ق.ت.أ». أضف إلى ذلك أن «هولدن روبرتو»، الذي يعتبر نفسه الرئيس الأنغولي الوحيد، لم يكن أمضى في أنغولا، في الوقت الذي استأجر فيه المرتزقة ليبدأ صراعه، إلا خمس سنوات من أصل ٥٥ سنة؛ ولم يذهب مطلقاً إلى الجبهة حيث كانت تدور المعارك ضد البرتغاليين. وهناك من أصل الخمس سنوات التي قضاها في بلاده، ثلاث سنوات طفولة. أما بقية الوقت فقد قضاها في زائير وبلدان أفريقية أخرى أو في الغرب. كان «هولدن روبرتو» رئيساً اصطنعه «جون كينيدي» عندما كان هذا الأخير يفتش عن قادة مطيعين مستعدين لممارسة «سياسة أفريقية» يعرف «كينيدي» أن الولايات المتحدة ستحتاج إليها قريباً. كان ذلك في بداية «العقد الأفريقي» في وقت كان فيه عدد

كبير من المستعمرات الانكليزية والفرنسية أو البلجيكية على وشك الحصول على استقلاله. فكان «هولدن روبرتو» الرجل الذي تم اختياره من أجل أنغولا.

عندما كشفت النيويورك تايمز في ٢٠ كانون الأول ١٩٧٥ أن «هولدن روبرتو» كان، منذ العام ١٩٦١، يقبض الأموال من المخابرات المركزية الأميركية، فان ذلك لم يكن مفاجأة بالنسبة للذين يتابعون عن كثب ما كان يجري في أفريقيا. إلا أن بعض المعلومات كان جديداً، ولا يمكنه أن يأتي، كما ثبت فعلاً، إلا من ملفات المخابرات المركزية الأميركية. علمنا، وهذا ما كنا نجهله حتى ذلك الحين، أن «روبرتو» كان يتلقى ١٠ آلاف دولاراً سنوياً لجمع المعلومات ونقلها إلى المخابرات المركزية الأميركية، وأنه في كانون الثاني ١٩٧٥، أقرت «لجنة الأربعين» التي يرأسها «هنري كيسينجر» و«ويليام كولبي» رئيس المخابرات المركزية الأميركية، دفع مبلغ ٣٠٠ ألف دولار إلى «هولدن روبرتو» ليبدأ من جديد الصراع المسلح ضد «ح. ش. ت. أ». يجب أن نعرف أن «روبرتو» تلقى، في مشروعه، مساعدة بعض القادة الأفارقة التقدميين الذين ندموا كثيراً فيما بعد على تصرفهم، ومن بينهم «أحمد سيكوتوري» رئيس غينيا. وخدع بعمله أيضاً «باتريس لومومبا» القائد الكونغولي الذي اغتيل، والثوري المارتينيكي المشهور «فرانز فانون». وها هو ما صرح به «سيكوتوري» في نقد ذاتي صريح قام به عشية اجتماع منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في «أديس أبابا» في كانون الثاني ١٩٧٦:

«علمنا للتو أن «هولدن روبرتو» يقيم بشكل دائم في كينشاسا، وأنه لم يذهب مرة واحدة إلى جبهة القتال. لقد توجب علينا أن نغير موقفنا عندما تأكد لنا ذلك، وفي نفس الوقت أدركنا صحة بعض الوثائق التي أطلعنا عليها أصدقاء الشعب الأفريقي، عدة مرات، والتي تثبت أن أجهزة المخابرات الامبريالية استأجرت «هولدن روبرتو» منذ أن بدأ العمل في مؤسساتنا الديبلوماسية...».

هناك شخصية أخرى قادرة على إعطاء تفاصيل دقيقة حول ما جرى داخل «ج. ق. ت. أ»، منذ اللحظة التي أطلقت فيها أول رصاصات في آذار ١٩٦١ من جانب «اتحاد الشعب الأنغولي»، وهو الاسم السابق لـ «ج. ق. ت. أ»؛ إنه القائد «مارغوزو» أفضل جندي أنغولي عرفه «هولدن روبرتو» إلى جانبه. كان مسؤولاً عن الجبهة الشمالية ـ المنطقة الوحيدة التي كانت فيها وحدات مقاتلة تابعة لـ «ج. ق. ت. أ» ـ منذ بداية الانتفاضة المسلحة، إلا أن «هولدن روبرتو» طرده لأنه أراد التحالف مع «ح. ش. ت. أ» بغية النضال ضد البرتغاليين، في حين كانت تعليمات «روبرتو» تركز،

بشكل خاص، على القتال ضد «ح.ش.ت.أ» فقط. ووضع تحت الإقامة الجبرية عدة سنوات، ثم احتفظ به كسجين في قاعدة «ج.ق.ت.أ» وفي معسكر التدريب في «كنكوزو» (kinkuzu) جنوبي العاصمة الزائيرية. لاحظ هناك وجود استياء كبير في صفوف الضباط والجنود، لعدم قيامهم بأي شيء، ولانعدام التنسيق تماماً مع مقاتلي «ج.ق.ت.أ» العاملين داخل أنغولا. أدى هذا الاستياء المتزايد إلى عصيان داخل المعسكر، وجرت خلاله محاولة فاشلة لاغتيال «هولدن روبرتو». قمع المتمردون بقوة دبابات ومظليي زائير، وأعدم ضباط هيئة الأركان الأربعة والخمسون، ومن ضمنهم الجنرالات؛ ونجا «مارغوزو» وحده من الإعدام لقيامه باختياز النهر حتى برازافيل. خلال مدة من الزمن استمرت حوالى ستة، نظم هرب حوالى ٢٠٠٠ إلى ٢٦٠٠ جندي من «ج.ق.ت.أ» المعسكرين في قاعدة «كنوكوزو»، ووضع هؤلاء أنفسهم و«مارغوزو» على رأسهم، تحت تصرف «ح.ش.ت.أ». لم تتمكن قوات «هولدن روبرتو» المسلحة من النهوض مطلقاً بعد المجزرة التي أودت تقريباً بجميع ضباطها وبعد ردَّة أفضل مجنديها.

من أجل تعويض هذه الخسارة، اتجه «هولدن روبرتو»، فيما بعد، نحو الصين الشعبية للحصول على المدربين والجنود والعتاد العسكري؛ ومما زاد الطين بلة لجوؤه إلى ملء الفراغ في صفوفه بالجنود الزائيريين، وأخيراً بالمرتزقة. وبما أن جنوده لم يشاركوا في معارك فعلية، لم يكن بوسع الضباط أن يتخرجوا من الصفوف، كما كانت الحال في قوات «ح.ش.ت.أ» وفي جميع جيوش المقاتلين الذين يناضلون باستمرار، لم تكن التبعيات القبلية كافية لتغذية قواته بالمجندين الجدد المستعدين للتضحية بأنفسهم من أجل نظام كانت «ج.ق.ت.أ» تستعجل إقامته حيث كانت تسيطر مؤقتاً: نظام النهب والابتزاز والعنف، حيث لا توجد أية إدارة، وحيث كان القادة غرباء أنيط بهم حق الحياة أو الموت على المواطنين الأنغوليين.

يجب ألا نتعجب إذن، إذا لم يتلق «كالان» ومرتزقته، أثناء هربهم بعد قذيفة البازوكا التي أطلقها «كالان»، أي دعم من جانب السكان الذين ينتمون إلى نفس قبيلة «روبرتو». حاولوا الوصول إلى الحدود الزائيرية. لقد تركناهم في الوقت الذي كان «كوبلاند» يحاول فيه الحصول على طائرة مروحية. وإليكم كيف يصف «مارشان» ما جرى بعد ذلك:

«بعد الانفجار، طلب منا «جينجر» الذي كُسرت رجله أن نتركه في مكانه، وهذا ما فعلناه. وعندما علم «كالان» بذلك، بعد ٢٠ دقيقة، من الحادث، أرسل مجموعة من

أربعة أو خمسة رجال للتفتيش عن «جينجر». إلا أنني لم أرهم منذ ذلك الحين...

«بعد ذهاب «سامي»، حملنا «كالان» فترة من الوقت، ثم قرر «كابتن شارلي»، الذي كان رجل «كالان» الموثوق، الذهاب: كان هو أيضاً يريد الذهاب لاحضار طائرة مروحية ليخرجنا من هناك. وكان ذلك يتطلب، على حد قوله، مدة خمسة أيام على الأقل. تركنا مع برتغالي لا أعرف اسمه. أما البرتغالي الآخر فقتل على الأرجح أثناء الانفجار. لم نكن إلا ثمانية رجال: أنا و«كالان»، و«ماك انتير»، و«ماك كينزي» و«ويزمان» و«لاولور» و«ايفانز»، ورجل آخر أجهل اسمه (انه «انطوني برودي»)... وصلنا أمام كوخ فيه رجل وامرأة من الزنوج».

كانت تلك الخيمة التي يعيش فيها «جواو انطونيو» صائد الحيوانات المفترسة، وزوجته «ساند ايزابيل». وكان الاثنان شاهدين، في المحكمة، لا يمكن نسيانهما، ليس فقط لبساطتهما وصراحتهما، بل أيضاً بسبب الطريقة التي عرفا كيف يردّان بها على الاستجواب ـ المضاد الحرج الذي أخضعهم له المحامي الانكليزي «ستانبروك».

كان «جواو انطونيو»، وهو رجل طويل القامة، رقيق أهيف، وجهه حالك السواد وشعره قصير مجعد، من كينسيمبا»، قرية صغيرة قريبة من «كيبوكولو». كان يبدو غريباً بعض الشيء في جو المحكمة الرسمي مع الأنوار الكاشفة وعدسات التلفزيون والمصوريين، هذا دون الحديث عن القميص الأزرق والبنطال الجديد الذي لم يكن معتاداً على ارتدائه والذي قُدم إلى جميع الشهود الآتين من المناطق الريفية. قال له النائب العام، ليشجعه: «خذ راحتك، أنت هنا في محكمة شعبية ـ محكمة الشعب الحقيقية. لذلك يمكن أن يبدو لك بمثابة حلم، إلا أننا ننعم الآن باستقلالنا. كان الناس، سابقاً، يُعاملون بشكل سيىء. أما الآن فالجميع يتمتعون بنفس الحقوق. اخبرنا بما جرى».

شرح «جواو انطونيو» كيف انه كان في خيمته عندما سمع بعد الظهر ضجة في الخارج. وقف على عتبة الباب فرأى مجموعة من البيض المسلحين تقترب. أشاروا إليه بأن يأتي لمساعدتهم على حمل واحد منهم كان جريحاً و«يحمل مسدسين». انتهت كل المجموعة بالاقامة في الخيمة الصغيرة التي يتقاسمها «جواو انطونيو» مع زوجته الحامل «ساند ايزابيل»، «ثم أخذوا يشربون ما عندي من خمر التمر، وبأكل ما عندي من جوز...»، وبما أن «جواو انطونيو» لا يتكلم البرتغالية، فقد استعانوا بمترجم ليترجم لهجته «كيكونغو» العذبة والرخيمة. بعد بضعة أيام، كانت تتم، خلالها، كل حركة

تحت التهديد بالسلاح من جانب هذا المرتزق أو ذاك (كان «كالان» كعادته يخرج مسدسه من جعبته)، سمعت في البعيد سلسلة انفجارات. عندئذ طلب المرتزقة من «جواو انطونيو» أن يرشدهم إلى مكان آخر. أكلوا القليل من الطعام الذي كان الزوجان يأتيان به من بستان الخضار، مقتلعين المانيهوت من جذورها، أو كاسرين الأغصان والثمار ما تزال فجة. كان «كالان» يبول في أرض الخيمة، أما الآخرون فجعلوا حياتها لا تطاق.

«عندما سمعوا العيارات النارية ظنوا ان قوات «ح. ش. ت. أ» قريبة جداً. لذلك كان عليهم أن يغيروا مكانهم. سألوني أين تقع أقرب قرية، فقلت لهم اني لا أعرف. إلا أني أجبرت على أن أقودهم إليها. أرادوا أن تبقى امرأتي هناك، إلا أنها قالت إنها تريد أن تتبع زوجها. فاذا كان عليه أن يموت، تموت هي أيضاً... وعندما طالت الطريق، أخذوا يهددونني، حيث أمسكني أحدهم من عنقي، فركعت على ركبتي قائلاً: «لا تقتلوني! لا تقتلوني! لقد وصلنا تقريباً!»».

«عندما وصلنا، كلفوني بأن أقول لسكان القرية ألا يهربوا. (يبدو ان «جواو انطونيو» و«كالان» يحسنان تكلم البرتغالية لدرجة تسمح لهما بأن يتفاهما). إلا أني خدعتهما، بحيث فهم الناس ما يجري. فشرح لهم رئيس القرية بأن المرتزقة ليسوا أبداً كما يدعون.

«غادر السكان القرية أثناء الليل. فسألني المرتزقة في الصباح إلى أين ذهبوا. قال لهم رئيس القرية انهم ذهبوا إلى الحقول المجاورة لأنهم يخافون من الحيوانات المفترسة. فأمسكني أحدهم مجدداً من عنقي، إلا أن رئيس القرية قال له: «من الأفضل أن تتركه وشأنه، فلن يتأخر الناس عن المجيء....»».

استغل «جواو انطونيو» دخول المرتزقة إلى خيمة وجدوا فيها قليلاً من التبغ، فهرب، بعد أن شرح لزوجته «ساند ايزابيل» أنه من الأفضل أن تبقى حيث هي لأنها كانت حاملاً في شهرها الثالث تقريباً.

«اختبأت فترة من الوقت بين الأعشاب، ثم انطلقت في الاتجاه الذي اعتقدت اني أجد فيه «ق. م. ش. ت. أ». صادفت سيارتي جيب من «ق. م. ش. ت. أ»، فشرحت لهم الوضع. اقتادوني بسرعة إلى القيادة العامة، ثم ذهبوا للقبض عليهم.

- صرح أحد المرتزقة أن القبض على زنجي أو قتله أسهل من القبض على أسد أو قتله. ألم يكن من الأسهل عليك تسليم هؤلاء المرتزقة إلى «ق. م. ش. ت. أ» من القبض

على الحيوانات المفترسة؟

- لقد اصطدت فهوداً وحيوانات مفترسة أخرى، ولكني لا أعرف فعلاً كيف تمكنت من هؤلاء المرتزقة!».

وها هي الاسئلة التي طرحها عليه المحامي «ستانبروك»:

«أيها الرفيق «انطونيو»، إن القطاف والصيد أعمال مشرفة جداً... لقد تعرضت إلى أوقات حرجة جداً. ألم يكن مع «كالان» مسدسان؟

- نعم. هل كانا محشوين بتقديرك؟

- عندما نذهب إلى الصيد بسلاح ما هل نأخذ طلقات أم لا؟
- تماماً. هل هددك بسلاحه؟
- كنت أتوقع أن أقتل.
- هل كان هو الذي يعطي الأوامر للآخرين؟
- نعم كان هو الذي يأمر.
- ولكي يكون متأكداً من أنهم سينفذون ما يأمرهم به، كان هو الذي يحمل الأسلحة.
- هذا ما فهمته. كان يقول: «أنا الذي أعطي الأوامر». وصوب سلاحه نحوي.
- قالت زوجتك في إفادتها... بأنك «ركعت على ركبتيك طالباً منهم ألا يقتلوك، وبأن أحدهم، أكثرهم إنسانية على الأرجح، بدأ يتجادل مع رفاقه، ووقف بينك وبين المرتزقة، هل هذا صحيح؟.

! ان لامرأتي فمها، وهي تستطيع أن تقول ما تريد. إنها امرأة شريفة تقول الحقيقة دائماً. إني متأكد أنها ستقول الحقيقة، ولكني لا أعرف ما يدور في رأسها.
- هل ركعت على ركبتيك؟
- نعم.
- هل وقف أحد المرتزقة بينك وبين الرجل الذي هددك، وهل دافع عنك؟
- أنا هنا أمام محكمة، ولا أستطيع اختلاق الأكاذيب لا أستطيع القول إن ذلك حصل. لا أستطيع ان أروي الأكاذيب، ولا أستطيع أن أقول إلا ما أعرف.
- قالت امرأتك أن الأمر حصل على هذا النحو.
- ستأتي، وسيكون بوسعك أن تسألها.

ـ هل تصرف بعضهم أفضل من البعض الآخر؟

ـ هل يشفق الكلب الذي يطارد حيواناً على هذا الحيوان؟ ألا يعمل على اصطياده فقط؟ عندما يلاحق رهط من الكلاب حيواناً، هل يمكن القول بأن بعضها لا يريد سوى اللعب مع هذا الحيوان، أو أنها تسعى جميعها لقتله؟

ـ ولكنك لم تُقتل، أليس كذلك؟

ـ وماذا لو لم أهرب؟ أنا لم أعطهم فستق العبيد، ومع ذلك أخذوه كله.».

تابع «ستانبروك» استجوابه دون أن يتمكن من دفعه للاعتراف بنقطة واحدة. ثم جاء دور «ساند ايزابيل» التي كانت على وشك الولادة أثناء المحاكمة. كان وجهها جميلاً، هادئاً، ونظرتها حادة وجريئة. كان معظم الاسئلة يتعلق بسلوك المرتزقة، وبالتهديدات التي وجهت إليها وإلى «جواو أنطونيو». كان المقصود معرفة ما إذا كان أحد المرتزقة (موكل «ستانبروك») قد تصرف بشكل أفضل من الآخرين. لقد ذكرت هذه المسألة في إفادتها الأولى، إلا أنها لم تشأ الإقرار بها أمام المحكمة. وعندما طُلب منها أن تتقدم لتعين ذلك الذي كان «أسوأ من الجميع»، أدارت ظهرها للقضاة وبدأت تتفحص المتهمين. ركزت تفكيرها وقتاً طويلاً، ووترت كل جسمها، بطنها بارز إلى الأمام، وشفتاها مضمومتان، كما لو أنها صيادة تترقب، مترصدة أدنى حفيف للأعشاب، تراقب أصوات الأوراق التي تنبىء بطريدة أو بتهديد. وبعد أن أمعنت النظر طويلاً فيهم، وجهت أصبعها وذقنها وبطنها نحو «ماك كينزي»، الوحيد الذي عرفته. أما الباقون، فعندما رأتهم كانوا ملتحين وفي ثياب عسكرية رثة. أما الآن، فقد حلق الجميع لحاهم منذ وقت قريب، ويلبسون ثوباً رمادياً فاتحاً وجديداً. إن الحيوانات المفترسة التي اعتادت عليها لا تغير مظهرها، هكذا، من شهر لآخر، لم تتوصل حتى إلى معرفة «كالان». طرح عليها «ستانبروك» بعض الاسئلة:

«أيتها الرفيقة «ايزابيل» كان «كالان» هو الذي يعطي الأوامر دوماً إلى الآخرين، أليس كذلك؟

ـ لا أعرف اسماءهم.

ـ كان الرجل الجريح هو الذي يعطي الأوامر؟

ـ نعم.

ـ هل كان المرتزقة يتجادلون فيما بينهم؟

ـ لم نكن نفهم ما يقولون، وهم لا يعرفون ما نقول.

ـ هل قدمت إفادة حول ما جرى؟
ـ في منزلي؟
ـ نعم.
ـ كانت الساعة تقارب الثالثة بعد الظهر، عندما وصلوا، خرج زوجي بسبب الضجة حيث أعتقدنا بأنهم قرود. ناداني فجئت ورأيت رجالاً بيضاً مسلحين. قال لي زوجي: «ارفعي يديك إلى فوق». وهذا ما فعلته هكذا (ورفعت يديها).
ـ قلت للضابط المكلف بالتحقيق ان أحد المرتزقة هدد زوجك وأن مرتزقاً آخر تدخل لينقذ حياته، أي أن مرتزقاً، آخر أكثر «انسانية» من الآخرين، أنقذ زوجك من القتل. هل هذا صحيح؟
ـ لم يكن بينهم أي إنسان طيب. كانوا جميعهم قساة».

أمضت المجموعة، حسب رواية «مارشان»، بضعة أيام في الخيمة، ثم أرسل «كالان» «ماك كينزي» و«برودي» (يشير «مارشان» إلى هذا الأخير، دوماً، «كمرتزق آخر لا أعرف اسمه») مع «جواو انطونيو» و«ساند ايزابيل» في محاولة للعثور على أشخاص لنقله، إلا أنهم لم يجدوا حمالين ولم نرهم بعد ذلك مطلقاً». يروي «ماك كينزي» انه وصل هو و«برودي» إلى القرية، وبعد أن فشلا في مهمتهما عادا نحو الخيمة حيث سمعا عيارات نارية وهما يقتربان: اعتقدا أن أمر الآخرين قد اكتشف، فقررا «العودة إلى قاعدتهم بوسائطهما الخاصة»، فوقعا في «كيبوكولو» بين أيدي «ق.م.ش.ت.أ» حيث قتل «برودي» وأسر «ماك كينزي».

(وتابع «مارشان»): «تناقشنا طويلاً فيما بيننا، طيلة الأيام الأربعة أو الخمسة التي قضيناها في الخيمة؛ كان كل واحد منا يريد أن يتخلص من «كالان»، بسبب ما فعله، غير أننا كنا متأكدين من عودة الرقيب الأول «سامي» و«شارلي»، اللذين سيقتلاننا حتماً إذا لم يجدوا «كالآن» معنا.

«قررنا أخيراً مغادرة الخيمة. وضعنا «كالان» على الحمالة، إلا أنها انكسرت، فعمدنا إلى حمله على ظهورنا بالتناوب. صادفنا على مقربة من الخيمة جنوداً من «ق.م.ش.ت.أ»، فاضطررنا للاختباء، غير أن «كالان» الذي كان يحمل (م ـ ٧٦) بدأ باطلاق النار. لم يكن معنا جميعنا إلا بندقيتان آليتان ومسدسان، أحدهما مع «كالان». رد جنود «ق.م.ش.ت.أ» على النار بالمثل ثم أعطى «كالان» الأمر بوقف النار، ونادى على «ماك انتير» الممرض ليعاينه، عند ذلك بدأنا بالركض. لحق بنا جنود «ق.م.ش.ت.أ»

وهم يتابعون الرمي. قلنا لأنفسنا أن «كالان» والمرض قتلا، لأن «كالان» كان يقول لنا دوماً أن «ق. م. ش. ت. أ» لا يأسرون أحداً أبداً. وكرر دائماً أمام الرجال انه لا يريد أسيراً واحداً، وحرَّم عليهم أسر أي شخص. كان يقول إنه يجب قتلهم دون استثناء. إن «كالان» قاتل دون شك.

«منذ ذلك الوقت، لم أشاهد «كالان» ولا «ماك انتيـر» مرةً ثانية، في ذلك الحين بدأنا الهرب، واستمر ذلك حوالى ٢٠ يوماً. كنا نرتاح في الليل ونسير في النهار باتجاه الشمال، مسترشدين بموقع الشمس لأنه لم يكن معنا خريطة ولا بوصلة.

«توجب علينا، طيلة العشرين يوماً، اجتيازالأنهار، وكان المجرى في أحدها قوياً ففقدنا البندقيتين الآليتين اللتين سقطتا إلى القاع. لم يبق معنا إلا مسدس ورمانة يدوية، سلمناهما فيما بعد إلى الفلاحين الذين أسرونا. كانت مجموعتنا تتألف من «لاولور» و«ايفانز» و«ويزمان»، وأنا. تم اعتقالنا في قرية غير بعيدة عن «ماكيلا»، حيث ذهبت مع كل من «لاولور» و«ويزمان» في محاولة للحصول على ما نأكله. أما «ايفانز» فقد بقي لأنه كان يشعر بألم في رجله. أسرنا نحن الثلاثة، وقبل أن تصل «ق. م. ش. ت. أ» في اليوم التالي، كان سكان القرية قد اعتقلوا «ايفانز». اقتادتنا «ق. م. ش. ت. أ» إلى «ماكيلا»، وقدموا لنا هناك ما نأكله واعتنوا بنا...».

وهكذا بقي هؤلاء الجنود، الذين يتقاضون أجوراً جيدة، يدورون في دوامة طيلة عشرين يوماً، بعد أن فقدوا أسلحتهم، لينتهوا على حوالى ٣٢ كلم من المكان الذي انطلقوا منه... تلقى «فورتوين ـ الذي لوى عرقوبه ـ الأمر بتسليم قاذف ـ الرمانات إلى «برودي» (الذي أعطاه بندقيته الآلية مقابل ذلك)، وبالعودة بأسرع ما يمكن. وقد تمكن من الهرب فعلاً إلى الغابات بعد أن كاد يصطدم بجنود «ق. م. ش. ت. أ»

«همت على وجهي في الغابات طيلة أيام لا أعرف عددها. اجتزت عدة قرى، حيث دلوني على الطريق إلى الحدود. وصلت إلى قرية فيها طبيب اسمه «انطونيو» قال لي بأنه ينتمي إلى «ج. ق. ت. أ»، واقترح علي أن آخذ قسطاً من الراحة عنده. وفي الحقيقة كان طبيباً في «ح. ش. ت. أ»، استغل نومي عنده ليستنفر القرويين. اعتقلوني واقتادوني إلى «كبيوكولو» حيث سُلمت إلى «ق. م. ش. ت. أ».».

كان آخر من رأى «كالان» ـ قبل المحاكمة ـ «ماك انتير»: «بناء على أمر «كالان»، بدأنا نركض. وقبل أن يتمسك بذراعي، انتابني شعور بأنه يريد أن أبقى معه. إلا أنه ما لبث أن طلب منا الذهاب وتركه وحـده مع مسدسه بالإضافة إلى (م ـ ٦٦). [ربما (م ـ

٧٦)]. أخيراً، وجدت نفسي وحيداً. وصلت بعد يومين إلى قرية بقيت فيها حتى وصول «ق.م.ش.ت.أ» التي أخذتني».

سأل المؤلفان القائد «مارغوزو» لماذا، حسب رأيه، لم يتصرف المرتزقة أفضل من ذلك في أنغولا. فعلى الرغم من كل شيء كان المرتزقة منفذين جداً في الكونغو، في الجانب الآخر من الحدود ـ حتى عندما كانوا يقاتلون ما يمكن اعتباره نخبة الجيش ألبريطاني: الغورخاس (Gurkhas) المشهورين الذين يخدمون تحت علم الأمم المتحدة. وها هو ما رد به «مارغوزو» وهو جندي واسع الخبرة واختصاصي حقيقي في حرب العصابات، والذي قضى ١٥ عاماً في النضال السياسي ـ العسكري:

«لقد فشلوا لأن الشعب إلى جانبنا، لأن الجماهير معنا. عندما يكون الشعب إلى جانبك، تنتهي دائماً بالنصر.

ـ ماذا يعني ذلك عملياً: أن يكون لك آذان وعيون في كل مكان؟ أن تكون لديك معلومات عن العدو؟ أن يقدم لك السكان الحماية والطعام؟

ـ أكثر من ذلك بكثير. لقد شارك الشعب هو أيضاً في القتال. حتى، وان كانت الأرض، من حيث المبدأ، أرض «ج.ق.ت.أ» فقد قاتل الشعب معنا ضد المرتزقة. إن الشعب هو الذي اعتقل أكبر عدد منهم، وهو الذي قادنا إلى اعتقال الآخرين.

ـ إلا أن المرتزقة توصلوا، في الكونغو، إلى القتال ضد قوات الأمم المتحدة «الغورخاس» وغيرهم، المعروفين بأنهم مقاتلون أشداء؟

ـ نعم، ولكن لصالح من كانت تقاتل قوات الأمم المتحدة؟ هل كانت تدافع عن بلادها هي؟ هل كان لدى السكان المحليين دوافع لدعمهم؟ كلا. أما «الغورخاس»، فلم يكونوا يعرفون لماذا يقاتلون، اللهم إلا أن الانكليز كانوا يدفعون لهم ليقاتلوا. لم تكن لهم مصلحة في البلاد، ولا أية علاقة مع الشعب، ومن المحتمل جداً أنهم كانوا يكرهون الكونغوليين. لقد انهزم المرتزقة هنا، على الرغم من وسائلهم التقنية وتسليحهم، لأن الشعب إلى جانبنا، قبل كل شيء.».

تشكل ملاحظات القائد «مارغوزو» نوعاً من الرد الإيجابي على ملاحظات «كندا» المنفّرة: انها، لحد ما، الوجه الآخر من الميدالية. إنها درس جيد للمرتزقة، ولمن يجندهم، ولضحاياهم المقبلين أيضاً!

الفصل العاشر

والآن ؟. . .

عندما طلب «بوفكين» من «أكير» و«لوبو دل سول» تنظيم مجموعة بطاقات تُدوَّن فيها اسماء المرشحين الأكثر كفاءة من بين الذين أجابوا عـن إعلاناته المختلفة وبياناته الدعائية؛ لم تكن أنغولا تمثل إلا حيزاً صغيراً من مشاريعه. في الواقع، كان «بوفكين» قد تخلى عن أنغولا عندما اتصل به «أكير»، لأن المراجع العليا قطعت المساعدات المالية. ولدى انتهاء عملية تنظيم البطاقات، عاد «أكير» و«لوبو دل سول» إلى منزلهما بانتظار عمل جديد. بعد حوالى أسبوع، اتصل «بوفكين» بـ «أكير» ليقول له بأنه دبر له عملاً مأجوراً في فنزويلا: ان الأمر يتعلق «بإلقاء القبض على بعض اللصوص»، غير أن المسألة لم تتم في النهاية. وعرض عليه فيما بعد عملاً آخر: كان الأمر يتعلق هذه المرة «بإخراج رجل من السجن في المكسيك، لحساب المافيا». وفيما يلي خلاصة المطلوب على حد قول «غريللو»، الذي أخذ رأيه في هذا العمل أيضاً:

«يوجد رجل أميركي الجنسية مسجون في المكسيك لمشاركته في صفقة تجارة المخدرات. وتدفع شركة كاليفورنية مليون دولاراً لاخراجه من هناك؛ كان السجين يملك، في الواقع، معلومات ثمينة جداً حول نشاط العصابة المعنية. . .».

لم يتم هذا العمل أيضاً، غير أنه طلب من «غريللو» بعد ذلك، إذا كان يهمه عمل مأجور يتلخص بجباية الأموال في كاليفورنيا لحساب رجل «عنده الكثير من الدائنين» (بل

المدينين على الأرجح). لم يناسب ذلك العمل «غريللو» أبداً: لماذا يذهب، إلى كاليفورنيا ليتعاطى نفس نوع الأعمال «التي يقوم بها البطّاشون»، والتي يقوم بها الآن في نيويورك؟ وتابع «غريللو» إذن:

«سألني «بوفكين» إذا كانت تهمني المشاركة في عملية (لا تزال قيد التصميم) تكمن بنسف باخرة سوفييتية. لم أظهر أي حماس لكل هذه المشاريع، لأن «بوفكين» لا يوحي لي بالثقة مطلقاً...».

ذكر «جيرهارت» أيضاً وجود هذا المشروع: أن الأمر يتعلق بنسف سفينة شحن سوفييتية لسد مدخل مرفأ لاوندا. تتيح هذه العملية كسب وقت ثمين يمكننا خلاله أن نقيم جيشاً حقيقياً مؤلفاً من المرتزقة ومن «ج. ق. ت. أ» و«أ. ق. أ. ت. أ». إلا أن النشرة التي عثر عليها مع «غريللو» أثناء اعتقاله، والتي تحمل في أعلاها: (Mercenary Forces Group) (M.F.G) أي (مجموعة قوات المرتزقة) تثبت أن لدى «بوفكين» مشاريع طويلة الأمد وأكبر من ذلك بكثير. ومع أن هذه الوثيقة غير مؤرخة فيجب ان تكون قد كتبت بين ٦ كانون الثاني وأوائل شهر شباط ١٩٧٦، أي بعد قليل من قيام الكونغرس الأميركي باتخاذ قرار بوقف المبالغ المخصصة إلى أنغولا. كانت هذه النشرة موجهة إلى «مرتزقة بوفكين» وهذا ما نقرأ فيها:

«قُطعت جميع المساعدات المالية عن أنغولا. إلا أنه ما زال بوسع المرتزقة الراغبين بالذهاب إلى هناك المرور عبر كينشاسا (زائير)، بواسطة «ج. ق. ت. أ». يستحيل علينا، في الوقت الذي نكتب فيه هذه الرسالة، أن ندفع تكاليف السفر أما الذين يرغبون بسلوك «الطريق السري» فعليهم اتباع المراحل التالية إلزامياً:

١ ـ الاتصال بـ «غارسيا»، القيادة العامة لـ «ج. ق. ت. أ» (c/o Q.G.,F.N.L.A) كينشاسا، زائير. رقم الهاتف: ٢٥٧ : ٥١. إنه هو المكلف باستقبال الرجال في مطار كينشاسا. «ملاحظة هامة»: لا تتصلوا إلا إذا قررتم نهائياً الذهاب إلى كينشاسا.

٢ ـ حددوا له ساعة وصولكم.

٣ ـ لا ترتدوا إلا ثياباً مدنية متواضعة: سيتوجب عليكم التخلص منها. خذوا معكم لباس التمويه، وبزة العمل وجزمة طرية وحقيبة ظهر مع التجهيزات الفردية العادية (سكين، ملعقة، شوكه، وإلخ).

ملاحظة: لا تحاولوا أبداً أن تحملوا سلاحاً نارياً أو متفجرات».

يمكن الاستنتاج من هذا القسم من النشرة، أنه قبل اتخاذ الكونغرس الأميركي لقراره بقطع المبالغ المالية عن المخابرات المركزية الأميركية، لم تكن هناك أية مشكلة مالية لنقل القوات عبر الخط الذي أوضحه «بوفكين»؛ ويفيدنا القسم الآخر من هذه النشرة أن هذه الأخبار كانت تصل إلى «بوفكين» بشكل فردي خاص، وانه لا يستطيع الحصول عليها إلا من مكتب المخابرات المركزية الأميركية «المتخصص في الأعمال القذرة». وها هو ما قاله «غريللو» حول وصوله إلى مطار كينشاسا: «كان على القائد «غارسيا» من «ج.ق.ت.أ» أن ينتظرنا، ولكن لم يكن أحد هناك. لذلك توجب علينا أن نرشي الجمارك للخروج من المطار، وأن نأخذ سيارة أجرة من ثكنات «ج.ق.ت.أ»...».
وها هي تتمة نشرة «بوفكين»:

«التحقت غالبية المرتزقة بقوات «أ.ق.أ.ت.أ» في الجنوب عبر أفريقيا ـ الجنوبية. لا تحاولوا أبداً اتباع خط السير هذا. إنه خط فاشل سلفاً. إنهم لا يقومون حالياً بتجنيد مرتزقة أميركيين في «أ.ق.أ.ت.أ». قد يحصل، في المستقبل القريب، تغيير في هذه المنطقة. سنطلعكم على هذه التغيرات إذا تأكدت لنا...».

يبدو، في الحقيقة، أن قوات «أ.ق.أ.ت.أ» زوّدت بما يكفي من القوى المسلحة، من قبل الوحدات النظامية لجيش أفريقيا ـ الجنوبية، وكذلك بعدد كبير من البرتغاليين: سواء، من عناصر سابقة من القوات المسلحة البرتغالية المجتمعين من جديد في جيش تحرير البرتغال التابع لسبينولا، والذي سبق ذكره، وإما في مجموعات «الترقب» المؤلفة من المستعمرين (المستوطنين) السابقين الذين انضموا إلى هيئة أركان «أ.ق.أ.ت.أ». ونجد في قوات «ج.ق.ت.أ» و«أ.ق.أ.ت.أ» عدداً كبيراً من «الجنود» البرتغاليين «من الرماة المهرة». والدليل على ذلك انه بعد الاستقلال الرسمي لأنغولا في ١١ تشرين الثاني ١٩٧٥، تم سجن عدد كبير جداً من البرتغاليين المسلحين[1]. إن المرتزقة الذين يبدو أن «بوفكين» يشير إليهم، وهم أولئك الذين ذهبوا عبر أفريقيا ـ الجنوبية، ربما كانوا من المتطوعين الذين، مثل «جيرهارت»، أجابوا عن

---

(١) عند كتابة هذا الكتاب، لم يكن قد اتضح بعد وضع هؤلاء المساجين البرتغاليين الذين كان كثير منهم قد ولدوا في أنغولا، وغيرهم ـ من أمثال الأفارقة ـ الجنوبيين ـ والذين كانوا في عداد القوات المسلحة النظامية. ويبدو مع ذلك انه لا يمكن الخلط بينهم وبين المرتزقة «المستوردين». لذلك لا نتحدث عن نشاطهم إلا عرضاً، عندما يتواجدون في عداد القوات الموضوعة بإمرة «كالان». يرتفع عدد هؤلاء «المتطوعين البرتغاليين ـ الأنغوليين»، على حد قول التايمز في ٢٣ شباط ١٩٧٦ إلى ٢٥٠٠ داخل «أ.ق.أ.ت.أ»، يضاف إليهم ألف مرتزق من جنسيات مختلفة.

الاعلانات التي وضعتها «World Wild Geese Association» (المؤسسة العالمية للإوَزّ البري) التابعة لـ «بيار والت»، أو أولئك الذين عرضوا خدماتهم مباشرة على «ماد مايك» «هوار» بواسطة معسكره للمرتزقة (Wild Geese) (الإوَزّ البري) في أفريقيا ـ الجنوبية. وكان «هوار» نفسه، على حد قول بعض الصحف، يجند مرتزقة، إلا أنه كان يعرضهم بأسعار وُجدت باهظة جداً من قبل الجهات التي ستسدد الحساب. كان الجنود النظاميون و«المجانيون» من الجيش الأفريقي ـ الجنوبي يمثلون، بداهة، حلاً ملائماً جداً.

يمكن الحكم على الأوهام التي داعبت أذهان بعض الأفارقة ـ الجنوبيين فيما يتعلق بالدور الحاسم الذي يمكن ان يلعبه المرتزقة، وحول المبالغة بعددهم، من مقال نشرته «ديلي تلغراف» في ٢ شباط، وكتبه «كريستوفر مونيون»، مراسل الجريدة في «جوهانسبرغ». وها هو ما كتبه «مونيون» في مقاله المعنون: «يمكن للمرتزقة أن يغيروا فعلاً مجرى الحرب الأهلية»:

«توقع المراقبون الدبلوماسيون أمس، أن الوصول المتأخر والمنظم لأكثر من ألف مرتزق أبيض مكلفين بمجابهة «ح. ش. ت. أ» المدعومة من السوفييت، من شأنه أن يغير فعلاً مجرى الحرب الأهلية.

«ومع ان المرتزقة موزعون على مجموعات متعددة في زائير وأفريقيا ـ الجنوبية وجنوبي ـ غربي أفريقيا، فان التنظيم والتمويل اللذين مكناهم من الظهور على مسرح أنغولا يشهدان على وجود تنسيق واسع جداً. وعلم من مصدر موثوق، أن عدة مئات من المرتزقة من بريطانيا العظمى، وفرنسا، والمانيا ـ الغربية، وبلجيكا، تلتحق الآن بجيش السنهور Senhor «هولدن روبرتو» في زائير، وانها بدأت القتال ضد الجنود الكوبيين في «ح. ش. ت. أ» في شمالي أنغولا . . .

«طُردت، مؤخراً، قوات «ج. ق. ت. أ» المدعومة من زائير، من مواقعها في المنطقة الشمالية من أنغولا بعد هجوم من نوع «المحدلة» (rouleau compresseur)، قامت به القوات الماركسية التي تستفيد من تسليح روسي متطور جداً، والمدعومة بالمدفعية الثقيلة. . .».

ومن الجدير بالذكر هنا أن قوات «ح. ش. ت. أ» وحدها هي التي كانت تشن الغارات في المنطقة الشمالية. ولم تكن هذه القوات تمتلك «أسلحة سوفييتية متطورة» ولا «مدفعية ثقيلة» باستثناء راجمات الصواريخ التي استخدمتها لايقاف تقدم قوات «ج. ق. ت. أ» ـ زائير على نهر «بونغو» على بعد ١٧ كلم شمالي لاوندا. استخدمت جميع

الأسلحة الثقيلة التي بحوزة «ح.ش.ت.أ» لرد القوات الأفريقية ـ الجنوبية نحو الجنوب. لقد جعل تدمير الطرقات والجسور في الشمال، نقل الأسلحة الثقيلة صعباً للغاية. ويثبت تفحص ساحة القتال، في بعض المواقع الحساسة («كارمونا» و«نيغاج»، مثلاً) والطرقات المؤدية إليها، ان قوات «ق.م.ش.ت.أ» كانت تستخدم بشكل أساسي رشاشات ثقيلة وبازوكات. أكد ذلك أيضاً المتهمون في محاكمة لاوندا. وترجع هزيمة قوات «ج.ق.ت.أ» ـ زائير، أساساً، إلى سلسلة كمائن نُظمت بشكل ممتاز. ومع ذلك، يبقى مقال «ديلي تلغراف» مهمًا لأنه يكشف العقلية السائدة آنذاك في أفريقيا ـ الجنوبية. وهو يثبت من جهة أخرى، بعض نقاط نشرة «بوفكين»، خاصة، ما تعلق منها بالمشاريع الطويلة الأمد.

«عادت الآن إلى وضعها السابق، الحركة المؤيدة للغرب، والتي تتلقى، منذ سنوات، المساعدات والدعم من المخابرات المركزية الأميركية؛ وهي تميل الآن إلى تبني تكتيك ازعاج «ح.ش.ت.أ» في مواقعها الخلفية على الجبهة الشمالية، وهي تتهيأ لشن هجوم مضاد يقوده المرتزقة الواصلون حديثاً.

«ومع أنه لا يمكن الحديث أبداً عن مشاركة قوية للمرتزقة الأميركيين، فإن المرتزقة البيض الموجودين في أفريقيا، يعربون عن قناعتهم بأن المخابرات المركزية الأميركية هي التي تمولهم وتجهزهم بطريقة غير مباشرة.

«يتجمع الآن حوالى ٦٠٠ مرتزق في «جوهانسبرغ»، ويبدو انهم لا ينتظرون إلا توقيع عقودهم ليطيروا نحو جنوبي أنغولا حيث سينضمون إلى قوات «أ.ق.أ.ت.أ» بقيادة «د. جوناس سافيمبي»، والتي تمر بمرحلة حرجة.

«إن كثيراً منهم أعضاء في مؤسسة «Wild Geese» (الإوَزّ البري) التي ينتمي إليها الذين قاتلوا في الكونغو بقيادة العقيد «ماد مايك»، «هوار» في الستينات. أعلن العقيد «هوار» في نشرة إعلامية حديثة موجهة إلى أعضاء منظمته أنه عرض خدماته على صديقه القديم الرئيس «موبوتو» في زائير... ويفكر المرتزقة الذين يتجمعون حالياً في أفريقيا ـ الجنوبية أنهم سيحلون تدريجياً مكان القوات الأفريقية ـ الجنوبية التي أمرتها بريتوريا بالانسحاب من جبهة «أ.ق.أ.ت.أ».

«هناك فرضية يدعيها الكثيرون، إلا أنه من الصعب التحقق منها، والتي بموجبها تم حالياً نقل بعض وحدات المرتزقة، وكذلك العتاد، إلى جنوبي أنغولا، في طائرات مجهولة الهوية، من مطارات في جنوبي ـ غربي أفريقيا وروديسيا...».

تفسر المعلومات التي يقدمها «مونيون» بشكل قاطع تعليمات «بوفكين» «بعدم الذهاب» إلى أفريقيا ـ الجنوبية. وفي الحقيقة، يتكدس المرتزقة في «جوهانسبرغ»، ويصلون بسرعة أكبر من إمكانية استيعابهم أو دفع أجورهم.

لا تقتصر المشاركة الأميركية في أنغولا على بعض الأشخاص الذين مثلوا أمام محكمة لاوندا أو ذُكروا فيها، ولا على بعض عملاء المخابرات المركزية الأميركية المجهولين والذين تمركزوا في «سانتو انطونيو دو زائير». روى لنا المدرس البرتغالي (الذي ذكرناه سابقاً) والذي أوقفه الأفارقة ـ الجنوبيون في اليوم الأول لهجومهم في الشمال، واحتفظوا به كسجين في المطار، أن طائرات شحن أميركية (س ـ ١٣٠) (C - 130) كانت تحط يومياً في القاعدة الجوية في «سا دا بانديرا» (Sa da Bandeira) (لوبانغو، حالياً). كانت «سا دا بانديرا» القاعدة الإدارية الأساسية في جنوبي أنغولا، بالنسبة لقوات الاجتياح الأفريقية ـ الجنوبية، حيث كانت طائرات (س ـ ١٣٠) تنقل الأعتدة العسكرية. وقد كان ذلك مشابهاً للعمليات التي قامت بها «Air America» (شركة الطيران الأميركية) و«Continental Air Service» (شركة الخدمة الجوية القارية) في «لاوس» لحساب المخابرات المركزية الأميركية، عندما كانت الولايات المتحدة تشن فيها حرباً سرية. كان الطيارون أميركيين بصورة عامة. ومن المحتمل جداً أن يكون طياروا طائرات التجسس المكلفة بتوجيه رمايات المدفعية الأفريقية ـ الجنوبية، هم أنفسهم أميركيين أيضاً، على حد قول «التقرير السري» المذكور في الفصل الأول. صحيح أن مشاركة الأميركيين كانت تبدو قليلة الاحتمال في هذه المغامرة الأنغولية الفاشلة، غير أن في جعبة «بوفكين» أوراقاً أخرى:

«هناك حالياً إمكانيات لعقود طويلة الأمد في روديسيا. أما المعلومات التي نمتلكها عن هذه العقود فهي مقتضبة وغير كاملة. هناك في الظاهر، أربع مجموعات عسكرية قادرة على استقبال المرتزقة منها: س.أ.س (Special Air Service) (الخدمة الجوية الخاصة). والجيش النظامي، وسجن الشرطة. نجهل حتى الآن طبيعة المجموعة الرابعة.

«ربما كانت س.أ.س. على علاقات وثيقة مع الجيش الروديسي، كما هي العلاقات بين القوات الخاصة والجيش عندنا.

«فالجيش النظامي هو جيشهم الرسمي. وحسب معلوماتنا، تستقبلون في هذا الجيش بالرتبة التي كنتم عليها عندما تركتم القوات المسلحة الأميركية. يقبض الرقيب

٦٥٠ دولاراً في الشهر، وهذا ليس بالقليل، خاصة وان سعر زجاجة كوكا ـ كولا ٦ سنتات، والسينما ٤٠ سنتاً.

«يتألف سجن الشرطة من عملاء يترددون من وقت لآخر على الغابة، وهم مجهزون بدراجات نارية ب.م.ف (B.M.W). ولا يمكنكم، الالتحاق، حسب معلوماتنا، بالمجموعة الرابعة، التي لم نستطع تحديدها بعد، إلا بعد ان تكونوا قد خدمتم في س.أ.س. يدهن عناصر المجموعة الرابعة جلدهم بالأسود، ويتكلمون اللهجات المحلية، ويتوصلون إلى الاندساس في معسكرات الارهابيين.

«ستكون هذه العقود صالحة، بالتأكيد، لمدة لا بأس بها. وبتقديرنا يمكن لمدة هذه العقود أن تمتد حتى خمس سنوات. ويمكن للمرتزق ألا ينجز إلا قسمًا من مدة عقده إذا رغب. إن روديسيا منطقة تزداد فيها حدة الأزمة يومياً، كما تزداد نشاطات الارهابيين في موزمبيق وزامبيا (البلدين المجاورين).

«إذا كان يهمكم الأمر حالياً، يمكنكم الاتصال بالرائد «لامبريشت»، هيئة أركان الجيش، سالزبوري، روديسيا. سيكون بوسعنا في النشرة القادمة تزويدكم بمعلومات أوسع...».

تمثل المشاريع التي نعثر عليها في مقال «مونيون»، وفي نشرة «بوفكين»، ونشاطات «بانكز» المستمرة، وأعمال «أسبين» وزمرته، العمليات التي تنوي محاكمة لاوندا فضحها بالتحديد. يشكل التزايد المستمر لـ «مخزون» المرتزقة المتوافر لـ «أفريقيا ـ الجنوبية»، و«ناميبيا»، و«زيمبابوي»، و«لبنان» ودول الخليج العربي تهديداً مستمراً للسلام، ولطموحات الاستقلال الشرعية، ولحركات التحرير القومي. ويشجع هذا المعين الذي لا ينضب من المرتزقة الروح العدوانية لدى الأنظمة العنصرية في أفريقيا ـ الجنوبية وروديسيا، والواثقتين من إمكانية الاستفادة من هذا المعين باستمرار. ولا يمكن لسلبية الحكومة البريطانية إلا أن تعزز يقينها بهذا الخصوص.

في ١٦ أيلول ١٩٧٦، وبعد تسعة أشهر من إرسال نشرة «بوفكين»، نعثر على مقال في «الوشنطن بوست» كُتب في سالزبوري بقلم «روبين رايت» (هذه الصحفية الأميركية التي أبدت اهتماماً كبيراً بالمرتزقة الأميركيين في أنغولا، أنظر الفصول السابقة). كان هذا المقال أشبه بنداء موجه إلى الاميركيين المتعطشين للدماء، يدعوهم إلى تعزيز صفوف القوات المسلحة في روديسيا النبيلة. وتعلن «روبين رايت»، التي كانت تمجد نشاط «الأبطال» الخمسة الذين تجنسوا بالجنسية الروديسية، بعجرفة ظاهرة:

٥

«ولد هؤلاء الرجال الخمسة وكبروا في الولايات المتحدة، وانضموا الآن إلى حوالى ١٢٠٠ مقيم و٢٥٠ جندياً أميركياً موجودين على هذه الأرض في جنوبي أفريقيا».

كان بين الرجال الخمسة الذين استرعوا انتباه الآنسة «روبين رايت» واستدرُّوا عطفها رجل اسمه «داف» وآخر «مايك». وكان الاثنان قد اجتذبهما النداء الذي أطلقته السيدة «ورمان» من سكان نيوجرسي سابقاً، والتي كانت ترسل النشرات لتنبه الرأي العام لـ «التهديد الشيوعي» وحول قضية أن «على روديسيا أن تواجه الخطر الكبير الذي تمثله مشاريع الاتحاد السوفييتي التوسعية».

كان «داف» و«مايك» من أولئك الاميركيين الذين استجابوا حديثاً لمثل هذا النداء، وكان الاثنان من الجنود القدماء المحاربين في فيتنام، ومن قدماء «القبعات الخضراء». لم يترددا بعد قراءتهما لعروض التجنيد في «سولدهير أوف فورتْشِن» أي الجندي المحظوظ في اجتياز أكثر من ١٥ ألف كلم من أنديانا وولاية واشنطن، ليلتحقا بالجيش الروديسي. شرح لي «مايك» بأنه فعل ذلك بدافع مثل أعلى: «اني اعتبر من واجبي القتال في روديسيا. فلا يسعنا بعد فيتنام وأنغولا ان نسمح بخسارة بلدان أخرى». وهو يعترف، من حيث المبدأ، بأنه يخرق القانون الأميركي بقتاله في جيش أجنبي، غير انه قال لي أن أحداً من الرجال الذين قاتلوا في الجيش الروديسي لم يلق المتاعب لدى عودته إلى الولايات المتحدة...

«بالنسبة لـ «داف»، لم يكن الأمر يتعلق بقضية سياسية: «كان عليَّ أن أختار بين خمسة عقود. ويبدو أن هذا الأخير يقدم أفضل الاحتمالات... إذا كان يُدفع لك كي تقتل، فمن الأفضل ان تختار المستخدم الذي تتعرض لديه لأقل قدر من المخاطر التي من شأنها تعريضك أنت للقتل».

بعد أن تذكر الآنسة «رايت» ان الشروط المالية في الجيش الروديسي هي إلى حدّ ما دون الشروط في الجيش الأميركي (غير انها تنسى ان تشير إلى ان معظم المرتزقة الاميركيين هم من حثالة الجيش الاميركي) تشير إلى أن مختلف الاعلانات والعروض «اجتذبت، في الوقت الذي كُتبت فيه، وحسب مصادر شبه رسمية، أكثر من ألف متطوع أجنبي، معظمهم من البريطانيين والاميركيين والبرتغاليين واليونانيين. كان المجندون الاميركيون الجدد يصلون بوتيرة سريعة». هناك رجل آخر، من الخمسة الذين اختارتهم الآنسة «روبين رايت»، قد أصبح، كما سمَّته صحيفة أفريقية ـ جنوبية، واحداً من أكثر «أعداء الشيوعيين» ومن أكثر أنصار وجود البيض في روديسيا شراسة».

تبدو هذه الأرقام، التي تصل إلى ٢٠٠ أميركي وإلى أكثر من ألف «متطوع» أجنبي»، مرتفعة جداً إذا ما قورنت ببيانات أخرى مقدمة من مصادر أخرى حول الأجانب الذين يقاتلون في روديسيا. إلا أن الرقم المعطى حول الاميركيين يتطابق مع تقرير نشرته «كريستيان سيانس مونيتور»، في ٢ كانون الثاني ١٩٧٦:

«تجند المخابرات المركزية الاميركية، بطريقة غير مباشرة، جنوداً قدامى أميركيين، ثم تدربهم وترسلهم إلى جنوبي أفريقيا؛ وهي تدفع أجورهم جزئياً (بتحويل المبالغ إلى زائير وإلى الحزبين الموالين للغرب)، كما تقدم لهم وللقوات المحلية أسلحة خفيفة وثقيلة. . .».

وتعلن «كريستيان سيانس مونيتور» بنقلها أقوال «بعض الضباط المرتزقة والجنود القدماء الذين يعرفون تماماً الوضع في أنغولا وفي الولايات المتحدة، ان ٣٠٠ أميركي يقاتلون الآن في أنغولا وأن عدداً مساوياً يستعد للاقلاع عندما تصبح المخابرات المركزية الأميركية قادرة على تمويل النقل. وتتضمن هذه المجموعة الأخيرة:

«ضباطاً أميركيين ورجالاً في «اجازات مفتوحة» ينتمون إلى القوات الخاصة في هذا البلد، أو إلى القوات الخاصة في منطقة قتال باناما، أو غيرها أيضاً، والذين سرحوا حديثاً إثر برنامج تخفيض حجم القوات. ويوجد في هذه المجموعة أيضاً ١٥ فيتنامياً جنوبياً».

كما أعلن في نفس التقرير أيضاً ان ١٥٠ واحداً من هؤلاء الرجال الذين ينتظرون إشارة الذهاب إلى أنغولا قضوا أسبوع الميلاد «١٩٧٥» «في حصن بينينغ (جورجيا) لمتابعة دورة تدريب اضافية»، وان غالبية الأميركيين الموجودين في أنغولا موجودون مع قوات «أ.ق.أ.ت.أ»، في الجنوب. وبعد ثلاثة أيام، في ٦ كانون الثاني، أعلنت «كريستيان سيانس مونيتور» (من حسن حظنا أنها تقول لنا ذلك): «عن توقف فجائي في تجنيد وتدريب الجنود القدماء الأميركيين في هذا البلد من أجل استخدامهم كمرتزقة في أنغولا». وفي هذا الوقت تماماً، أرسل «بوفكين» نشرته ليثني المرتزقة الراغبين بالانضمام إلى قوات «أ.ق.أ.ت.أ» عن المرور في أفريقيا ـ الجنوبية. ويتم التجنيد الآن في أوروبا، وعلى حد قول «مونيتور» فان الولايات المتحدة هي التي تقوم دائماً بتسديد التكاليف.

لو افترضنا أن قسماً من أصل الـ / ٣٠٠ / مرتزق، الذين ذكرتهم «مونيتور» (والمخصصين أساساً لصالح «أ.ق.أ.ت.أ» في الجنوب) قد وصل إلى أنغولا قبل هزيمة

«ج.ق.ت.أ» ـ «أ.ق.أ.ت.أ»، وأنهم توقفوا مؤقتاً في أفريقيا ـ الجنوبية، حيث أعيد تدريبهم ليصبحوا الـ ٢٥٠ أميركياً المـوجودين في روديسيا على حد قول «روبين رايت»، عندئذ يحق لنا أن نتساءل كيف تم تجنيدهم أصلاً؟...

وردت في «انترناسيونال هيرالد تريبيون» (باريس) برقية لوكالة «يونايتدبريس» من واشنطن تتعلق بالتجنيد من أجل روديسيا. وحسب هذه البرقية، قُدر عدد الاميركيين الذين يقاتلون إلى جانب قوات الأمن الروديسية بـ ٦٠ رجلاً. كما استشهدت الوكالة نفسها بـ«تايسون ماويري»، ممثل (الاتحاد القومي الافريقي في زيمبابوي) في الولايات المتحدة، الذي صرح انه «يجري بسرعة تجنيد أعداد أخرى»، وان المجندين ـ الذين هم في الظاهر من الأفارقة الجنوبيين ـ يتدربون في قاعدة للبحرية الأميركية في «كانتيكو»، فرجينيا. وصرح «تامبل كول»، القائم بالأعمال الروديسية، اثر استجوابه من قبل الوكالة بعد الاتهامات الموجهة من جانب «تابسون ماويري» ان هناك في الحقيقة بعض الدلائل». وقد أفاد «ماويري» بأن المسؤول عن التجنيد هو شخص يدعى «روبرت ك. براون» الذي يدير «جمعية فونيكس»، وهي ليست بعيدة عن «دانفر» كولورادو. وقد صرح «براون» على الهاتف بأنه يجند «مرتزقة من البيض»، منذ أيلول، وأن دور «جمعية فونيكس» يكمن في «تقديم معلومات عن الحاجات إلى المرتزقة في الخارج». وتلقى كل شخص رد على الاعلان الذي وضعه «براون» في عدد شباط من «شوتينغ تايمز» نسخة من «سولدير أوف فورتون» وكذلك قسيمة ليملأها للانخراط في الجيش الروديسي. سُئلت وزارة العدل الأميركية حول شرعية نشاطات «براون» الذي يجند على الأراضي الأميركية أشخاصاً لحساب جيش أجنبي (يعتبر وجوده غير مشروع أصلاً استناداً إلى القرارات المتعددة التي اتخذتها الأمم المتحدة)، وها هو جوابها: «نحن على علم بنشاطاته، ولكننا لا ننوي القيام بأية ملاحقة في الوقت الحاضر». واعترفت وزارة العدل، في آب ١٩٧٦، بأنها علمت بـ ٢٥ حالة تجنيد للمرتزقة المتخصصين، إلا أنه لم تجر أية محاكمة قانونية!....

إن للمقدم «روبرت ل. براون» الرئيس السابق للفصيلة (أ) من القوات الخاصة في فيتنام، ورئيس تحرير «سولدجر أوف فورتشن» والحائز على شهادة معهد العلوم السياسية من جامعة كولورادو، فلسفة غريبة جداً. كتب المؤلف الأميركي «ريتشارد وودلي» مقالاً طويلاً حول تجنيد المرتزقة، والمجندين، نُشر في عدد آب ١٩٧٦ من اسكواير»(Esquire)، ولفتت انتباهه أثناء دخوله إلى مكتب «براون» للتحرير، لوحة يمكن ان نقرأ عليها:

«انخرطوا في الجيش،
زوروا البلدان البعيدة
قابلوا أشخاصاً مهمين
واقتلوهم».

ويرتدي «براون» نفسه قميصاً أبيض عليه الكتابة التالية:

«أنا من القوات المنقولة جواً ـ Je suis aéroporté ـ يأتي الموت دائماً من فوق».

صحيح أن كل هذا يبدو مضحكاً، إلا أنه يجب أن يمتلك المرء حساً غريباً بالفكاهة لتذوق الدعابة، متى أدركنا نوع النشاطات والتسلية (أسلحة نارية، إلخ) والأدبيات التي يقوم بالترويج لها «براون» وجريدته. بوسع «براون» بالتأكيد أن يجيز لنفسه التحريض. لقد باشر مشروعه بعد إقامته في روديسيا حيث جمع كمية لا بأس بها من نشرات التجنيد العائدة للرائد «لامبريشت»، وكان يبعثها برسائل مقابل ٥ دولارات. كما استحصل على بيانات مشابهة حول الاحتمالات المعروضة على المرتزقة في إمارة عُمان، غير انه أُبلغ بأن السلطان «قابوس بن سعيد» يفضل «شراء الانكليز»: لأن ذلك أرخص، إلا أن عدد هوة النشرة بخمسة دولارات كان كبيراً لدرجة قرر معها «براون» ان يستثمر ١٠ آلاف دولار من أرباحه لتأسيس جريدة فصلية: «سولدجر أوف فورتشن» (العدد الأول: ٤٤٠٠ نسخة، الثاني: ٧٠٠٠٠ نسخة، الثالث: ١٢٥ ألف نسخة).

وها هو ما صرح به «براون» أمام ميخائيل كوكيريل» أثناء مقابلته معه في برنامج بانوراما الذي عرض في ١٩ تموز ١٩٧٦، عبر إذاعة الـ «بي. بي. سي» (B.B.C):

ـ «كوكيريل»: ان المقدم «روبرت ك. براون»، المدافع المتحمس عن النظام الروديسي، قد أتى الآن إلى أميركا بعد أن قابل الرائد «لامبريشت» في سالزبوري.

ـ «براون»: يشكل موقفنا إزاء روديسيا، وكذلك موقف الولايات المتحدة، أحد مظاهر الرياء الأكثر فظاعة في عصرنا.

ـ كوكيريل (ويبدو في الصورة في نفس الوقت «براون» وهو يعمل): لقد استعد «براون» لحضور الاجتماعات العسكرية ليخبر عن وجود فرص للقتال في روديسيا. وحسب المعلومات الأخيرة، انخرط حوالى ٨٠ من قدامى المقاتلين في فيتنام في الجيش الروديسي؛ وفي نادي الضباط في حصن «ماك برسون» في «اطلنطا» (Atlanta)،

جورجيا، حاول «براون» أن يقنع ضباطاً عاملين في الجيش بأن يفعلوا مثلهم وترك لكل منهم بطاقته . . .

ـ براون: بالطبع، قابلت الرائد «لامبريشت»، وهو الضابط المكلف بالتجنيد في الجيش الروديسي، وهو أيضاً مفوَّض في الشرطة البريطانية الأفريقية ـ الجنوبية، وجمعت بيانات عن التجنيد، وقررت أن أطرح للبيع نشرات حول التجنيد في روديسيا، لم تكن في الواقع سوى تكرار لنشرات روديسية.

ـ «كوكيريل»: ان للمقدم «براون» مصالح اقتصادية أيضاً في روديسيا. إنه مدير المجلة الفصلية «سولدجر أوف فورتشن» التي تتوجه إلى المرتزقة. وهي تهدف إلى عرض فرص للعمل حيثما أمكن ذلك. وقد بدأ «براون»، لدى عودته من سالزبوري، يبيع البيانات التي حصل عليها مجاناً بخمسة دولارات لكل منها.

ـ «براون»: أساء ذلك كثيراً إلى وزارة الدفاع التي جعلت وزارة العدل تجري تحقيقاً في الأمر. نصحني المحامي بالتخلي عن العملية وبالكف عن بيع البيانات. وهذا ما فعلته إذ ذاك: قمت بنشر المعلومات في العدد الأول من جريدتي، فلم يعد بوسعهم مطلقاً القيام بشيء ضدي، لأنني كنت محمياً ببند التعديل الأول . . .

ـ «كوكيريل»: ماذا يعني هذا؟

ـ «براون»: يضمن بند التعديل الأول حرية التعبير. فليذهبوا إلى الجحيم إذن . . .».

يُعتبر «بيار والت» (اسمه الحقيقي «دانيال ـ بيار والترنر»)، وهو مواطن من أصل فرنسي تجنس بالجنسية الأميركية، منافساً آخر كبيراً لـ «بوفكين» و«براون»، في تجارة المرتزقة. قاتل في صفوف المظليين الفرنسيين في الجزائر، ثم انخرط في المنظمة الجزائرية السرية. وشارك، على حد ما رواه أمام «ريتشارد وودلي»، في «إسكواير» «في الهجمات على ٢٠٠ مصرف لتمويل هذه المنظمة ومحاربة الجنرال ديغول».. ويتباهى أيضاً بأنه قاتل في الكونغو في فوج المغاوير السادس[٢]، و«بأنه شارك في تدريب بعض القوات وعمل

---

(٢) كان فوج المغاوير السادس، الذي شارك في حرب انفصال كاتنغا عن الكونغو، يتألف من مرتزقة يتكلمون الفرنسية. قاده في الأصل العقيد البلجيكي «لامولين»، ثم خلفه على رأس المجموعة الصف ـ ضابط Sous - officier السابق، المرتزق الفرنسي «بوب دنارد»، وذلك عندما حل «موبوتو» مكان «تشومبي» و«كازافوبو» على رأس الكونغو في تشرين الثاني ١٩٦٥.

كمستشار في بعض مناطق الهند الصينية». ويدفع ذلك للاعتقاد بأنه قاتل في لاوس مع مرتزقة فانغ باو (Vang Pao) برفقة «جورج واشنطن باكون»، وهذا أمر محتمل جداً لأن مرتزقة «مييو» هم أصلاً من صنع الفرنسيين. ولكي يثبت صحة أقواله، أطلع «والت» «ريتشارد وودلي» على جواز سفر أميركي عليه تأشيرات مرور تشير إلى أنه أقام في روديسيا وعُمان وأنغولا. وكان يتباهى بأن تحت تصرفه «أكبر فريق من المرتزقة في كل البلاد وأكثرها فعالية» غير انه لم يَثْبُت يوماً أن تحت تصرفه رجلاً واحداً. عندما عاد «لوبو دل سول» من أنغولا، ومعه تعليمات بتجنيد ٣٠٠ مرتزق، ذهب للتفتيش عن «والت»، على أمل أن يحصل منه على ١٠٠ أو ١٥٠ مرتزقاً، إلا أنه لم يحصل فعلاً على مرتزق واحد. وهكذا عاد «لوبو دول سول» ليعمل مجدداً وراء جهاز المحاسبة في حانته بلوس أنجلوس.

يثبت كل هذا ان «بوفكين» و«براون» و«والت» لم يكونوا أكثر من رجال من القش، مهمتهم التستر على أولئك الذين يهتمون بالتجنيد الفعلي وبالتوجيه الذي يعطى للمرحشين. هناك منظمة أخرى، يشتبه أيضاً بأنها كانت تستخدم كستار، وهي (Veterans Opportunity Projeet) أو «مشروع منح فرص العمل للمحاربين القدماء» في واشنطن. كان الأشخاص الذين ردوا على بعض الاعلانات التي نشرت في صحف واشنطن - ومنها على سبيل المثال: «مطلوب: محاربون قدماء - مواصفات طبية وتقنية» - يجدون أنفسهم موجهين إلى منظمة مرتبطة بـ (C.O.R.E) (Congress of Rocial Equality) أي (مؤتمر المساواة العنصرية)، وهي جماعة تمولها المخابرات المركزية الأميركية، ومخصصة نظرياً للسهر على حقوق جماعات الزنوج. ذكرت «الواشنطن بوست» في ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٦، أقوال «لاري ميشيل»، وهو زنجي ومحارب قديم في فيتنام، وأحد أبرز أعضاء هذه المنظمة، الذي أفاد بأن (مؤتمر المساواة العنصرية) يهتم بنقل المجندين الزنوج إلى أنغولا. إلا أنه لم يثبت أبداً أن هذه المنظمة أرسلت ولو عنصراً واحداً. ومع ذلك يمكن التساؤل كيف أمكن لمثل هذه المنظمات غير المحترفة أن تجد تسهيلات لتدريب قواتها في حصن بينينغ (جورجيا) وكانتيكو (فرجينيا)، ويمكن التساؤل أيضاً، بأية وسائل تمكن ضباط أميركيون ورجال ينتمون إلى وحدات القوات الخاصة في الولايات المتحدة من الحصول على «اجازات مفتوحة» تسمح لهم بالانخراط كمرتزقة؟

إن البنتاغون، حسب المعلومات الخطيرة المتوافرة لدينا، هو الذي ينظم التجنيد الفعلي، ويستخدم التقنية التالية: عندما يترك الجنود القوات المسلحة الأميركية، يجري تسجيل أرقامهم حسب سجلهم في الجندية، ثم تجري إضافة ثلاثة أرقام إليها، وهذا ما

يسميه الجنود الأميركيون الرمز «البونوس» (le «bonus»). عندما نضع هذا الرمز (bonus) في الجهاز الالكتروني يعطي جميع المعلومات الأساسية حول مؤهلات الفرد، فنعرف ما إذا كان يتعاطى المخدرات، أو إذا كان سكيراً، ونحصل على جميع المعلومات الضرورية عن سلوكه، من الحماس الذي كان يبديه في المعارك حتى عاداته الجنسية. وكان يتم الاتصال، بحذر، بعدد من الذين يتمتعون برمز (bonus) مرتفع جداً ـ لذلك، كان عليهم أن يبرهنوا أنهم يعرفون التصرف بحذر ـ: ويطلب منهم إذا كانوا يرغبون بالقيام بجولة في أنغولا. ويبلغ الذين يوافقون أن عليهم الحضور إلى «فرانكفورت ارسنال» (Frankfort Arsenal) في فيلادلفيا، كان هذا المبنى مقفلاً رسمياً. وكان في الواقع ـ على الأقل في فترة الأزمة الأنغولية ـ واحداً من مراكز التجنيد السرية التابعة للجيش. وعندما يعقد الاتفاق، يصبح بوسع المجندين أن يوقعوا عقودهم (كانت الرواتب تصل حتى ٣٠٠٠ دولار في الشهر)، ويحصلوا على جواز سفر سويسري مزور. وكان تنظيم الرواتب الشهرية يتم بواسطة شركة مدنية قريبة، وهذا ما كان مناسباً تماماً. وبذلك لا تكون حكومة الولايات المتحدة متورطة أبداً في المسألة، لا رسمياً، ولا مالياً.

أثناء البرنامج التلفزيوني «بانوراما»، برنامج (بي. بي. سي) الذي تحدثنا عنه سابقاً، روى «توم ماك كارثي»، وهو جندي بريطاني شاب، كيف اتصل بسفارة أفريقيا ـ الجنوبية في لندن ليحصل على معلومات عن الطريقة التي يجب اتباعها لينخرط في الجيش الروديسي. جاءه الجواب في رسالة مصدرها روديسيا، وهي تحتوي على نشرات الاستمارات التي عليه ان يملأها، وكان عليه أيضاً من بين الشروط الأخرى، ان يكون «من أصل أوروبي نقي». ملأها «ماك كارثي» وارسلها إلى هيئة أركان الجيش الروديسي في سالزبوري، حيث عُرض عليه إذ ذاك عقد لثلاث سنوات كجندي بسيط:

ـ «كوكيريل»: كان على الجندي «ماك كارثي» ان يستلم ٤٠ جنيهاً أسبوعياً. وكانت رسالة سالزبوري التي تتضمن الموافقة على طلبه موقعة من قبل الرائد «لامبريشت». يرد هذا الاسم «لامبريشنت» دائماً عندما نذكر حملة التجنيد السري التي قامت بها روديسيا.

ـ «ماك كارثي»: أرسلوا إلي برقية، ثم قالوا لي إنهم يبلغونني شخصياً بالطريق السليمة التي عليّ اتباعها للخروج من البلاد، وتمنوا لي حظاً سعيداً، قائلين بأنهم يتمنون رؤيتي في أقرب وقت وأذكر أن اسم الذي وقع في أسفل الرسالة هو بالتحديد. . . . الرائد «لامبريشت». . . الذي قال إنه كان لديهم سابقاً خارج روديسيا عملاء مكلفون

بالتجنيد؛ وأعتقد بأنه ذكر أحدهم وهو نقيب اعتقل في أوروبا:

ـ «كوليريل»: ان الأمر يتعلق بالنقيب «ادغار تيلان» الذي كان رجل «لامبريشت في المانيا. بدأ «تيلان»، وهو ابن ضابط نازي، بالتجنيد، بعد ان خدم هو نفسه في الجيش الروديسي. وكان يضع اعلانات صغيرة، من نوع: «مطلوب للعمل في روديسيا: مرشدون في رحلات الصيد ممن يتمتعون بكفاءات عسكرية، الأجور مغرية». تلقى الرائد «لامبريشت» الذي كان محرك هذه الحملة ١٣٠٠ جواب، فاختار ٧٠ شاباً المانياً، كان يبدو أنهم ملائمون. اعتقل «تيلان» منذ ذلك الحين. وعلى حد قول الرائد «لامبريشت» فان نصف الأعضاء الجدد في الجيش الروديسي يأتون حالياً من الخارج. وقد تأكدت أقواله هذه بما شاهدة «ماك كارثي» أثناء تدريبه.

ـ «ماك كارثي» (يصف المعسكر على شاشة التلفزيون): هنا معسكر التدريب. يوجد، بين الرجال الذين نراهم هنا، روديسيون، وايطاليون، ها هو روديسي أيضاً، وأفريقي ـ جنوبي، وأفريقي ـ جنوبي آخر، ورجل أجنبي، واستراليان، ألمانا، الماني، انكليز، من جديد افريقي ـ جنوبي. كان هذا الأخير رقيباً ـ أول في «كولدستريم غواردز»[3] البريطاني، (Coldstream Guards) وكان هو الذي يكتب جميع أنظمة التدريب للمشاة الخفيفة الروديسية...».

ترك «ماك كارثي» الخدمة بعد أن خدم ستة أشهر في الجيش الروديسي؛ وفي حالته هذه، كان هو الذي اتخذ المبادرة في التجنيد. وأكد ثلاثة آخرون، قابلهم «كوكيريل»، انهم تلقوا نشرات استعلامات للتطوع، دون أن يطلبوا ذلك، الأول من روديسيا مباشرة، والآخران من فرنسا وأسبانيا. في الحالات الثلاث، كان من المفروض ارسال الأجوبة إلى عنوان في أفريقيا ـ الجنوبية. أجرى «كوكيريل» مقابلة أخرى مع «فرانك سويني»، وهو أميركي رجع إلى أميركا بعد أن أنهى مدة عقده في الجيش الروديسي ليبدأ حملته الخاصة في التجنيد. واصطدم، مثل المقدم «براون» بنفس العقبات عندما حاول بيع نشراته.

ـ «كوليريل»: خرق «فرانك سويني» هو أيضاً القانون، ويسعى حالياً للتهرب من السلطات، متنقلاً من فندق إلى آخر. بدأت تعترضه المتاعب بعد أن وضع عروضاً للتجنيد في «شوتغن نيوز».

(٣) نخبة من الجيش البريطاني corps d'élite de l'armée britannique (ملاحظة المترجم إلى الفرنسية).

- «سويني»: لم تصادفني أية مشكلة في بداية عودتي من روديسيا ولكن عندما بدأت بالتجنيد، تلقيت مخابرة هاتفية من المباحث الأمريكية يبلغونني فيها بأنهم سيحضرون لمناقشة المسألة. جاؤوا أخيراً. . . وسألوني عن اسماء ومهنة بعض الأميركيين الذين كنت أعزف أنهم موجودون حالياً في الجيش الروديسي؛ كان معهم بالإضافة إلى ذلك صورة عن الاعلان الذي وضعته في «شوتغن نيوز». . . . وهو إعلان تلقيت عليه ٣٠٠ رد.

- كوليري: ماذا يقول هذا الاعلان؟

- سويني: إنه يقول: «أيها الأميركيون من أصل أوروبي، يعرض الجيش الروديسي عليكم المغامرة والإثارة. أنا أعرف عما أتكلم، لقد جئت من هناك. اتصلوا بي للحصول على التفاصيل المتعلقة بالتجنيد».

- كوكيريل: من طلب منك، في روديسيا، أن تفعل ذلك؟

- سويني: ايه، أنه الرائد «لامبريشت»؛ عندما سُرحت طلب مني أن أعمل على الاتصال بأكبر عدد ممكن من المرشحين. . . ».

شرح «سويني» انه فضل الانخراط في الجيش الروديسي على الانخراط كمتطوع في الولايات المتحدة لأن الالتحاق بجيش يكون فيه زنوج لم تكن تعجبه أبداً علاوة على أسباب أخرى لم يذكرها. ثم أضاف: «أشعر بأنني على صلة متينة مع الحضارة الأوروبية»، وعندما سُئل عن الجنسيات المختلفة لرفاقه، أجاب بأنه يوجد كثير من الألمان - الغربيين ممن قاتل آباؤهم في الجيش النازي أثناء الحرب العالمية الثانية، وعدد كبير من الاستراليين، ومن ريلندا - الجديدة، وبعض السكندينافيين.

- «كوكيريل»: هل سألتهم لماذا انخرطوا في الجيش الروديسي؟

- «سويني»: كان لمعظمهم، مثلي، نفس الأسباب. لأن بلدهم الأم أصبح فاسداً لدرجة لم يعد بامكانهم تحمل العيش فيه. وكان معظمهم مثلي من أنصار التمييز العنصري. وعلى أية حال، لا ينخرط الرجال في الجيش الروديسي من أجل جمع المال. ».

من النقاط المهمة في قصة «سويني» هو ان المباحث تدخلت (كما هو الحال مع «براون») عندما أصبح التجنيد فاضحاً جداً. ويفسر هذا التدخل، بالحرص على تدارك العمل الذي يمكن ان يقوم به بعض أعضاء الكونغرس المنزعجين من هذه الانتهاكات

ضد «قانون الحياد»، أو كنتيجة للضغوط التي يمارسها بعض الأعضاء في الأمم المتحدة، من أجل احترام العقوبات المقررة ضد روديسيا؛ ومن المرجح أن الغاية لم تكن عرقلة أعمال تجنيد المتطوعين لصالح روديسيا.

يرفض المدافعون عن نظام سميث ان تطلق تسمية «مرتزقة» على الأجانب الذين يدخلون في عداد قواتهم المسلحة، لأنهم يتقاضون نفس الرواتب التي يتقاضاها الروديسيون. إلا أنه إذا سمينا مرتزقاً الرجل الذي يقاتل في جيش أجنبي من أجل الحصول على المال، فان التعبير يبدو ملائمًا تماماً. من المحتمل أن يكون «سويني» قد قال الحقيقة عندما صرح بأنه ليس الوحيد الذي انخرط في المرتزقة في من أجل أمر آخر غير «جمع المال»، إلا أن ذلك لا يمنع أن غالبيتهم الساحقة انخرطت في هذا العمل بسبب البطالة، أو لأن جيوش بلادهم استغنت عن خدماتهم.

إذا كان الجدال ممكناً في وضع أولئك الذين انخرطوا في القوات المسلحة النظامية في روديسيا، فان وضع الذين انخرطوا كحراس مسلحين في ممتلكات المستوطنين، ومن أجل رواتب مرتفعة جداً، لا تترك أي مجال للشك. لقد نوَّع «ليسلي اسبين»، نشاطاته كمجند حتى استطاع أن يعرض هذا «العمل» الجديد. لقد أنشأ في الواقع مؤسسة أطلق عليها اسم (ب. أ. ب.) (بيشوب، «اسبين» و«بست») (Beshop, Aspin et Best) التي تهتم بهذا الأمر وبنشاطات أخرى متعلقة به. ويوضح الحوار التالي مع «كوكيريل» هذه النقطة:

- «كوكيريل (تظهر هنا مكاتب «ب. أ. بأ» في «نورويتش» على شاشة التلفزيون): يتجه الآن أصحاب الأملاك الروديسيون نحو بريطانيا - العظمى عندما يريدون الحصول على حراس مسلحين. يمكنكم أن تروا هنا في «نورويتش» مكاتب أولئك الذين يقومون منذ شهور بتجنيد المرتزقة لصالح أنغولا.

- «أسبين»: تلقينا هذا الصباح خمسين رسالة لمرشحين يذكرون فيها انهم يريدون الذهاب إلى روديسيا ليشاركوا في القتال الذي يخوضه الروديسيون والأفارقة - الجنوبيون؛ إلا أن الذين يتحدثون عن المال كانوا نادرين طالما أن مشكلة النقل تعتبر محلولة.

- «كوكيريل»: صرح «ليسلي اسبين» بأنه يصدِّر حالياً حراساً مسلحين للعمل في مزارع لا تقع في روديسيا نفسها ولكن قريباً منها في ناميبيا.

- «اسبين»: أنوي، في الواقع، ارسال عدد من الرجال إلى هناك على دفعات من

اثنين أو ثلاثة، لتشكيل دوريات صغيرة من خمسة أو ستة رجال على الأكثر، ليقوموا بحراسة الاستثمارات الزراعية الكبيرة على الحدود الأفريقية ـ الجنوبية. إن أصحاب الأملاك أنفسهم هم الذين يدعونهم للمجيء إلى هناك؛ ولا شك في أنهم يرحبون بأية حماية إضافية. . .

ـ «كوكيريل»: قيل انك تنوي ارسالهم إلى روديسيا، فما رأيك بذلك؟

ـ «اسبين»: إن ذلك باطل تماماً. وعلى كل حال، من غير المشروع ارسال أي كان إلى روديسيا. . . ولكن متى انهوا مدة خدمتهم، وإذا ما قرروا الذهاب إلى ايسلندا، وتومبوكو، أو إلى روديسيا، فان ذلك لا يعني أحداً سواهم. أما أنا فلا دخل لي إطلاقاً بذلك.

ـ «كوكيريل»: وبماذا يمكنك أن ترد على الذين قد يتساءلون ما إذا كانت عمليتك هذه مشروعة تماماً؟

ـ «اسبين»: وهل هناك شيء مشروع تماماً؟ ان رجل الأعمال الناجح هو ذلك الذي يجمع المال. أما إذا لم يُنجح في مشاريعه أو خسر فهذا يعني أنه رجل أعمال فاشل. . . أنا أحاول ألا أخرق القوانين، أو لنقل بأنني احتال على القوانين، وهذا ما لا أخفيه».

يبدو من الأهمية بمكان أن نعرف ما سيفعله المرتزقة الآن: ان الأمر يتعلق مباشرة بعشرات الملايين من الأفارقة وبمئات الملايين من الأشخاص الذين يعيشون في بلدان غير مستقلة بعد، والتي تعاني من اضطهاد لا يطاق. فهل سيكون مصيرهم مرتبطاً بأشخاص من نوع «بوفكين» و«براون» و«اسبين»؟ قد يبدو هذا السؤال سخيفاً لأن هؤلاء الأشخاص سفلة، كما أثبتت ذلك الاعترافات التي أدلوا بها علانية. ولا شك في ان تجار اللحم البشري كانوا محتقرين طوال التاريخ.

إذا كان هذا الكتاب يحمل هذا العنوان[1]، فليس ذلك جهلاً بالحقائق الاقتصادية والاجتماعية التي تسمح بالبغاء. إن المقارنة مبررة، لأن المرتزقة يبيعون أنفسهم دون أي تمييز لجميع الزبائن الراغبين بالاستفادة من خدماتهم، دون ان يتحملوا كذلك مسؤولية جمعية علنية ودائمة. إن المهم هو السلطة التي تتستر وراء أمثال «بوفكين» و«براون»

---

(١) إن عنوان الكتاب في النسخة الأجنبية هو «عاهرات الامبريالية».

و«بانكز» و«اسبين».

يجب أن نعرف أن المرتزقة المتمرسين بأساليب القتال الحديث قد نجحوا سابقاً في تغيير بعض موازين القوى، ويمكن لذلك ان يتكرر كثيراً. لقد تلقت اسطورة المرتزقة الذين لا يقهرون ضربة قوية في أنغولا. ولم تكن أول تجربة «للحرب الخاصة» التي أطلقها الأميركيون ضد الفيتناميين «موفقة» لأن الفيتناميين تعلموا، منذ ألفي سنة، النضال ضد غزاة أقوى منهم بكثير. وكذلك لم يكن أولئك الذين يوجهون عن بعد عمليات المرتزقة في أنغولا «سعداء» برؤية المرتزقة يواجهون مناضلين تحركهم أيديولوجية راقية، مناضلين صقلتهم وقوّتهم ثلاث عشرة سنة من النضال المسلح ضد البرتغاليين وسنتان من النضال السياسي ـ العسكري ضد الأعداء الداخليين.

يمكن ان نكون واثقين من أن اللجوء إلى المرتزقة في المستقبل سيتم بطريقة أكثر ذكاءً بكثير. سيتم تحاشي استدعاء مجانين من نوع «كالان»، أو جنود غير مجربين، سيتم تجنيد محترفين فعليين. ويجري الآن تشكيل قوات احتياطية يتم تدريبها ليمكن دفعها للعمل في الوقت المناسب، مثل فصائل رجال الأطفاء. لقد نظمت العمليات من نوع الصاعقة، كتلك التي أطلقتها اسرائيل ضد أنغولا والموزمبيق انطلاقاً من ناميبيا وروديسيا، وذلك قبل بضعة أشهر من فشل مرتزقة «كالان» في أنغولا. وسيكون عناصر الصاعقة هؤلاء من جنسيات مختلفة لكي يتسنى انكارها بسهولة أكبر، كما سيتم تجميع بعض الوحدات حسب «اختصاصاتها» في فن القتل: مظليون منقولون في طائرات وطائرات مروحية مجهولة الهوية، مغاوير وضفادع بشرية، وحدات ترتدي لباس العدو وتحمل أوراقاً مزورة؛ وباختصار، كل ما يمكن ان يقدمه المال والخدعة والاستغفال. ويمكن التأكيد هنا أن هؤلاء الرجال سيستخدمون طرائق وأساليب أكثر فعالية من طرائق رجل مثل «كالان» أو «باركر».

إن مشهد جميع المحاربين القدماء، وهم يحدثون جلبة في مطار هيثرو في ٢٨ كانون الثاني، ويرتجفون سخطاً وهم يلمحون «جيش المنطقة الثانية» (المرتزقة الذين ذهبوا إلى أنغولا)، يدفع بنا إلى توقع ما ينتظرنا. كان هؤلاء «المرتزقة المحترفون» يستعدون هم أنفسهم للذهاب إلى أفريقيا ـ الجنوبية. لقد التقى «جيرارد كمب»، من «الديلي تلغراف» بعضاً من هؤلاء الـ «سوبرمان» (الرجال الخارقين) أثناء وجوده في هيثرو ليشاهد ذهاب دفعتين من ١٢٨ مرتزقاً . وها هو ما يرويه:

«ان مجموعة تدخل أخرى مضادة للماركسية هي أيضاً في طريق التنظيم، ستعمل

وهي تمول من قبل المخابرات المركزية الأميركية، مع الأفارقة ـ الجنوبيين، وستطير مباشرة إلى جوهانسبرغ لكي توضع على رأس هجوم مضاد للماركسية يجب ان يبدأ في الشهر القادم. يوجد بين الذين شاركوا في الخطة «العقيد ماد مايك هوار»، واحد من قدماء المحاربين في زمر المرتزقة في الكونغو. . .

«وها هو ما صرح به أمامي واحد من عناصر هذه المجموعة الثانية: «كنت تحت إمرة «ماد مايك هوار» في فوج المغاوير الخامس في الكونغو. إنه رجل قوي جداً؛ ومن المؤسف فعلاً أن نكون جنباً إلى جنب مع هذه الحثالة من العاجزين (المرتزقة الذاهبين إلى أنغولا). ولا شك في أن سروري كان يمكن ان يكون عظيًما لو ان «ح. ش. ت. أ» هي التي تستخدمهم».

«وصرح لي رائد سابق من الجيش البريطاني، كان هو الآخر في عداد هذه المجموعة الثانية، بأنهم ذاهبون للعمل لصالح حكومة أفريقيا ـ الجنوبية بوصفهم «وحدات مغاوير خاصة».

«ستكون العقود لمدة سنة مقابل ٢٠٠ جنيه أسبوعياً، وسيتم الدفع بواسطة مصرف سويسري».

ليس هناك أدنى شك في أن المحترفين «الفعليين» قد عبئوا الآن وأصبحوا يشكلون قوة حقيقية. ستكون الإدانات التي صدرت إثر محاكمة لاوندا بمثابة تحذير، إلا أنه ليس بوسعها أن تكون حاسمة. والبرهان على ذلك ان احد الناجين من أنغولا ما كاد يصل إلى انكلترا حتى عاد إلى أحضان «بانكز» و«أسبين» اللذين أرسلا لكي يقتل في لبنان حيث قاتل إلى جانب الكتائب المسيحية أثناء إبادة مخيم تل الزعتر[٤]. لذلك لا بد من تعبئة الرأي العام ضد مؤامرة المرتزقة العالمية هذه التي تبدو كعامل جديد على الساحة العالمية. يجب استنفار الرأي العام، والمباشرة بعمل وطني ودولي، تماماً كما حدث لمواجهة نشاطات بث «عدم الاستقرار» التي قامت بها المخابرات المركزية الأميركية، وضد التلوث، وضد خطف الطائرات وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على اقتصاد بعض البلدان.

---

(٤) أعلن مراسل «الديلي اكسبرس» في بيروت، في ١٢ آب ١٩٧٦، ان «روبرت تاكير»، عمره ٢٨ سنة، قتل أثناء قيادته مجموعة كتائبيين مسيحيين في المعركة. قاتل «تاكير» إلى جانب الاستراليين في الفيتنام، ولصالح «قوات الجو الخاصة» (S.A.S) في روديسيا، وكمرتزق في أنغولا.

الفصل الحادي عشر

أكمية المرتزقة

عندما عُهد إلى الشرطة الفرنسية بمهمة معرفة مصير «لويس هازان» (le P. - D.G) صاحب شركة «فونوغرام» ومديرها العام، وهي واحدة من أكبر منتجي الأسطوانات الفرنسية، كانت تعتقد ـ على ما يبدو ـ أن الأمر يتعلق بعملية محددة تماماً. اختطف «هازان» في باريس يوم ٣١ كانون الأول ١٩٧٥، مع كثير من زملائه أثناء اجتماع هيئة الادارة في مقر الشركة. أطلق سراح الآخرين، وتلقت الشرطة تعليمات بتأمين تحرير «هازان» دون دفع فدية ١٥ مليون فرنك، وباعتقال الخاطفين. كان ذلك يبدو واضحاً للوهلة الأولى. اعتقل اثنان من الخاطفين بعد سبعة أيام عندما جاءا ليأخذا الفدية في الموعد الذي حدد في ساحة الباستيل. (كان مستخدمو شركة «فونوغرام» المكلفين بتسليم المال من رجال الشرطة المتنكرين). وعثر، في اليوم التالي، على «لويس هازان» ـ لنشكر «فعالية أساليب التحقيق الفرنسية ـ مكمّاً ومقيداً. لقد نقل، بدون أي اعتبار في سلة للغسيل، في شاحنة صغيرة من مقر شركة «فونوغرام» حتى المنزل الذي تم اكتشافه فيه في «ترمبلي ـ لي فيلاج» (أور ـ أي ـ لور)، على بعد ٨٠كلم من باريس. حينذاك بدأت الأمور تتعقد. وإذا ما وضعنا جانباً مسألة أن «دانيال فرنيي»، المدير التجاري في شركة «فونوغرام» قد اعترف، منذ البداية، بتواطئه مع الخاطفين، فان المنزل الذي عثر فيه على السيد «هازان» كان قد استؤجر منذ شهرين من قبل المدعو «جاك بريفو»، وسكن فيه

المدعو «جاك بواسيه». كان «بريفو» قد لعب دوراً هاماً داخل «المنظمة الجزائرية السرية» (C.A.S) في الجزائر، وكان واحداً من أولئك الذين أثارتهم «خيانة» ديغول لدرجة جعلته يشارك في اغتيال «بيتي كلامار» في ٢٢ آب ١٩٦٢. تمكن «بريفو» و«بواسيه» ورجل ثالث هو «ميشال غوبي» ـ وثلاثتهم أعضاء في منظمة اليمين المتطرف «القوات الجديدة» ـ من الهرب قبل ان تصل الشرطة في ٧ كانون الثاني إلى المنزل الذي سجن فيه «هازان».

كان «مارسيل بيش» Mercel Pech، والد «دانيال» و«دومينيك بيش» اللذين اعتقلا أثناء محاولتهما قبض الفدية، أمين صندوق حركة النظام الجديد (Ordre nouveau)، المنحلة عام ١٩٧٣. وذكر من بين الذين شاركوا في عملية الاختطاف اسم «دانيال موشيني» (المعروف باسم داني المرتزق)، وهو ايطالي على علاقة بالحركات الارهابية لليمين المتطرف الايطالي والاسباني؛ وكان هو أيضاً ينتمي إلى «المنظمة الجزائرية السرية» وقاتل في أنغولا[1]. انفجرت، بعد يومين من تحرير «هازان»، شاحنة صغيرة مفخخة، في أحد مواقف السيارات في باريس، فقتلت «ميشال غوبي» وهو الرجل الوحيد الذي كان بداخلها. وصرح صاحب السيارة «باتريس كـومب»، وهو من المقيمين في «أورېياك»، اثر استجوابه عن سبب وجود بقايا لباس الغطس وأدوات السباحة، انه يجهل ذلك: لقد أعطى شاحنته قبل بضعة أيام إلى «جاك بريفو» لينقل فيها بعض المواد إلى باريس. وتابعت الشرطة تحقيقها، وزارت المزرعة القديمة «ايتابل» (L'Etable) التي كان «باتريس كومب» أحد أصحابها ، والتي كانت تقع جنب خزان مياه «سانت ايتيان ـ كانتاليس»، على بعد حوالى ٢٠ كلم من «أورېياك»، في موقع متوسط تقريباً بين الأطلسي والمتوسط. وكانت هذه المزرعة تستخدم، كما علمنا بذلك سريعاً، فيما تستخدم فيه كقاعدة لـ «بريفو» في رحلاته التي كان يقوم بها ذهاباً وإياباً بين منزله في «بال» الواقع على الجانب السويسري من الحدود، واسبانيا. واندهشت الشرطة الفرنسية لعثورها هناك على بطاقات عسكرية في أوغندا ومناطق أخرى من أفريقيا، ومن فنزويلا ومختلف بلدان أميركا اللاتينية. واندهشت أكثر عند اكتشافها زوارق مطاطية قوية وجهازاً كاملاً للغطس. عندما وصلت الشرطة، كانت اثنا عشر رجلاً على الأقل قد هربوا آنذاك . وأعلن المزارعون، انه كان يوجد هناك دوماً، منذ بضعة شهور، ما بين ١٥ و٣٠ رجلاً يتغيرون باستمرار. وكانوا يقضون كل وقتهم بالغطس، وبالقيام بتجارب ملاحة في الخزان. وعندما كنا نسألهم ماذا يفعلون، كانوا يردون أنهم يعملون لحساب

---

(١) ما ان يتعلق الأمر بالمرتزقة حتى تبرز بكثرة أسماء فاشيي الزمن القديم ومجرمي الحرب.

شركة تقوم بابحاث لمعرفة درجة تلوث مياه الخزان والنهر الذي يغذيه. وأدركت الشرطة بداهة، ان هذه الشركة غير موجودة، وانها عثرت على معسكر للتدريب السري لمغاوير مرتزقة. كانت الشبهات تحوم، منذ وقت طويل، حول وجود مثل هذه المعسكرات، إلا أن الشرطة لم تتمكن من تحديد موقعها حتى الآن. وأشار المواطنون إلى أن الأمر التبس عليهم لأن هذه «الأبحاث المضادة للتلوث» كانت تستمر حتى أثناء الشتاء. واستخدمت، حسب الإشاعات المنتشرة، زوارق مطاطية للقيام بتمارين تدريبية إلى «فيكامب» Fécamp ما بين «دييب» Dieppe و«الهافر» Le Havre، أي ليس بعيداً عن منزل «جاك بواسي» أحد الخاطفين.

وأكد «دانيال فاريني» أن الرأس المخطط للعملية هو المدعو «أوغو برونيني» الذي يعمل مباشرة تحت إمرة «بريفو»، والذي قام، على حد زعمه، بتزوير شيك بمبلغ ٣٦٥ مليون فرنك باسم «لويس هازان»، قبل شهرين من الاختطاف. ولم يتمكنوا أبداً من استعادة المال. كان أخ «برونيني» يدير وكالة سفر إلى أفريقيا الجنوبية وهي التي تخصصت في أوج الحرب الأنغولية بارسال المرتزقة الأوروبيين إلى أنغولا. وها هو تعليق جريدة «لوموند» مع ما يميزه من حذر:

«يدفع مثل هذا الارتباط إلى التساؤل عما إذا كان الفريق الذي ضربته الشرطة يتصرف بدوافع سياسية. فهل يحتمل ان يكون هذا الفريق مرتبطاً ببعض مجموعات المرتزقة التي يبدو ان تجنيدها قد استعاد انشاطه ـ فجأة ـ وخاصة باتجاه أنغولا[٢]؟».

كان «بول تومبيني» قد قاتل كمرتزق في أنغولا، وهو عنصر آخر من المغاوير الذين قاموا بعملية الخطف وتمكن من الهرب. ويقال إنه كان على علاقات وثيقة مع «بريغو» وبعض الآخرين، غير ان مشاريعهم لم تكن تقتصر على أنغولا وحدها.

بعد بضعة أسابيع من هرب الضفادع البشرية من معسكر التدريب، أُغرقت بضعة زوارق محملة بالأسلحة المخصصة للقوات اليسارية في لبنان بواسطة المتفجرات. كان ذلك تماماً هو نوع العمليات التي تدرب من أجلها مغاوير «بريفو». وهذا هو نوع أعمال الاحتراف التي يمكن انتظارها في جيل المرتزقة الجديد بعد الأنغولي.

بعد ستة أشهر من قضية «فونوغرام»، حصلت عملية سوء ائتمان؛ إنها عملية اختلاس ثمانية ملايين فرنك، قام بها محاسب مؤسسة «مارسيل داسو»

---

(٢) الموند، ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٦.

(Marcel Dassault) . وكان من بين الذين تورطوا في هذه القضية «جان كاي» الذي ذهب لمقابلة أصدقائه القدامى الرئيس (آنذاك) سليمان فرنجية وزعيم الكتائب بيار الجميل؛ كان «جان كاي» يعمل، من ضمن نشاطاته، كمدرب في ميليشيا الجميل المسيحية.

توصل «جان كاي» إلى كسب ود «هرفي دي فاتير» محاسب داسو مستغلاً نقاط ضعفه ـ وخاصة علاقته العاصفة مع إحدى مومسات الحانات ـ. اكتشف «جان كاي» ان صديقته كانت على علاقات حميمة جداً مع صديقه «دي فاتير». كان «جان كاي» يعرف ـ بل انه عرف بسرعة ـ أن بحوزة «دي فاتير» ملفاً عن «داسو» يسمح له بابتزازه. انتقل الملف بسرعة من يد «دي فاتير» إلى يد «كاي» الذي رفض إعادته إلى «دي فاتير» رغم الحاحه. كان الابتزاز قاسياً. وتوصل «كاي» إلى اقناع «دي فاتير» باستغلال صلاحيته بسحب شيكات باسم «داسو» لجمع ثمانية ملايين فرنك من الأوراق النقدية من فئة ٥٠٠ فرنك من مصرف الشركة. وهذا ما فعله تماماً، حيث سحب المال على شكل ١٦ صرة تحتوي كل منها على ١٠٠ رزمة في كل منها ١٠ أوراق نقدية من فئة ٥٠٠ فرنك. أما إذا حاول «داسو»، الذي كان مريضاً في ذلك الوقت، القيام بأي شيء، فان تهديده كان سهلاً باستخدام الملف ضده.

وعندما لاحظ مدير المصرف، يساعده أحد أقرب شركاء «داسو»، اثر تدقيقه في الحسابات، ان «دي فاتير» لم يحصل على الأذن بسحب هذا المبلغ الكبير، أسرع الأربعة كل اثنين في سيارة باتجاه فندق في «ديفون ـ لي ـ بين» الذي يقع في مكان فسيح قرب الحدود السويسرية، تحسباً لأي طارىء. إلا أنه لم يكن هناك أي تهديد يذكر. تقدم «داسو» بشكوى رسمية ضد «دي فاتير»، إلا أنه عاد فسحبها بعد أسبوع. وفي نهاية شهر تموز ترك «جان كاي» فرنسا إلى لبنان؛ أما «دي فاتير» فقد بقي ظاهرياً، بدون «الملف» المشهور وبدون الثمانية ملايين فرنك. وكانت «الأوساط الفرنسية الواسعة الاطلاع» ترى ان ملايين «داسو» الثمانية وملايين «فونوغرام» الثلاثة و٦٥٠ ألف قد استخدمت لتمويل المشروع الكتائبي الهادف إلى تصفية قوات «م.ت.ف» (منظمة التحرير الفلسطينية) واليسار اللبناني.

يمثل «بريفو» و«كاي» نفس نموذج المرتزقة من نوع الذين اشتهروا في الكونغو. ترك «كاي» الجيش الفرنسي بعد ستة أشهر من الخدمة في باريس، ليدخل في (O.A.S). وعثر عليه فيها بعد مع مرتزقة في اليمن، ثم في بيافرا (Biafra)، حيث وقفت فرنسا بوضوح تام إلى جانب الانفصاليين. وذهب «كاي» أيضاً إلى الأردن حيث حاول الاندساس في

صفوف (م.ت.ف)، إلا أنه لم يوفق، لأنه عُرف بأنه قام سابقاً بعرض خدماته على المخابرات السرية الاسرائيلية وانكشف بسرعة على حقيقته: كمدرب لميليشيا بيار الجميل الكتائبية. وذاع صيته في كانون الأول ١٩٧١، لاستيلائه على طائرة تابعة «لشركة الطيران الباكستانية» (Pakistan Airlines) في مطار أورلي حيث طالب بعشرين طن من الأدوية لبنغلاديش مقابل الطائرة وركابها، فاعتقل وصدر بحقه حكم مع وقف التنفيذ، بفضل تدخل العديد من الشخصيات ومن بينهم «اندريه مالرو» الذي أبرز مثاليته و«دفاعه عن القيم المسيحية». اعتقل البرتغاليون «كاي» في تشرين الثاني ١٩٧٤، في أنغولا، بينما كان يقاتل إلى جانب انفصاليي إقليم كابيندا (Cabinda)، المدعومين بأموال فرنسية هائلة، كان أصحابها تواقين جداً إلى إنقاذ هذه «القيمة المسيحية» الحقيقية التي يمثلها بترول كابيندا.

وهكذا ظل اسم «كاي» هذا يزداد ارتباطاً بتلك الأوساط التي تتوحد فيها اللصوصية الفائقة التنظيم والحركات السياسية لليمين المتطرف، وحيث تمارس بشكل خاص، عمليات سرقة الأموال، والسطو على المصارف، وحيث يجري تمويل عمليات المرتزقة.

وفي ليل ١٧ - ١٨ تموز ١٩٧٦، دخل لصوص إلى خزائن مصرف «الشركة العامة» في نيس (Société générale à Nice) واستولوا على خمسين مليون فرنك، محققين بذلك واحدة من أكبر عمليات السطو على المصارف، تلك العملية التي سيطلق عليها فيما بعد اسم «عملية عمال تنظيف المجارير» وقد اكتشفت الشرطة آنذاك أنه تم حفر نفق مجهز بتهوية كما وضع اللباد في بعض الأمكنة لتخفيف الضجيج، كما تم نقل الأنقاض بواسطة سيارة أفرغت بواسطة زوارق مطاطية. اعتقلت الشرطة في ٢٦ تشرين الأول «البير سباجياري» «الرأس المخطط لهذه العصابة المؤلفة من ٢٠ رجلاً من عمال تنظيف المجارير»، جميعهم اختصاصيون في عمليات السطو على المصارف. واعترف «سباجياري» بأنه احتاج إلى مدة سنتين ليضع عمليته موضع التنفيذ، وان حفر النفق وحده استغرق منه شهرين. يُعرف «سباجياري» بميوله اليمينية المتطرفة، ويروى انه أسس «شبكة من المناضلين السريين المعادين للشيوعية». وأعلنت الشرطة أن «سباجياري» ادعى بأنه أعطى حصته من الغنيمة إلى «مجموعة عالمية من مناضلي اليمين المتطرف»، وهي «لاكاتينا» «La Catena» (السلسلة) [. . .] ومركزها في تورين Turin [. . .] والتي تهدف إلى مساعدة متطرفي اليمين الذين يعانون من بعض الصعوبات،

وخاصة في ايطاليا ويوغوسلافيا[٣].

صرحت الشرطة الايطالية أنه لا علم لها بوجود هذه المجموعة، وكذلك صحفيو اليسار الايطالي الذين سألهم المؤلفان عن الموضوع، في حين ان هؤلاء يملكون بداهة معلومات كثيرة حول جميع نشاطات منظمات اليمين المتطرف الايطالية. وشارك «سباجياري»، مثله مثل «بريغو»، في إحدى محاولات اغتيال ديغول، وصرح انه حصر الرئيس في عدسة منظار بندقيته، ولكنه لم يتلق الأمر بالرمي. وأرسلت وكالة رويتر من نيس في ٣١ تشرين الأول تقريراً هاماً يتعلق باكتشافات الشرطة الفرنسية حول مداخل ومخارج «عصابة عمال تنظيف المجارير».

«اقتنعت الشرطة بأن المظلي السابق قد عمد إلى تضليلها بتصريحه انه أعطى الخمسين مليونا، حصته من الغنيمة، إلى منظمة يمينية متطرفة ايطالية.

«وهي تشتبه بأن «ألبير سباجياري»، وعمره أربعون سنة، والذي أعلن أنه نظم عملية السطو في أيلول الماضي، قد أعطى حصته إلى قوات اليمين المنخرطة في الحرب الأهلية اللبنانية، وذلك بواسطة «جان كاي» وهو مرتزق قديم...

«وصرح «سباجياري»، لأحد المصورين المتعاطفين مع اليمين المتطرف بأنه قام بعملية السطو هذه ليمول «لاكاتينا» وهي منظمة يمينية متطرفة غير معروفة حتى الآن...

«وتشتبه الشرطة بأن «سباجياري» قابل «كاي» في شهر آب، وتعتقد أنه بذلك استطاع هذا المرتزق القديم ان يعطي قسماً من الغنيمة إلى حزب الكتائب اللبنانية... وصرحت الشرطة أمس ان السيد «م. كاي» و«سباجياري» كانا معروفين بعلاقتهما مع منظمة عالمية ينتمي أعضاؤها إلى أوساط اليمين الايطالي واللبناني والبريطاني وغيرهم.

«وعلى حد قول الشرطة، استأجر «سباجياري» من أجل عملية السطو هذه بعض أعضاء «المنظمة الجزائرية السرية»... ويوجد في عداد شركائه «غابي أنغلاد» عنصر سابق في نفس المنظمة والذي شارك هو أيضاً في محاولة اغتيال الجنرال ديغول عام ١٩٦٢».

كان لبنان وروديسيا، قد أصبحا خلال النصف الثاني من عام ١٩٧٦ المسرحين الجديدين لتجنيد وعمليات المرتزقة. ومما هو جدير بالملاحظة ان أحد المرتزقة الفرنسيين،

---

(٣) انترناشينال هيرالد تريبيون (باريس) ٣٠ - ٣١ تشرين الأول ١٩٧٦.

«اسطفان زانيتاسي» من الحركة الفاشية الجديدة «مجموعة عمل الشبيبة» (Groupe Action Jeunesse) وان مرتزقاً بريطانياً «روبرت تاكير»، قد لاقيا حتفهما اثناء اشتراكهما في المعارك التي قام بها الكتائبيون ضد مخيم تل الزعتر الفلسطيني. ويصف «بيتر نييزواند» مراسل الغارديان في لبنان، وصول مجموعة صغيرة من المرتزقة من قبرص إلى مرفأ جونيه الذي يسيطر عليه المسيحيون، في ٢١ آب ١٩٧٦:

«كان يوجد على متن زورق صغير آتياً من قبرص أحد عشر أجنبياً، ولم يكن هناك أدنى شك في أنهم جاؤوا للقتال.

«كانوا جميعهم رياضيين حليقي الشعر ويحملون معهم أكياس البحارة العسكرية ويرتدون «جاكيتات» مموهة وسراويل جينز.

«رافقهم أعضاء الميليشيا الكتائبية الذين كانوا ينتظرونهم لاجتياز المراقبة والتدقيق، كان هؤلاء الرجال يتكلمون الفرنسية، وأبرز أربعة منهم جوازات سفر فرنسية، علماً بأن اثنين منهم كانا يبدوان كاليابانيين. . . .».

تحادث «نييزواند» مع استرالي، اسمه «كيللي» وهو يفضل ان يدعى «بلو» (Blue). قاتل هذا الأخير إلى جانب«نمورداني شمعون»، بينما ذهب الفرنسيون الذين وصلوا آنذاك للالتحاق بالكتائبيين: «ومع ان الاثنين حزبان يمينيان، فليس هناك حب كبير بين الكتائبيين والشمعونيين؛ وقد حدث أن تقاتلا مراراً بدل القتال المشترك ضد اليسار والفلسطينيين. . . .».

ويضيف «بلو»: «يوجد بتقديري حوالى ٤٠ فرنسياً يقاتلون مع الكتائبيين. وهم في معظمهم طلاب ينتمون إلى حزب الكتائب الفرنسي. وهم يأتون إلى هنا ويتدربون طيلة ثلاثة أشهر في المعارك، ثم يرجعون إلى بلادهم وينتظرون الوقت لبدء العمل في فرنسا. وليس هناك أحد سواي مع الشمعونيين. كان هناك رجل آخر، انكليزي، قتل في بداية المعارك في تل الزعتر».

تأكد هذا التسرب الدائم للمرتزقة الفرنسيين إلى صفوف القوات الكتائبية بمقال صغير نشر في الصحافة الفرنسية في ٥ تشرين الأول ١٩٧٦: اعتقل في قبرص ثلاثة فرنسيين «بأسلحتهم وامتعتهم»، وهم «ميشال ماتيو» و«ميشال ليموان» و«ايف فان غيل»، وذلك بينما كانوا ينتظرون نقلهم إلى جونيه. إن ما يقلق اليسار الفرنسي، وليس اليسار فقط، هو أن بعض الفرنسيين الذين يقاتلون ويتدربون في لبنان ينتمون إلى

«شرطة النظام» (Service d'ordre) للرئيس جيسكار ديستان، وهو نوع من شرطة الأمن الخاص. إذا كان «بلو» يشير إلى طلاب اليمين المتطرف الذين كانوا يأملون أن يتمكنوا من الانتقال إلى العمل في فرنسا «في مدى سنتين»، فإن ذلك لأنه سمع كلاماً عن توتر محتمل في حال انتصار اليسار في انتخابات ١٩٧٨ التشريعية. ويقال إن قسماً من الرأي العام الفرنسي يقلق من هذا التهديد. وهكذا ذكر «برنار بريغولي»، صحفي في «الموند»، تجدد نشاط «اليمين المتطرف وعمليات السطو» (عدد ٥ تشرين الثاني ١٩٧٦) منذ اختطاف «لويس هازان» حتى السطو على مصرف نيس: «بصرف النظر عن مسألة انه وجد دائماً مرتزقة للمشاركة في النشاطات المضادة للثورة في آسيا أو في أفريقيا، أو للاعلان أنهم مؤيدون لأممية فاشية ـ جديدة (. . .)، نرى بالإضافة إلى ذلك ان لجميع هذه العمليات قاسماً مشتركاً، لا يكمن في القيام بتصفية الحسابات السياسية أو بأعمال الارهاب، بل في تأمين الأموال للقائمين بها عن طريق طلب الفدية وهي مبالغ هامة من المال ـ ونهب الخزائن، والسلب بالقوة، والابتزاز بالتهديد ـ لذلك أدى التصور المبكر لوجود علاقة فيما بينها إلى الاعتقاد بأن اليمين المتطرف، في فرنسا أو حتى في أوروبا، يحضر لـ «عملية كبرى». . .».

ويذكر كاتب المقال بوجود «الكاغول» (Cagoule) قبل الحرب العالمية الثانية، وهي منظمة فاشية ارهابية، ويحذر الرأي العام من النشاطات المنظمة لقدامى أعضاء (O.A.S)، وقدامى (س.س) (S.S)، ومن أنصار النازية وباقي المتطرفين الفاشيين «العاطلين عن العمل» والذين يفتشون عن قضية يستطيعون من خلالها ممارسة مواهبهم. ويلاحظ الكاتب ان الاتجاه الحالي يميل، على الرغم من بعض التفاوت والخلافات الداخلية، إلى «التنسيق والتدويل»، علماً بأن مدريد هي أكبر مركز لعملياتهم.

وإذا ما أجرينا أبحاثاً حول الطريقة التي جند وتأثر بها المرتزقة الفرنسيون ـ خاصة فيما يتعلق بأنغولا ـ لوصلنا إلى المنظمة الارهابية «بالادين» (Paladin)، المتمركزة في اسبانيا. كانت تقود هذه المنظمة شخصية مشهورة مع الأسف، انها (اوتو «سكارفاس» سكورزيني) (otto «Scarface» Skorzeny)، عضو سابق في الـ (س.س) (S.S)، وذلك حتى وفاته في مدريد في ٦ تموز ١٩٧٥[٤].

---

(٤) كان سكورزيني واحداً من رجال هتلر الأقوياء: وأحد أولئك الذين كان يثق بهم أكثر من غيرهم، ومن أكثرهم فعآلية. كان العمل الذي أدى إلى شهرته هو الإغارة بالطائرة الشراعية (Raid en planeur) التي قادها على فندق يقع في قمة «غران ساسو» (Gran Sasso) في ١٢ أيلول ١٩٤٣ ليحرر موسوليني الذي كان قد أزيح عن الحكم وأودع السجن من قبل ←

توجد في مدريد وكالة أخرى لتجنيد المرتزقة، تتستر باسم وكالة «اجينتر برس» (Aginter Presse) ويديرها «دومينيك دي رو» وهو عميل فرنسي في (الشرطة الداخلية للدفاع عن الدولة التي أنشأها الغستابو) ويعمل «دي رو» أيضاً مع مصرف فرنسي - برتغالي ومع السوناب Sonap، وهي شركة بترولية وطنية برتغالية. وكان قد تخصص بارسال المرتزقة إلى كابيندا ليدعم حركة الانفصال المحلية. وإذا شئنا مثالاً أكمل لنوضح ما نحاول أن نسميه «أممية فاشية»، يكفي ان ننظر قليلاً إلى ما يختفي خلف (ج. ت. ب) (E.L.P)، «جيش التحرير البرتغالي» التابع لسبينولا Spinola، ورديفه السياسي الحركة الديمقراطية لتحرير البرتغال (ح. د. ت. ب) (M.D.P.L.P). كان جيش التحرير البرتغالي يتألف أساساً من الضباط البرتغاليين اليمينيين الذين شاركوا في محاولة سبينولا الانقلابية في ١١ آذار ١٩٧٥. ونعثر في عدد «كونتر-سْبَايْ» Counter - Spy في ربيع ١٩٧٦، على عرض موسع بشكل لافت للنظر، حول نشاطات المخابرات المركزية الأميركية:

«لقد تطورت قوة (ج. ت. ب) - (ح. د. ت. ب) على مر الأحداث السياسية في البرتغال وأنغولا، وكان تحت تصرف «ج. ت. ب» حوالى ٨٠٠ رجل مسلح، بعد ١١ آذار ١٩٧٥، وفي خريف ١٩٧٥، كان عددهم يقدر بحوالى ٢٠٠٠ رجل. واستطاع «ج. ت. ب» أن يجمع، في الشتاء الماضي، كتيبتين مع «ج. ق. ت. أ» و«أ. ق. أ. ت. أ» للقيام بحصار «سادا بانديرا» في أنغولا. ولا شك في أن قسماً كبيراً من هذه القوات قد عاد إلى البرتغال أو إلى قواعد «ج. ت. ب» - «ح. د. ت. ب»، في أسبانيا. وهي تضم، حسب آخر الأخبار، من ١٠ آلاف إلى ١٥ ألف رجل مسلح. ولا نعرف تماماً من أين يأتي السلاح إلى «ج. ت. ب»، غير ان هناك معلومات جدية تفيد أن زوارق الصيد البرتغالية، التي تتوقف في «سان دييغو» (San Diego) وغيره من المرافىء الكاليفورنية، تتلقى شحنات من آخر أصناف م-١٦، والمتفجرات البلاستيكية، وصرح هؤلاء الصيادون أثناء استجوابهم ان هذه الأسلحة مخصصة إلى اخوتنا في أنغولا». ويفترض أن الأسلحة تأتي من مستودع تجنيد البحرية في «سان دييغو»، وهو نفس المصدر الذي قام

= المارشال بادوغليو Badoglio قبل ستة أسابيع، وذلك في محاولة لاخراج ايطاليا من الحرب. حاكمته محكمة أميركية لقيامه بقتل ٣٠٠ أسير حرب أميركي، ثم برأته واستأجرته «شعبة أرشيف التاريخ» في جيش الاحتلال الاميركي، وهو حل كثيراً ما استخدمه الاميركيون لادخال كبار الضباط النازيين في مخابراتهم، أو على الأقل ليحصلوا منهم على أكبر قدر من المعلومات. كان سكورزيني، منذ ١٩٤٩ يدير شركة تصدير واستيراد في مدريد، تعتبر كغطاء لمنظمة «بالادين» المضادة للثورة.

بتزويد «منظمة الجيش السري» (S.A.O) بالأسلحة في هذه البلدة، بالاضافة إلى مجموعات يمينية أخرى متمركزة على الجانب الآخر من الحدود المكسيكية».

من المعروف أنه يوجد عدد من عملاء المخابرات المركزية الأميركية السابقين، في عداد مخبري «مكافحة التجسس»، مما يضفي شيئاً من الوزن على ما أشار إليه محررو الجريدة بأنه «مصدرموثوق». مثال آخر يوضح كيف تبرز من جديد الأسماء القديمة في «أممية المرتزقة» هذه، انها هذه الاشارة التي قدمتها «مكافحة التجسس»: أصبح «جان شرام» (Jean Schramme)، وهو مرتزق بلجيكي، «مستشاراً فنياً» للقائد العام لـ «ج.ت.ب»، «كانتو كابوس» وهو ملازم أول سابق في الجيش البرتغالي. كان «شرام»، وهو واحد من أكثر مرتزقة الكونغو سفكاً للدماء، يمتلك جيشه الخاص ليدافع عن ميدانه، وهو يحمل مسؤولية كبيرة في المجزرة التي أودت بثلاثة آلاف جندي كاتانغي، عندما دعم موبوتو بعد أن تخلى عن تشومبي. اعترف شرام أمام محكمة بلجيكية بأنه قتل مزارعاً بلجيكياً عرض عليه تنظيم ثورة مؤيدة لتشومبي وموجهة ضد موبوتو. ومع ذلك هذا ما كان ينوي شرام القيام به، إلا أنه لم يشأ ان تنكشف خطته قبل ان تنضج. ولكن السلطات البلجيكية تعاملت معه بتساهل مذهل، (كان معبود اليمين الذي رأى فيه «بطلاً» مناضلاً للدفاع عن المصالح القومية) وسمح له بمغادرة البلاد، في حين كانت التعليمات المتعلقة باتهامات القتل الموجهة ضده، ما تزال سارية المفعول. كان ذلك في ربيع ١٩٦٩. وعلم فيما بعد انه يعمل في اسبانيا في دار نشر «برؤوس أموال أميركية» على حد تعبير «مكافحة التجسس» نفسها، ثم لعب دور «مستشار فني» داخل «ج.ت.ب». ولم تكن نصائحه فعالة نظراً للنتائج التي حصل عليها «ج.ت.ب» في أنغولا. وبعد أن حققت قوات «ج.ت.ب» بعض الانتصارات على مقاتلي «ح.ش.ت.أ» السيئي التسليح في مناطق الوسط والجنوب ـ وبوصفها تعزيزات خلف الأفارقة الجنوبيين ـ أصيبت هذه القوات بهزائم مريعة، مع خسائر كبيرة في القتلى والأسرى.

كان الجنرال «انريكو كورفاشو»، الذي ينتمي إلى يسار «حركة القوات المسلحة» والقائد العسكري للجبهة الشمالية، أول من كشف عن وجود «ج.ت.ب». أعلن كورفاشو أثناء المؤتمر الصحفي الذي عُقد بعد المحاولة الانقلابية في ١١ آذار ١٩٧٥، انه تم اعتقال ١١ عضواً من «ج.ت.ب» تمكنوا من التسلل عبر اسبانيا، وانه تم وضع اليد على وثائق فيها الاسمان المستعاران «كاستور» و«مورغان»؛ ويبدو ان هذين الاسمين

يشيران إلى أهم قادة «ج. ت. ب». اعتبر هذا اللغز، ظاهرياً، تحدياً من قبل هيئة تحرير «مكافحة التجسس» التي قامت بعد قليل بكشف ما يلي:

«ليس «مورغان» أحد قادة «ج. ت. ب» - «ج. د. ت. ب» الذي ذكره العقيد «كورفاشو» في مؤتمره الصحفي، سوى «ايف غوييو» (إلياس غيرين سيراك)، الضابط السابق في «المنظمة الجزائرية السرية والمدير السابق لـ «اجينتر برس»، والمعاون السابق لـ «بيار لاغايارد» الذي كان عميل الارتباط ما بين (ش. د. د. د) (P.I.D.E) في «كاتانو» Caetano والمخابرات الفرنسية (S.D.E.C.E)؛ أما بالنسبة للعميل الآخر «كاستور»، فان الأمر يتعلق بـ «هوغ غاستور فرانكلين» الذي يتجول بجواز سفر غواتيمالي، والذي هو، في الواقع، مواطن أميركي اسمه الحقيقي «جاي س. سابلونسكي»، ويعرف أيضاً باسم «جوفنسينت بيبر» . . .

استخدم «كاستور» من قبل «تكنو موتور» Técno - Motor وهي شركة مدريدية؛ ان «تكنو موتور» وكذلك «ماريانو س. أ» (Mariano S.A) شركتان يملكهما «ماريانو سانشي كوفيرا» رئيس مغاوير يسوع الملك في اسبانيا، وهي مجموعة من الكاثوليك المتعصبين من اليمين المتطرف، والمرتبطة بالشرطة السرية الاسبانية (S.E.I.S)، كانت شركتا «كوفيرا» مدعومتين مالياً من قبل «بنكو دافيلا» (Banco d'Avila) وهو مصرف يضع فيه أموالاً هائلة فاشيون معروفون جداً مثل الأمير «بورغيز» Borghèse ونازيون قدماء مثل «أوتو سكورزيني» و«هرزوغ فان فالنسيا»، وسكورزيني هو رئيس المنظمة الارهابية «بالادين» التي لعبت دور الوسيط بين «ج. ت. ب» - «ح. د. ت. ب» والشركة الاميركية «وورلدارمكو» Worldarmco، المعروفة بعلاقاتها بالمخابرات المركزية الاميركية . . .».

تبدو، تافهة نوعاً ما، المحاولات البريطانية الحديثة للدخول في أممية المرتزقة - وهي مستوحاة من رفض العمل الشريف، ومن نهم لا حدّ له للكسب السريع - بالمقارنة مع منظمات قادرة ومرعبة كهذه المنظمات. غير انه من الخطأ التخفيف من حدة نوايا هؤلاء القتلة الذين يريدون ان يكونوا محترفين، فقط لمجرد ان فعاليتهم هي أضعف من فعالية زملائهم الأوروبيين. وفيما يتعلق بالبريطانيين، بقيت نشاطاتهم أقل بكثير من نواياهم. لقد ذكر في بريطانيا، أثناء برنامج تلفزيوني في ٢٨ حزيران ١٩٧٦، تقرير للسكوتلنديارد يؤكد أن الـ «١٣٠» مرتزقاً الذين ذهبوا إلى أنغولا قد ارتكبوا ٢٢٠ جريمة قتل: وكان «يوجد (بين الضحايا) مدنيون أبرياء وجنود أفارقة يقفون في صفهم». أما المرتزقة، فقد

قتل منهم ٣٧، وفقد عشرون، وحوكم عشرة. وفي الواقع، فان جميع هذه الأرقام - باستثناء العشرة الذين حوكموا - هي أقل من الحقيقة بكثير، وهذا ما لم يمتنع «جون بانكز» عن الاشارة إليه: «لقد قتل رجالنا أكثر من ألف أنغولي، وكانت نسبتنا المئوية من القتل أكثر من ٢٠ إلى واحد».

يجب العودة، فيما يتعلق بالمبادىء الاخلاقية والأساليب التي تؤمن «نسبة مئوية كبيرة من القتل»، إلى المقابلة التي أجراها «بيتر نييزواند» مع «بلو» - كيللي -، فهي تتضمن مقطعاً يكشف عن ذلك بشكل كافٍ. تابع «نييزواند» يقول إنه بعد تصفية مخيم اللاجئين في تل الزعتر ستكون عملية «تنظيف» حي صبرا الذي يسيطر عليه الفلسطينيون في بيروت، واحدة من المهام التالية؛ وسأل «بلو» إذا لم تكن هذه عملية باهظة الثمن. وها هو جوابه: «كلا. ليس إذا تم ذلك بشكل منهجي، بناية إثر بناية، ونحن نتقدم في نفس الوقت على جانبي الشارع. يكفي ان نفجر منزلاً، وان ننتقل إلى المنزل التالي، وان نطلق النار على جميع الناس - رجالاً ونساءً وأطفالاً: ليست هناك أية مشكلة».

ليست هناك أية مشكلة! هذا تماماً ما حصل في تل الزعتر، على الأقل فيما يتعلق بقتل جميع الناس: رجالاً ونساءً وأطفالاً.

يبدو منطقياً أن يتحول إلى «السوق اللبنانية» أولئك الذين قاموا في بريطانيا بالتجنيد من أجل أنغولا. وإذا تفحصنا سجل الشركات اللندنية، نرى ان «جيفجلن ليمتد» (Jifjlen Ltd) قد تغيرت ملكيتها في ٢٠ شباط ١٩٧٦. وهكذا أصبحت الشركة والجديدة، ورأس مالها الأسمي مئة جنيه تحت إدار: «ليسلي اسبين»، الذي يملك ٥٢ سهماً بقيمة جنيه واحد لكل سهم، و«بيتر بيشوب» Peter Bishop، ٤٨ سهماً، (كان «بيشوب» حارساً خاصاً لـ «أسبين» و«بانكنز» أثناء التجنيد من أجل أنغولا). تغير اسم الشركة مجدداً في ٢٥ آذار، وصارت تسمى من الآن فصاعداً (ب. أ. ب)، وهذا ما كان يعني على حد قول «جون شوينز» (ألياس «جينجر» بست): بست - أسبين - بيشوب. صرح شوينز أنه قام هو الآخر باستثمار أمواله في نفس هذا المجال؛ وقد ورد في مذكرات الشركة المدونة ضمن سجلها الذاتي ما يلي: «تهتم الشركة بأعمال الحراسة والمراقبة والاتصال والأمن والتحري». أفاد «أسبين» أن هدف الشركة الحقيقي هو التجنيد من أجل لبنان وانه عمل جاهداً للحصول على مركب ليستخدمه هناك كهيئة أركان عائمة؛ ثم أضاف أن جزءاً هاماً من العملية يكمن في الاستيلاء على محتويات الخزائن المصرفية في

قطاعات من بيروت يدور فيها القتال، أو في تلك التي تم الجلاء عنها. وبما أن بيروت واحدة من أهم المراكز المصرفية في العالم، فان الثروات التي كان يحسب «كالان» انه سيجنيها من الألماس الأنغولي تبدو تافهة إلى جانب هذه الغنيمة الجديدة التي تسيل اللعاب. وسأل «بيتر نييزواند» «بلو» ـ كيللي ـ عن رأيه في تصريحات «أسبين» القائلة بأنه يجند المرتزقة البريطانيين من أجل لبنان: أجاب «بلو» ان أسبين يتلفظ بحماقات. فهو يريد أن يوهم بأنه يمثل مركز التجنيد الوحيد، وبأنه يجب بالضرورة أن نمر عبره عندما نريد أن نعمل».

غير أن «أسبين» قرر البدء بالتنفيذ. وروى «كين اتكين» ما حدث فيما بعد أمام «بريان بوتشر». كان «كين اتكين» مكلفاً مع «بريان بوتشر» بمراقبة المرتزقة البريطانيين، أولئك الذين رفضوا أن يقاتلوا في أنغولا حتى وقت إعدامهم. ولو لم يكن هذا الثنائي «كين اتكين» ـ «بريان بوتشر» مدفوعاً بنوايا اجرامية لظهر بمظهر لوريل وهاردي، مضفياً بذلك مسحة هزلية على قضية المرتزقة المحزنة هذه. وها هي الرواية التي قدمها «اتكين» عن هزيمة أسبين اللبنانية:

«رجعت إلى انكلترا منذ بضعة أشهر وحافظت على اتصالي مع «بريان بوتشر». اتصل بي يوماً وطلب مني إذا كان يهمني أن أعمل في لبنان هذه المرة. كنت أعرف ان «أسبين» ضالع في هذا العمل؛ لذلك أقنعني بالذهاب لأطلع على عرضه...

«ذهبت إذن مع أحد الأصدقاء: كنا على موعد مع «أجسبين» أمام ساعة المحطة. ذهبنا إلى غورلستون لنرى المركب، ومن ثم إلى «روز لان» (Rose Lane) حيث يوجد مكتب «أسبين». وابتداءً من ذلك الوقت بدأنا بالعمل طيلة النهار على المركب، وكنا ننام في «روز لان». لم يكن يدفع لنا شيئاً سوى تكاليف الانتقال حتى «غورلستون»، غير انني تمكنت مع ذلك من انتزاع ٣٨ جنيهاً من «أسبين» لأدفع غرامة مخالفة سير. كان يوجد على المركب «بيل جيبس» وصديقته، و«مايك تروت» ورجل كان يدعى «بوب فوتي» ـ وهو أميركي قاتل في فيتنام وروديسيا ـ وبوتشر، بالاضافة إلى اسبين وبيشوب. كان المركب فعلاً سيئاً للغاية. نجحنا في جعله قابلاً للسكن، غير انه لم يكن فيه أي شيء للأكل. سرق «مايك تروت»، يوماً، كيساً من البطاطا، فأكلنا منه لبضعة أيام. علمت فيما بعد، ان «أسبين» اشتكى من انه صرف مبالغ كبيرة من أجل المركب، إلا أنني استطيع أن أقول لكم كيف حصلنا على الحبال. لقد سرقناها من سطح مركب مجاور. كان اسبين يحمل دفتر «مصاريف» فدون عليه: «حبال»: ٥١٠ جنيهات! لقد قضيت

على ظهر هذا المركب أسابيع دون جدوى. لا بد أنني كنت مغفلاً فعلاً».

تحدث «اسبين» بعد ذلك عن الزيارات التي قامت بها شخصيات مختلفة جاءت تفتش المركب، من بينها «ممول» العملية، المدعو «جايمس ستوك»، من فندق «براكسمير» في «بورنماوت»، واثنان قدما نفسيهما كصحفيين من «نيوز أوف ذي وورلد» (News of the World) وضابط سابق من الحرس اسمه «دي غاسكوانيي»: «كان هذا الأخير أكثرهم حماقة؛ فقد أدين سابقاً لسطوه على المصرف الذي كان قد أودع فيه أمواله». قبل ذهابه، أعطى «أسبين» تعليماته لطاقم البحارة:

«لقد أسهب في الحديث عن مهمتنا هناك، حيث كان علينا أولاً أن نسطو على مصارف بيروت لنستولي على المال الموجود في خزائنها. قلت لـ «اسبين» انه مجنون، وانه يلزم مئة من الرجال للقيام بذلك. ثم حدثنا عن مخطط آخر: كان الأمر يتعلق بترحيل اللاجئين مقابل ١٠٠ جنيه على الشخص، وان نعود بالبنزين لنبيعه: وربما بدا هذا أكثر منطقاً. وكان «بوب فوتي» هو الذي نظم هذه المسألة.

«انطلقنا في ٥ أيلول. كان بوتشر قد تركنا في ذلك الوقت، إلا أنه كان معنا «مارتن» ابن بيشوب. لم تكن معنا وسائط اتصال ولا صواريخ استغاثة. وعلمت من «جايمس ستوك» فيما بعد ان «اسبين» لم يحصل على اذن بالملاحة كما لم نكن مشمولين بأي ضمان. بقي معنا «اسبين و«بيشوب» حتى «برايتون» (Brighton)، حيث كان علينا أن نأخذ رجلاً آخر، ولما لم يحضر، تابعنا سيرنا من جديد.

وفي العاشر أو الحادي عشر من أيلول، وقعنا في تيار هوائي بقوة ٩، مما جعل قيادة المركب في غاية الصعوبة. كانت معنا خرائط كثيرة دون فائدة، لأنها لم تكن تحوي شيئاً عن خليج «بيسكاي» (Biscaye) الذي يهمنا قبل سواه. أما مؤونتنا من الطعام فكانت تكفينا لمدة خمسة عشرة يوماً، في حين ان السفر حتى قبرص سيستغرق ٢١ يوماً على الأقل. نجحنا أخيراً في الخروج من العاصفة، وقرر «جيبس» ان يلقي المرساة في «كورونا» (Corunnar) حيث نمنا جميعاً دون ان نترك أحداً للمناوبة ودون أن يكون للمركب أي ضوء علّام؛ ولا بد أن يكون المركب قد سحب المرساة أثناء الليل، لأننا استيقظنا فجأة على ضجة رهيبة، لقد اصطدمنا بالصخور. لم نعرف ماذا يجري بالضبط، فأسرع الجميع محاولين فعل شيء ما. كان «مارتن بيشوب» يغط في نوم عميق في مرقده، فتوجب ان نوقظه.

«وصل أخيراً بعض الاسبانيين وشرحوا لنا كيف يمكننا العودة إلى الشاطىء، ثم

وضعونا في مكان ينزل فيه البحارة، وأعطونا قليلاً من مصروف الجيب. بقينا هناك طيلة أسبوع أو أسبوعين، بانتظار حضور «اسبين». قرر «جيبس» وصديقته متابعة السفر حتى المغرب بينما رجعنا نحن مع «اسبين». كان كل ما لدينا من طعام هو علبة سردين وعلبة من كبد الخنزير، تمكنا من إخراجهما من المركب. وفي بولونيا Boulogne، ركبنا مركباً للنقل، حيث نجح «أسبين» في أن يؤمن لنا بعض الأطعمة بعد أن أوهم طاقم البحارة بأننا بحارة غارقون لا نحمل أية نقود... كان من المفروض، في الوقت الذي انطلقنا فيه إلى لبنان أن نتقاضى ١٥٠ جنيهاً أسبوعياً...».

من الصعب فعلاً تصور نهاية أكثر ملاءمةً لمشروع القرصنة هذا الذي نظمه أسبين وشركاؤه الحمقى. غير ان المرتزقة البريطانيين ليسوا جميعهم عاجزين من هذا الطراز. فمنذ الكارثة الأنغولية، استطاع المتشدقون من أمثال «بانكز» و«أسبين» غزو شاشة التلفزيون، تماماً، وأصبحوا في ذهن غالبية الناس النموذج الفعلي لمجنِّدي المرتزقة. ليس بوسع أي شيء أن يخدم بشكل أفضل مشاريع المجندين الخطرين فعلاً، الذين يغطون نشاطاتهم بواسطة الجيش وربما بواسطة الحكومة. إنهم الضباط الكبار الذين أحيلوا على لتقاعد منذ وقت قريب، والذين جمعوا الكثير من المال بوصفهم مستشارين عسكريين ومجندين لحساب بعض الحكومات الأجنبية التي هي على علاقات جيدة مع بريطانيا ـ العظمى مثل بعض دول الخليج العربي.

إنهم رجال محترفون واسعو الاطلاع، لديهم بالاضافة إلى العلاقات التي حافظوا عليها مع زملائهم في الجيش الذين يعلمونهم دائماً عن المتوافر من الرجال، أصدقاء مؤثرون في البرلمان، يشاركونهم آراءهم السياسية. في بريطانيا العظمى، لا يعتبر هؤلاء رجالاً مبعدين مثل «بريغو» أو «سكورزيني». انهم يقضون أوقاتهم بين نوادي ويستمنستر (Westminster) وقصور المشايخ والسلاطين دون ان يكونوا بحاجة إلى الحيل والأساليب السرية. إنهم يشكلون جزءاً لا يتجزأ من المؤسسات السياسية والعسكرية في بريطانيا ـ العظمى، وإن لم يكن ذلك بشكل سافر. إنهم، بالتأكيد، لا يشعرون إلا بالاحتقار إزاء النصابين الصغار المتعطشين إلى الدعاية من أمثال «بانكز» و«أسبين»، ولكنهم يسرون لأن يروا في ذلك تحويلاً لانتباه الجمهور نحو هؤلاء اللصوص الصغار.

ينتمي المرتزقة في الخليج العربي، الذين تدعمهم بريطانيا ـ العظمى بشكل رسمي أو شبه رسمي، إلى فئات ثلاث: نجد في الفئة الأولى رجالاً كانوا سابقاً في الجيش ويقومون ببعض العمليات السرية. أثناء الحرب الأهلية في اليمن الشمالي (١٩٦٢ ـ ١٩٧٠)، كان بعض الانكليز مع عدد قليل من الفرنسيين (المدعومين من

بريطانيا العظمى التي احتفظت بالسلطة في عدن حتى عام ١٩٦٧) يقاتلون إلى جانب اليمنيين الملكيين ضد الجمهورية المدعومة من قبل مصر. كانت بريطانيا العظمى ضالعة في تأمين القواعد العسكرية، بالإضافة إلى مساعدتها بالتدريب وتقديم وسائل النقل وبعض الجنود. كان «دافيد سترلينغ» مؤسس (S.A.S) الأصلية، (الخدمة الجوية الخاصة) (Special Air Service) ـ استخدم هذا الاسم من قبل الجيش البريطاني فيما بعد ليصبح «الفوج الجوي الخاص» (Special Air Force Regiment) ـ يجند رجالاً لهذه العملية ولغيرها، كما خطرت بباله فكرة إنشاء قوة مغاوير في بريطانيا ـ العظمى، إذا أبدت النقابات تصلباً زائداً. ويتوجب على القراء، الذين قد يقولون لأنفسهم «لا يمكن لذلك ان يحصل عندنا» لدى قراءتهم لمقال «الموند» المثير الذي ذكرناه سابقاً، ان يفكروا في العواقب التي قد تنجم عن بعض الخدمات التي يعرضها العقيد «دافيد سترلينغ» على طغاة الشرق ـ الأوسط، وكذلك مخططه بالنسبة لانكلترا والمعنون «ج ب ٧٥» (G B 75). إن قوات «الخدمة الجوية الخاصة»، التي أنشأها وقادها، هي فرقة مغاوير جريئة قامت ونجحت بعدد من العمليات أثناء الحرب العالمية الثانية. كان اسم هذه الفرقة مخصصاً لتضليل هيئة الأركان النازية في الشرق ـ الأوسط، بايهامها بوجود مظليين بريطانيين يعملون في هذا القطاع. كانت مجموعة سترلينغ الهجومية، التي دمرت أكثر من ٢٥٠ طائرة المانية وايطالية على الأرض خلال ١٤ شهراً، تعمل راجلةً أو على الآليات. لا يستطيع أحد ان ينكر شجاعة «سترلينغ» أثناء الحرب، وبراعته وانتصاراته المذهلة. وكذلك لا يمكن ان ننكر الانتصارات التي حققها العقيد «أوتوسكورزيني» في جانبه. وهكذا أصبح العقيد «سترلينغ» بعد الحرب، باكتسابه حوالى أربعة آلاف فدان من الأراضي الجيدة في «تانجانيكا» (Tanganyika)، أكبر شخصية في «شركة كابريكورن الأفريقية» (Capricorn Africa Society) المؤلفة من زنوج وبيض من أنصار النخبوية، وهي شركة كانت تنوي اقناع الوطنيين الزنوج في «تانجانيكا» وكينيا وروديسيا و«نيا سالاند» (Nyassaland) بالتخلي عما يُسمى الآن **«قاعدة الأغلبية»** (رجل = صوت) واختيار مبدأ يشبه كثيراً ما تسميه روديسيا «ايان سميث» **«قاعدة الأغلبية المسؤولة»**، أي النخبوية (élitaire) والتي يسيطر عليها البيض. إلا أن «شركة كابريكورن الأفريقية» مالبثت أن فشلت واختفت. عندئذ أسس سترلينغ الـ «واتشغارد» (Watchguard) التي يمكنها أن تؤمن، لقاء أجرٍ مالي، عدداً معيناً من الخدمات:

أ ـ مراقبة وارشادات عسكرية...

ب ـ أمن رؤساء الدول: ويتضمن تدريب طواقم الحراسة الشخصية الموزعة بشكل وحدات صغيرة للمرافقة والحماية القريبة، والمخصصة لرؤساء الدول وكبار الضباط. . .

ج ـ قوات خاصة: تدريب قوات لمواجهة أعمال التمرد والتصدي لقتال العصابات.

يُكلف تدريب ١٥١ رجلاً مجهزين بثلاث طائرات مروحية، وطائرتين خفيفتين، ومدافع هاون وأسلحة مضادة للدروع، وذلك وفق تقدير مقدم إلى المملكة العربية السعودية ـ كما جاء في وثيقة سرية نشرتها الـ «صانداي تايمز» في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٠ ـ مبلغ ٤٩٩٥١٢ جنيها استرلينيا. ويتضمن هذا التدريب «تكتيك العصابات والأساليب المضادة للعصابات»، و«جميع أشكال مكافحة الثورات». علاوة على ذلك، يؤكد العقيد «سترلينغ» أن لـ «وتشغارد» مداخلها الخاصة إلى «الفوج الجوي الخاص في الجيش البريطاني». رفضت العربية السعودية في النهاية هذه الخدمات التي قبل بها زعماء آخرون في الشرق الأوسط وأفريقيا الشرقية، ومن بينهم «كينيث كودا» رئيس رامبيا. وهكذا فان س. أ. س الحالية، وليست شركة «بانكز» (كما تشير إلى ذلك «صانداي تايمز» «تعتبر قوة فعلية من الجيش البريطاني، بينما تبقى «واتشغارد» (الدولية) مؤسسة خاصة تهدف إلى الربح وتعمل أساساً لحساب الحكومات الأجنبية» كما قال وكرر ذلك أمامنا العقيد «سترلينغ».

هذا ما يتعلق بنشاطات سترلينغ في الخارج. إلا أن الجمهور البريطاني ذهل عندما علم ـ في ٢٢ آب ١٩٧٤، وللدقة، بواسطة «الدايلي إكسبرس ـ أن «عملاقاً لطيفاً يرغب بانقاذ بريطانيا العظمى من الفوضى»، وذلك، حسب تعابير «الدايلي أكسبرس»، بفضل منظمته الفدائية المسماة «ج ب ٧٥»، التي عرضت «خدماتها على رئيس الوزراء آنذاك، في حال حدوث إضراب عام أو سلسلة إضرابات تهدد باضعاف البلاد». لماذا «ج ب ٧٥»؟ لأنه كانت ستجري انتخابات عامة في ١٩٧٤ يمكنها ان تؤدي إلى فوز انصار العمال الذين كانوا يشكلون آنذاك تحالفاً من نوع «العقد الاجتماعي» مع الاتحادات النقابية. وإذا زادت النقابات نشاطها فوق الحد المقبول، وهددت باضراب عام أو بأية إجراءات من شأنها شل الصناعة، فان العقيد «سترلينغ» يقدم قواته المنقولة بالطائرات المروحية والقادرة على الاستيلاء على جميع القطاعات الأساسية (مراكز الطاقة وغيرها).

وها هو تعليق «الغارديان» في ٢٣ آب: «مع ان «ج ب ٧٥» تهديد غير مجد، فان اسمها نفسه يعكس، بطريقة غير مباشرة، الهدف من تنظيمها. كان من الأنسب أن تدعى «يوكي٧٥» (UK 75) لأنه من الواضح أن العقيد «سترلينغ» قد تأثر بالعجز الذي أظهره الجيش، في ايرلندا الشمالية، بالنسبة لتشغيل مراكز الطاقة أثناء الاضراب الذي نظمته اتحادات الشغيلة في «أولستر»...».

ليست «ج ب ٧٥» القوة الوحيدة المؤهلة ليكون بوسعها تحطيم الاضرابات. لقد نشأت في مطلع عام ١٩٧٣ منظمة منافسة، يدعمها بحماس الجرنال السير «والتر والكر»، وهو قائد عام سابق لقوات الحلفاء في أوروبا الشمالية، وهي تدعى «لجنة عمل أوينزون» (باختصار «أونيزون»). نقلت التايمز في ٢٩ تموز ١٩٧٤ أقوال السير «والتر»: «ليست «أونيزون» منظمة من المناضلين. ولا يتحرك أعضاؤها إلا إذا كان القانون والنظام مهددين، وإلا إذا طلب منهم تشغيل بعض الأجهزة...».

هناك فئة أخرى من المرتزقة العاملين في الخارج، وهي رسمية أكثر من تلك التي يعرضها العقيد «دافيد سترلينغ»، وهي تتألف من رجال مسرحين من الجيش بسبب تضخم الجهاز، والذين ينخرطون، بمباركة من الحكومة البريطانية، في جيوش أو وزارات الدفاع في بعض الدول المستقلة في الخليج العربي أو غيرها. إن سلطنة عُمان تقدم أوضح مثال على ذلك، حيث شكل المرتزقة البريطانيون «المتعاقدون» مع السلطان قسماً هاماً من قواته الجوية، كما يساهمون في تكوين ملاكات جيشه. ويقدر عدد المرتزقة البريطانيين الذين شاركوا دوماً في نشاط المغاوير في ظُفار، منذ ان انطلقت هناك حركة ثورية في ١٩٦٥ بمئتي عنصر. وبهذا الصدد، هناك مدلول هام للرد الذي أعطاه السيد «روي ميسون» سكرتير الدولة للدفاع، في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٧٥ على سؤال طرحته الآنسة «جو ريتشاردسون» عضوة حزب العمال:

- «الأنسة ريتشاردسون»: كم جندي بريطاني يقاتل الآن في عُمان؟ وكم تدفع لهم حكومة عُمان والحكومة البريطانية؟

- «السيد روي ميسون»: هناك الآن ٢٠٦ عناصر من قوات جلالتها المسلحة يقدمون المساعدة لقوات سلطان عُمان المسلحة. ويوجد بالإضافة إلى ذلك، عدد محدود من جنود جلالتها في ظفار لدعم قوات السلطان. ليس من عاداتنا إعطاء تفاصيل عن عدد القوات المسلحة. ويوجد ٥٢٣ عنصراً من قوات جلالتها في قاعدة القوات الجوية الملكية في جزيرة «مسيرة»، كما يوجد أربعة رجال يشكلون جزءاً من الطاقم الدائم

لسفارة جلالتها في مسقط. يدفع السلطان رواتب الجنود المخصصين لعُمان، أما الرواتب الأساسية لباقي الجنود البريطانيين الكائنين في عُمان، فتدفعها الحكومة البريطانية».

وجاء مقال «كريستوفر لي» المنشور في «دايلي أكسبرس» في ٣١ كانون الأول ١٩٧٥، ليدعم بعض الشيء رد السيد «روي ميسون»:

«هنا، في هذه الصحاري المحرقة والمفعمة بالغبار، وكذلك في جبال عمان، لا يأتي أحد على ذكر كلمة «مرتزق». ويبدو، في الواقع، أن من الصعب التمييز بين ضابط متعاقد وما يسمى «بالمرتزق».

«ومنذ أحداث الكونغو، حيث كان المرتزقة يعرضون خدماتهم على من يدفع لهم أكثر، صار هذا التعبير يفسر تفسيراً سيئاً.

«غير ان الأمر يختلف في عُمان: حيث يدعم الـ «وايتهول» (Whitehall) حرب السلطان لدرجة أرسلت معها قوات بريطانية معززة لتقاتل مع المرتزقة والقوات النظامية.

«وترك اليوم أكثر من مئتي ضابط بريطاني أفواجهم ليقودوا قوات السلطان المؤلفة من قبائل عُمان ومن البالوشي.

«ويوجد ثمانون رجلاً آخرين ينتمون إلى س. أ. س في «الجبل» (Djebel) على رأس ما يسمى «الفرقة»: أو القوات غير النظامية. وهم يقاتلون مع الضباط المتعاقدين الذين أتى معظمهم من المملكة المتحدة بعد ان تركوا الجيش، ويقود قوات السلطان المسلحة ضابط بريطاني برتبة فريق، ويقود الفوج المتمركز على حدود ظُفار ضابط انكليزي برتبة عميد. وعندما يستقل سكرتير الدولة للدفاع السيد «روي ميسون» طائرة ليرى كيف تجري الأمور هناك، نراه يصافح الضابط المتعاقد بنفس الحماس الذي يصافح به الفريق».

يمثل الجندي «المفرز» النوع الثالث من المرتزقة الانكليز المعترف به رسمياً. أما المقصود بهذه الفئة هنا، فهم الضباط والطيارون، الذين يُقدَّمون على أساس الاتفاقات المعقودة بين الحكومات: حيث تدفع «الدولة-العميل» المعنية مباشرة إلى الحكومة البريطانية. تذكر هذه الطريقة بالتدبير الذي أجراه الأميركيون في فيتنام مع حكومة كوريا الجنوبية، حيث كانوا يدفعون أجور القوات الكورية العاملة تحت إمرة الأميركيين، وفق تعرفة معينة على الرأس. وقد أجرت دول متعددة اتفاقيات مشابهة مع الحكومة

البريطانية. وهناك ما مجموعه ثلاث وثلاثون حكومة منتشرة في العالم كله، أجرت هذا النوع من الاتفاق التعاقدي مع بريطانيا ـ العظمى. هكذا يمثل المرتزقة منتجات تصديرية، وهم مصدر للنقد الأجنبي بالنسبة للحكومة البريطانية. ومن نافلة القول إن هذه القوات تكاد تكون مخصصةً للمحافظة على بقاء السلطة في أيدي أنظمة غير شعبية لا يمكنها ان تستمر بدون دعم هذه القوات. ومن البدهي ان هذه المنظمات نفسها، هي التي تقدم العتاد العسكري الذي يُباع إلى هذه البلدان، علاوةً على «المستشارين» العسكريين الذين يرسلون للتدريب على استعمال هذا العتاد. يصح ذلك بشكل خاص في دول الخليج العربي. وها هو الخبر الذي ساقته الـ «سانداي تايمز» في ٤ تموز ١٩٧٦:

«ما زال يعمل تحت أوامر السلطان في عُمان حتى يومنا هذا ٣٦٠ ضابطاً وصف ضابط، يعتبر حوالى ثلثهم كمتعاقدين. لا يجري أي تمييز بين الجنود المتعاقدين والجنود «المفرزين» الذين يقاتلون ضد المتمردين الثوريين. ارتفع عدد الخسائر في القوات المتحالفة (جنودَ عُمانيون وإيرانيون وبريطانيون)، خلال الثلاثين يوماً الأخيرة، فبلغ ٥٠٠. وقتل في المعارك، خلال السنوات الخمس الأخيرة ١١ عنصراً من «فوج الخدمة الجوية الخاصة» (Special Air Service Regiment). وقد عرض السلطان، في السنة الماضية، على الطيارين السابقين في «سترايك ـ ماستر» (Strike - master)، في جمهورية المانيا الاتحادية، أو في «البحرية الملكية» (Royal Navy) ٨٢٥٠ جنيهاً صافياً من الضرائب، ما عدا المكاسب العينية الأخرى».

كان «توم جيراتي»، مراسل «السنداي تايمز»، عاجزاً عن إعطاء العدد الصحيح من الجنود البريطانيين «المتعاقدين» الذين يعملون من أجل السلطان، ولكنه رجع بذلك إلى شركة تنتمي إلى الحكومة البريطانية «ميلبنك تكنيكال سرفيس» (Millbank Technical Services): «انها تقدم حوالى ٤٠٠ اختصاصي عسكري لعمليات الدعم العام». لم تستبعد هذه العقود احتمال القتال. ونقل «جيراتي» أقوال «روي ميسون» وهو يجيب في «مجلس العموم» أحد الأعضاء الذي سأله إذا كانت الحكومة قد أرسلت عروضاً إلى بعض الجنود القدماء ليعملوا «كمرتزقة» في القوات المسلحة للبلدان الأجنبية: «أننا نساعد، في بعض الحالات، حكومات أجنبية تربطنا بها علاقات طيبة؛ أما فيما يتعلق بتجنيد جهازنا العسكري، فان ذلك يتم على أساس التعاقد».

مما لا شك فيه أن هذا الجواب يجعلنا ندرك لماذا ترفض الحكومة البريطانية لهذه الدرجة ان تضع موضع التنفيذ قانوناً يضع حداً نهائياً لتجنيد المرتزقة وتطويعهم! . . .

الفصل الثاني عشر

جيش كبير خاص

[موقف الحكومة البريطانية إزاء تجنيد المرتزقة]

«إننا نأسف شديد الأسف لتدخل مرتزقة هذا البلد أو أي بلد آخر في أنغولا، وسنستخدم كل سلطتنا لنضع حداً لذلك... إننا نهتم أولاً بدراسة كيفية إمكاننا تطبيق قانون التطوع للذهاب إلى الخارج على الوضع في أنغولا».

هكذا عبر عن موقفه لورد «غورونوي روبرت»، وزير الدولة، أمام مجلس اللوردات في ٥ شباط ١٩٧٦.

لقد لفتت انتباه الحكومة الاعلانات المنشورة في «دايلي ميل» في نهاية شهر أيار ١٩٧٥، وكذلك الاعلانات المنشورة في «دايلي تلغراف» في ٢ حزيران ١٩٧٥، حول مسألة تجنيد المرتزقة في انكلترا من أجل القتال في أنغولا. وطرح، في نهاية السنة نفسها، عدد من الأسئلة على البرلمان. ومع ذلك، لم تفعل الحكومة شيئاً طيلة ثمانية أو تسعة أشهر، في ٢ شباط ١٩٧٦، اقترح في مجلس العموم استبدال القانون الساري المفعول، والذي كانت فعاليته موضع شك، بقانون آخر يكون ملائماً فعلاً. وصرح سكرتير «الداخلية» السيد «روا جينكينز» انه لم يكن مقتنعاً بأن من الملائم تبني قانون يدين تجنيد المرتزقة أو قوات شبه عسكرية في بريطانيا ـ العظمى. إلا أن خبر مجزرة المرتزقة التي ارتكبها «كالان» وزمرته في أنغولا انفجر في ٨ شباط وأجبر رئيس الوزراء آنذاك «هارولد

براون» على تقديم بيان أمام مجلس العموم في ١٠ شباط، للرد على الأشخاص الذين يتزايد عددهم والذين طالبوا بتطبيق القانون. لقد بدا مراوغاً:

«ما تزال هناك بعض الشكوك حول تفسير هذا القانون... كانت آخر مرة تم فيها اللجوء إلى هذا القانون، إذا لم أكن مخطئاً، في القرن الماضي إثر غارة «جامسون»[1]. وإذا شئنا معرفة ما إذا كان بوسعنا الآن تطبيقه أم لا، فان ذلك يرجع إلى الميدان القانوني الذي أشعر بأنني لست مؤهلاً للخوض فيه. تلقيت عدة نصائح بهذا الصدد... يجب علينا الاعتراف بأن مجموعة صغيرة من الأشخاص - مهما كان دعمهم - تمكنت، في بضعة أيام، من إقامة جيش كبير خاص. ويعني حدوث شيء من هذا القبيل تهديداً واقعياً ضد ديمقراطية هذا البلد. لقد أنشأ هؤلاءالأشخاص جيشاً كبيراً خاصاً، لأنهم يملكون ثروة كبيرة مكنتهم من القيام بذلك... (مقاطعة). قد يدفع هذا سادةً محترمين إلى الضحك الساخر، ولكني أكرر أن بوسع هذا الحدث أن يشكل تهديداً لديمقراطية هذا البلد...».

للتصدي لمثل هذا الخطر، وهذا أقل ما يحق لنا افتراضه، لا بدَّ من اتخاذ إجراءات مباشرة. فلماذا لا نلجأ إلى القانون ونعمل على ايقاف التجنيد وإدانة المجنِّدين؟.

«من العسير جداً الإجابة عن ذلك، إذ ليس الأمر بهذه البساطة والوضوح اللذين يتصورهما البعض؛ وقد أثبتت ذلك آراء الأشخاص أصحاب الكفاءة والاختصاص فيما يتعلق بمعرفة ما إذا كان من الممكن تطبيق قانون عام ١٨٧٠ المتعلق بالتطوع في الخارج على مثل هذا الوضع. يبدو أن القانون نفسه تجاوزه الزمن كثيراً، فيما يتعلق ببعض أحكامه. ويكفي ان نقرأ ما جاء فيه حول الامارات والقوى و«البشوا»[2]، وكل ما ينجم عنها. لقد شاخت صياغته بعض الشيء أيضاً. ويبدو لي من الصعب ان نقول للمجلس، حسب الآراء التي قُدمت لي، إذا كان بوسعنا اللجوء إلى هذا القانون في الحالة الحاضرة أم لا».

ألم يكن من الأفضل، إذا كنا نرى ان الديمقراطية مهددة بخطر كبير، تقديم دعوى إلى القضاء لنرى إذا كان يعمل أم لا؟ ثم ألم يكن لهذا الحل، على الأقل، الفضل في

---

(١) راجع الهامش ٣ ص. ١٩٧.

(٢) بشوا: لقب رؤساء وزراء الأمراء الهنود في مهاراسترا (Maharastra) (مقاطعة في الهند الغربية) التي صار الحكم فيها وراثياً ابتداء من العام ١٧٢٠، (ملاحظة المترجم إلى الفرنسية).

إظهار جدية الحكومة، ودفع المرتزقة إلى التفكير؟ وهل هناك من خيار؟ ان لدى رئيس الوزراء حلاً؛ فقد شكل لجنة خاصة.

«نحن بحاجة إلى التبصر في الأمر؛ فاذا أوصت اللجنة بتغيير هذا القانون، أو أي تشريع آخر، سيكون على اللجنة أن تقرر وعلى البرلمان ان يتصرف حسب نصائحها. . . وكل ما استطيع قوله، هو أن الحكومة ستفعل، في حدود الصلاحيات التي تتمتع بها، ما وسعها لتمنع التجنيد الجديد وارسال المرتزقة من هذا البلد إلى أنغولا، أو إلى أية منطقة مضطربة غيرها».

استقال رئيس الوزراء في شباط، ولم تقم أية دعوى قضائية. ولم تنشر لجنة «ديبلوك» (Diplock) تقريراً قبل شهر آب. في ذلك الوقت كان الشعب الأنغولي قد كسب الحرب ضد المرتزقة ومجنديهم، وكان المرتزقة البريطانيون والأميركيون الذين أسروا قد حوكموا وأدينوا. كان الإجراء الوحيد الذي اتخذته الحكومة البريطانية يكمن في العمل لمدة أسبوعين على مصادرة جوازات سفر بعض المرتزقة الذي تمكنوا من العودة. وفي مدى أقل من شهرين أعيدت الجوازات دون ان يدون عليها أي شرط يحد من استخدامها. كانوا إذن أحراراً في التفتيش في مكان آخر عن نفس نوع العمل؛ وقد استغل عدد كبير منهم هذه الحرية ليس فقط للذهاب إلى أفريقيا بل أيضاً إلى لبنان وغيره.

من المؤسف حقاً أن تستنكر حكومة تجنيد المرتزقة وإرسالهم، فتجد نفسها، في حدود سلطاتها القضائية، مقيدة بتشريعها نفسه! ولكن إلى أي مدى يمكن لقدم هذا القانون ان يصبح عذراً نبرر به عجزنا عن فعل أي شيء؟ هل صحيح أن المحاكم الانكليزية لم تطبق أبداً هذا القانون؟ وهل يعتبره عامة الحقوقيين معقداً ومبهمًا؟ ثم هل هو فعلاً غامض أصلاً؟ وهل ان الظروف الحالية مختلفة عن تلك التي كانت سائدة عندما تم إقرار القانون، لدرجة من السهل أن نبرهن معها على ان تطبيقه غير ملائم أو في غير مكانه؟ وإذا ما تبين بعد التدقيق ان هذا القانون واضح، وانه طُبق سابقاً، وكذلك التشريع الذي حل محله في ظروف مشابهة لحد كبير، وإذا ما تبين أيضاً أنه يتعلق تماماً بنوع النشاطات التي اعتبرتها الحكومة «تستحق الأسف»، كيف يمكن إذ ذاك تفسير عدم تصرف هذه الحكومة نفسها؟

[أحكام القانون]

يحرم قانون التطوع في الخارج، والذي أُقرَّ عام ١٨٧٠، أن يعمل المواطن مرتزقاً

أو ان يجند أشخاصاً ليجعل منهم مرتزقة. ومن بين البنود التي تتناول المرتزقة، هناك البند الرابع الذي يصف بالجرم عملية التطوع لصالح دولة أجنبية، أو حث الآخرين على القيام بذلك؛ ويفرض البند الخامس هذا الجرم على الذين يغادرون بريطانيا ـ العظمى أو أي دومينيون[1] (Dominion) تابع لجلالتها، بقصد التطوع في دولة أجنبية، ويعطي البند ٣٠ مفهوماً خاصاً لتعبير «دولة أجنبية». وتعالج بقية القانون بعض النقاط الشكلية والعقوبات (وهي تنص على الجرائم المذكورة بغرامات غير محددة وعقوبات بالسجن يمكن ان تصل حتى سنتين). ويميز النص بالإضافة إلى ذلك بين نوعين من الجرائم: تنظيم الحملات من جهة، ومن الجهة الأخرى بناء المراكب المخصصة إلى بلاد تخوض قتالاً تكون فيه بريطانيا ـ العظمى محايدة.

ها هو ما يقوله البند الرابع: «كل مواطن بريطاني داخل أو خارج «دومينيونات» جلالتها يقبل، بدون إذن جلالتها، أو يوافق على قبول أية مهمة أو انخراط في القوات العسكرية أو البحرية لدولة أجنبية ما في حرب مع دولة أجنبية أخرى في حالة سلم مع جلالتها (سنرجع إليها في هذا القانون كدولة صديقة) أو كل شخص، مواطن بريطاني أم لا، يحمل، في حدود دومينيونات جلالتها، شخصاً آخر على قبول، أو الموافقة على قبول أية مهمة أو انخراط في القوات البحرية أو العسكرية لدولة أجنبية، كما ذكر أعلاه:

يكون مذنباً بجرم ضد هذا القانون كما تترتب عليه غرامة مالية مع عقوبة السجن...».

البند الخامس: «كل مواطن بريطاني يذهب، بدون اذن جلالتها، أو يركب سفينة من أجل مغادرة دومينيونات جلالتها بقصد قبول مهمة أو التزام ما في القوات العسكرية أو البحرية لدولة أجنبية في حالة حرب مع بلد صديق، أو كل شخص بريطاني أم لا، يحمل، في حدود دومينيونات جلالتها، شخصاً آخر على الذهاب أو على ركوب سفينة من أجل مغادرة دومينيونات جلالتها، بقصد مماثل

يكون مذنباً بمخالفة هذا القانون كما تترتب عليه غرامة مالية مع عقوبة السجن...».

هذان البندان محشوان بتعابير عديمة الفائدة، غير ان فهمهما سهل للغاية: «كل مواطن بريطاني يوافق على قبول التزام ليعمل كجندي في دولة أجنبية في حالة حرب مع

---

(١) دومينيون = دولة مرتبطة بالتاج البريطاني.

بلد أجنبي صديق، أو يحمل شخصاً آخر على قبول مثل هذا الالتزام يرتكب جرماً».
ليس هناك أية حاجة لأن يكون المرء مواطناً بريطانياً طالما يجري التجنيد في بريطانيا ـ العظمى. بالاضافة إلى ذلك «كل مواطن بريطاني يغادر دومينيونات جلالتها، من أجل قبول التزام بالعمل كجندي في دولة أجنبية في حالة حرب مع دولة أجنبية صديقة، أو يحمل شخصاً آخر على القيام بذلك، يرتكب جرماً». هنا أيضاً، لا نهتم بمعرفة ما إذا كان الأمر يتعلق بمواطن بريطاني طالما ان التجنيد يجري في بريطانيا ـ العظمى.

بوسع القارىء ان يحكم بنفسه إذا كان يصعب على القاضي فهم هذا النص. وتمكن مقارنته ببعض نصوص القانون المتعلقة بالضرائب أو بالتمدين التي تطبقها المحاكم يومياً. رُبَّ معترض على ذلك يقول: لم تكن الحكومة البريطانية قد اعترفت بالحكومة الأنغولية حين ارتكبت الجرائم، علمًا بأنها كانت قائمة منذ ١١ تشرين الثاني ١٩٧٥، واعترف بها أكثر من ٤٠ بلداً. كان بوسع ذلك ان يشكل حجة فعلية لو لم يعط البند ٣٠ لتعبير «دولة أجنبية» حيث وجد في نص القانون معنى أوسع بكثير مما يُعطى له عادة.

ها هو ما يقوله البند ٣٠: «تتخذ التعابير التالية في هذا القانون المعنى المنسوب إليها فيما يلي، إلا فيما يتعارض مع مضمون القانون:

«يشير تعبير «دولة أجنبية» إلى كل إمارة أجنبية أو مستعمرة أو إقليم أو منطقة، أو جماعة من السكان، أو الأشخاص تدعي أنها تقوم بممارسة سلطة الحكومة على أي بلد أجنبي أو مستعمرة أو إقليم، أو منطقة أو جماعة من السكان.».

يجب اذن ان نفهم تعبير «دولة أجنبية» في البند الرابع والخامس بالمعنى الواسع، بمعنى انه يشتمل على كل قسم من السكان وكل الأشخاص الذين يدعون انهم يقومون بممارسة سلطة الحكومة، أو على، أي قسم من السكان.

إنها تعابير واسعة، تتضمن أموراً كثيرة. وهي تتناول جميع أشكال العمل العسكري في الخارج، ضد قوات صديقة، أي التي ليست في حالة حرب مع التاج. ولم تكن «ح. ش. ت. أ» وحكومة جمهورية أنغولا الشعبية، يوماً، في حالة حرب مع التاج، ولم يفكر البرلمان أبداً، من جهة أخرى، بفرض مثل هذه الحرب على الشعب البريطاني.

ولكن أين ذهبت «الامارات والدول» التي أربكت السيد «ويلسون» إلى هذا الحد؟ تظهر القراءة الأكثر دقة لنص القانون أنه لم يشر إليها أبداً.

ليس مدلول هذا القانون عسيراً على الفهم، كما أن تأثيراته ومنعكساته لا تحتاج إلى بيان.

كان البرلمان ينوي، باقرار هذا القانون، ايقاف تجنيد وارسال المرتزقة الانكليز الذين أرادوا المشاركة في حروب كانت بريطانيا - العظمى محايدة إزاءها، كما ان القانون الذي أقر كان واسعاً بحيث يشمل جميع أشكال الأعمال العسكرية والبحرية، القتالية وغير القتالية، في جميع البلدان الأجنبية، سواء كان التجنيد مشروعاً داخل الأراضي الانكليزية أو خارجها.

[تاريخ القانون]

يرجع تاريخ تحريم التطوع لحساب أمير أجنبي إلى أربعمئة سنة خلت. لقد صدرت، منذ عهد اليزابيت الأولى، بيانات تحد من إمكانية قيام المواطنين البريطانيين بالقتال في جيوش أجنبية. وحرم قرار ملكي في عام ١٥٦١ على البحارة الانكليز مرافقة الغزوات الاسكتلندية ضد البرتغاليين. ومنعت اليزابيت الأولى في الأعوام ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٧، إنشاء القوات للقتال في بلاد كانت انكلترا على علاقات سلمية معها. وتقرر، عام ١٦٠٥ - ١٦٠٦، أنه يعتبر خائناً كل شخص يغادر المملكة ليدخل في خدمة أمير أجنبي، دون ان يكون قد أقسم يمين الولاء للتاج أو، في حال انه كان يشغل مهمة ضابط في الجيش، دون ان يكون قد التزم بعدم التصالح مع البابا. كما صدرت في أيام آل «تودور» (des Tudor) و«ستيوارت» (des Stuart) بيانات متعددة توافق على مختلف إجراءات التحريم هذه.

كان كل هذا التشريع الأولي يهدف مباشرة إلى حماية التاج إزاء الذين كانوا ينوون القتال إلى جانب المعارضين السياسيين، وللتعويض عن نقص القدرة العسكرية التي كان يمكن ان تنجم من جراء ذلك، أو إلى تفادي عمليات الانتقام. ولم يأخذ، بعين الاعتبار، قانون جورج الثاني الذي أقر في ١٧٣٥ - ١٧٣٦، و١٧٥٥ - ١٧٥٦، والذي هو من صنع «والبول» إلا التطويع والتجنيد، وأضاف إلى «الخيانة» مسألة ان المحكوم عليه يجد نفسه محروماً من مساعدة الدين. وكان المتهمون، في الواقع، معرضين لعقوبة الموت. وأعلن في مقدمة القانون، أن هذه الجرائم «تضر بأمن ومصالح المملكة».

إلا أن الحياد اتخذ، في مطلع القرن التاسع عشر، مدلولاً سياسياً، بفضل الثورة الفرنسية والحروب التي تبعتها. نقلت هذه الأخيرة إلى الساسة الأميركيين أولاً ثم إلى الساسة البريطانيين تشريعاً يسهل مراقبة النشاطات العسكرية للمواطنين الراغبين في

القتال في الخارج من أجل قضايا كانت الحكومات المحافظة تعتبرها خطيرة لثوريتها.

عندما اندلعت الحرب في عام ١٧٩٣، طلبت فرنسا من الولايات المتحدة، بموجب معاهدة ١٧٧٨، السماح للفرنسيين باستئجار سفن قراصنة في المرافىء الأميركية وبالقيام بعمليات الأسر في المياه الاقليمية. الأميركية، وباعادة أسراهم إلى المرافىء الأميركية لمحاكمتهم هناك من قبل القناصل الفرنسيين. وكان الرئيس واشنطن قد صمَّم على إبقاء الولايات المتحدة على الحياد. إلا أنه اضطر، إزاء الضغط البريطاني، إلى نشر نظرية جديدة في ذلك الوقت، كان يجب بمقتضاها على الدولة المحايدة ان تمنع مواطنيها من التطوع في قوات دولة محاربة. وتعهدت حكومة الولايات المتحدة بالمحاكمة بتهمة خرق القانون ما اعتبرته جرماً بالحق العام، أي جرماً ليس مبنياً على نص، ولكن على القانون العرفي. وحاكمت بذلك مواطناً اتهم بالاخلال بالنظام العام لقيامه بالقرصنة. وأكد القاضي «هاي» ان المواطن الذي، يشارك في الأعمال الحربية إلى هذا الجانب المحارب أو ذاك بدلاً من خضوعه لسلطة الدولة التي ينتمي إليها، يخالف واجبه، وينتهك قوانين بلاده، ويجب ان يحاكم كمجرم بالحق العام. يتوجب على كل مواطن ان يحترم التزامات بلاده الدولية. غير ان المحلفين لم يوافقوا مع القاضي وامتنعوا عن إدانة المتهم. كان مؤيدو القضية الفرنسية كثيرين في الولايات المتحدة، وذلك ليس فقط لتعاطفهم مع الثورة والتطلعات الجمهورية، ولكن أيضاً لأن فرنسا كانت حليفتهم في حرب الاستقلال، في حين لم يكن الانكليز محبوبين أبداً؛ وفي الواقع كان هؤلاء قد أعلنوا، منذ مدة قريبة، تجنيد المواطنين البريطانيين الذين هاجروا إلى الولايات المتحدة. وشجب الأميركيون، بطريقة ذكية جداً، ما اعتبروه ضغطاً استبدادياً. كان الانكليز يريدون دفعهم للمشاركة في حرب انكليزية، في حين انهم لا يشعرون إلا بواجب الولاء للولايات المتحدة. قابل قرار واشنطن معارضة قوية، إلا أن خصمه الأساسي، جفرسون، انسحب في الوقت الذي كان يناقش فيه القرار. فأقره مجلس الشيوخ بفضل الصوت المرجح لنائب الرئيس. إذن كان قانون ١٧٩٥ حول الالتزامات نحو الخارج، أو ل قانون من نوعه يُقر بقصد واضح لحماية حياد الدولة. ثم أجريت عليه تحسينات فيما بعد وأعلن انه دائم عام ١٨١٨.

[أول قانون انكليزي حول التطوع في الخارج]

تعهدت بريطانيا - العظمى بموجب معاهدة معقودة مع اسبانيا في ١٨١٤ بمنع المواطنين البريطانيين من دعم الثوار الذين يناضلون من أجل الاستقلال في المستعمرات

الاسبانية في أميركا الجنوبية. ونشرت الحكومة البريطانية بياناً بهذا الشأن في ١٨١٧. كان واضحاً ان انكلترا تسعى إلى معادل للقانون الأميركي حول التطوع في الخارج. فلأول مرة وقفت بريطانيا ـ العظمى على الحياد في حرب بحرية كبيرة، وكانت بحاجة إلى قانون ينظم تموين المتحاربين بالسفن. ونشر السير «وليام بلاكستون»، أشهر رجل قانون في ذلك العصر، فكرة ان القيام بخدمة دولة أجنبية بدون موافقة التاج يشكل جريمة بالحق العام، أي أنه يخرج كلياً عن القوانين المرعية الإجراء. إلا أن تشريع جورج الثاني جعل مما كان خرقاً للقوانين جريمة تستحق عقوبة الموت. عبر رجل القانون عن قصده في مقدمة قرار ١٣أيار ١٨١٩، كما يلي: «ان لا نجعل من هذه المخالفة جناية قتل فقط، بل جرماً، ويشمل تطبيق هذا القانون الدول المعترف بها وغير المعترف بها. يشكل التطوع لخدمة أشخاص نسبوا إلى أنفسهم سلطة الحكم (لم يكن يبحث في معرفة ما إذا كانت مسألة ممارسة هؤلاء الأشخاص للسلطة مبررة أم لا، لأنه كان يبتغي تجنب المظهر السياسي لهكذا نقاش) انتهاكاً للحياد الذي أعلن هذا البلد أنه يريد احترامه...».

كرر هذا القانوني قصده عدة مرات، وانتهى باعلان رجائه، الذي ذهب سدى، بالاّ يجري الاعتراض على مشروع القانون هذا، الذي كان حقل تطبيقه منظماً من قبل الحق العام القائم.

ولكن، في البرلمان، ازداد عدد الذين لم يدافعوا، لسبب أو لآخر، عن مشروع القانون هذا. ولفت السير«جيمس ماكينتوش»، زعيم المعارضة، الانتباه إلى ان عقوبة الموت التي ينص عليها هذا القانون تعتبر مثيرةً ولا يمكن تطبيقها. حمل القانون العنوان التالي «مشروع قانون لمنع المواطنين البريطانيين من تقديم المساعدة للقضية الأميركية ـ الجنوبية». وأوحى بشرح لبق لتفسير الفرق القائم في القانون المعني بين دولة «معترف بها» وأخرى «غير معترف بها». إن الذين يقاتلون من أجل دولة غير معترف بها يخاطرون كثيراً بأن يلقوا عقابهم الخاص دون ان تكون هناك حاجة للجوء إلى أي قانون؛ وبالفعل، لن يعتبروا، إذا ما وقعوا في الأسر، كأسرى حرب، وسيكون عليهم ان يتحملوا مصير المتمردين الذين يقاتلون من أجلهم.

أوقف «كاستليرايت» النقاش باعترافه بالأهداف السياسية المباشرة لمشروع القانون: «ألم يكن هناك انتهاك لهذا البيان عندما لم يذهب للانضمام إلى قوات المتمردين أشخاص ربما كان من المستحيل احتجازهم، وضباط على مجموعات صغيرة، فحسب، ولكن أيضاً عندما غادرت البلاد أفواج نظامية، وعندما جرى تسليح السفن الحربية في

مرافئنا، وعندما استؤجرت المراكب لنقل القوات والذخائر؟ لقد صممنا مشروع القانون هذا من أجل منع هذه التصرفات السيئة. . .».

وعندما سئل ما إذا كان ينوي ارسال اسطول لاعادة الخمسة آلاف، بل قل العشرة آلاف رجل من هذا البلد والذين انخرطوا في القوات العسكرية والبحرية للدول الثائرة، أشار «كاستليرايت» إلى انه لم يكن هناك ما ينص على ان للقانون مفعولاً رجعياً.

كانت الحجج، مع المشروع وضده، متشعبة جداً أثناء مناقشته في البرلمان. كما كان من المخجل الخضوع لضغوط الطاغية الاسباني القذر. وعلى أية حال، انتصر الأميركيون ـ الجنوبيون. كان العقاب الذي نصّت عليه القوانين القديمة جائراً جداً مما جعلها في الواقع حبراً على ورق. إلا أنها لم تكن كذلك تماماً لأن بعض الذين حوكموا بمقتضى هذه القوانين شنقوا. كان من المستحيل تطبيقها في هذه الظروف، لأنها أعدت لمواجهة أخطار مداهمة. بل على العكس، يمكن تطبيقها بشكل عام جداً، كما أثبت ذلك الفحص الدقيق لأصولها. ولقد كانت ضرورية، لأنه كان جلياً ان من غير العدل أن يكون الذين تجندوا في جيوش حكومات شرعية، مثل جيوش فردينان أسبانيا، قد استحقوا عقوبة الاعدام، في حين لم يرتكب الذين قاتلوا من أجل الثوار أية جريمة. إنه من المضحك الادعاء بأن الضباط، الذين قاتلوا كمرتزقة في جيش فردينان، كانوا موضع تدابير ثأرية، لأنه قبل أسبوع من ذلك حصل ضابطان منهم، وهما بلباسهما العسكري الاسباني، على كل التشريفات أثناء وداعهما. كان التطوع يعتبر جناية في ذلك الحين، حسب الحق العام، لذلك ليس هناك أي شيء جديد في مشروع القانون. ولماذا كل هذا التحريض إذا كان الأمر كذلك؟ لسبب بسيط، هو انه كان يوجد في ذلك الحين قانون لتدارك الأمر وللادانة. كان المرتزقة يقاتلون من أجل قضية الحرية وليس من أجل المال. وكان بينهم «كثير من الجنود الشجعان الذين شاركوا في الحروب التي نشبت في بلادهم»، كما «كانوا في غالبيتهم رجالاً فقراء» و«كان يتوجب على الضباط البريطانيين الاكتفاء برواتب زهيدة». ولذلك كان من البدهي أن من الأوفر مادياً أن يترك لسيد آخر أمر توفير حاجاتهم! أضف إلى ذلك أن هذا يخلص البلاد من عناصر خطرة يصبح بوسعها ارتكاب جرائمها في مكان آخر. كان يمكن لمشروع القانون هذا ان «يحول هذا البلد، الذي كثيراً ما تبجحنا بتوافر الحرية فيه، إلى سجن كبير، كما كان من شأنه أن يثير الكثير من الاستياء والنقمة؛ وهكذا كان من الأفضل أن نطلق لهم العنان في الخارج بدلاً من إبقائهم هنا». كان الدفاع عن حق من يريد ان يؤجر نفسه كقاتل يعتمد على «غروتيوس» و«بوفند روف»، على «فاتيل» وعلى «بينكرشوك»، غير ان الحجج الحقيقية التي واجهت القانون

قد قُدمت بشكل واضح من جانب المدعو السيد «دوغلاس»:

«إزاء نكساتنا التجارية الحالية وكسادها وجمودها، وأمام الصعوبات الخطيرة التي تجابهها مصانعنا بسبب نقص الأسواق المتاحة لمنجاتها، يبدو أن «العناية الإلهية» (la Providence) قد فتحت لنا أسواق أميركا ـ الجنوبية: إنها بلد مترامي الأطراف ذو موارد غير محدودة، ستزداد إمكاناته عندما يصبح مستقلاً، مما سيسمح له بشراء كل ما نستطيع ان نصدره، واستهلاكه. لذلك يجب على البرلمان ان يتبصر جيداً بما يمكن ان يؤول إليه رفضنا، لأن هذا الرفض نفسه سيدفع هذا البلد إلى أحضان جمهورية أميركا الشمالية ليشكل معها تحالفاً ذا قوة غير محدودة. . . ولا شك في أنهم سيستخدمون كل طاقتهم لتدمير تجارة هذا البلد وقوته بسبب الأحقاد القديمة أو الصداقة المهانة».

كثيرون من المرتزقة البريطانيين الذين قاتلوا في الجيوش والبحريات الأجنبية خلال القرون الماضيَة، وكذلك الكثيرون من الأجانب الذين قاتلوا في الجيش البريطاني، قد استخدموا كسابقات. ولكن هذه عريضة نظمها تجار ليفربول الذين عادت عليهم الحرب بارباح وافرة ـ ترتفع التجارة السنوية مع بيونس ايرس وحدها إلى مليوني جنيه، بينما لا يتجاوز مجموع التجارة مع اسبانيا ٤٠٠ ألف جنيه ـ وهي تظهر من أي جانب تأتي المصلحة. ولم يغفل «كاستليرايت» اللبق عن استخدام هذه الحجة:

«كان يخشى ألا يكون السادة الأشراف قد علموا بهذا الخبر العاري عن الصحة، من تجار آخرين (تجريح بالمعارضة البرجوازية) الذين جعلتهم مهنتهم، بوصفهم عملاء لهذه المستعمرات، ينسون الطابع البريطاني لهذه التجارة. لم يكن هؤلاء التجار، الذين خلطوا التجارة بالحرب، يتصرفون كالأفاضل والشرفاء، مما عرَّض التجارة الوطنية للخطر».

ولجأ «كاستليرايت» إلى الاقتراع، فأقر القانون الذين بقي ساري المفعول طيلة خمسين سنة ونيف.

[قانون ١٨٧٠ حول التطوع في الخارج]

إن اللورد «هاليفاكس» هو الذي علل التاريخ الذي حُدد للتصويت على القانون حول التطوع في الخارج والسرعة في إجراء ذلك بقوله: «يستبدل مشروع القانون هذا التشريع القائم، وهو بجعله أكثر قابلية للتطبيق بفضل بعض التحسينات التي أثبتت التجربة ضرورتها. وهو يحرم على رعايا جلالتها، دون اذن التاج، المشاركة في القتال بين

بلدين تكون جلالتها على علاقات جيدة معهما. وليست هناك حاجة لحجج اضافية لاثبات كم كانت المشاركة في القتال متعذرة التبرير وفظيعة بالنسبة للرعايا البريطانيين، عندما تكون السياسة المعتمدة من قبل الحكومة سياسة حياد تام. وليست المسألة مسألة قانون دولي، بل قانون قومي: ليس بين بلدنا وبلدان أجنبية، بل بين التاج ورعاياه. وهناك قانون مماثل في الولايات المتحدة، حيث تظهر الحكومات في القارة قدرتها على منع مواطنيها من خرق حيادها. يهدف هذا القانون أساساً إلى منع جميع المواطنين من حمل غيرهم على التطوع في خدمة دولة محاربة، وبناء وتجهيز أو تسليح أية سفينة مخصصة لنفس الاستعمال. وقد وُجد، أثناء الحرب الأميركية، ان سلطات الحكومة غير كافية بهذا الشأن... يعالج القانون الجديد هذا الخطأ، لأنه مبني على أساس تقرير لجنة كان يرأسها المرحوم اللورد «غرانوورث»، ومؤلفة من شخصيات مشهورة. وإذا كنا تأخرنا قليلاً باستخدام هذا التقرير، فليس ذلك انتقاصاً من احترام اللجنة المذكورة، بل لأن هناك شخصيات بالغة الأهمية احتلت البرلمان خلال السنتين الأخيرتين. لقد جعل ضغط الظروف الآن من الضروري الاقتراع على هذا القانون في أقرب وقت».

وقد أبدى أحد محرري «مجلة القانون» (Law Journal) أسفه آنذاك لأن الحكومة خضعت بذلك إلى ضغط الحكومة البروسية: «أن البرلمان في الوقت الذي يوسع فيه ميدان تطبيق هذا القانون القومي لصالح ما يسمى بالحياد، يحث أيضاً المحاربين على السهر من أجل تطبيق هذا القانون بأكبر قدر ممكن من الحزم». إلا أنه تقدم، وهو يغير رأيه في منتصف محاجته، بالفكرة القائلة إن هذا القانون لن يذهب بعيداً كفاية، وطالب بفرض حصار على بيع الأسلحة مقلداً بذلك بعض أعضاء البرلمان. «لنتخلَّ عن هذه التجارة. ولكن حذار من ان نلعب دور الفريسيين، ولا نحقرنَّ الأخلاق بقولنا إنه من العدل أن نبيع اليوم أدوات التدمير هذه، وانه من العار ان نفعل ذلك غداً».

لم يكن هناك أي نجاح أكثر من نجاح الذين يدينون في أيامنا هذه بيع الأسلحة.

يختلف القانون الجديد عن القديم في أحكامه: فهو، بالاضافة إلى التحسينات التي لحقت بالأقسام التي تعالج السفن والقضاء، يحرم الآن على كل مواطن بريطاني التطوع في الخارج (لم يكن القانون السابق يحرم ذلك إلا على الرعايا البريطانيين المولودين في بريطانيا). وهو، بالاضافة إلى ذلك، يحرم التطوع في قوات دولة أجنبية «في حالة حرب مع دولة أجنبية أخرى هي في حالة سلم مع جلالتها». لم تكن هذه الجملة موجودة في

نصوص القانون السابق. وكان واضحا، من مناقشات البرلمان، ان هذه الاضافة لم تكن مخصصة مطلقاً للحد من تطبيق القانون أو لاستبعاد الدول التي لم يكن معترفاً بها. كان هدف هذه الاضافة التشديد على أن القانون قصد، قبل أي شيء آخر، الحفاظ على الحياد.

كانت أول حالة من الحالات التي عناها قانون ١٨٧٠ تستهدف أحداثاً سابقة لتاريخ إقراره وتبنّيه، مثل الصراع لتحرير كوبا من السيطرة الاسبانية. وقد ألحت هيئة القضاة على اثبات ان الثوار يتمتعون فعلاً بميزات شعب أو بجزء من إقليم، بقسم من الشعب الكوبي؛ وبالاستناد إلى هذه ا لنقطة بالتحديد، قررت ان الثوار يقعون تحت طائلة القانون السابق، وغيرت القرار المتخذ آنفاً من قبل محكمة أخرى.

[تطبيق قانون ١٨٧٠ على الالتزامات الخارجية]

استقبل القضاة هذا القانون الجديد، مثل أسلافهم، بنفس الفتور. وسرعان ما طُلب منهم تطبيقه لمحاكمة الذين يصنعون سفناً لاستخدامها في الحرب الفرنسية ـ البروسية. وبما ان المحاكمات الوحيدة التي ما تزال تذكر هي تلك التي تتضمن نقاطاً قانونية هامة، فانها تمثل الاستثناء لا القاعدة، غير اننا نحس من بعض الحالات التي تم البتّ فيها في نهاية القرن الماضي انه كان لدى القضاة اهتمام ضعيف جداً بهذا القانون الذي بدا لهم، في ذلك الوقت، بمثابة عقبة جدية في وجه موهبة بريطانيا التجارية. واعتُبر قاطر سفينة، أرسل لحسب سفينة مأسورة لحساب دولة أجنبية، كما لو أنه يعمل في الخدمة البحرية لدولة أجنبية ـ وهذا ما لم يكن مفاجئاً ـ وبالتالي مخالفاً لهذا القانون. وبالمقابل، اعتبرت سفينة وضعت سلكاً برقياً لحساب الحكومة الفرنسية كما لو انها لم تخالف ا لقانون. وفي العام ١٨٨٧ اعتبر دليلاً كافياً (في الدعوى التي أقامتها صاحبة الجلالة البريطانية على «ساندوفال») شراء مدافع «كروب» من انكلترة ونقلها بباخرة إلى مرفأ أجنبي، عندما عُلم أنها ستستخدم لقتال بلد أجنبي صديق هو فنزويلا. أما أشهر قضية فهي التي جاءت إثر الغارة التي قام بها «جامسون»[٣]. ادعى الدفاع أثناء المحاكمة

(٣) كان «لاندر ستار جامسون» صديق «سيسيل رود». في نهاية ١٨٩٤ كان «جامسون» و«رود» ورؤساء الأجانب (Uitlanders) في جوهانسبرغ يدبرون مؤامرة لقلب حكومة «ترانسفال» المعارضة لمشروع رود الذي يهدف إلى وضع كل جنوب أفريقيا تحت السيطرة البريطانية. استعد «جامسون» للحرب، واجتاح «الترانسفال بخمسمئة رجل في ٢٩ كانون الأول ١٨٩٥، وأُجبر في ٢ كانون الثاني على العودة إلى «بوير» (Boers). وتمت فيما بعد محاكمته مع خمسة من ضباط، لأنه خرق قانون ١٨٧٠ حول الالتزامات الخارجية، وحكم عليه بالسجن ١٥ شهراً، لم ينفذ منها إلا ستة. أربكت هذه الغارة الحكومة البريطانية و«رود» نفسه، إلا أن «جامسون» بقي صديقه وحليفه، وتابع أعماله السياسية حتى أجبره المرض على الانزواء في انكلترا عام ١٩١٢. تم تكريمه عام ١٩٠٩، ومات عام ١٩١٧.

وجود عيوب شكلية، إلا أن القضاة لم يعيروا ذلك انتباهاً، فلم يُناقش أي شيء، ولا حتى التعليل الذي يجب ان يعطى للقانون.

غير ان الكاتب المجهول لافتتاحية «مجلة القانون» يسلم بذلك الرأي الذي كان منتشراً جداً في حينه: «هناك ميل لتأكيد أن القانون حول الالتزامات نحو الخارج يطبق فقط عندما تكون الحرب قد اندلعت فعلاً. وكان من هذا الرأي، فقط، أولئك الذين قرأوا المقدمة والأحكام دون الاهتمام بتفحص تاريخ القانون ومختلف بنوده وتعريفاته، وليس فقط الحالة الواحدة التي حُسمت والمتعلقة به (راجع «ساندوفال»). لم تكن فنزويلا في حالة حرب، في الوقت الذي بنى فيه «ساندوفال» سفنه... وكان تعبير «دولة أجنبية» الوارد في نص القانون قد وسع بطريقة ذكية حتى يشتمل على هـذا النوع من العمليات... وهكذا وقعت لجنة الاصلاح القومية (حزب «جامسون» السياسي) وأنصارها تحت طائلة هذا القانون بتحضيرهم الحرب أو بحشد أنفسهم ضد قسم من السكان البوير».

وهنأ المؤلف نفسه بادانة المتهمين وبقرارهم بعدم الاستئناف: ان الادانة «ذات أهمية سياسية ودولية أكيدة، لأنها تجنب البلاد مذلة الاعتراف بأن «شارتلاند» تقع خارج «دومينيونات» جلالتها، وبحيث يظهر القانون المتعلق بالالتزامات نحو الخارج عاجزاً عن معاقبة المواطنين البريطانيين الذين يقومون بغزوات، مهما كانت دوافعها، ضد دول تابعة، ولكنها مع ذلك صديقة». وفي الحقيقة كان يجب، من أجل إدانة «جامسون»، اثبات أنه قام بالحرب ضد دولة أجنبية، بينما لم يكن في نية الحكومة البريطانية مطلقاً الاعتراف باستقلال تلك الدولة التابعة لها.

تتلخص القضية التي تواجهت فيها، عام ١٨٩٩، حكومة الولايات المتحدة مع المدعو «بيلي»، فيما يلي: عقدت حكومة الولايات المتحدة اتفاقاً مع أحد بناة السفن الانكليز (بيلي) لشراء سفينة حربية، ودفعت له عربوناً. ولم تستطع ان تنقض الاتفاق ولا ان تستعيد المال، لأن تنفيذ الاتفاق يقع تحت طائلة قانون ١٨٧٠. كان الاتفاق ينص على عدم إعادة المبلغ المدفوع في مثل هذه الظروف. ورأت المحكمة الانكليزية ان الاتفاق أصبح غير قانوني منذ بداية الأعمال الحربية بين الولايات المتحدة وأسبانيا، لا بعد ثلاثة أيام، وهو التاريخ الذي أعلنت فيه الحكومة البريطانية حياد انكلترا في النزاع. ويبدو انه لم تجرِ أية محاكمات أخرى، على الأقل لم يبق أي أثر منها. ولقد توجب اعادة الاعتبار مجدداً لهذا القانون بمناسبة الحرب الأهلية الاسبانية.

كان لا بد من التمييز هنا بين «المرتزقة» و«المتطوعين». ان أياً من الذين ذهبوا ليقاتلوا من أجل «الجمهورية» لم يفعل ذلك من أجل المال. ولم يتم الاثبات أمام البرلمان انه يوجد بين المتطوعين الفرانكيين (أتباع فرانكو) من يقاتل من أجل مثل أعلى، وليس من أجل المال، باستثناء عدد ضئيل منهم. وجرت المناقشة في البرلمان، بصرف النظر عن الحجج التي استُند إليها، بين أنصار الحكومة الاسبانية وأنصار المتمردين الفاشيين، بين يسار ويمين. وللمرة الأولى، كانت القوى الرجعية هي التي تثور ضد الحكومة الشرعية. وجد حزب العمال الذي لم يشأ مناقشة المسألة على الصعيد السياسي، نفسه ملزماً بمناقشتها ومستخدماً التعابير التي استخدمها النواب البورجوازيون منذ أكثر من قرن، وان يدعم في النهاية موقفاً معادياً لمراقبة المرتزقة. وكان من الطبيعي ان يستخدم المحافظون، الذين كانوا في ذلك الحين الممثلين السياسيين لمصالح البورجوازية التي ناضلوا ضدها عام ١٨١٩، الحجج القديمة العاملة لصالح تحريم التطوع في جيش أجنبي.

وفي ١٠ كانون الثاني ١٩٣٧ نشرت وزارة الخارجية تحذيراً يلفت «الانتباه نحو مسألة أن قانون ١٨٧٠ المتعلق بالالتزام نحو الخارج، ، وخاصة البندين ٤ و٥، يطبق على الوضع الحالي للنزاع الاسباني». كان ذلك قبل ١١ شهراً من الاعتراف الفعلي بالنظام الفرانكي. ولا شك في أنه كانت هناك نية لرد المتطوعين، وذلك لسببين: كانت الحكومة تفضل دعم فرانكو، وترغب في حماية الاشخاص المتهورين بتحذيرهم من العواقب الخطيرة التي قد تنجم عن تطوعهم. وكان تحذير «وزارة الخارجية» يعلن تماماً انه لجريمة بالنسبة للمواطن البريطاني ان يقاتل في هذه القوة أو تلك أو في حزب معين، أو ان يغادر دومينيونات الملكة لهذه الغاية، وان كل شخص داخل المملكة المتحدة يشجع مواطنين بريطانيين على القيام بمثل هذه الأعمال يخالف القانون ويقع تحت طائلة العقاب.

كان عدد الذين ذهبوا للقتال في «الألوية الدولية» بالآلاف، ومع ذلك لم تجرِ ملاحقة أي منهم في انكلترا، بينما أقيمت الدعاوى عليهم في باقي بلدان أوروبا. ولم تكن أسباب الموقف البريطاني واضحة كثيراً. بالطبع لم يجمع أحد مالاً في هذا التجنيد. ربما اكتفى بالصمت أولئك الأشخاص الذين كان يسرهم ان يحاكم من نجا من الألوية الدولية بسبب عاصفة الأحداث التي هدأت فيما بعد، أو على الأقل بسبب انقضاء الزمن.

[تقرير «ديبلوك»]

عندما ثار الرأي العام على نشاطات المرتزقة في أنغولا، بسبب أولئك الذين انهزموا أو قتلوا أو أسروا من قبل جمهورية أنغولا، أو أيضاً بسبب الذين قتل بعضهم بعضاً، صار بدهياً انه يتوجب على الحكومة البريطانية أن تفعل شيئاً ما، فلجأت إلى حيلة قديمة تكمن في تشكيل لجنة توجد لها عذراً لتقصيرها كما تسمح بخدمة مخططاتها. واختارت الحكومة رجال سياسة كانت واثقة من انهم يقدمون التوصيات التي تنتظرها: قاض كبير، وعضوان من البرلمان (واحد من المحافظين وآخر من حزب العمال) كلاهما محافظ مثل الآخر. لم ينشروا أي بيان علني، ويبدو انهم لم يقوموا بأية دراسة، ولكن يظهر انهم وجدوا من الأنسب تقديم وصف مشوه للقانون القائم، وتقديم نصائح من أجل تغييره، مستندين إلى أخلاقية سياسية مبهمة.

نشرت اللجنة تقريرها في شهر آب، في الوقت الذي فات فيه الآوان كثيراً للقيام بأي شيء إزاء المرتزقة في أنغولا، واستنتج التقرير انه يستحيل التمييز بين المرتزق والمتطوع الحقيقي، بالنظر لدوافعهما، واقترح إقرار التعريف التالي: «كل شخص يقاتل بوصفه متطوعاً أو من أجل راتب[٤] في أي جيش غير جيش جلالتها يستحق العقاب في...» لم تسع اللجنة إلى جعل عمل المرتزقة جرماً. وهي تؤكد، بالعكس، ان منع المواطن من التطوع كمرتزق يمكن اعتباره بمثابة تعد على الحرية الفردية، ولا يمكن تبريره إلا إذا كان الصالح العام موضوع خلاف. وأشارت اللجنة إلى أن أحكام قانون ١٨٧٠ مبهمة وغير قابلة للتطبيق، وانه من الأفضل إلغاؤها. يجب الكف عن اعتبار التطوع كمرتزق بمثابة جرم، ويجب ألا يشكل القتال في الخارج خرقاً للقانون. ويكمن الحل الوحيد، على حد زعمها، بتخويل الحكومة، سلطة، لا مسؤولية، منع قيام التجنيد داخل المملكة المتحدة، إذا ارتأت أن عليها القيام بذلك إزاء بعض القوات المسلحة التي كانت تعتبرها سابقاً غير مرغوب فيها، وهكذا، إذا ما قررت الحكومة أن اللون السياسي لأحد زعماء المرتزقة يبدو لها غير محتمل، لا يكون بوسعها فقط ايقاف نشر الاعلانات الصغيرة، بل أيضاً العناوين التي بفضلها يمكن الحصول على معلومات حول التجنيد. يظهر هذا التفصيل الأخير ضرورياً لأن سلسلة ما أدعي أنه اخبار عن «بانكز» و«هول» والمنشورة في الصحافة الانكليزية، كانت تخفي في الواقع دعايات فعلية للتجنيد.

---

(٤) هذا التعريف غير ملائم أبداً. إذ يتجند كثير من المرتزقة دون ان يكونوا متأكدين من انهم سيقبضون أجراً، ولكن فقط، على أمل ان يتمكنوا من النهب. (انظر على سبيل المثال حالة «اتكين» في الفصل ١١).

رضيت الحكومة بإقرار قانون مشابه لذلك الذي اقترحه القانون عليها، والذي ينطلق من ان قانون ١٨٧٠ غير قابل للتطبيق إطلاقاً. لقد أثبتنا العكس، ولكن لماذا تسعى لجنة مؤلفة من ساسة محنكين، واحد من المحافظين السير «ديريك والكر ـ سميث»، وواحد من حزب العمال السير «جوفري دي فريتاس»، وقاض كبير من مجلس اللوردات، اللورد «ديبلوك»، إلى تجنيب المرتزقة عقوبات يعرفون أنها طبقت في انكلترا منذ قرون؟

انها لايديولوجية محتقرة تلك الأديولوجية السياسية التي ترى ان احترام حرية الفرد في التطوع كقاتل مأجور في حرب أجنبية أهم من احترام حقوق الشعوب بأن تحكم نفسها بنفسها بدون هذه التدخلات المفروضة.

[السياسة الحالية للحكومة]

لقد رأينا ما هي السياسة التي تمارسها الحكومة الحالية علناً إزاء التطوع والتجنيد من أجل أنغولا: تصريحات سكرتير الدولة للداخلية السيد «روي جنكينز»، ومماطلة رئيس الوزارة آنذاك السيد «هارولد ويلسون»، وما قام به (أو بالأحرى ما لم يقم به) أولئك الذين كان بوسعنا انتظار تطبيقهم لسياسة الحكومة. سمحت الشرطة لمحكومين مع وقف التنفيذ ولمجرمين بالذهاب، وسهل ضباط الجمارك ذهابهم. لقد وافق على تجارة المرتزقة بعض الناطقين بلسان المعارضة من أمثال السيد «رجينالد مودلينغ» والسيد «جوليان أميري». وتمكنا من تقدير الخبث في لجنة «ديبلوك» التي تعتبر ان الحد من التطوع والتجنيد يشكل تعدياً صارخاً على الحرية الفردية. ربما كانت كل هذه العناصر غير كافية للاستنتاج بأن للحكومة كل المصلحة بتشجيع التجنيد. يمكن للقارىء ان يحكم بنفسه. غير أن ما هو مؤكد، بالمقابل، هو ان «جون بانكز» يظهر بانتظام على شاشة التلفزيون (بي. بي. سي.، وعلى الأقنية الخاصة) وانه يعلن بهدوء انه يتابع التجنيد من أجل أنغولا وغيرها، وأن المرتزقة ما زالوا يغادرون انكلترا بأعداد كبيرة للذهاب إلى أفريقيا ولبنان ومناطق أخرى من أجل ارتكاب جرائمهم، ولزرع الدمار في بلاد ليس لهم فيها أي حق شرعي. وما هو مؤكد أيضاً، هو ان نظام سميث غير الشرعي في زيمبابوي، يجند علناً في انكلترا، وانه، في أفريقيا كلها، لا تؤدي السلبية التي تظهرها الحكومة البريطانية إلا إلى تقوية القناعة في أوساط الشعوب بأن بريطانيا العظمى تشجع تجارة المرتزقة، من أجل المحافظة قدر استطاعتها على جميع امتيازاتها، ومن أجل اغتنام جميع الفرص المتوافرة لمتابعة استغلالها.

الفصل الثالث عشر

عدالة ثورية

ـ اللجنة الدولية:

دعا وزير العدل في جمهورية أنغولا الشعبية، في مطلع أيار ١٩٧٦، حوالى ٥٠ رجلاً وامرأة من العالم أجمع، جلهم من رجال القانون، للاجتماع في لاوندا، من أجل تشكيل لجنة تحقيق دولية حول المرتزقة، مهمتها البحث في نشاطات المرتزقة السابقة والحالية، ولاقتراح إجراءات تمكن من وقف تجنيدهم واستخدامهم في المستقبل. عُين بعض الأعضاء من قبل حكوماتهم، إلا أن غالبيتهم كانوا هناك بصفة شخصية. بدت الصحافة الغربية مهتمة جداً بمعرفة الأسس التي ستنظم الحكومة الأنغولية وفقها العملية، وخاصة ما يتعلق بالمشاركين من الدول غير الاشتراكية. وعندما اتضح انه تم اختيارهم بسبب نزاهتهم وكفاءاتهم المهنية، وبسبب الأهمية التي يعلقونها على السلم وحقوق الانسان، أبدت الصحافة الغربية قدراً من الاهتمام أقل بكثير، ولم تتحدث عن المسألة. إلا أنه من المهم مع ذلك ان نحدد هوية المشاركين وأصولهم المختلفة.

مُثل داخل هذه اللجنة ١٦ بلداً أفريقياً، وسبعة بلدان أوروبية ـ غربية، وجمهورية المانيا الديمقراطية، والاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، وكندا، وستة بلدان من أميركا اللاتينية، وثلاثة بلدان عربية، وفيتنام واستراليا. وكان فيها أيضاً ثلاثة وزراء عدل، ومدعيان عامان، و١٥ قاضياً، وعشرة محامين، وعشرة أساتذة حقوق، وثلاثة

جامعيين غيرهم، وسفيران ورجل شرطة، وأربعة أدباء. وكان يوجد إلى جانب الاختصاصي الروسي في القانون الدولي، وهو واحد من قدماء «نورمبرغ» (Nuremberg)، محامٍ أميركي مشهور كانت جلالة الملكة قد كرَّمته منذ فترة وجيزة. وشوهد إلى ذلك، قاضٍ كان قد ترأس محكمة هولاندية لمحاكمة مجرمي الحرب، وقضاة من كندا وكوبا والموزمبيق ونيجيريا وتانزانيا واليمن الجنوبية. وكان هناك آساتذة حقوق استراليون وبلجيكيون والمان وإيطاليون وبرتغاليون وفيتناميون، وكذلك وزراء عدل من أفريقا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط.

استطاع أعضاء اللجنة الدولية جميعهم ان يحضروا، في أفضل الظروف، محاكمة المرتزقة الثلاثة عشرة البريطانيين والاميركيين، والتي كانت مداولاتها تتطابق مع اجتماعات اللجنة. ووضعت بتصرفهم كافة الافادات والوثائق الضرورية.

شكلت اللجنة هيئة مهمتها تفحص الأساس القانوني للمحاكمة. كان أعضاء هذه الهيئة محامين يمارسون المهنة، واختصاصيين بالقانون الجنائي. وبعد بضعة أيام من المداولات والبحث عقدوا اجتماعاً لكامل الأعضاء قدموا فيه البيان التالي:

[بيان حول تقيد قانون المحاكمة الأنغولية بالمبادىء الدولية الضامنة لحقوق المرافعة وحول الأسس القانونية للمحاكمة الحالية]

أولاً : يتطلب التكريس الفعلي لحقوق المرافعة، بالتوافق مع المبادىء المشتركة لمختلف الأنظمة القانونية، احترام القواعد التالية:

أ - على المتهم ان يعترف بالتهمة الموجهة ضده.
ب - يجب ان يتمكن المتهم من الحصول على ملف الدعوى.
جـ - يجب ان يتمكن المتهم من استجواب شهود الاتهام.
د يجب الاستماع إلى المتهم.
هـ - يجب أن يكون بوسع المتهم تقديم الشهود.
و - يجب ان يكون بوسع المتهم الدفاع عن نفسه.
ز - يجب ان يكون الحكم علنياً.

ثانياً : تبين من تحليل القانون رقم ٧٦/٧، تاريخ ١ أيار، الذي أسس محكمة الشعب الثورية، ووضع الأصول الاجرائية أمام المحكمة المذكورة، ان المبادىء المذكورة أعلاه المتعلقة بحقوق الدفاع محترمة بشكل كامل.

وفي الواقع:

أ ـ تبين من المقارنة بين الفقرة (أ) من المادة ١٢ مع المادة ١٠ من القانون الأنغولي، انه يجب الزامياً اشعار المتهم بقرار الاتهام الذي يجب ان يذكر، حكماً، فحوى الاتهام، ولا سيما العرض الموجز للوقائع التي يُعاقب عليها، وتعيين القوانين والقواعد التي انتهكت، وطلب تطبيق العقوبات الملائمة.

ب ـ تكرس الفقرة (ج) من المادة ١٢، حق المتهم، بواسطة محاميه، بالحصول على الملف ومراجعته بحرية خلال مهلة ثمانية أيام.

ج ـ تنص الفقرة ٢ من المادة ٢٣ من القانون الأنغولي، على حق المتهم باستجواب الشهود الذين يأتي بهم الاتهام.

د ـ تضمن حق المتهم بالاستماع إليه، المواد: ٢٠ و٢١ ـ رقم ١ و٢، ٢٤ و٢٥ رقم ١، من القانون ٧٦/٧.

هـ ـ توضح الفقرة (د) من المادة ١٢، والرقم ١ من المادة ٢٣، انه يمكن للمتهم تعيين شهود، وانه يجب الاستماع إليهم.

و ـ تضمن حضور محامي الدفاع المادة ١٢ الفقرة (ب) والمادة ١٣، وليس ذلك فقط بدافع حق المتهم بتعيين محامي دفاع، حسب اختياره، ولكن أيضاً باجبار المحكمة على ان تعين محامياً للدفاع في قرار الاتهام.

ز ـ أخيراً، تقتضي المادة ١٥ رقم ١ الصفة العلنية للحكم.

ثالثاً: ان مبدأ nullum crimen sine lege الذي لا يعتبر بموجبه أي فعل جريمة، وجريمة يُعاقب عليها، دون ان ينص على ذلك قانون موجود سابقاً، وهو مبدأ معترف به من مختلف الأنظمة القانونية، ومكرس بالمادة ٢٣ من النظام الدستوري لجمهورية أنغولا الشعبية، ومؤكد من جديد بالمادة ١٠ من القانون رقم ٧٦/٧ تاريخ أول أيار، الذي أسس محكمة الشعب الثورية، ان هذا المبدأ يحترمه الاتهام في المحاكمة الحالية، نظراً لأن هذا الاتهام يرتكز على أصول المحاكمة الداخلية، وعلى قواعد ومبادىء القانون الدولي الذي تتبناه جمهورية أنغولا الشعبية بوصفها دولة ذات سيادة.

لاوندا في ١٢ حزيران ١٩٧٦.

بُني هذا البيان على دراسة للقانون الأنغولي وللوثائق المقدمة إلى المحاكمة، وهي

دراسة أُجريت قبل افتتاح المحاكمة. ولم يكن بامكان البيان أن يؤثر على شرعية ولا على قانونية المحاكمة المقرة أثناء المرافعات. وبما ان اللجنة كانت قررت أنه يجب ألا يؤثر أي شيء مما تقوم به، على القضاة بطريقة أو بأخرى - علمًا بأنه لم يكن هناك أي داع للشك بحرية هؤلاء القضاة - فقد قرر ألا ينشر البيان، وألا يُكشف عن مضمونه أبداً قبل نهاية المحاكمة. ولكن قبل اعلان الحكم وبعد أن انتهت المرافعات، نشرت اللجنة البيان التالي:

[بيان نهائي وتقييم لقانونية المحاكمة طبقاً للمبادىء المحددة سابقاً].

ترى لجنة التحقيق الدولية حول المرتزقة، بعد حضورها ومراقبتها لجميع جلسات محكمة الشعب الثورية المكلفة بمحاكمة المرتزقة، ان المحاكمة جرت بطريقة قانونية تتسم بالوقار والمراسم المعتادة.

وترى اللجنة بالإضافة إلى ذلك أن جميع الأصول الاجرائية تمت مراعاتها، أو شرحت بطريقة وافية، من أجل احترام حقوق الدفاع.

لاوندا، في ١٩ حزيران ١٩٧٦.

تجنبت اللجنة الافصاح عن رأيها حول قرار القضاة، وحول القانون والوقائع. كانت تعتبر القيام بذلك بمثابة تعد على وظيفة القضاة أنفسهم. أضف إلى ذلك أنه لو قررت اللجنة الحكم على شرعية المحكمة والحكم، لكان توجب عليها ان تعقد جلسة بعد إصدار الحكم، وهذا ما كان مستحيلاً. نشرت، في العديد من البلدان، وفي جميع اللغات، أحكام نقدية حول المحاكمة بمجملها، تم فيها تفحص الوقائع كما عُرضت، والقانون كما طُبق، وتم التعليق على صرامة الادانات. لنترك هذه الاعتبارات إلى الأحكام الفردية لاختصاصيي الحقوق. وعلى أية حال، ان ما برهنت اللجنة عليه بوضوح هو ان حقوق الدفاع احتُرمت بعناية ودقة. شارك في هذا الرأي السيد «سيسنر»، محامي الدفاع (اميركي) الذي دافع عن اثنين من مواطنيه، في حين كان «غريللو» فضل الاحتفاظ بمحاميه الانكليزي. وها هو ما قاله: «اعتقد انه انصبّ الاهتمام على ان تجري هذه المحاكمة بطريقة عادلة. يجب تسجيل الاهتمام الكبير الذي تفحصت فيه المحكمة الوقائع والظروف». وصرح السيد «ستانبروك»، أحد المحامين الانكليز: «انها محاكمة تاريخية، وهي ذات أهمية تاريخية فيما يتعلق بمسألة المرتزقة... اني احيي مدعي عام الجمهورية الذي عرف كيف يقدم الوقائع بانصاف رائع». وصرح

السيد «كيريغان» وهو محام انكليزي آخر: «اني شديد الامتنان نحو المحكمة ووزارة العدل للتعاون الدقيق الذي بذلتاه، خاصة بسماحها لي برؤية موكلي في كل ساعة. لقد أبديتها أثناء المحاكمة كل اللطف الممكن إزاء الدفاع، وعملتما، دوماً، جهدكما لتلبية طلباتنا. ومن هنا أظهرتما الأهمية التي تعلقانها على القانون». غير ان التصريح الأبلغ دلالة، كان، على الأرجح، تصريح «ديريك باركر» أحد المرتزقة الذي أعدم: «أشكر المحامين الذين دافعوا عني أثناء هذه المحاكمة التي كانت عادلة».

إن هذه المحاكمة جوهرية لعدة أسباب. انها تثبت لمرتزقة اليوم أو المستقبل بأنهم يجازفون بأن يعتقلوا أو يدانوا. وسمحت الوقائع والطريقة التي عُرضت بها، بتعريف المتهمين والجمهور الأنغولي، وبفضل التلفزيون والصحافة، العالم أجمع، على الطابع القذر لتجارة المرتزقة. وقضت هذه المحاكمة، مرة واحدة وإلى الأبد، على اسطورة «الجندي ـ المغامر» مع، سلاحه السادي والدموي والعنصري والأحمق، وعدم كفاءته العسكرية وغروره وأكاذيبه واحتياله وجبنه وخيانته، وخاصة فيما يختص بزعمائهم: «كالان» (راعي البقر الاميركي) الجندي المطرود من الجيش الذي يلذ له، ان يسمي نفسه عقيداً، وان يقتل الأشخاص العزل، الوحش المهووس بالمسدس، ذلك الذي استشاط غيظاً عندما لاحظ ان البعض من أعز شركائه لم يكن يأخذه على محمل الجد، وهو غيظ دفعه إلى قتلهم جميعهم، الرجل الذي كان يتبختر في المحكمة ويعلن بعجرفة أن الضابط المكلف بالقيادة هو وحده المسؤول، ولكنه الذي حاول، عندما رأى منيته تقترب، ان يوهم بأنه مجنون. و«كوبلاند» الرجل الذي جن من الرعب، مثله مثل ضحاياه، كان يستجدي الرحمة، ويحاول ان يتخلص من إعدامه الذي قرره «نيكولاس هول» الرجل الذي كان يفعل كل ما يريده «هولدن روبرتو». وحاول «ماك كينزي» القاسي الذي أدرك ان مجزرة المرتزقة تعني نهايته هو بالذات، ان يستغل بلباقة التردد في بعض الافادات التي أثقلته، مهتمًا، مثل «كالان»، بالحؤول دون كشف بعض الاسرار أثناء المحاكمة، معتمداً على دعم «كالان» باسم علاقاتهما الخاصة. لقد نفذ، دون وازع، المجزرة التي أمر بها «كالان»، وكان في المحكمة مثل جميع الجلادين التابعين، خائفاً أيضاً من ان ينجح سيده الوحش في الارتداد عليه.

غير ان المحاكمة لم تكن مجرد محاولة للردع. لقد شوهد، جنباً إلى جنب، الرجل الذي يقتل من أجل المال أو اللذة والفلاح الأنغولي الشجاع والشريف. وكان المحامون الانكليز والاميركيون، كثيراً ما يتذرعون بأن موكليهم هم الإفرازات المخيفة للنظام الرأسمالي، الذي وصفوه بالمستغل والفاسد. وكانوا يرجعون بلا كلل إلى أخطاء

ونواقص بلدانهم: كالبطالة وانعدام التربية والحرمان، التي تفرز رجالاً يائسين مكرسين لحياة لا هدف لها وبدون أية «ملذات» إلا المقامرة والخمر والعنف. لقد كان مفاجئاً فعلاً ان نلاحظ الحماس الذي أبداه هؤلاء المحامون ليصفوا به الغرب ويبرهنوا على انحطاطه[1]. وكان مفاجئاً أيضاً أن نرى الفوارق بين الشهود والجنود والقضاة. نُقلت الأجوبة التي أدلى بها «جواو انطونيو» في الفصل الثامن. وظهر، بوضوح، الفرق بين الذهنية الأنغولية والذهنية البريطانية، عندما أعلن المحامي الذي حاول ان يبرهن ان موكله لم يكن ينوي تهديد «جواو انطونيو» لأن القيام بتسديد السلاح إليه لا يعني بالضرورة أنه يهدده به. ربما كان ذلك ليدله على اتجاه؟ ابتسم «جواو انطونيو» وهز رأسه ساخراً وأجاب: «يمكن القيام بذلك مع حيوان، وليس مع انسان».

برهنت حكومة أنغولا الفتية، إثر هذه المحاكمة، عن نضج مؤسساتها، وخاصة نظامها القضائي. ولم يكن بوسع المرافعات ان تدار بطريقة أكثر انسانية. كان الرئيس يتوجه، طيلة المحاكمة، إلى المتهمين، بلهجة هادئة وودية. لم تكن تبدو عليه أية عجرفة كما انه لم يحتفظ بمسافة بينه وبين المتهمين. وعرف، وهو غير متكل إلا على كرامته الطبيعية، كيف يثبت انه ذو همة إنسانية كبيرة.

وكان من المستحيل إساءة الظن بالطرف الذي يمسك بالسلطة كما يظهر ذلك الحوار التالي:

«المدعي العام (موجهاً كلامه إلى شاهد ثرثار): أرجوك أيها الرفيق، أجب عن السؤال. لا تخرج عن الموضوع!

ـ الشاهد: اعذرني أيها الرفيق المدعي العام، اعتقد اني أمام محكمة الشعب الثورية، لا أمام المحكمة الفاشية السابقة، واعتقد ان بوسعي ان أروي ما أعتقده، وان أقول الحقيقة كما رأيتها».

أثارت هذه الأقوال ضجة استحسان بين الحضور. وأظهر الشاهد مزيداً من الوقاحة

---

(١) نقلت «النشرة الدولية» في ١٨ حزيران ١٩٧٦، أقوال «أد. ارتور»، مرتزق كان في ذلك الحين مرشحاً ليصبح قائد شرطة في «أوهيو»، منطقته الأصلية؛ فقد صرح انه قاد مجموعة أخذت على عاتقها ان تدفع اتعاب «روبر سيسنر»، المحامي الاميركي الذي حضر المحاكمة. كان «سيسنر»، على حد قول «ارتور» رجلاً واثقاً من نفسه بأنه سيذهب إلى الشيوعيين ليقول لهم، وهو يحدق إلى وجوههم مباشرة: «لستم جميعكم إلا مجموعة من العاجزين». غير ان السيد «سيسنر»، بعكس ذلك تماماً أظهر مزيداً من الاحترام طيلة محاكمة لاوندا.

إزاء محامي الدفاع. فاسترعاه المدعي العام بلطف، ولكن بحزم، إلى النظام: «صحيح، ليست هذه المحكمة محكمة فاشية. فلو كان الأمر كذلك لما كان بوسعك ان تروي هذا الهراء. صحيح ان رجلاً عظيمًا قال إن «الحقيقة ثورية»، إلا أن الكثيرين قد ماتوا، وهناك الكثير من الخراب والبؤس. لذلك أرجوك أيها الرفيق ان تتكلم عن هذه الأمور باحترام». بعد هذا لم تعد هناك حاجة للتدخل، وفي وقت لاحق، اتضح ان شاهداً آخر يختلق كذبة ليس لها أول ولا آخر، مزيناً الأمور ليثير القضاة. وبعد تعليق جلسة الظهر، أعلن رئيس المحكمة أن الشاهد المعني قد أوقف وستجري محاكمته بتهمة الادلاء بإفادة كاذبة. تألفت المحكمة من ستة قضاة، بينهم قاض محلف. وكان الرئيس هو رئيس نقابة المحامين الأنغوليين، وهو رجل واسع الخبرة ومحترم جداً في مهنته. وكان فيها قاض آخر وهو عضو في الحركة النسائية الأنغولية، واثنان من الجنود واثنان من الاداريين. كان ثلاثة من القضاة الستة قضاة مؤهلين.

كانت المحكمة قد استعدت لبعض التأخير لأنها قررت تأمين حقوق الدفاع تماماً. وفي الواقع، وصل المحامون الانكليز في حين كانت المحاكمة قد بدأت منذ ثلاثة أيام. وتنص المادتان ١٢ و١٣ من قانون المحاكمة الجزائي رقم ٧٦/٧، على انه يحق للمتهم ان يعين محامياً يختار، إلا أنه لا يستطيع بعد بدء المحاكمة، ان يتخلى عن المحامي الذي عينته المحكمة بدلاً من المحامي الذي يختاره. فجرت مناقشة هذه المسألة وكيفية العمل بها، من قبل المدعي العام. علقت المحكمة جلستها للتداول، وقرر القضاة، على الرغم من الاجراءات القانونية وهامش المناورة الضيق الذي يفرضه القانون عليهم، السماح باستبدال المحامين. قدرت المحكمة ان ذلك لن يسيىء إلى المرافعات، وانه يجب ان تكون حقوق الدفاع مؤمنة، حتى إلى أبعد مما تنص عليه القوانين.

بالإضافة إلى الإجراءات الجديدة التي تم اللجوء إليها أثناء هذه المحاكمة، والتي لم تكن في غالبيتها جديدة لهذه الدرجة، كما بدا أنها كانت بنظر المحامين البريطانيين (أساليب تقليدية في ميدان القانون المدني، في العديد من البلدان، وهي بلدان لم تأخذ بالضرورة تقاليدها القضائية من انكلترا)، وبالاضافة إلى الدروس التي أمكن استخلاصها من هذه المواجهة بين الحضارة العنصرية الاستعمارية ـ الجديدة ووقائع وطموحات هذا «الانسان الجديد» الذي ولد من توّه في أنغولا، بالاضافة إلى ذلك، كانت هذه المحاكمة للتعريف بكيفية وبأسباب استخدام المرتزقة، وبالطريقة التي يتصرف بها هؤلاء، وبالوسائل التي يمكن بها شل حركتهم. وأمكن الحصول، أثناء هذه المحاكمة على كمية كبيرة جداً من المعلومات، التي هي محاكمة مخصصة، منذ البدء من أجل إلقاء

كل الضوء على نشاطات المرتزقة في أنغولا، وكذلك لاثبات براءة أو مسؤولية المتهمين الجنائية. ونعرف اليوم، من هذه المحاكمة، أكثر بكثير عن النشاطات السرية للحكومات البريطانية والاميركية.

يمكن للتجربة والأسلوب اللذين اكتسبتهما أنغولا أن يخدما أفريقيا بكاملها، في الصراع الذي تخوضه من أجل الحرية. وبوسع الشعوب المضطهدة في العالم اجمع ان تعترف بالجميل لأنغولا للمثل الذي قدمه لهم هذا البلد، بظهوره قاسياً، ولكن عادلاً، تجاه المرتزقة.

ها هو الحكم الذي أصدرته محاكمة لاوندا:

حُكم بالاعدام على كل من «كوستاس جورجيو» (ألياس، «كولونيل» كالان) و«اندرو غوردون ماكينزي» و«جون ديريك باركر» و«دانيال جيرهارت».

وحُكم بالسجن ثلاثين سنة على كل من «غوستافو غريللو» و«كيفين مارشان» و«ميخائيل ويزمان».

وحُكم بالسجن عشرين سنة على كل من «جون لاولور» و«كولين ايفانز» و«سيسيل فورتن».

وحُكم بالسجن ١٦ سنة على كل من «غاري مارتن أكير» و«مالكولم ماك انتير» و«جون ناموك».

وأعدم رمياً بالرصاص، في ١٠ تموز ١٩٧٦ الأربعة المحكومون بالإعدام، من قبل «فرزة إعدام.

إننا نأمل ان تأخذ باقي البلدان بنفس الجدية، مثل أنغولا، هذا التهديد الخطير الذي يمثله استخدام المرتزقة. ويحتاج كل بلد، إلى تشريع واضح، يحُرم أي شكل من نشاط المرتزقة، وإلى ادارة قضائية فعالة، إلا أن عليه قبل كل شيء، ان يظهر، بدون اي التباس قصده الصارم بايقاف الارتزاق كما فعلت أنغولا.

الفصل الرابع عشر

القوانين القومية

ليس مفاجئاً، بالطبع، أن تختلف القوانين، حسب البلدان، في معالجة مسألة المرتزقة. فالأنظمة القضائية مختلفة جداً في بنيانها وأساليبها معاً. وتتغير الحاجات حسب البلدان. وحقل تجنيد المرتزقة هو في بعض البلدان ملائم أكثر بكثير من بلدان أخرى، ومن الضروري اذن بالنسبة لهذه البلدان أن تمتلك نظام عقوبات فعالة. غير ان جميع البلدان بدون استثناء بحاجة إلى امتلاك تشريع صارم ضد تطوع وتجنيد المرتزقة. أثبتت دراسة القانون المقارن أن القانون يعمل بشكل أفضل إذا ضبط كل بلد وسائله الخاصة ـ تلك التي تكون أكثر ملاءمة لظروفه الخاصة. وبالمقابل يجب ان يكون القرار السياسي القاضي بإقرار قوانين فعالة وتطبيقها فعلياً، ضرورة كونية.

كان بودنا ان نتفحص ، جميع القوانين الموجودة فاذا تعذر، فعلى الأقل عينة يمكنها ان تكون نموذجية. غير ان مشاكل الاتصال، والوقت والمكان أجبرتنا على ان نقصر وصفنا على البلدان ذات القوانين التي يمكن الحصول عليها مباشرة، لقد تفحصنا سابقاً القانون البريطاني، وسنعالج هنا قوانين البلدان التي أفرزت مرتزقة، وتفرز الآن القسم الأكبر ممن ما زالوا يعملون ونعني: الولايات المتحدة، دول الكومونوولث، بلجيكا، فرنسا.

[الولايات المتحدة]

لقد برهنا ان الولايات المتحدة برئاسة جورج واشنطن قررت ـ فيما يختص بتاريخ القانون حول الالتزام نحو الخارج ـ تشريعاً مبدئياً مخصصاً لمراقبة تطوع مواطني بلد ما في جيش أجنبي، على أمل ان تؤمن بهذه الطريقة استقرار العلاقات الدولية. ولم تتضمن القوانين السابقة في بريطانيا، بشكل علني على الأقل، مفهوماً متطوراً أكثر للحياد الذي صار، فيما بعد، معترفاً به أكثر فأكثر. لم يحدد هذا القانون الأول إذن مضمون القوانين اللاحقة في بريطانيا ـ العظمى فحسب، بل أيضاً القانون الأميركي الحالي، كما هو وارد في التشريع الاميركي، وفي قرارات المحاكم التي ترجع إليه، وليس هناك أي شك حول التحريمات التي يتضمنها: لم تدع حكومة الولايات المتحدة أبداً أن قانونها مبهم أو صعب التطبيق، وأعلنت السلطات في آذار ١٩٧٦ أنه تجري أبحاث لتحديد الأسس التي ستتم على ضوئها المحاكمات في حال الحصول على وقائع محددة.

وفي آذار ١٩٧٦ عرض «روبرت ل. كوش»، بوصفه مساعداً للمدعي العام، الوقائع أمام اللجنة الفرعية للموارد، لجنة الغذاء والطاقة الدوليين التابعة للجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأميركي. «تبرر السياسة المتبعة دوماً من قبل وزارة العدل، كما قال، رفضها تقديم تقرير خاص حول جهود البحث الحالية»، وطمأن اللجنة الفرعية بأن فرع الجريمة «كان على علم بالعديد من الادعاءات التي قيلت حول موضوع محاولات التجنيد، وانه تجري الأبحاث الملائمة». لقد سمحت، في لاوندا، أبحاث أكثر جدية بدون شك، باظهار جملة من الوقائع التي تتهم المجندين الأميركيين، وهي وقائع ووثائق بوسع السلطات الاميركية الحصول عليها، ومع ذلك لم تجر أية ملاحقة قضائية.

توجد الأحكام المتعلقة بتحريم وبإدانة النشاطات التي من شأنها الإساءة إلى الولايات المتحدة فيما يختص بالعلاقات الدولية، في المادة ٩٥٩، من الباب ١٨ من التشريع الاميركي، وذلك تحت عنوان «التطوع في جيش أجنبي». وها هو ما جاء فيها:

«أ ـ كل من يتطوع، داخل الأراضي الأميركية، أو يلتزم أو يؤجر نفسه، أو يحث غيره على التطوع والالتزام، أو خرق القانون الأميركي بقصد التطوع أو الالتزام في خدمة أمير ما أو دولة أو مستعمرة أو منطقة أو شعب أجنبي، بوصفه جندياً أو رامياً أو بحرياً، أو على متن سفينة حربية أو سفينة قرصنة يكون غرضة لغرامة تبلغ في أقصاها ألف دولار، أو لعقوبة السجن لمدة يمكن ان تصل حتى ثلاث سنوات أو سنتين».

تستثني الفقرة (ب) المواطنين الذين يتطوعون في جيش أحد حلفاء الولايات المتحدة في زمن الحرب، وتستثني الفقرة (ج) رعايا الدول الأجنبية الذين يمرون عبر الولايات المتحدة. يجب ملاحظة ان المادة تحرم على أي كان ان ينخرط كجندي أو رام أو بحري في خدمة دولة أو شعب أجنبي، وهي تعابير ذات تعاريف واسعة جداً. وليس بالضرورة أن تكون الدولة الأجنبية «في حالة حرب». ومن الممكن ان يفهم تعبير «جندي» بمعناه الضيق، وبالتالي استبعاد «المستشارين المدنيين»، ولكن ليس المرتزقة الذين وجدوا في أنغولا. واعُتبرت، عام ١٩٢٠، في محاكمة («غيون» ضد «ماك كارثي») إمكانية الدفع المسبق كافية لمعاقبة المتهم. تعالج المواد السابقة مواضيع مختلفة منها الحياد والعلاقات الطيبة بين دول أجنبية. نصت المادة ٩٥٩ المعنونة: «التآمر على أمن حكومة أجنبية» على أنه «في حدود القضاء الاميركي، إذا اتفق شخصان أو أكثر، من أجل الإساءة أو تخريب إقليم معين يقع في بلد أجنبي وينتمي إلى حكومة أجنبية [. . .] أو تخريب شبكة سكة حديدية أو قنال أو جسر [. . .] وإذا قام شخص أو أكثر منهم بنشاطات تتعارض مع هذا القضاء [. . .] والتي لها مفاعيل مماثلة [. . .] إن جميع هؤلاء الأشخاص [. . .] يتعرضون لغرامة تبلغ في حدها الأقصى خمسة آلاف دولار أو لعقوبة السجن لمدة يمكن ان تصل حتى ثلاث سنوات أو سنتين».

وتعتبر المادة ٩٥٧ امتلاك وثائق وأموال يمكن ان تستخدم لمساعدة بلد أجنبي بمثابة جريمة انتهاك للقانون الجنائي أو لقرار رسمي. وتعتبر المادة ٩٥٨ بمثابة جريمة الحصول على عمولة، أو إعطاء عمولة للعمل في خدمة دولة أجنبية في حالة حرب مع دولة تكون على علاقات سلمية مع الولايات المتحدة. وتعالج المادة ٩٦٠ الغزوات ضد القوميات الأجنبية الصديقة. هناك أيضاً بعض الأحكام في القانون حول الهجرة والجنسية. وتنص المادة ٣٤٩ على التجريد من الجنسية لكل شخص تثبت إدانته بتهمة «التطوع أو الخدمة في القوات المسلحة لبلد أجنبي»، دون ان يكون في حوزته اذن مسبق بذلك. يدخل هذا الحكم في الباب الثامن من التشريع الأميركي، المادة ١٤٨١ (أ). إلا أن المحكمة العليا اعتبرت ان الكونغرس الاميركي لا يستطيع تجريد أحد من مواطنيته بمجرد تطبيق هذا القانون. لأن ذلك يكون مخالفاً للدستور. ورأت المحكمة عام ١٩٦٧، في المحاكمة التي تجابه فيها «روسك» مع «افروييم» انه يجب البرهان على ان المخالف تخلى بارادته عن مواطنيته. إن طبيعة الوقائع نفسها التي أخذت عليه بوسعها تقديم هذا البرهان. وفي الحالة المعنية لا تقتصر المخالفة على التطوع في جيش أجنبي، ولكن على كونه صوت في انتخابات في الخارج. كان «افروييم» بولوني المولد، وحائزاً على الجنسية الأميركية،

فذهب إلى اسرائيل للمشاركة في التصويت أثناء انتخابات الكنيست. وتقرر بأغلبية ضئيلة (خمسة قضاة ضد أربعة) ان الوقائع لا تشكل بحد ذاتها اثباتاً كافياً بالتخلي عن المواطنية الأميركية. كان ذلك ابتعاداً عن القرارات المتخذة سابقاً، غير انه من الجائز انها لم تكن مرجعاً في ظروف أقل خطورة. وفي الواقع، لم تكن المحكمة العليا مقيدة بقراراتها الخاصة. ويوجد، فوق ذلك، نزاع على السلطة في الحالة التي تقترب فيها الوقائع كثيراً من تلك التي تهمنا.

وفي القضية التي تواجه فيها «ف. مارك» مع حكومة الولايات المتحدة، تأكد القرار الذي اتخذته الغرفة الثانية لمحكمة الاستئناف من قبل المحكمة العليا في ١٩٦٧. كان «هرمان ف. مارك» مواطناً أميركياً مولداً في «ميلووكي»، وذهب عام ١٩٥٨ إلى كوبا ليقاتل إلى جانب «فيديل كاسترو» في «السييرا مايسترا»، وبقي بعد انتصار الثورة في الجيش الكوبي بوصفه نقيباً، وكان هو الذي يدير «لا كابانا» (La Cabana) سجن هافانا العسكري. وعلى أثر خلافات مع الحكومة الكوبية عاد إلى الولايات المتحدة في تموز ١٩٦٠، فاعتقل واتهم بمحاولة الدخول بشكل غير شرعي إلى البلاد، كمهاجر سري. واعتبر بمثابة أجنبي: لقد فقد مواطنيته بموجب المادة ١٤٨١، لأنه خدم في جيش أجنبي. ورأت المحكمة العليا انه التحق بملء ارادته بالقوات الثورية، واختار، بالتالي، التخلي عن مواطنيته. سيكون مهمًا ان نرى ما إذا كانت حكومة الولايات المتحدة ستظهر هذه السرعة لاتهام «بوفكين» و«لوبودل سول» والآخرين الذين قاتلوا من أجل «ج.ق.ت.أ»، أو الذين يوجودون حالياً في جيش سميث في روديسيا.

تفرض المادة ٦١٢ من الباب ٢٢ من التشريع الاميركي على «عملاء» الدول الأجنبية تسجيل أنفسهم. وكل «عميل» مسجل يقوم بنشاطات تجنيد دون ان يُعلم بذلك، يرتكب مخالفة وفق المادة ٦١٨. وكل شخص يمثل مصالح دولة أجنبية يخالف المادة ٦٠٠ (ج)، وإذا قام بجمع مبالغ مالية لحساب دولة أجنبية وقع تحت طائلة القانون، بموجب المادة ٦١١ (ج) (١).

[الكومونوولث البريطاني]

تبنت غالبية البلدان التي كانت تحت سيطرة التاج البريطاني عام ١٨٧٠ القانون الالتزام نحو الخارج. وبسطت المادة (٢) تطبيق القانون على جميع دومينيونات جلالتها، إلا أنه يجب، حسب المادة (٣)، إعلان القانون في جميع المستعمرات البريطانية من قبل الحاكم فور تسلمه نبأ ذلك، ولا يسري العمل بهذا القانون إلا بعد وقت

إعلانه. كان على البرلمان البريطاني، في زمن الحرب الأهلية الاسبانية، ان يتأكد من ان القانون يطبق فعلاً في مجمل الكومونوولث. وتقرر، فوق ذلك، ان يطبق القانون على جميع المواطنين البريطانيين أينما وجدوا، وعلى الأجانب المقيمين في جميع دومينيونات جلالة الملكة. وطبق القانون في ايرلندا الشمالية، وحُرم برلمانها عمداً، من سلطة التشريع حول التطوع في الخارج، بموجب المادة (٤) من قانون ١٩٢٠ الذي أقرته حكومة ايرلندا. لنلاحظ، بشكل عابر، (ربما من المفيد تذكر ذلك) انه لا تعتبر جمهورية ايرلندا، بموجب المادة (٢) من قانون ١٩٤٩ الايرلندي، بمثابة «بلد اجنبي».

وكلما وقعت أقاليم جديدة تحت السيطرة البريطانيا، كان يُعلن فيها القانون: مثل «بابووازيا» (Papouasie) عام ١٨٩٨، وغانا وجزر «فيدجي» و«الترانسفال» عام ١٩٩٠٦. وفي نفس الوقت، أُقر، في عدد من المستعمرات، قانون مشابه تقريباً مع بعض الفروقات الطفيفة. ويبدو انه في القسم الأكبر من الكومونوولث، كان القانون حول الالتزام نحو الخارج هو الوحيد الموجود، وهو ما يزال كذلك اليوم.

أقرت كندا في زمن الحرب الأهلية الاسبانية قانوناً جديداً. يختلف هذا القانون الكندي حول الالتزام نحو الخارج قليلاً جداً عن قانون ١٨٧٠. ويرد فيه نفس التعريف لعبارة «دولة أجنبية»، غير ان الجديد فيه هو التعريف الذي أُعطي لعبارة «قوات مسلحة»، التي لا توجد في قانون ١٨٧٠. إنه يشتمل على المقاتلين وغير المقاتلين، ولكنه يستبعد المساعدات المجانية ورجال الاسعاف والأطباء، إذا كان يعترف بهم الصليب الأحمر الكندي أو أية منظمة ذات هدف إنساني معترف بها من قبل الحكومة.

[بلجيـــكا]

يقدم القانون البلجيكي مثالاً واضحاً تماماً حول ضرورة امتلاك تشريع واضح وشامل. هناك قوانين كثيرة ضد التجنيد إلا انها لم تكن فعالة جداً. يُحرم القانون الجنائي ويعاقب على تجنيد المدنيين للقتال في جيش أجنبي دون اذن التاج:

المادة ١٣٥، ثالثاً، (قانون ١٥ حزيران ١٩٥١، المادة ٩٩): «يُعاقب بالسجن لمدة تتراوح بين ثمانية أيام وستة أشهر كل من يقوم، مجاناً أو لقاء أجر أو وعود أو تهديدات أو باستغلال للنفوذ والسلطة، بتجنيد رجال، أو تحريض وجمع رجال مجندين لحساب جيش أو قوات أجنبية. يمكن للقانون أن ينص على مخالفات تحريم التجنيد، المجاني أو المأجور، أو لقاء وعود».

المادة ١٣٥، رابعاً، (قانون ٢٣ حزيران ١٩٦١، مادة واحدة): «يُعاقب بالسجن من شهر إلى ستة أشهر وبغرامة من ألف إلى عشرة آلاف فرنك، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من حصل على التزام للخدمة في جيش أو قوات أجنبية لقاصر لم يسمح له أهله بذلك أو الوصي أو القيم عليه».

المادة ١٣٥، خامساً (قانون ٢٣ حزيران ١٩٦١، مادة واحدة): «يُعاقب على محاولة ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في المواد ١٣٥ (ثالثاً) و١٣٥ (رابعاً) بنفس العقوبات».

هناك أحكام سابقة توجد متضمنة في المادة ١٢٣، وهي ذات تطبيق أكثر شمولاً.

المادة ١٢٣: «كل من يعرض الدولة، بأعمال حربية غير معترف بها من الحكومة، إلى أعمال حربية من جانب دولة أجنبية، يُعاقب بالسجن من خمس إلى عشر سنوات، وإذا نتج عن تصرفه أعمال حربية، يُعاقب من عشر إلى خمس عشرة سنة».

لا نعثر في القانون الجنائي على تحريم التطوع الفردي، إلا انه طُبق مؤقتاً، في زمن الحرب الأهلية الاسبانية قانون خاص ضد المتطوعين: انه «القانون الظرفي» (Loi de circonstance) تاريخ ١١ حزيران ١٩٣٧.

قانون ١١ حزيران ١٩٣٧: «المادة الأولى: يُحرم في بلجيكا:

أ ـ التجنيد والأعمال التي من شأنها ان تؤدي إلى، أو تسهل تجنيد أشخاص من غير القومية الاسبانية لحساب قوة أو جيش في اسبانيا أو في المستعمرات الاسبانية، من ضمنها مناطق التأثير الاسباني في المغرب.

ب ـ ذهاب أو عبور أشخاص من غير الجنسية الاسبانية للخدمة في جيش أو قوة أُشير إليها في الفقرة السابقة.

المادة الثانية: يحق للملك، بموجب قرار متخذ في مجلس الوزراء، اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لتنفيذ اتفاقات دولية من أجل تأمين عدم تدخل البلدان المتعاقدة والأشخاص المقيمين فيها، في الحرب الأهلية الاسبانية.

المادة الثالثة: يُعاقب على مخالفات المادة الأولى والقرارات المعمول بها بموجب المادة الثانية، بالسجن من ثمانية أيام إلى ستة أشهر».

كان هناك الكثير من المرتزقة أثناء حرب الكونغو، إلا انه لم يستطع أي قانون عام

أو مؤقت وضع حد لنشاطاتهم. اتخذت الحكومة بعض الاجراءاتِ للحد من إندفاعهم: سحبت جوازات بعض المرتزقة القدامى وحدد من صلاحية هذه الجوازات في بعض البلدان، وخاصة البلدان الأفريقية، وقامت بتوقيع التزام من قبل الراغبين بالحصول على جوازات سفر أو تأشيرات مرور إلى كاتنغا بعدم القتال في جيش أجنبي. لم يكن لهذه الاجراءات مفعول كبير. وعندما اتخذ مجلس الأمن في الأمم المتحدة القرار ١٦١ تاريخ ٢١ شباط ١٩٦١، والذي يطلب من الدول الأعضاء اتخاذ إجراءات فعالة لمنع ذهاب المرتزقة، ورفض إعطائهم تأشيرات المرور اللازمة، أعطى وزير العدل البلجيكي تعليمات من أجل منع البلجيكيين والأجانب من مغادرة الأراضي البلجيكية بغية التطوع في القوات المسلحة في الكونغو. وذهب الكثيرون، على الرغم من ذلك. وأعلنت الحكومة البلجيكية في مذكرة موجهة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٧ شباط ١٩٦١: «يتوجب على كل شخص بلجيكي أو أجنبي مجند كعسكري من قبل شخص آخر، العودة إلى داخل البلاد إذا ثبت أنه ينوي مغادرة المملكة للالتحاق بواحد من الجيوش التي تقاتل، أو التي تتشكل في الكونغو سابقاً».

لم يكن يوجد، اثناء مرور سيل المرتزقة الذاهبين إلى أنغولا عبر بروكسل، قانون فعال لايقافهم. كانت غالبيتهم من الجنسية البريطانية، فلم يتمكن القانون من فعل أي شيءتجاههم. فاقترح النائب الاشتراكي «م. اي. غلين» إقرار قانون «يضمن عدم تمكن البلجيكيين أو الأجانب المقيمين في بلجيكا، أو العابرين فيها، من التدخل في أنغولا». غير ان الأحداث تسارعت بحيث لم يكن هناك وقت للتصويت على هذا القانون.

روى «الرائد رودين»، وهوواحد من المرتزقة الذين كانوا في أنغولا، والذي توصل إلى العودة إلى انكلترا، الرواية التالية: تم تجنيد البلجيكي «اندريه بلافييه»، الذي قال إنه كان مرتزقاً في الكونغو وكان ينتمي إلى الجيش البلجيكي، بواسطة «بانكز» الذي كان يصمم في ذلك الوقت على إعداد حملة زامبيا مخصصة لقلب نظام سميث في روديسيا. يستحيل التأكد ما إذا وجد مثل هذا المشروع يوماً ما، وعلى كل حال، فالأمر لا يتعدى جلسة سكر أُعدت في فندق «سكايلين» في مطار هيثرو، في ٢٥ و٢٦ تموز ١٩٧٥. ذهب الملازم أول «بلافييه»، الذي كان في انكلترا في كانون الثاني ١٩٧٦ مع مجموعة المرتزقة التي غادرت لندن في ٣٠ كانون الثاني. وعلى حد قول رودين «اعتقل «بلافييه»، الذي بدا عصبياً منذ وصول المجموعة (إلى بروكسل)، من قبل رجال باللباس المدني»، ويمكن الاعتقاد انهم من رجال الشرطة البلجيكية. من المهم ان نذكر بان «بلافييه» كان سابقاً جندياً في الجيش البلجيكي. إن الرجال الذين ليسوا في الجيش العامل، يبقون، مع

ذلك، في بلجيكا. حتى سن ٤٥ سنة في فئة «الجنود المجازين إجازة غير محددة». ويمكن استدعاؤهم في بعض الظروف. فإذا لم يلبوا النداء في مهلة ١٥ يوماً في زمن السلم، وثلاثة أيام في زمن الحرب اعتبروا بمثابة جنود فارين بموجب المادة ٤٥ من القانون الجزائي العسكري:

المادة ٤٥: «يعتبر فاراً من الخدمة: كل صف ـ ضابط وعريف، وعميد Brigadir، أو جندي [. . .] في إجازة لا يلتحق بوحدته بعد ثلاثة أيام في زمن الحرب و١٥ يوماً في زمن السلم، من التاريخ المحدد في أمر استدعائه». طُبق هذا القانون أثناء الحرب الأهلية الاسبانية. وبالإضافة إلى ذلك، فان المرسوم الوزاري تاريخ ٢٠ شباط ١٩٦١ «يحرم على العسكريين الذين في إجازة غير محددة توقيع التزام مع جيش أجنبي بدون اذن وزارة الدفاع القومي». كان هذا المرسوم الوزاري، ظاهرياً، كافياً ليسمح للشرطة المدنية باستجواب «الملازم أول بلافييه»، ومنعه من متابعة سفره نحو أنغولا.

[فرنســا][١]

تتضمن المادة ٥٨ من القانون الجزائي، التشريع الفرنسي الوحيد الذي يطبق على المرتزقة:

المادة ٥٨: «يُعاقب بالسجن من سنة إلى خمس سنوات وبغرامة من ثلاثة آلاف إلى ثلاثين ألف فرانك كل من يطوع، في الأراضي الفرنسية، في زمن السلم، جنوداً لحساب دولة أجنبية».

لم تستخدم هذه المادة أبداً، على حد علمنا، لرفع دعاوى قضائية. ومن المهم أيضاً ان نلاحظ أن قيمة الغرامة الدنيا والقصوى لم تتغير أبداً. واعتبرت هذه الجريمة بمثابة «إساءة إلى أمن الدولة»، وهي جريمة يجب ان تنظر فيها، بموجب المادة ٥٨، محكمة خاصة، محكمة أمن الدولة التي لها إجراءاتها الخاصة وهي تحرم المتهم عدداً من حقوقه المكتسبة عادة للدفاع عنه. وهناك جريمة، على حد تفسير «موسوعة دالوز»، عندما يُقدم أي إنسان فرنسياً أم أجنبياً، في زمن السلم، على تطويع مدنيين أوعسكريين، في الأراضي الفرنسية، لحساب دولة أجنبية. وبعكس باقي إجراءات هذا القسم من القانون الجنائي، هناك جريمة حتى وان لم تكن الدولة الأجنبية في حالة حرب مع فرنسا.

(١) نشكر السيدة «جيزيل أليمي»، محامية بالاستئناف (à la Cour) للوثائق والمعلومات التي قدمتها لنا. (المؤلفان).

إن كثيراً من المرتزقة الذين يقاتلون، أو قاتلوا في لبنان هم فرنسيون، وليس هناك أدنى شك ان بعضهم تجند في فرنسا. فإما ان هذا القانون العام جداً في الظاهر، ليس كافياً، أو لم يكن هناك اهتمام كاف بالجرائم المرتكبة من قبل المرتزقة، اهتمام يدفع لوضع القانون موضع التطبيق.

[الحالة الخاصة لروديسيا]

تكمن إحدى حيل الشعوذة التي يتضمنها تقرير ديلوك، في التأكيد بأن التطوع في جيش «ايان سميث» لا يقع تحت طائلة القانون، لأن القانون حول الالتزام نحو الخارج يستهدف الخدمة التي تتم في جيش دولة أجنبية، ولأن روديسيا ما تزال تشكل، قانونياً، جزءاً من دومينيونات جلالة الملكة. يمكن الاجابة بسهولة ان جيش نظام سميث غير الشرعي، وهو نظام في حالة عصيان ضد التاج، لا يشكل أبداً جزءاً من جيوش دومينيونات جلالتها، ولكنه جيش متمرد تماماً. يمكن اذن اعتبار جيش كهذا جيشاً أجنبيًاً.

ليس من المهم كثيراً ان نعرف إذا كان يمكن محاكمة الذين يجندون من أجل روديسيا بتهمة خرق القانون بالالتزام نحو الخارج، كذلك ليس من الضروري أن نعرف إذا كان يمكن اتهامهم «بالتآمر من أجل أهداف إجرامية»، الذي هو، فضلاً عن ذلك، عنصر الاتهام الذي ينطبق تماماً على الذين كانوا يجندون من أجل أنغولا. إلا أن ما لا يقبل الجدل، بالمقابل، هو ان الذين يجندون من أجل روديسيا يخرقون أحكام المرسوم الثاني للمجلس الذي أقرته الأمم المتحدة في ١٩٦٨. يعلن هذا المرسوم انه يمنع نشر عروض عمل في روديسيا من أي نوع كان، وليس فقط عروض العمل العسكري.

ما هي اذن هذه القوى القادرة التي تمنع الشرطة البريطانية من الملاحقة القضائية أولئك الذين يساعدون المتمردين ضد التاج؟ يبدو أيضاً من الصعب الافتراض انها قوية لدرجة تتخلص معها من مراقبة الحكومة البريطانية! ربما لا يتعلق الأمر إلا بمسألة فنية: تنقص الدلائل لاقامة دعاوى قضائية. وبما ان السلطات تستخدم، وهي مسرورة، هذه الذريعة، فاننا سنتحرى صحتها.

أثناء برنامج «بانوراما» الذي بثته (بي.بي.سي)، في ١٩ تموز ١٩٧٦، أُجريت مقابلات مع عدد من الأشخاص الذين يدافعون بحماس، في بريطانيا ـ العظمى، عن نظام سميث، وجرت مقابلتهم مع بعض الذين جُندوا. حضر البرنامج أيضاً «روبرت هوغ» عضو البرلمان المعروف جيداً بمعارضته للأنظمة العنصرية في أفريقيا، والكولونيل

«جياد. درابر» (G.I.A.D Draper)، الاختصاصي في القانون الدولي والمدرِّس في جامعة سوسيكس. ورأينا في الفصل العاشر قصة «ماك كارثي» الفار من الجيش الروديسي، وقصة باقي المجندين. وعلم ان «تايلان» المجند الألماني، قد حوكم وأدين في المانيا الغربية. إذا كانت المانيا الغربية قد أظهرت إرادتها بالملاحقة القضائية، وبالقيام بالتزاماتها إزاء الأمم المتحدة، يبدو مستغرباً ألّا تقوم الحكومة البريطانية بنفس الشيء، خاصة عندما يقوم المجندون بالقتال في جيش متمرد.

بداهة، أظهر أصدقاء سميث الذين جرت معهم المقابلات أثناء البرنامج الكثير من التحفظ في الاعتراف بجرائمهم أمام الملايين من مشاهدي التلفزيون، غير ان من الممكن اعتبار تصريحاتهم الحذرة كافية لتشكيل إثبات (prima facie) على جرائمهم. كان المجند الذي تجري المقابلة معه هذه المرة (صار هذا النوع من المقابلات، منذ الحادثة، إلزامياً في سيناريو هذا النوع من البرامج)، «اسبين» المتبجح الذي لا يصلح لشيء، والذي يفعل أي شيء من أجل المال، إلا أنه لم ينجح أبداً في فعل شيء. لقد قال ما يكفي لاتهامه:

«تلقينا هذا الصباح، أيضاً، خمسين طلباً لمرشحين جدد يعلنون أنهم يفضلون الذهاب إلى روديسيا للمشاركة في القتال... أنوي ارسال رجال (إلى ناميبيا)... ولكن إذا قرروا في نهاية عقدهم الذهاب إلى... روديسيا فان الأمر لا يتعلق إلا بهم وحدهم... هل هناك حائل قانوني قاطع؟».

يمكن الإجابة أن ليس هناك كثير أهمية ان يكون الأمر قانونياً أم لا، عندما نكون واثقين انه لن تجري ملاحقتنا! ولم نصادف أية عقبة في الحصول على النص الكامل المنقول عن برنامج (بي. بي. سي) هذا، وبوسع الشرطة ان تفعل ذلك أيضاً. ولكن، هل كثير ان يُطلب من السكوتلانديارد قراءة «المورنينغ ستار» كل يوم؟ وعلى كل حال، كان بوسع الشرطة ان تعرف من «الغارديان» وغيرها من الصحف، بالاخبار التي نشرتها «المورنينغ ستار» حول «ج. ر. وارد» رجل سميث في «بورت سموث». فهل هناك برهان أفضل من الرسالة التالية عن النية بخرق الاجراءات المتخذة ضد روديسيا:

«سيدي العزيز

«بما ان تجنيد المرتزقة سيتوقف قريباً، وبما انك أبديت اهتماماً بهذا النوع من العمل، فاني أضم إلى هذه الرسالة بطاقة زرقاء يمكن ان تفيدك. [**ان الأمر لا يتعلق بعمل مرتزق**]

إذا لم تكن تنوي استخدامها، تفضل باعادتها إلينا. وإذا وجدت أشخاصاً قابلين للاهتمام بالأمر، فتفضل بالقول لهم ان يكتبوا إلينا طالبين بطاقة زرقاء، ومرفقين كتابهم بغلاف عليه طابع وعنوانهم.

إذا كنت ترغب أنت أو غيرك، بالحصول على بطاقات مماثلة، فأرسل غلافاً عليه طابع وعنوانك.

يمكنك أيضاً ان تظهر هذه الرسالة إلى الآخرين.

المخلص

التوقيع «ج. ر. وارد».

نسخة مصورة عن البطاقة الزرقاء:

من أجل معلومات أوسع

اكتبوا إلى الجيش Nom de service

القيادة العامة

صندوق بريد ٧٧٢١

كوزواي

سالزبوري، روديسيا.

سواء دخل الذين يذهبون للقتال في روديسيا في عداد المرتزقة أم لا، وسواء كان قانون ١٨٧٠ حول الالتزام نحو الخارج قابلاً للتطبيق عليهم أم لا، فان سلبية الشرطة البريطانية، إذا شئنا ألا نقول أكثر، تشهد بحقيقة جوهرية تتعلق بالقوانين الموصوفة في هذا الفصل. عندما لا تظهر حكومة ما بوضوح إرادتها السياسية لتطبيق القوانين الموجودة عندها، أو للمباشرة بوسائل فعالة لتطبيقها، فان ذلك يعني ان القوانين الموجودة على الورق، لا تضمن أية حماية للسكان، وانها لا تملك أية سلطة ردع إزاء الذين يستعدون لخرقها.

الفصل الخامس عشر

معركة عالمية ضد تهديد عالمي

لقد رأينا ان الطريقة الفعالة الوحيدة لايقاف تجنيد المرتزقة وتطويعهم تكمن، بالنسبة لكل بلد، في امتلاك قوانين تحُرم بوضوح هذا النوع من النشاطات، وباظهار الارادة السياسية لتطبيقها بدون لبس. ورأينا ان الحكومات قامت باقرار بعض القوانين الحديثة ضد التجنيد والتطويع، لأنها كانت مقتنعة بأن من مصلحتها البقاء على الحياد وبأنه يمكن للمرتزقة ان يسيئوا إلى هذا الحياد. وفضلاً عن ذلك فان القانون الوحيد الذي يطبق على المرتزقة، في بعض البلدان هو ذلك الذي يصف بالجرم القيام بأي شيء من شأنه الإساءة إلى العلاقات مع دولة أجنبية.

أنشأت بعض المؤسسات الدولية، لتشجيع تطبيق القوانين الضامنة للحياد، منذ مطلع هذا القرن، اتفاقيات غرضها تحديد توجيهات واتخاذ قرارات الزامية بصدد القانون والحياة الدولية. غير أنه منذ تأسيس الأمم المتحدة لم يعد الحياد هو الهدف الذي يتوجب على الأمم السعي من أجله، بل الأمن الجماعي. وقاد هذا الهدف، بالاضافة إلى الضرورة الماسة لاعلان المرتزقة خارج القانون، إلى إقرار المادة الرابعة من اتفاقية لاهاي في ١٩٠٧.

لا تتمتع أية دولة، في القانون الدولي، بسلطة منع مواطنيها من التطوع بشكل فردي في حرب أجنبية أو في انتفاضة، وتفترض القوانين المعترف بها والمتعلقة بالحياد، ان

يمتنع كل بلد عن مساعدة التمردات، وان يعمل على ايقاف كل الحملات العسكرية التي تنطلق من أراضيه لمساعدة الجيوش المتمردة. ها هو ما تقوله المادة الرابعة من اتفاقية لاهاي، بمجرد الاعتراف بحالة الحرب: «يمنع إنشاء وحدات مقاتلة وفتح مكاتب تجنيد على أراضي دولة محايدة لحساب هذا الجانب المحارب أو ذاك».

تطبق هذه الاتفاقية على المحاربين فقط. إن الاعتراف بحالة الحرب، حتى أثناء حرب عالمية، يبدو مشكلة صعبة. وتصبح المشكلة، في حالة حرب أهلية، غير قابلة للحل. ومع أن اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ شملت الحروب الأهلية بالأحكام الإنسانية الأساسية (حماية غير المقاتلين، تحريم القتل والتشويه والتعذيب واحتجاز الرهائن وانتهاك الكرامة الشخصية، وضمانة بعض الإجراءات الجنائية) فهي لم تمنع التجنيد في حالة الحرب الأهلية.

[الأمم المتحدة والكونغو]

طرح موضوع المرتزقة بشكل حاد أثناء المعارك التي كانت تدور في الكونغو. كان مع تشومبي، عام ١٩٦١، خمسمئة مرتزق أبيض من أصل أوروبي أو أفريقي ـ جنوبي، يقاتلون مع الانفصاليين الكاتانغيين. وفي ٢١ شباط ١٩٦١ اتخذ مجلس الأمن في الأمم المتحدة قراراً يدعو إلى اتخاذ إجراءات للجلاء الفوري عن الكونغو لكل جهاز عسكري أو شبه عسكري بلجيكي أو أجنبي، وكذلك للمستشارين السياسيين الذين لا يرتبطون مباشرة بقيادة الأمم المتحدة العليا وللمرتزقة». وفي ٢٤ تشرين الثاني ١٩٦١، سمح قرار جديد باستخدام جميع القوات اللازمة لتنفيذ هذا القرار. وباشرت قوات الأمم المتحدة في الكونغو «عملية رومبونش» لطرد المرتزقة، وفي آب ١٩٦١، أعيد ٢٧٣ مرتزقاً إلى بلادهم، غير انه بقي منهم ٢٣٧ مرتزقاً، في تشرين الثاني. وتعهد سفراء البلدان الغربية التي كان مواطنوها يقاتلون كمرتزقة في جيش تشومبي باعادتهم إلى البلاد، ولكن بدون إرادة حقيقية للوفاء بوعدهم. وألغيت مؤقتاً بعض جوازات السفر، أو حملت الإشارة التالية «غير صالح للسفر إلى الكونغو»، إلا أنه لم يكن لهذه الاجراءات أثر كبير. وصرحت بلجيكا التي كان نفاقها ورفضها اللذان أظهرتها بالتخلي عن سيطرتها الاستعمارية، مسؤولين بشكل أساسي عن النزاع، انها لا تمتلك أية وسيلة لمنع مواطنيها من التطوع كمرتزقة، باستثناء القوانين التي تسمح للحكومة بمراقبة تصرفات وتحركات جنود الاحتياط الذين «في إجازة غير محددة».

[مبادرات حديثة متخذة من قبل الأمم المتحدة]

أدانت الأمم المتحدة المرتزقة، في العديد من المناسبات. وها هو ما أعلنته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول ١٩٦٨: «ان الطريقة التي تكمن باستخدام المرتزقة لمواجهة حركات التحرير القومي والاستقلال تعاقب كفعل جرمي والمرتزقة أنفسهم هم خارجون على القانون. وهي تطلب من حكومات جميع البلدان تطبيق تشريع يعتبر التجنيد والتمويل والتدريب في أراضيها جرماً قابلاً للعقاب، ويحرم على مواطنيها التطوع لمرتزقة».

وأعقبت تصريحات الجمعية العامة في كانون الأول ١٩٦٩، وكانون الأول ١٩٧٠، وكذلك قرار مجلس الأمن المتعلق بالمرتزقة الموجودين في جمهورية غينيا، إدانة عامة في ١٢ كانون الأول ١٩٧٣: «يعتبر استخدام المرتزقة من قبل الأنظمة الاستعمارية أو العنصرية لمواجهة حركات التحرير القومي التي تناضل للحصول على حريتها واستقلالها، وللتخلص من نير الاستعمار والسيطرة الأجنبية بمثابة عمل مخالف للقوانين الاجتماعية، ويجب بالتالي معاقبة المرتزقة كمجرمين».

[منظمة الوحدة الأفريقية]

لجأت منظمة الوحدة الأفريقية، هي أيضاً، إلى إدانة المرتزقة، بشكل واسع، وعلى وضع قانون لإزالتهم. وعبرت لجنة الوزراء منذ أزمة الكونغو، عن سخطها ووجهت نداءً إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل العمل على ايقاف التجنيد وعلى طرد المرتزقة الموجودين على أراضيها.

وأدانت جمعية رؤوساء الدول والحكومات من جديد، في الدورة العادية الرابعة المنعقدة في كينشاسا في أيلول ١٩٦٧، عدوانية المرتزقة، وبعد أن دعت الدول الأعضاء في «منظمة الوحدة الأفريقية»، والأمم المتحدة لدعمها، وجهت نداءً عاجلاً «إلى بلدان العالم أجمع لتطبيق قوانين تعتبر تجنيد وتدريب المرتزقة في أراضيها بمثابة جرائم يعاقب عليها، ولردع مواطنيها عن التطوع كمرتزقة».

وعندما تهددت جمهورية غينيا عام ١٩٧٠، من قبل الجيش البرتغالي الذي يضم مرتزقة أجانب، صدقت لجنة الوزراء على قرار يدين المرتزقة ويطلب من الأمين العام التنفيذي تحضير مشروع اتفاقية بجعل المرتزقة خارج القانون ويكشف النقاب عن نشاطاتهم الحقيقية في أفريقيا. واثر اجتماع رؤوساء الدول والحكومات الذي انعقد في

أديس ـأبابا، في حزيران ١٩٧١، تم إقرار إعلان أعد بشكل أفضل.

وكان تقرير لجنة الاختصاصيين المكلفين بإعداد مشروع اتفاقية حول المرتزقة، أهم مساهمة لمنظمة الوحدة الأفريقية. أثرً هذا التقرير الذي قدم في الرباط في حزيران ١٩٧٢، أثناء الدورة العادية التاسعة عشرة للجنة الوزراء، على جميع الملاحظات حول مراقبة المرتزقة وحدد معظم الحجج التي قدمت للجنة التحقيق الدولية في لاوندا. وها هو ما تقترحه هذه الاتفاقية:

[اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية حول إلغاء المرتزقة في أفريقيا]

[مقدمة]

نحن رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية، نظراً للتهديد الخطير الذي تمثله نشاطات المرتزقة على استقلال وسيادة ووحدة أراضي والتطور المنسجم للدول الأعضاء في منظمة الوحدة الأفريقية،

وبما ان الوحدة والتعاون الشامل بين الدول الأعضاء ضروريتان لوضع حد (نهائي) لنشاطات المرتزقة في أفريقيا،

قررنا اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لازالة هذا النير الذي يمثله «الارتزاق» Mercenariat في القارة الأفريقية واتفقنا على الإجراءات التالية:

[المادة الأولى]

تصف الاتفاقية الحالية بالمرتزق كل شخص من غير جنسية البلد الذي يوجه إليه نشاطاته، يستخدم، ويتطوع، أو يرتبط إرادياً بشخص وبمجموعة، أو بمنظمة هدفها:

أ ـ اسقاط، بقوة السلاح أو بأية وسيلة أخرى، حكومة هذه الدولة العضو في «م. و. أ» (O.U.A)

ب ـ التآمر على استقلال ووحدة أراضي أو العمل العادي لمؤسسات الدولة المذكورة.

ج ـ المواجهة، بأية وسيلة، لنشاطات كل حركة تحرير معترف بها من قبل «م. و. أ» ١ (O.U.A).

[المادة الثانية]

١ ـ تشكل أعمال المرتزق، حسب تعريف المادة الأولى من الاتفاقية الحالية، جرائم تعتبر مبثابة جرائم ضد سلم وأمن أفريقيا وتُعاقب على هذا الأساس.

٢ ـ كل من يجند أو يشارك بتجنيد المرتزقة وبتدريبهم أو بتمويل نشاطاتهم، أو يقدم لهم الحماية يرتكب جريمة هي كما وارد في الفقرة الأولى من هذه المادة.

[المادة الثالثة]

تلتزم الدول الأعضاء في «م. و. أ»، الموقعة على هذه الاتفاقية، باتخاذ جميع الاجراءات اللازمة لايقاف نشاطات المرتزقة في القارة الأفريقية.

وبهذا الصدد تلتزم كل دولة خاصة:

أ ـ بمنع مواطنيها أو الأجانب المقمين على أراضيها من ارتكاب الجرائم المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية الحالية.

ب ـ تمنع دخول أراضيها أو المرور فيها المرتزق أو التجهيزات المعدة لاستخدامه.

ج ـ تحرم، أي نشاط على أراضيها، من جانب منظمات أو أفراد يستخدمون مرتزقة ضد الدول الأفريقية الأعضاء في «م. و. أ».

د ـ ان تعلم باقي الدول الأعضاء في «م. و. أ» بكل خبر له علاقة بنشاطات المرتزقة في أفريقيا، فدر ان تأخذ العلم به.

هـ ـ ان تمنع تجنيد وتدريب أو تجهيز المرتزقة أو تمويل نشاطاتهم على أراضيها.

و ـ ان تتخذ بأسرع ما يمكن جميع الإجراءات القانونية لتنفيذ الاتفاقية الحالية.

[المادة الرابعة]

تلتزم كل دولة موقعة على اتخاذ العقوبات الصارمة ضد الجرائم المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية الحالية.

[المادة الخامسة]

تلتزم كل دولة موقعة على اتخاذ الاجراءات اللازمة لمعاقبة كل فرد يقبض عليه أراضيها وهو يرتكب واحدة من الجرائم المحددة في المادة الثانية من الاتفاقية الحالية، إذ لم

تسلمه إلى الدولة التي اقترف ضدها المرتزق هذه الجريمة أو كان ينوي اقترافها.

[المادة السادسة]

بالتوافق مع أحكام المادة السابقة من الاتفاقية الحالية، يجب اعتبار الجرائم المحددة في المادة الثانية أعلاه، بمثابة جرائم خاصة لمبدأ تسليم المجرمين (extradition).

[المادة السابعة]

١ ـ لا يمكن رفض طلب تسليم مجرم إلا إذا كانت الدولة التي وجه إليها الطلب، تباشر محاكمة الجاني بما يتفق مع أحكام المادة الخامسة من الاتفاقية الحالية.

٢ ـ عندما يكون موضوع طلب التسليم مواطناً يتوجب على الدولة التى يوجه إليها الطلب، في حال رفضها اياه، المباشرة بالملاحقة القضائية للجريمة المرتكبة.

٣ ـ إذا بوشرت، بالتوافق مع الفقرة الأولى والثاني من هذه المادة، الملاحقات القضائية، يجب على الدولة التي وجه إليها طلب التسليم أن تعلم بنتيجة ملاحقاتها الدولة التي طلبت التسليم وأية دولة أخرى معنية عضو فى «م. و. أ».

٤ ـ تعتبر دولة ما طرفاً معنياً بنتيجة الملاحقات كما حددت في الفقرة الثالثة في هذه المادة، إذا كانت الجريمة تتعلق بشكل ما بأراضيها، أو إذا كانت ضد مصالحها.

[اتفاقية لاوندا]

تعترف لجنة التحقيق الدولية حول المرتزقة المنعقدة في لاوندا في حزيران ١٩٧٦ ان إنشاء وبلورة وتطبيق القوانين الدولية الجديدة أو الموجودة، ليس لها فقط مدلول قانوني، بل مدلول سياسي أيضاً. كان معظم أعضاء اللجنة الذين عينوا في اللجنة المكلفة بصياغة مشروع جديد لاتفاقية حول المرتزقة، في غالبيتهم من رجال القانون الخبراء بالقانون الدولي. كانت الاجتماعات طويلة ومليئة بالحيوية، وكان هناك كثير من المشاريع قبل إقرار الاتفاقية النهائية.

ليس من السهل أبداً ان نحدد بدقة جرماً يجب ان يكون بوسعه الصمود أمام حيل وهجمات محامي الدفاع المجرب والذكي. إن تشكيل لجنة لهذا الغرض يجعل المسألة مستحيلة تقريباً.

إن صبراً وإرادة حسنة غير محدودين مكنا وحدهما الجميع من تبني التعاريف التي

سنقدمها فيما يلي. وما ان أقر المبدأ القائل إن على هذا التعريف للمرتزق ان يتضمن العناصر الأربعة التالية، وليس فقط الثلاثة الأولى، حتى صارت بقية المشروع مسألة سهلة. ها هي العناصر الأربعة لهذا التعريف للمرتزق:

- يقاتل في بلد أجنبي.
- لا يقاتل بوصفه جندياً لبلده الخاص.
- يقاتل من أجل ربحه الشخصي، سواء جاء أم لا، بدافع ايديولوجي ما.
- يقاتل من أجل مواجهة حق الشعوب بتقرير مصيرها.

وقدمت اللجنة المشروع التالي لتحث التفكير والعمل الدوليين.

[مقدمة]

إن كبار الأطراف الموقعة، والمهتمة بجدية باستخدام المرتزقة في النزاعات المسلحة من أجل مواجهة عمليات تحرير الشعوب من السيطرة العنصرية والاستعمارية والاستعمارية ـ الجديدة، بالعنف المسلح آخذة بعين الاعتبار ان الارتزاق (mercenarit) يندرج في عداد عمل يستهدف بقوة السلاح ديمومة السيطرة العنصرية والاستعمارية والاستعمارية ـ الجديدة على شعب أو دولة ما.

وآخذة بعين الاعتبار قرارات الأمم المتحدة المتعددة [قرار ٢٣٩٥ (XXIII)، ٢٤٦٥(XXIII)، ٢٥٤٨(XXIV) و٣١٠٣ (XXVII) في الجمعية العامة، و«م. و. أ» (1970, E.C.M. / Rés. 5, 1964, AHG / Rés. 49, 1967 ECM / Rés. 17 (VII)) بيان رؤساء الدول حول نشاطات المرتزقة ١٩٧١] التي شهدت باستخدام المرتزقة في النزاعات المسلحة، بوصفه عملاً مخالفاً للقانون، وباعتبار المرتزقة كمجرمين، والتي طالبت الدول باتخاذ إجراءات فعالة لتمنع التجنيد على أراضيها، ولتعاقب المسببين والمشاركين في هذه الجريمة.

وبما ان قرارات الأمم المتحدة و«م. و. أ والمواقف المتخذة، وممارسة عدد متزايد من الدول تشكل الأصول الجديدة للقانون الدولي الذي جعل من «الارتزاق» (mercenariat) جريمة دولية.

ولاقتناعها بضرورة التدوين في نص وحيد والتطوير التدريجي لأصول القانون الدولي التي صيغت من أجل منع ومعاقبة جرم الارتزاق (mercenariat، فإن كبار الأطراف المتعاقدة Hautes Parties اتفقت على الأحكام التالية:

[المادة الأولى ـ تعريف]

يرتكب جريمة الارتزاق، الفرد أو المجموعة أو الجمعية أو ممثلو الدولة أو الدولة نفسها التي من أجل مواجهة عملية تقرير المصير بالعنف المسلح تمارس إحدى الأفعال التالية:

أ) تنظيم، تمويل، إنشاء، تجهيز، تدريب، تشجيع، دعم أو استخدام، بأية طريق من الطرق، قوات عسكرية متكونة من أو محتوية على أشخاص ليسوا من قومية البلد الذي سيقاتلون فيه، من أجل أرباح شخصية، بواسطة دفع راتب العسكريين، أو أجر، أو أي نوع من التعويض المادي.

ب) تطويع، أو انخراط، أو محاولة انخراط في القوات المذكورة.

ج) السماح في الأراضي الواقعة تحت سيادتها، أو في أي مكان آخر تحت سيطرتها، بنمو النشاطات المذكورة في الفقرة (أ)، أو تقديم تسهيلات عبور أو انتقال أو أية عملية للقوات المذكورة.

[المادة الثانية]

يمكن اعتبار مسألة تحمل مسؤولية المرتزقة أو إعطاء الأوامر بمثابة ظروف مشددة للعقوبة.

[المادة الثالثة]

١) عندما يكون ممثل الدولة مسؤولاً، بحكم الأحكام السابقة، عن فعل أو مهمة يُعتبران مخالفين للقانون بنظر الأحكام السابقة، يُعاقب بسبب هذا الفعل أو الاهمال.

٢) عندما تكون دولة مسؤولة بحكم الأحكام السابقة، بوسع الدولة الأخرى أن تستند إلى هذه المسؤولية:

أ ـ في علاقاتها مع الدولة المسؤولة.
ب ـ أمام المنظمات الدولية المختصة.

[المادة الرابعة: وضع المرتزقة في النزاعات المسلحة]

ليس المرتزقة مقاتلين شرعيين، ولا يعاملون عندما يؤسرون معاملة أسرى الحرب.

[المادة الخامسة] -

إن المرتزق مسؤول عن جريمة الارتزاق (Mercenariat) وكذلك عن كل الجرائم الأخرى التي ترتكب بهذا الصدد.

[المادة السادسة: القانون القومي]

ستتخذ كل دولة موقعة جميع الاجراءات القانونية اللازمة لتطبيق الاتفاقية الحالية.

[المادة السابعة: القضاء]

تلتزم كل دولة موقعة بمحاكمة ومعاقبة كل فرد يوجد على أراضيها ويرتكب الجريمة المحددة في المادة الأولى من هذه الاتفاقية، إلا إذا سلمته للدولة التي ارتكب الجرم، ضدها أو كان سيرتكب.

[المادة الثامنة: تسليم المجرمين

١ ـ يحق لكل دولة ارتكب على أراضيها جرم الارتزاق أو كان الأشخاص المتهمون بالجريمة المحددة في المادة الأولى من مواطنيها، تقديم طلب تسليم للدولة التي تعتقل هؤلاء الأشخاص.

٢ ـ بما أن الجريمة المحددة في المادة الأولى تعتبر كجريمة في الحق العام، فلا يمكن تغطيتها بالقانون القومي الذي يستبعد التسليم بالنسبة للجرائم السياسية.

٣ ـ عندما تقوم دولة من الدول المذكورة في المقطع الأول طلب تسليم، يتوجب على الدولة المعنية، إذ رُفض طلب التسليم، المباشرة بالملاحقات القضائية إزاء المخالفة المرتكبة.

٤ ـ إذا أجريت، طبقاً للبندين الأول والثالث من هذه المادة، ملاحقات قضائية، فإن على الدولة المعنية تبليغ نتائج الملاحقات إلى الدولة التي طالبت أو وافقت على طلب التسليم.

[المادة التاسعة: ضمانات قضائية]

يحق لكل شخص أو مجموعة، أحيل إلى الحاكمة بسبب الجريمة المحددة في المادة الأولى، جميع الضمانات الأساسية للمحاكمة الاعتيادية. يجب ان تشتمل هذه الضمانات على حق المتهم بأن يبلغ بلغته الأم، فيما يختص بمضمون الملف الجنائي المعد

ضده، والحق بتقديم جميع التفسيرات المطلوبة والمتعلقة بالاتهامات الموجهة ضده، وحقه بالاطلاع على التحقيق الأولي حول الوقائع، وحقه، أثناء المحاكمة، بخدمات محام، أو إذا فضل، أن يقوم هو بالدفاع عن نفسه بنفسه، وان يطلب حضور الشهود إلى المحكمة وان يسمح له بالمشاركة في استجوابهم وكذلك حقه باستجواب شهود المحكمة.

[المادة العاشرة: المساعدة المتبادلة بالنسبة للاجراءات الجنائية]

تضمن الأطراف الموقعة بعضها لبعض، أوسع مشاركة فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية المتخذة إزاء الجريمة المحددة في المادة الأولى من هذه الاتفاقية.

[المادة الحادية عشرة: واجبات الدول بتأمين عقوبة جنائية فعالة]

ستتخذ كل دولة موقعة جميع الاجراءات الادارية والقضائية اللازمة لاقرار عقوبة جنائية فعالة ضد الأشخاص والمجموعات المذنبة بالجريمة المحددة في المادة الأولى من هذه الاتفاقية. وبشكل خاص، ستؤمن الدولة حيث تجري المحاكمة انزال عقوبة فعلية ومناسبة بالجناة.

[المادة الثانيةعشرة: تسوية الخلافات]

يسوى كل خلاف حول تفسير أو تطبيق الاتفاقية الحالية اما بالتفاوض، واما باللجوء إلى محكمة دولية أو محكمة تحكيم مقبولة من جميع الأطراف المعنية.

تقيم أمانة لجنة التحقيق الدولية في لاوندا، وقد أخذت على نفسها مسؤوليةعرض مشروع الاتفاقية هذا أمام الهيئات المختصة وتأمل في الحصول على دعم دولي.

يجب أن نتذكر ان هدف مشروع الاتفاقية هذا هو تشجيع المناقشات وليس حسمها، وعلى هذا الأساس توصل الى الاتفاق أعضاء اللجنة الذين غالباً ما اختلفت أفكارهم فيما يتعلق بالتعاريف التي يجب اعطاؤها لبعض التعابير. يبدو قليل الاحتمال ان تقبل البلدان الغربية أو توافق على نص يستهدف لهذه الدرجة أولئك الذين يقاتلون داخل قوات قمع حركات التحرير. إنه لمن الملح في الوقت الراهن العمل على ايقاف طلاب اليمين المتطرف الفرنسيين والمرتزقة الأنغوليين سابقاً الذين يقاتلون في لبنان. غير انه لا يبدو من السهل اقناع محكمة إنكليزية أو أميركية بحق تقرير المصير للشعب اللبناني والفلسطيني. بيد انه يتوجب على مشروع لاوندا انه يشجع على خلق تشريع دولي يمكن انطلاقاً منه تطبيق قوانين في كل بلد.

[بيان لجنة التحقيق الدولية حول المرتزقة]

I

لقد وقعت منذ حوالى عشرين سنة تدخلات مسلحة من جانب المرتزقة ضد سيادة دولة فتية أو ضد حركات التحرير، وسجلت وسائل الاعلام في حينها، مجازر ستانليفيل (Stanleyville)، والتدخلات المسلحة في كوبا، وفي جنوبي السودان، وأثناء الحرب الأهلية في نيجيريا، وغينيا وفلسطين الخ. واغتيل عدة قادة أفارقة.

II

وفي وقت قريب جداً، تلت استقلال أنغولا واعلان الجمهورية الشعبية تدخلات عسكرية من جانب جمهورية أفريقيا ـ الجنوبية وجمهورية زائير. وإلى جانب هذه التدخلات المسلحة النظامية، دخلت أيضاً مجموعات من المرتزقة الأراضي الأنغولية حيث قامت بأعمال مسلحة مختلفة (هجمات على مفارز من الجيش القومي الأنغولي، كمائن، وضع الألغام، تدمير آثار فنية وأبنية) وبإعدام الأسرى بدون محاكمة، وبارتكاب مجازر بالسكان المدنيين.

III

وتم تجنيد المرتزقة الذين دخلوا أنغولا، في الولايات المتحدة، وبريطانيا ـ العظمى، وفرنسا وبلجيكا، والبرتغال. وتم الاتصال بالبعض منهم بواسطة زاوية الاعلانات في الصحافة وبرامج التلفزيون. ولا تبث وثائق متعددة وجود مؤسسات خاصة للتجنيد في الولايات المتحدة وبريطانيا ـ العظمى، فحسب، ولكنه توجد أيضاً نشرات دورية، «الجندي المحظوظ» Soldier of Fortune، في كولورادو، كانت تقوم بحملات من أجل تجنيد المرتزقة. إنه لمن الواضح انه لا يمكن تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتجهيزهم عسكرياً بدون الموافقة الضمنية للقوى التي جند المرتزقة أو دربوا على رأضيها. وبشكل أكثر دقة، بقدر ما يتوجه تدخل المرتزقة ضد انعتاق الشعوب من السيطرة الاستعمارية والاستعمارية ـ الجديدة، ليس هناك أدنى شك في ان نشاطهم هو في خدمة أولئك الذين يريدون تأجيل هذا الانعتاق أو الحؤول دونه. ويبدو ذلك أوضح، لا سيما وان كثيراً من البلدان المعنية، خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا ـ العظمى، يمتلك قانوناً ضد الارتزاق mercenariat، إلا أن هذا القانون لم يطبق.

IV

لقد أدينت هذه الممارسات عدة مرات من جانب المنظمات الدولية، إلا أنه لم يكن لهذه الادانات للارتزاق، والتي يجب ان يرتاح لها المرء، تأثير عملي، ولم يفرض الرأي العام حتى الآن على الدول المعنية أخذها بعين الاعتبار. ومع الأسف، لم يسهل تمجيد وسائل الاعلام المتكرر، لعمل المرتزقة، حشد القوة العظيمة التي يمثلها الرأي الدولي. وفوق ذلك، هناك ما يدعو إلى الاعتقاد، على الرغم من الانتصار الذي حققته جمهورية أنغولا الشعبية في نضالها ضد التدخل الأجنبي، ان أعمالاً جديدة من نفس النوع تحضر حالياً في جنوب القارة الأفريقية وفي مناطق أخرى من العالم. وأشير إلى وجود تجمعات للمرتزقة في ناميبيا وزيمبابوي، تحت حماية أنظمة الأقليات العنصرية التي هي حالياً تمارس السلطة في هذين البلدين. وتستخدم بورتوريكو أيضاً كقاعدة هجومية للمرتزقة في أميركا اللاتينية.

وأخيراً يجري باستمرار خلق أشكال جديدة من الارتزاق Mercenariat استجابة لأنواع جديدة من قمع النضالات العمالية، أو نضالات الاستقلال القومي، في العالم. وأكثر ما يستخدم الشركات المتعددة الجنسية (multinationales) وأجهزة التجسس.

يبدو الارتزاق، من كل هذه النواحي، بمثابة أداة بيد أولئك الذين ينوون المحافظة على الفاشية أو إدخالها أو بعثها، وكذلك الاستعمار والاستعمار ـ الجديد والعنصرية، وبشكل عام، بمثابة واحدة من وسائل الهجوم ـ المضاد للامبريالية ضد التقدم والحرية والسلم في العالم.

V

إن أعضاء لجنة التحقيق الدولية حول المرتزقة، المجتمعة بناء على طلب جمهورية أنغولا الشعبية، الآتين من جميع القارات والذين يمثلون اثنين وأربعين قومية، قرروا في جلسة عقدت بكامل أعضائها في لاوندا في ١٠ حزيران ١٩٦٧ لفت انتباه الرأي العام الدولي إلى خطورة التهديدات التي تثقل، بتدخل المرتزقة المسلح، على السلم في أفريقيا، وفي العالم. إنه من الملح العمل لمنع تجنيد المرتزقة وإرسالهم نحو ناميبيا وزيمبابوي.

إن القدرات الامبريالية تتحمل مسؤولية كاملة عن الخراب والجرائم التي ارتكبت والتي قد ترتكب فيما بعد على الأرض الأفريقية.

إن بوسع الرأي العام، بل عليه، فرض ايقاف هذه التدخلات العسكرية بواسطة مسخرين. يجب ان يذلب بإلحاح من الدول وضع اتفاقية دولية تحرم تجنيد المرتزقة ونقلهم وتسليحهم، وتحريم أي نوع كان من الدعم لنشاطاتهم.

إنهم يوجهون نداءً إلى الحكومات من أجل الالتزام بالمبادىء الدولية المحددة بقرارات منظمة الأمم المتحدة وبيانات «م.و.أ»، ومن أجل الموافقة على الاتفاقية الدولية، ولجعل تشريعهم متفقاً مع هذه الاتفاقية، ومن أجل تطبيق أحكامه فعلياً.

يتمنى أعضاء اللجنة صياغة كتاب أبيض حول نشاطات المرتزقة في أفريقيا وفي العالم. وهم يطلبون من جميع الذين بوسعهم تقديم معلومات حول هذا الموضوع، إيصالها إلى وزارة العدل في جمهورية أنغولا الشعبية.

إنهم يوجهون نداء إلى جميع الشخصيات وجميع القوى التقدمية في العالم لبذل جهودهم من أجل القضاء على هذه المصيبة الانسانية التي هي الارتزاق.

لاوندا في ١٠ حزيران ١٩٧٦.

ملحــــق

تؤكد جميع الأحداث المتعلقة بالمرتزقة، والتي طرأت منذ ان كتبت الفصول السابقة، يقين المؤلفين: يكـوّن استخدامهم المتزايد يوماً عن يوم عاملاً جديداً وخطيراً على المسرح الدولي.

إنه عامل تعتمد عليه، حالياً، القوى الأكثر رجعية، للحفاظ على سيطرتها على شعوب أجنبية، وفرض إرادتها عليهم. وليس صدفة ان يتم الانتقال من تعريف المرتزقة تعريفاً لغوياً صرفاً «جندي يعمل لحساب دولة أجنبية»[1] إلى تعاريف حقوقية، وللوصول إلى التعاريف السياسية الصرفة، التي أقرتها «م. و. أ» والتي تضمنها تقرير لجنة لاوندا: «يرتكب جريمة الارتزاق الفرد أو المجموعة أو الجمعية أو ممثلو الدولة أو الدولة نفسها، الذي، من أجل مواجهة عملية تقرير المصير بالعنف المسلح، يتطوع أو ينخرط [. . .] في القوات المذكورة». هذا ما يعكس التطور التاريخي للدور الذي يلعبه المرتزقة. فهم ليسوا رجالاً يجري استخدامهم للقتال في جيش أمير ضد قائد آخر لقدرة مماثلة تقريباً. إنهم يستخدمون، بشكل خاص فقط، لسحق حركات التحرير القومي أو لتصفية حركة لصالح حركات أخرى تم اختلاقها وتحريكها من قبل قوى أجنبية.

---

(١) قاموس روبير، طبعة ١٩٧٣.

وعلى سبيل المثال، ذهل المؤلفان في مؤتمر جنيف حول روديسيا (الذي انعقد من ٢٨ تشرين الأول حتى ١٤ كانون الأولى ١٩٧٦) من العجرفة والاحتقار اللذين أبداهما رئيس الوزراء الروديسي ايان سميث ووزير خارجيته «بيتر فان در بيل» إزاء الجهود الجدية التي بوشر بها للتوصل، بعد سلسلة من التعديلات المنطقية، إلى قاعدة الأغلبية. كذلك كان من الصعب عدم ملاحظة هذا التناقض: بينما كان الانكليزي «ايفور براون»، رئيس المؤتمر، يبذل جهوداً يائسة في محاولة منه لانقاذ المؤتمر، كان المجندون ينشطون بشكل خاص، في انكلترا وغيرها من دول الكومونوولث، مبررين ومشجعين بذلك موقف «سميث» و«فان در بيل» المتعجرف. يجري تجنيد المرتزقة من أجل روديسيا بنسبة متزايدة باستمرار. وهكذا، فان نظام سميث يعتمد عليهم أكثر فأكثر للحفاظ على قاعدة الأقلية. وعلى الرغم من بعض التصريحات التي تريد ان توهم العكس فان ذلك هو فعلاً ما ينوي القيام به هذا النظام العنصري. كان المؤلفان حاضرين عندما طُرح هذا السؤال فجأة على «بيتر فان در بيل»: «هل تعني قاعدة الأغلبية: رجل يساوي صوتاً؟». وأجاب بلهجة حادة «كلا، نحن نريد أغلبية مسؤولة». ورفض تفسير ما يفهمه بكلمة «مسؤولة». ولكن يمكننا ان نكون واثقين بأنه يشير إلى المعايير الاعتيادية للتربية والثروة التي ليس بوسع «أغلبية الأكثرية» امتلاكها بأي شكل. وقام سميث ليحدد بشكل أفضل الصفة الثابتة لسياسته، بشنق ثمانية زنوج، بعد قليل من انتهاء أعمال المؤتمر.

لقد كان من السهل، حسب المعلومات والأخبار التي أمكن جمعها في الأروقة، أن ندرك ان سميث لم يأت إلى جنيف إلا ليكسب الوقت ـ سنتين ـ خاصة وانه كان مستعداً ليوقع بعض الاتفاقات حول «قاعدة الأغلبية» ما دامت هذه الاتفاقات تتضمن بعض العناصر المدبرة مسبقاً والتي سمحت له بنقض هذا الاتفاق نفسه قبل سنتين. ربما يلين النظام الحالي أثناءهذه الفترة، ثم يتصلب متذرعاً بأن هذا الاتفاق غير قابل للتطبيق. مثال على التلفيق المدبر مسبقاً: طيلة السنتين اللتين كان يجب أن تبقى أثناءهما الحكومة المؤقتة التي كان انشأوها واحداً من أهم أهداف هذا المؤتمر يكون رجال سميث مسؤولين عن الشؤون العسكرية والأمن. وما ان تنقضي هاتان السنتان، وبفضل التجنيد المتسارع للمرتزقة، والدعم المالي السري من الولايات المتحدة وغيرها ـ الذي كان يقدم كمكافأة لظهوره بمظهر «المتعاون» وذلك بقبوله قاعدة «الأغلبية» ـ حتى يشعر سميث بأنه قوي بما فيه الكفاية للانتقال إلى الهجوم، على الرغم من الخسائر الحتمية في الأورواح البشرية، من أجل تنظيف البلاد من معارضيه. ولم يكفِ سميث، في جنيف، عن التصريح بانه لم يأتِ إلا بعد تأكيد الانكلو ـ أميركيين بأنه ما ان توضع الحكومة

المؤقتة موضع التنفيذ حتى تتوقف أعمال العصابات وترفع العقوبات الاقتصادية الدولية. ومن وجهة نظر سميث، كان هناك نقطتان أساسيتان: كسب الوقت، وزيادة ارسال المرتزقة. لذلك استمر «بانكز» وغيره ممن جند إلى أنغولا بالانهماك في انكلترا، في استغلال هذه السوق التي كانت مفتوحة أمامهم.

تشهد تجربة الاستاذ «روبوك» المعيشة بالازدواجية التي برهن عليها بعض الحكومات إزاء التجنيد غير الشرعي تماماً، وخاصة في حالة نظام روديسيا المتمرد. وجرت معه، اثر عودته إلى استراليا، مقابلات في الاذاعة والتلفزيون حول مشكلة المرتزقة. فتلقى، بعد إحدى هذه المقابلات مكالمة هاتفية من المدعو «توني بل»[٢] الذي قدم نفسه بوصفه المسؤول، في اوستراليا، عن مجندي المرتزقة المخصصين إلى روديسيا. وانذر الاستاذ «روبوك» بلطف شديد، انه بتشهيره باستخدام المرتزقة يسلك طريقاً غير سليم أبداً. وأعلن «بل» انه يفتخر لأنه كان ينتمي إلى الجيش البريطاني، والفرقة الأجنبية الفرنسية وإلى مجموعة المرتزقة بإمرة «ماد مايك» (هوار) في الكونغو، وبأنه كان إلى جانب انفصاليي بيافرا، وبأنه يشارك في قوات الأمن الروديسية. كانت مهنة المرتزقة، بنظره، «جديرة الاحترام»، وبدا متفاجئاً تماماً لأن «رو بوك» لم يكن من رأيه. وكان يطلع، بانتظام، «كانبيرا» وبالتالي الحكومة الاسترالية ـ على نشاطاته في التجنيد، وسبق، مكالمته الهاتفية ببضعة أيام، مرسوم وُضع أمام البرلمان الذي كان عليه تعزيز القانون حول تطوع المرتزقة وتجنيدهم. وفوق ذلك، أكد لنا «بل» ما كنا نعرفه سابقاً: ان نظيره الأميركي المكلف بتجنيد المرتزقة من أجل روديسيا كان المدعو العقيد سميت (Smitte)، وهو ينتمي إلى الجيش الأميركي وإلى المخابرات المركزية الأميركية. وحسب المعطيات الجديدة المقدمة من قبل «روبن رايت»، من سالزبوري، يبدو ان أحدهم هناك يجند بشكل فعال جداً: «جاؤوا من جميع أنحاء الولايات المتحدة، إلا انهم جميعهم يشتركون في نقطتين: انهم محاربون قدماء في فيتنام، جاؤوا جميعهم إلى روديسيا ليجدوا حرباً جديدة.

«ويلعب هؤلاء الأميركيون في الجيش الروديسي، والمعروفون حالياً باسم (american connection) دوراً متزايد الأهمية في القتال الذي تشنه روديسيا ضد التصعيد السريع لحرب العصابات منذ أربع سنين. ويقدر عددهم بحوالي أربعمئة. ويشير ضباط الجيش إلى ان الطلبات والتسجيل يتزايدان يومياً...»[٣].

(٢) أرسل السيد «بل»، للدلالة على حسن نيته، نسخاً عن مراسلته مع الرائد «لامبريشت»، والتي يشرح فيها هذا الأخير، بوضوح، نوع المجندين الذين يقبل بهم.

(٣) الواشنطن بوست، ٩ كانون الأول ١٩٧٦.

يبدو ان نفس الحالة تسود في بريطانيا. لقد ولدت بعد هزيمة Security Advisory Services. عدة وكالات تجنيد جديدة. وهكذا أخبر «فرانك رودن»، الذي ذكرنا سابقاً انه عاد إلى كينشاسا بعد ان شعر بفشل العملية الأنغولية، الصحفي «فرانك برانستون» انه اشترك مع «كولن كلارك» ضابط سابق في (R.A.F).

قاتل في كوريا، من أجل تأسيس (الأمن المتبادل).

وهونوع من مكتب للتجنيد العام. (تم التخلي عن الاسم الأصلي The «Grey Goose Club»). عندما اكتشف انه سبق ان تبناه مرتزقة سابقون في الكونغو). كان أعضاء مجموعة «رودن» أو على الأقل قسم منهم، مرتزقة سابقين قاتلوا في أنغولا. وأكد «رودن» ان لشركته الجديدة قواعد أهم من الشركة السابقة س. أ. س. ويجري اختيار المجندين بواسطة لجنة، حسب «تجربتهم واختصاصاتهم والثقة التي يوحون بها». وفوق ذلك، كان يتم تأمينهم قبل ارسالهم في مهمة. إلا أن «رودن كان يشتكي من ان الأمور «تسير ببطء». لقد اتصلنا بعدد من «السفارات التي يهمها الأمر»: «حصلنا على ردين أو ثلاثة ردود بسيطة، إلا أنه يجب ألا نكون مستعجلين كثيراً بايجاد عمل. وقد لا نسمع شيئاً طيلة أشهر، ثم فجأة يبدأ الاتصال بنا».

كان أحد الأعمال الذي عرض عليهم حراسة مزارع البيض في روديسيا، تلك التي تبعد عن مراكز المدن الكبرى. وكان عليهم الذهاب بوصفهم عمالاً زراعيين، غير ان دورهم الحقيقي سيكون دور الحراس المسلحين. ووجد «رودين» و«كلارك» ان المال الذي يقدم لهما غير كافٍ فرفضا العرض مع أكبر خيبة أمل للمرتزقة المرشحين الذين تدفعهم قلة العمل إلى القنوط. لقد تأثر «رودين»، على حد قوله، من ان «بانكز» استطاع، بعد بضعة أشهر من الكارثة الأنغولية، ان يجند أربعين رجلاً، وان يرسلهم إلى سالزبوري مع التأكيد بأنه سيؤمن لهم أعمالاً ذات أجور مرتفعة. ولدى وصولهم طُلب إليهم الاختيار بين الانخراط في الجيش الروديسي لقاء أربعين جنيهاً أسبوعياً، وبين العودة إلى بيوتهم. واضطر الذين رفضهم الجيش الروديسي ان يرجعوا بوسائلهم الخاصة. يذكر هذا الأسلوب بالطريقة التي كان يتم بها اجتذاب سكان الباسيفيك الأصليين إلى المراكب الاسترالية، بإغرائهم بالجواهر المزيفة، وبالتلويح لهم بالأقمشة اللماعة. وما ان يصبح العدد كافياً على متن السفينة حتى ترفع المرساة، ليجد هؤلاء أنفسهم عبيداً في مزارع القطن. (حصل ذلك أثناء حرب الانفصال عندما توقفت غالبية المزارع الاميركية

عن الانتاج). دُعيت هذه الممارسة «بتجارة الزنوج»، يبدو اذن أن بوسعنا اضافة «تجارة البيض» إلى العديد من الخدمات التي يعرضها «جون بانكز».

لم يثبط عزيمته، أبداً، لا الموت ولا الآلام التي أصابت الرجال الذين أرسلهم إلى أنغولا. كان «بانكز» ما يزال حتى نهاية ١٩٧٦ وبداية ١٩٧٧، غارقاً حتى أذنيه في تجارة المرتزقة. لقد عثر بعض صحفيي لندن الجريئين أثناء زيارتهم لمزرعة «اينوارد لي» قرب «أوكيهامتبون» (ديفون) على ما كان، بداهة، معسكراً لتدريب المغاوير يقوده «بانكز» شخصياً. لقد تم، بشكل تعسفي، إبعاد الحيوانات وحراس الغابات. وروى «ميخائيل شارلستون» من «ديلي أكسبرس»، في اليوم التالي، ان رجال القرية المجاورة شاهدوا «رجالاً بلباس القتال يقومون بالتمارين الرياضية ويستحمون تحت الأمطار المجلدة...» ونقل «كريستوفر وايت» من «ديلي ميل» أقوال امرأة تعيش في مكان قريب من هناك. ««رأيتهم في الصباح الباكر جداً، كانوا يركضون، ويلبسون سراويل كاكية وكنزات وجزمات ». وصلت الشرطة إلى المكان، وفتشت المركز السابق لحرس الغابات لترى إذا كان فيه أسلحة، ولكنها لم تجد فيه ظاهرياً أي شيء. وفي اليوم التالي من هذا التفتيش أبلغ «بانكز» سكوتلانديارد انه ترك هو ورجاله المزرعة. ولاحظ سكان القرية انه تم تكديس البسة الميدان وأمتعة الجنود والمخدات في شاحنة، وانه أخليت المزرعة. بمعنى آخر عثر الصحفيان على المعادل الانكليزي لما تم اكتشافه في «ايتابل» قرب «أورياك». وضرب «بوب شايمان» مصور «ديلي اكسبرس» ضرباً مبرحاً من قبل أحد المغاوير الذي كسر له آلة التصوير بعد ان أتلف الفيلم الذي بداخلها، وذلك لأن المصور طرح عليهم بالطبع اسئلة محرجة. وحسب الاشاعات التي سرت وسط مرتزقة أنغولا السابقين (الذين نجوا) كان «بانكز» يدرب مجموعة مغاوير من أجل القيام بغارة على لاوندا من نوع تلك التي شُنت على عنتيبه (Entebbé) لتحرير المرتزقة المسجونين و«استعادة» الألماس المفقود« الشهير[٤].

---

(٤) أعيد طرح قصة الالماس هذه، المنسية في هزيمة المرتزقة، لدى عودة «فيكتور كوريبا فرناندس» إلى لندن في شباط ١٩٧٧، وهو رجل يتهم نفسه بالقتل والتعذيب والسرقة والدعارة، والذي كان معه «قصة ممتازة» معروضة للبيع لمن يدفع له أكثر. أخذتها منه «ديلي أكسبرس»، وفجأة لم يعد هناك إلاّ الالماس في «أكسبرس» و«ايفنينغ ستاندارد»، وهما صحيفتان تنتميان إلى مجموعة «بيفربروك» الصحفية. عين «فرناندس» من قبل وزير العدل الانغولي لحراسة «بانيوتا جورجياد» أخت «كالان» أثناء زياراتها العادية، وأحياناً الليلية، إلى الزنزانة التي كان يوجد أخوها فيها. «عندما وصلت إلى لاوندا كان «فيكتور» يأخذني يومياً إلى السجن، وهناك وقعنا في حب بعضنا». (مقطع من «ايفنينغ ستاندارد»، في ٢٢ شباط ١٩٧٧). ويعد يومين نشرت «ديلي أكسبرس» صورة جميلة لفتاة شابةَ سمراء اسمها الصغير «لولا»، ويقال إنها صديقة «فرناندس» الجديدة، وتضيف الأسطورة «لم ترق، بالتأكيد، حياة الفجور التي يعيشها «فرناندس» إلى أخت «كالان» التي كانت حاملاً

وعندما جمعا المعلومات لصياغة هذا الكتاب، اصطدم المؤلفان بعقبات متعددة: من بينها انه كان من الصعب عليهما فهم وتحديد الموقف الرسمي للحكومة البريطانية إزاء المرتزقة ومجنديهم. لقد أحسسنا طيلة تناولنا للأحداث التي تهمنا ان المرتزقة يستفيدون سراً من الحماية السرية. وكانت جميع المحاولات التي بُذلت لايضاح هذه النقطة تلاقي - هذا أقل ما يمكن قوله - تثبيط الهمة. وحاولت أجهزة المخابرات البريطانية، عدة مرات، التقليل من أهمية المؤلفين، اللذين كتبا وحدهما أكثر من أربعين مؤلفاً لاقت انتشاراً واسعاً وترجمت، وهي تتناول الأحداث المعاصرة والأنظمة القانونية التي تشغلنا ولم تتورع نفس أجهزة المخابرات البريطانية عن توجيه تحذير مباشر للصحفيين الذين يهتمون أكثر من اللازم بنشاطات «بانكز» بعد القضية الأنغولية، بأن «يتخلوا عن المسألة». واتصلت أخت «كيفين مارشان»، أحد المرتزقة الذي حُكم بالسجن ثلاثين سنة في لاوندا، بأجهزة المخابرات، من أجل ملاحقة المجندين أمام العدالة. فذهلت عندما سمعت إجابتهم

منه...» منذ أن رأيت «فرناندس» آخر مرة، كانت «لولا» إحدى صديقات طفولته هي التي أصبحت رفيقته الجديدة...». هذا جانب من القصة. أما بالنسبة للقصة الممتدة على صفحات «ديلي اكسبرس» في ٢٣ و٢٤ كانون الثاني ١٩٧٧، فانها مزيج دنيء من الأكاذيب المرتبة بمهارة. ولو ان «بيتر هاردي» كاتب مقال «أكسبرس» كلف نفسه عناء إجراء حد أدنى من التدقيق لكان لاحظ ذلك. وكررت «ايفنينغ ستاندارد» في ٢٣ شباط ١٩٧٧، فيما يتعلق بالالماس، القصة التي مفادها ان أول مجموعة للمرتزقة، على رأسها «كالان» لم تذهب إلى أنغولا «للقتال ولكن للاستيلاء على الالماس»، إلا أن الجريدة تضيف عنصراً جديداً: كان «كالان» قد وضع يده فعلاً على الالماس وخبأه في مستشفى كارمونا. ولو ان هذه القصة غير الواقعية كانت صحيحة لكان من المنطقي أكثر أن يخبىء «كالان» الالماس في نطاق مستشفى نيغاج - الموجود أيضاً في منطقة «أوجي» - حيث كان يعمل «ماك دونالد بلفورد» أول مستخدم لكالان». والبرهان على ذلك، الرواية الموجودة أيضاً في «ايفنينغ ستاندارد»، والتي أعيدت، بموجبها، حديثاً، أغراض تخص «كالان» إلى عائلته، «في علبة مقوّاة مصدرها سفارة زائير»، وُجدت بين هذه الأغراض «رسالة تثبت ان «كالان» كان يتلقى الأوامر من لـدن رجـل اسمه «دون»...»، من الواضح، حسب ما نعرفه، ان «دون هو الاسم الصغير الذي يعني «ماك دونالد بلفورد». وتتابع «ايفنينغ»: وحدهما «كالان» ومرتزق آخر حكم بعقوبة السجن مع الأشغال الشاقة يعرفان موضع الالماس...». لذلك فان الرجال الذين يقفون خلف المرتزقة [...] صمموا مشروعاً لتحرير واحد من البريطانيين السبعة المسجونين في سجن لاوندا حتى يتمكن من ارشادهم إلى المكان الذي خبىء فيه الالماس المسروق أثناء الحرب الأهلية.

وإذا ما صدقنا تصريح «فرناندس» الذي نشرته «ديلي أكسبرس»، فان قيمة هذا الالماس ليست من عشرة أو اثني عشر مليون ليرة، كما جرى الاعتقاد سابقاً، ولكن ١٥٠ مليون دولار. وان «كالان» لم يكن ليعثر عليها. غير ان «كالان» الذي تحول إلى خرقة بشرية (boque humaine)، بسبب «التعذيب البربري الجسدي والنفسي» الذي فرضه عليه «فرناندس» انتهى باعطاء اسماء برتغاليين وأنغولي يعرفون هم أين خبئت الكيلووات الأربعة عشر من «الأحجار الكريمة». وحسب «ديلي اكسبرس» عثر فرناندس على هذا الأنغولي، وقاده إلى المكان المعني، و«شغله» طيلة يومين وأجبره على الحفر لاخراج الالماس، ثم قتله: «بان Pan. طلقة إلى المعدة، بان. وأخرى إلى الرأس...» لم يكن هناك الا ثلاثة كيلووات ونصف. ويدعي «فرناندس» انه يعرف اين توجد الكيلووات العشرة والنصف الباقية، والتي يحرسها «ليلاً نهاراً رجاله»! فكل ما يحتاج إليه هو مبلغ كبير من المال لتمويل حملة لاستعادتها!

بأنهم لا يستطيعون القيام بشيء، وأكدوا لها فوق ذلك، ان «المحكمة العسكرية» التي فصلت في قضية إعدام «كوبلاند» كانت قد «شكلت بشكل شرعي حسب القانون الساري المفعول في ذلك الاقليم، وفي ذلك الوقت». وخضع الأشخاص الذين قبلوا الادلاء بشهادة في محاكمة ضد المجندين ـ وهي محاكمة كانت ستتيح معرفة ما إذا كان القانون حول الالتزام نحو الخارج فعالاً أم لا ـ إلى ضغوطات من جانب أجهزة المخابرات، و«نصحوهم» بالامتناع عن ذلك.

وبالمقابل، كان يثير الدهشة، بالتأكيد، التساهل الغريب تماماً الذي كان ينظر من خلاله رسمياً إلى نشاطات «بانكز» وشركائه. يشكل تدريب المغاوير وارتداء لباس القتال وغيره من الألبسة العسكرية من قبل اشخاص غير مسموح لهم، جريمة، وفقاً لقانون ١٩٣٩ حول النظام العام (كما هو الأمر كذلك إزاء تجديد الرابطات العسكرية من قبل شخصيات خاصة). كانت أجهزة المخابرات تعرف، بالطبع، ماذا يجري في مزرعة «اينوارد لي»، لكن شرطة «كورنوواي» و«ديفون» فقط هي التي تحركت، ولم يكن ذلك أيضاً إلا من أجل التفتيش عن الأسلحة فقط وتمكن «بانكز» وشركاؤه من الذهاب بسلامة.

واتضح جزئياً التساهل الرسمي الذي استفاد منه «بانكز» باستمرار، أثناء المحاكمة التي افتتحت في «اولد بيلي»، في ٢١ شباط ١٩٧٧. كان المتهمون: «جوزف هيبغينز» من «لوثون»، و(بدفورد شاير) و«ادوارد كوهي» من «هاربورن» (بريمنغهام)، و«جيرالد سميلي» و«جايمس دافيد سون»، كلاهما من «بادينغتون» (لندن)، كان «هيغينز»، و«سميلي» و«دافيدسون» متهمين بأنهم ارادوا الحصول، حسب أقوال الاتهام، على ألف بندقية وثلاثة آلاف مخزن وستين ألف خرطوشة، وألف حربة، وكذلك عتاد تدريب «لاستخدامها من أجل أهداف إرهابية». إن «هيغينز»، حسب أولئك الذين يعرفونه جيداً، واحد من ألمع القادة السياسيين لحركة «سين فين»[٥] في انكلترا. وكان «هيغينز»، رئيس فرع «سين فين» في «لوثون»، على وشك ان يعين رئيساً لهذه المنظمة في عموم أنكلترا، عندما جرى اعتقاله. لم يكن شاهد الاتهام الأساسي إلا «جون بانكز»! وكان تم اعتقال الرجال الخمسة قبل ذلك ببضعة أشهر. أوقف «بانكز» ليلة واحدة، أما الآخرون فأوقفوا حتى يوم المحاكمة.

---

(٥) إن «سين فين» التي أنشئت عام ١٩٠٥ من أقدم الحركات القومية الايرلندية، وكان «ايمون فاليرا» واحداً من أقدم قادتها الذي أصبح فيما بعد رئيساً لجمهورية ايرلندا. وهذه المنظمة شرعية تماماً في انكلترا.

كانت حجة الدفاع ان «بانكز» لعب دور «الشخص المحرض» متبعاً بذلك تعليمات أجهزة المخابرات، ونصب فخّاً «لهيغينز» والآخرين، بعرضه عليهم ألف بندقية، في حين ان «هيغينز» اتصل به لمناقشة شراء مجرد جهاز مرسل مستقبل. حاول محامي الدفاع التقليل من أهمية إفادة «بانكز» بتعداد بعض عناصر سجله العدلي، وباشراته إلى الدور الذي يتحمله في الكارثة الأنغولية، إلا ان «بانكز» دافع عن نفسه متذرعاً «بوطنيته». ويمكن الحكم على جو المرافعات بالنظر إلى بعض الاجابات التالية:

««روك تانسي» (محامي الدفاع): اني أرى ان ما ترويه حول «هيغينز» الذي عرض عليك شراء الأسلحة ليس إلا محض اختلاق.

- «بانكز»: هذا اختصاصك انت بالأحرى».

بعد أن عرض «بانكز» بمجاملة «وطنيته»، صرح انه وشى برجل آخر عضو في (U.D.A) (جيش الدفاع الايرلندي السري). كان قد عرض عليه تدريب مجموعات شبه عسكرية.

- «بانكز»: وشيت بقائد فصيلة من (U.D.A) إلى ضابط من الفرقة ٢٢ من قوات الجو الخاصة. وقدمت كل المراسلة المتعلقة به إلى ذلك الضابط.

- محامي الدفاع: انت اذن عميل مزدوج؟

- «بانكز»: إذا كان من الضروري الخيانة للحفاظ على سيادة انكلترا وجلالة الملكة، فاني ما أزال مستعداً للخيانة»(٦).

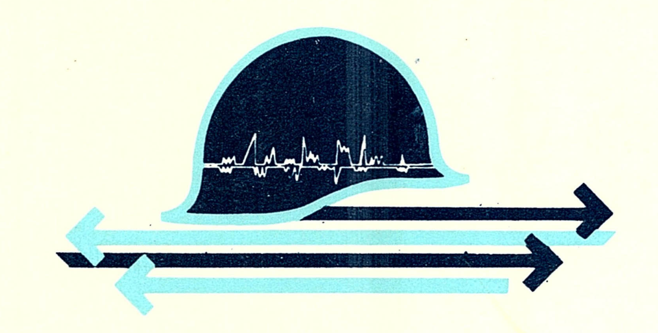
يلائم السلطات البريطانية ان تضع «هيغينز كوهي» (رئيس اللجنة التنفيذية المنطقية في «سين فين» في بيرمنغهام) والآخرين في السجن أطول وقت ممكن، وذلك بأية حجة كانت. لذلك يستفيد «جون بانكز» الذي يلعب دور مخبر الشرطة وشاهد الاتهام من عمله في تجنيد المرتزقة ونشاطاته المتعلقة بهذا العمل، لينصب لهم فخاً، ان علاقاته الوثيقة مع أجهزة المخابرات، التي سبق ان افتخر بها معلناً انه قدم لها خدمة بادخاله اثنين من عملائها في مجموعات المرتزقة في أنغولا، لا يمكنها إلا ان تعزز قناعة المؤلفين: تواطؤ رسمي، طيلة القضية الأنغولية، بعض أجهزة الحكومة البريطانية، وهذا ما يفسر سبب بذل الجهود الآن لاسدال ستار من الصمت على القضية.

---

(٦) الغارديان (مانشستر) ٢٤ شباط ١٩٧٧.

الفهرســت

المرتزقة في افريقيا



هذا الكتاب جديد في موضوعه، جديد في مادته، مثير في محتوياته، مذهل في تحقيقاته. ومن يتصفحه يشعر ان المؤلفين قد بذلا جهداً أي جهد لتدوين الحقائق التي تملأ صفحاته، والعجب كل العجب من بعض ما جاء فيه من أعمال المرتزقة في بعض البلاد العربية وعلى الأخص في لبنان والدور الذي اضطلع به بعض هؤلاء المرتزقة في الاضطرابات التي سادت البلد طوال ست سنوات ويزيد.

فمن هو المرتزق؟ وكيف يصبح الانسان مرتزقاً ؟ هل من هدف للمرتزقة سوى جمع المال أو سفك الدماء أو ترويع العباد واغتيال الأبرياء ؟ اقرأ في هذا الكتاب حقائق كالحكايات الخرافية بل هي أغرب، مدعومة بالأسماء والوقائع والشهود.

هل صحيح أن بعض الدول الكبرى تشارك رسمياً أو مداورة في تجنيد المرتزقة رغم ان الارتزاق محرّم فيها؟ وهل صحيح ان دولاً أخرى تستأجر جنوداً مرتزقة لإشاعة الرعب وخلق البلبلة وزرع الذعر في نفوس المواطنين.

هذا الكتاب يجيب عن كل ذلك بالإيجاب مستنداً إلى حقائق ووقائع ومسميات.

الثمن ٢٦ ل.ل

المؤسّسة العربيّة للدراسات والنشر
بناية برج الكارلتون - ساقية الجنزير - ت ٨٠٧٩٠٠/١
برقيا موكيالي بيروت - ص. ب ٥٤٦٠-١١ بيروت